روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري

(رواية أبي ذر الهروي نموذجاً)

دراسة تحليلية مقارنة

روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري
(رواية أبي ذر الهروي نموذجاً)
دراسة تحليلية مقارنة

د. شفاء على الفقيه

أستاذ الحديث المساعد

جامعة الحدود الشمالية السعودية/قسم

الدراسات الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م



دار المأمون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٢/٩/٣٦٢٠)

٢٣٤.١
الفقيه، شفاء علي
روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري: رواية أبي ذر الهروي نموذجاً/شفاء علي الفقيه._ عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
(٥٠٠) ص
ر.أ: (٢٠١٢/٩/٣٦٢٠).
الواصفات: /الحديث الشريف//دراسات//رواية الحديث

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة

(ردمك) ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٧٧-١٤٥-٤

اصل هذا الكتاب اطروحة دكتوراة نوقشت في الجامعة الأردنية
في شهر آيار سنة ٢٠١١م



دار المأمون للنشر والتوزيع
العبدلي - عمارة جوهرة القدس
تلفاكس: ٤٦٤٥٧٥٧
ص.ب: ٩٢٧٨٠٢ عمان ١١١٩٠ الأردن
E- mail: daralmamoun@maktoob.com


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الملخص باللغة الإنجليزية	٣٧٢

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط وصور المخطوطات

اهداء

إلى من خطّ بيده أحلاماً على شاطئ الزمن...

فزرع في قلبي حب البحث والعلم... ورافقني في كل حرف خطّه قلمي...

إلى روح والدي الطاهرة أهدي هذا العمل... إجلالاً واعترافا بعظيم ما قدّم.

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

وإلى روح والدتي الطاهرة التي رعت معي هذا الكتاب واحتفت بإنجازي له رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

وإلى كل طالب علم وباحث...

وضع نصب عينيه حفظ سنة المصطفى ﷺ، بالذب عن علمائها ومحدّثيها وإظهار جهودهم العظيمة التي أفنوا أعمارهم فيها.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.



تقديم

لا يخفى على أحد المكانة العظيمة التي تبوأها الجامع الصحيح للإمام البخاري، فقد كان رواة الحديث يقصدونه من كل الأمصار الإسلامية، رغبة في شرف لقاء هذا الإمام العظيم، وطمعاً في سماع صحيحه القويم.

فكثرت الروايات وتعددت، وانتشرت وتفرقت، ثم أَخذ الرواة الصحيح بالتلقي المباشر، بالسند المتصل إلى صاحبه رحمه الله، فقد كان حفاظ الحديث يحرصون على الجمع بين هذا التلقي وبين النسخ المكتوبة المصححة وفق قواعد دقيقة التزم بها العلماء.

فكان من الطبيعي أن يقع اختلاف بين هذه النسخ المكتوبة، أو بين الروايات المسموعة مشافهة التي يتلقّاها حفاظ الحديث مباشرة من شيوخهم، وقد كانت القضية موضع عناية واهتمام من العماء، دراسة وتدقيقاً ومقابلة وترجيحاً.. وكان اتفاقهم على أن هذا الاختلاف لا يقدح في أصل الصحيح، ولا يُنقِص من مكانته.

وكان من أشهر روايات البخاري، وأكثرها انتشاراً، رواية أبي ذر الهروي، التي أخذها بالتلقي عن ثلاثة من أشهر تلاميذ البخاري، وأكثرهم حفظاً وتدقيقاً، حيث اعتنت هذه الرواية بضبط الفروق الدقيقة، وأبرزت الدقة الكبيرة والتحري الواسع الذي امتازت به هذه الرواية، مما يعزز الثقة بهذا السفر العظيم.

ولا يخفى أن البحث في هذا الموضوع من أشقِّ عمليات البحث العلمي، وأكثرها صعوبة، لأنها بحاجة إلى دقّةٍ عظيمة، وصبر وجلد، لا يُطيقه إلا القليل من طلبة العلم.. ولقد نهضت الدكتورة شفاء الفقيه بهذه المهمة الصعبة، فأشفقتُ عليها حينما اختارت هذا الموضوع، ولكنها أصرّت على خوض غمار هذه المسألة، وبدأت بالعمل بروح التحدي، وقبلتُ الإشراف عليها، رغبة مني في الإفادة من هذه القضية، فكتب الله لها النجاح، فكان هذا الكتاب (الرسالة) ثمرة هذا الجهد المشكور.

وقد اضطُرت الباحثة- تحت وطأة التحدي- أن تسافر أكثر من مرة، إلى أكثر من بلد لتطّلع على بعض المخطوطات النادرة، وتُفيد منها، فكلفها ذلك جهداً إضافياً، وأعباءً مالية، ولكن ثمار هذا الجهد ظهرت جلية واضحة، قد لا يُدركها إلاّ الخبراء من أهل التخصص.. ولذلك كانت هذه الجهود موضع ثناء وتقدير من لجنة المناقشة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أقول أن هذه الرسالة كانت من أدق وأفضل الرسائل العلمية التي أشرفتُ عليها، أو التي ناقشتُها، وذلك لأهميّة موضوعها، ودقّة تنفيذها، وسلامة منهجيتها.. فكانت بحق رسالة

علميــة جــديرة بالتقــدير والاعتــزاز. أســأل الله ســبحانه أن يتقبلهــا وأن يجعلها في ميزان حسناتها.

والحمد لله رب العالمين

أ. د. أمين القضاة

أستاذ الحديث النبوي الشريف
عميد كلية الشريعة- الجامعة الأردنية

شكر وتقدير

بعد حمدِ الله تعالى على ما منّ به سبحانه وتعالى علي، حمداً كثيراً طيباً مباركاً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، فإني أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أمين القضاة على تفضّله بالأشراف على هذه الدّراسة، وعلى ما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات.

كما وإنّه ليشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة، والدكتور سلطان سند العكايلة، و الدكتور محمود عبيدات، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا الجهد العلمي المتواضع، وعلى ما بذلوه من جهد في قراءتها و تدقيقها، و ما قدّموه من ملاحظات وانتقادات وتعليقات تثري وترفع من مستوى هذه الدراسة.

كما واستغل هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي في كلية الشريعة على ما بذلوه من جهد وعطاء للارتقاء بنا وإفادتنا دون كلل أو ملل.

وأخصّ بالذكر الدكتور عبد الكريم وريكات الذي كان له الفضل في اختياري لموضوع الدّراسة، وتوجيهي وتشجيعي عليها، والشكر الموصول له على ما قدّمه لي من توجيهات ساعدتني على بناء هيكل الدّراسة وخطتها.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الإخوة الأفاضل في دار الكمال في سوريا وبالأخص الأخ الفاضل الأستاذ كمال عبيد، على دعمه الكبير لي، والذي لم يبخل فيه علي بما توفر لديه من نسخ مخطوطة لصحيح البخاري واضحة السماعات، والتي كانت معتمد هذه الدّراسة. فجزاه الله عنّي وعن كل طلبة العلم خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في تحصيل مخطوطات صحيح البخاري، وأخص بالذكر العلامة والمحقق الكبير الشيخ شعيب الأرنؤوط، والإخوة الأفاضل في مركز جمعة الماجد في دبي، الذين استقبلوني بكل حفاوة وترحيب و ساعدوني في البحث عن مخطوطات صحيح البخاري التي توفرت في المركز، وأخص بالذكر الدكتور أنس صبري، والأستاذ الفاضل محمد نوفلية، والمحقق شهاب الله بهادر، و الأخ فايز عبداللطيف عمرو، والأخت شيرين عمرو.

وللمعهد العالمي للفكر الإسلامي ممثلاً بمديره الإقليمي الدكتور فتحي ملكاوي، والدكتور خالد الصمدي، والأخ إيصال الحوامدة على ما قدّموه من يد العون في الحصول على بعض المخطوطات والمراجع.

كما وأتقدم بالشكر لكل من قدّم لي التوجيهات والنصائح وأخص بالذكر الأستاذ محمد حسنين مهدي، والأستاذ عبد الرحيم يوسفان، من

دار الكمال في سوريا، على ما قدّموه لي من ملاحظات وتوجيهات تتعلق بموضوع الدّراسة، و الدكتور حمزة عبد الكريم حماد من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، على ما قدّمه من توجيهات، ونصائح.

وجزيل الشكر لمؤسسة المدارس العمرية ممثلة بإدارتها ومعلماتها على دعمها لي ومساندتها، وأخص بالذكر الأخوات لينا المومني، ونسرين عطية، ويبقى لسان الحال عاجزاً عن شكر من وقف بجانبي وهيأ لي ظروف الدّراسة ومتابعة إنجاز هذه الدراسة، فالشكر موصول لزوجي الطبيب إبراهيم موسى نصّار، ولعائلتي الحبيبة، وأسرتي الكريمة.

فجزاهم الله عنّي خير الجزاء، سائلة الله تعالى أن يجعل ذلك كله في ميزان حسناتهم.

ملخص

تناولت هذه الدّراسة التعريف برواية أبي ذر الهروي (ت٤٣٤هـ) راوي كتاب الجامع الصحيح عن ثلاثة من أشهر تلاميذ الإمام الفربري (٣٢٠هـ) وهم أبو إسحاق المستملي (ت٣٧٦هـ)، وأبو محمد الحموي السرَخسي (ت٣٨١هـ)، وأبو الهيثم الكشمِيهني (ت٣٨٩هـ)، وهدفت الدّراسة إلى التعريف بروايات الجامع الصحيح للإمام البخاري بشكل عام، وإبراز أهمية رواية أبي ذر الهروي ومزاياها وطرقها بصورة خاصة، ومن ثمّ محاولة التعرّف على صور الاختلاف التي وقعت بين رواية أبي ذر الهروي وغيرها من روايات صحيح البخاري، وقد حاولت الدّراسة تحري معرفة أسباب وقوع هذه الفروق بين الروايات.

وقد امتازت الدّراسة بالاعتماد على عدد من النسخ المخطوطة لروايات صحيح البخاري كمصادر، اعتمدت عليها الدراسة في استخلاص مزايا رواية أبي ذر الهروي، وعقد المقابلات وتحري أسباب الاختلافات.

واعتمدت الدِّراسة الأسلوب التحليلي المقارن، للوصول إلى منهج أبي ذر الهروي في ضبط فروق روايات صحيح البخاري. فاستطاعت أن تقدّم نماذج تطبيقية من توظيف ما وقع في النّسخ المخطوطة للرد على بعض الانتقادات التي وجّهت للجامع الصحيح للإمام البخاري.

وخلصت الدِّراسة إلى نتائج ، منها أنّ رواية أبي ذر الهروي من أهم الروايات التي اعتنت بضبط الفروق، وإثبات كل ما رواه شيوخ أبي ذر الثلاثة، عن الإمام الفربري راوي الصحيح عن الإمام البخاري، وقد تبين من خلال الأمثلة التطبيقية التي اعتمدتها الدّراسة الدّقة الكبيرة والتحري الشديد الذي امتازت به هذه الرواية. ظهر من خلالها أنّ هناك عدةَ أسباب أدت إلى ظهور فروق الروايات: منها ما كان بسبب تعدد وجوه الرواية عن رواة الأحاديث الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه، و منها ما كان بسبب منهج الإمام البخاري في عنايته بصحيحه، والإضافات التي أضافها في التراجم، والأقوال التفسيرية، وإيراده لبعض التنبيهات، ومنها ما كان سببه بعض الأوهام التي وقعت لرواة الصحيح، و التي قام العلماء بضبطها والوقوف عليها.

وأثبتت الدّراسة إلى أنّ وجود هذه الاختلافات دليل حيٌّ على صحّة أحاديث الجامع الصحيح، من خلال الجهود العظيمة التي بذلها علماء السُّنة من محدّثين ونقاد في تتبع وحفظ هذه الاختلافات والتنبيه عليها.

تمهيد

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

ثمّ الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام فأخرجنا بها من الظلمات إلى النّور، والصّلاة والسَّلام على المصطفى صلّى الله عليه وسلم النبي الهادي الذي بعثه الله لينتشل النّاس من غياهب الجهل، و ظلمات التيه، إلى نور الهداية والعلم ، فكان خير معلم أُرسل للنّاس و بعد:

فإنّ الله تعالى اصطفى أمة الإسلام من بين الأمم كلها لحمل الرّسالة الخاتمة للعالمين فكانت هذه أمانة حملها المسلمون نأت بحملها الجبال. وقد كان من كرمه تعالى أن يسر لها علماء أخلصوا لدينهم، وبذلوا جهودا عظيمة في العناية بمصادر تشريعها، فكان من هؤلاء الإمام المصنف محمد بن إسماعيل البخاري الذي صنّف صحيحه وتحرى في تصنيفه منهجاً في غاية الدقة والأمانة؛ حرصاً منه على أداء الرسالة وحفظ سنة نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم المصدر الثاني من مصادر التشريع.

وقد هيأ الله للإمام البخاري تلاميذَ ساروا على نهجه في تحري الدّقة والأمانة في الرواية وتتبع قواعد المحدثين، فكانت عناية الإمام الفَرَبري(ت٣٢٠هـ) أحد تلاميذه الغر الميامين عناية كبيرة، بدأت بحرصه على ملازمة شيخه البخاري سنين سمع فيها الصحيح مشافهة من شيخه أكثر من مرة، فلازمه لذلك ثلاث سنين، ثمّ سار الفَرَبري على نهج شيخه البخاري من خلال اشتغاله بالتحديث والرواية لهذا السفر العظيم الذي أجمعت الأمة على صحة أحاديثه وجودة تبويبه وحسن ترتيبه، فكان أن يسر للفربري ثلة من العلماء المحدِّثين ممن ساروا على نهج أهل الحديث وحرصوا على رواية الصحيح كما سمعوه عن شيخهم الفَرَبري، فاعتنوا بدقائق الأمور وحرصوا على تعليمها لكل ناقل عنهم للحديث، فكان أن هيأ الله للصحيح عالماً من علماء الحديث وهو أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت٤٣٤هـ) وهو ممن اشتغل بالحديث وعلومه، وحرص على الصحيح حفظاً ورواية وضبطاً فاعتكف للتحديث به في أطهر بقعة في الأرض في بيت الله الحرام، وحبس نفسه لرواية الصحيح كما سمعه عن شيوخه من أصحاب الفَرَبري، فأصبح مقصداً يقصده علماء المشرق والمغرب بالإضافة إلى حكامهم وأمرائهم، كلهم كان يتنافس على سماع الصحيح من أبي ذر الهروي، لعلو سنده وضبطه وحسن حفظه.

وقد بلغت دقة المحدّثين في رواياتهم للمصنفات الحديثية أنّهم كانوا حريصين كل الحرص على تبليغها كما أخذوها عن شيوخهم، ولذا فقد كانوا يثبتون في نسخهم المروية كل ما كانوا يسمعونه ويجدونه مثبتاً في أصول الروايات عن شيوخهم، وهذا شرط من الشروط التي تقتضيها الأمانة العلمية، حيث حرص عليها علماؤنا قديماً وحديثاً.

وقد سار أبو ذر الهروي على نهج هؤلاء العلماء، فحرص على

إثبات كل ما سمعه وتناقله عن شيوخه من أصحاب الفَرَبري في روايتهم للجامع الصحيح، مع الحرص على توثيق كل ما وقع لديه في روايته للصحيح، والذي سمعه عن ثلاثة من أشهر أصحاب الفَرَبري وهم أبو إسحاق المستملي(ت٣٧٦هـ)، وأبو محمد الحمّوي السَّرَخْسي(ت٣٨١هـ)، وأبو الهيثم الكُشْمِهَني(ت٣٨٩هـ)، وعليه فقد امتازت هذه الرواية بجمعها لثلاث روايات من روايات تلاميذ الإمام الفَرَبري راوي الصحيح عن الإمام البخاري.

وقد جاءت هذه الدّراسة لتبرز أهمية هذه الرواية التي ضبطت فروق الروايات فيها، و تناقلها أهل المشرق والمغرب، من خلال التعريف بصاحبها، وعرض صور ما ضبطه وأثبته من فروق عن شيوخه، ثمّ تحليل أسباب وقوع هذه الفروق والاختلافات، بالاعتماد على النّسخ المخطوطة لطرق رواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح للإمام البخاري. من أجل إعطاء نموذج يمثل منهج المتأخرين في رواية المصنَّفات الحديثية، والذي يثبت حرصهم على السير على خطى منهج المتقدمين في ضبط الروايات، وتبليغ المصنّفات بكل أمانة ودقة منهم.

مشكلة الدِّراسة:

روى الجامع الصحيح عن الإمام البخاري عدد كبير من الرواة اشتهر منهم خمسة رواة، اشتهرت رواياتهم في الأمصار، وكثر تلامذتهم، ولكن وقعت بعض الاختلافات بين أصحاب هذه الروايات ظهرت من خلال النّسخ المروية للجامع الصحيح، أثارت تساؤلات حول دقة ما روي عن الإمام البخاري- رحمه الله- في جامعه الصحيح، وأثر ذلك على الجوانب الحديثية، ومدى عناية المحدثين بها، وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مسألة الاختلافات بين روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، والفروق بينها، وعن أسباب وقوعها الأمر الذي أثارَ عددا من الانتقادات وجّهت لصحيح البخاري، حول مدى ضبط الرواة لرواية الجامع الصحيح، ولذا فقد وقع اختياري على دراسة إحدى أشهر روايات الجامع الصحيح و تحليلها وهي رواية أبي ذر الهروي عبد بن أحمد (٣٥٥هـ-٤٣٤هـ) _راوي الجامع الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الإمام الفَرَبري_ في سبيل الرد على ما تعرّض له الصحيح من انتقادات وشبهات، وفي سبيل توضيح منهج المتأخرين[١] في ضبط مروياتهم للمصنّفات الحديثية.

و لذا فإنّ هذه الدِّراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما أهمية رواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح، ؟
٢- لماذا اعتمد المحدّثون وشرَّاح الأحاديث على رواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح؟
٣- ما صور الاختلافات بين رواية أبي ذر الهروي وبقية روايات

(١) وأقصد بهم رواة المصنفات الحديثية بعد عصر التدوين، أي بعد القرن الثالث الهجري.

الجامع الصحيح؟
٤- ما أسباب وقوع هذه الاختلافات؟
٥- ما أثر دراسة هذه الاختلافات في الرد على بعض الأحاديث المنتقدة في الجامع الصحيح.

أهمية الدّراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

١- حاجة طلبة العلم وخاصة طلبة الحديث النبوي الشريف إلى معرفة أصول روايات الجامع الصحيح، من حيث التعريف بها، ودراسة أهم القضايا المتعلقة بها.
٢- عدم وجود دراسة معاصرة تعالج مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح، وأثر هذه الاختلافات التي وقعت بين الرواة.
٣- تحرير مسألة اختلاف روايات كتاب (الجامع الصحيح) للإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) من خلال دراسة رواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح، دراسة تحليلة مقابلة تقدّم نموذجاً تطبيقيا يساهم في دراسة وتحرير الاختلافات بين الروايات، يفيد منه المتخصصون في معالجة هذا الموضوع والتعامل معه.
٤- أنها تسعى إلى الرد على الشبهات التي أثيرت حول الجامع الصحيح بسبب روايات الجامع الصحيح، والاختلافات التي وقعت بين رواة الجامع الصحيح.
٥- تعزيز الثقة بمنهج المحدّثين، وضبطهم لرواية صحيح البخاري، وحفظ هذا المصنّف الجليل من كل دخيل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١) التعريف بما هو موجود من روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري.
٢) محاولة الكشف عن حقيقة الأسباب التي أدت إلى وجود اختلافات بين روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري.
٣) إبراز مكانة رواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح للإمام البخاري، بين الروايات الأخرى.
٤) الاسهام في إبراز المنهج العلمي للمحدّثين في ضبط الروايات والعناية بها من خلال دراسة الاختلافات وفروق الروايات التي وقعت لرواة صحيح البخاري، وكيفية تعامل العلماء معها ودراستها.
٥) إبراز منهج العلماء في الترجيح بين روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري.

٦) تأصيل منهج علمي يساعد على تحرير الخلاف بين روايات الجامع الصحيح، بالاعتماد على المصادر المخطوطة الأصيلة لطرق روايات صحيح البخاري، ومقابلتها بما أورده العلماء حول هذه الاختلافات، الأمر الذي يسهم في الرد على ما وجّه من انتقادات للجامع الصحيح بسبب هذه الاختلافات.

٤. الدِّراسات السابقة:

تنوعت الجهود التي قدّمها علماء الحديث لصحيح البخاري بحسب موضوعات هذه الدّراسة، فقد كانت هناك جهود بذلها كبار العلماء في التعريف بروايات الجامع الصحيح، بالإضافة إلى جهودهم في الاهتمام بما وقع من اختلافات بين الروايات وتأليف المصنفات في ذلك؛ وقد حاولت في أثناء بحثي و دراستي للموضوع أن أتتبع أهم ما كتب في ذلك، قديما وحديثاً، وفيما يأتي ملخص لما وجدت:

أولاً: جهود المتقدّمين في العناية بطرق روايات صحيح البخاري والتعريف بها.

١. **من العلماء الذين اهتموا بالتعريف بطرق صحيح البخاري، ورواياته الإمام النّووي في مقدمة شرحه على صحيح البخاري، الذي أطلق عليه السخاوي اسم "التلخيص"(١)، فقد كان الإمام النووي قد شرع في شرح صحيح البخاري(٢)، لكن وافته المنية قبل أن يتمّه، ووصل فيه لكتاب العلم، وقد ضمّن شرحه مقدّمة في علوم المصطلح، وعرّف فيها بمنهج الإمام البخاري في صحيحه، حيث تم تحقيق هذه المقدمة من الشرح، وسماها محققها:"ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري". وأفرد فيها فصلاً كاملاً عرّف فيه بالرواة عن الإمام البخاري للجامع الصحيح(٣).**

٢. **ومن الكتب التي أظهرت عناية متخصصة بروايات الجامع الصحيح للبخاري كتاب ابن رُشَيد السبتي(ت٧٠٢هـ)، (إفادة النّصيح بسند الجامع الصحيح)٤، حيث تناول التعريف بطبقات الرواة عن الإمام البخاري، وبالتحديد خصّ حديثه بالتعريف برواية الفَرَبري، واقتصر في حديثه عن أصحاب الفَرَبري بذكر ثلاثة من الرواة فقط، وهم شيوخ أبي ذر الهروي، ومن ثمّ تتبع من روى عن هؤلاء الثلاثة، حتى وصل للحلقة السابعة في التتبع لسلسلة الرواة لصحيح البخاري.**

(١) سيزكين، تاريخ التراث العربي، و ذكر فؤاد سيزكين في تاريخ التراث العربي، أن اسم الشرح هو: "تلخيص شرح الألفاظ والمعاني مما تضمنه صحيح البخاري". ج١، ص٣٣٢.

(٢) وقد قال فيه العلامة محمد بن زكريا الكاندهلوي في مقدمة لا مع الدراري، عند ذكر شروح البخاري: "شرح الإمام النووي الشافعي، وإن لم يشتهر بعد، وليس بمكمل أيضاً، لكنه لما طبع في هذا الزمان، صار مرجع العلماء في هذا الشأن، لعلو مرتبته وتقدّمه". ص٤١٣.

(٣) انظر: النووي، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، ص٥٩-٦٣.

(٤) ابن رُشَيد، إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، ص ٢٦.

ثانياً: جهود العلماء المتقدّمين في العناية باختلاف الروايات الذي وقع في صحيح البخاري:

تُعدّ مسألة اختلاف نُسخ الجامع الصحيح للبخاري من المسائل التي اهتم بها كثير من العلماء، وعملوا على جمع ما ورد فيها من اختلافات وقعت للرواة و دراستها والترجيح بينها، ومن أبرز هؤلاء العلماء:

١. الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغسَّاني المعروف بالجَيَّاني(ت٤٩٨هـ)(١)، حيث صنّف كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل) في خدمة الصحيحين فاعتنى فيه بما يشتبه ويشكل من أسماء الصحيحين، وتمييز من يلتبس منهم ببعض، والتنبيه على الأوهام الواقعة فيهما من قبل الرواة، حيث خصص الجزء الثاني في كتابه في دراسة الأوهام التي وقعت للرواة في نسخ البخاري، وبيّن أسباب الاختلافات التي وقعت بين أصحاب النسخ، وأزال الَّلْبس والغموض عند كل من اعتقد أن هذه الأوهام مصدرها الإمام البخاري رحمه الله، وقد استوعب في هذا الجزء من كتابه خمسة وثلاثين ومائة اختلاف، قام بتحريرها والتعليق عليها وبيان الراجح فيها في أغلب الأحيان. وبهذا فإنّ أبا علي الجياني يعتبر أول من جمع الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، وقد اعتبر كتابه ركيزة اتكأ عليها من جاء بعده من العلماء.

٢. ومن الكتب الأخرى التي اعتنت بالاختلافات التي وقعت بين رواة كتب الحديث، كتاب (مشارق الأنوار) للقاضي عِياض اليحصُبي(ت٥٤٤هـ)(٢)، الذي اعتنى فيه بضبط أهم الاختلافات التي وقعت في متون الأحاديث لثلاثة من كتب السنة المعروفة و هي: الموطأ لأبي عبد الله مالك بن أنس المدني، والجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، والمسند الصحيح لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. وكتاب المشارق للقاضي عياض اقتصر فيه على العناية بالاختلافات والفروقات التي وقعت في المتون. ولم يتطرق لغيرها من جوانب الاختلاف؛ كالاختلافات في التراجم(عناوين الأبواب) والأسانيد، والأقوال المعلقة وغيرها.

---

(١) الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي أبو علي الجَيَّاني، نسبته إلى بلدة جيان، ٤٢٧-٤٩٨ هـ، محدث حافظ، إمام عالم بالرجال، لغوي أديب، له: تقييد المهمل وتمييز المشكل، فيه دراسة رجال الصحيحين، ودفاع عما استشكل عليهما.
والجَيَّاني: بفتح الجيم وتشديد الياء المعجمة بنقطتين من تحتها وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى جيان، وهي بلدة كبيرة من بلاد الاندلس من المغرب. الأنساب السمعاني:ج ٢، ص ١٣٩.

(٢) عياض، القاضي أبو الفضل بن موسى اليحصُبي السَّبتي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة.

٣. ومن ثمّ قام ابن المبرّد؛ الإمام الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادي الحنبلي (ت٩٠٩هـ)حيث اختصر في كتابه (اختلاف رواة البخاري عن الفَرَبري وغيره) كلام أبي علي الجياني في (تقييد المهمل) على صحيح البخاري فكان عمله اختصارا لما عرضه الجياني مع زيادات قليلة أضافها.

ثالثاً: الدّراسات المعاصرة:

١. ومن الدّراسات التي سعت إلى تتبع أصول الروايات والنسخ لصحيح البخاري[١]، (صحيح البخاري في الدّراسات المغربية)[٢]حيث تناول فيها التعريف بأهم نسخ وروايات الجامع الصحيح التي عرفت في المغرب، مع بيان أماكن وجود هذه النّسخ والروايات في المغرب الإسلامي.

٢. ومن الدّراسات التي دارت حول الموضوع وتناولت بعض جوانبه (التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة)[٣]، وهي دراسة قدّمها حول أشهر النّسخ التي عرفت لرواية أبي ذر الهروي في المغرب الإسلامي، حيث عرّف بصاحبها وهو أبو عمران موسى بن سعادة (ت بعد ٥٢٢هـ)، و عرّف بنسخته لصحيح البخاري، فذكر أنّ ابن سعادة جعل نسخته على الصحيح مُجزّأة إلى خمسةِ أسفارٍ، واستنسخها من أصلِ شيخه وصهره أبي علي الصَّدفي وفرغَ من تعليقها في العشر الأخير من ذي القعدة عام ٤٩٢ هـ، فتحدّث عن أهمية هذه الرواية، وعن جهد صاحبها في عرضها على شيخه أبي علي الصدفي (ت٥١٤هـ).

٣. (مدرسة الإمام البخاري في المغرب) للكتاني، حيث تحدّث فيها عن رواية صحيح البخاري في المغرب الإسلامي، فتناول الحديث عن النّسخة الصدفية، والسعادية، واليونينية، وتحدّث عن كيفية تناقلها، وأهم رواة كل منها[٤].

٤. ومن الدّراسات التي حاولت أن تقدم للموضوع بحثٌ: (روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري)[٥]، الذي تحدّث فيه عن روايات الجامع الصحيح ونسخه، وأشهر طبعات صحيح البخاري وأشهر مخطوطاته، ثم تناول الاختلافات في روايات الجامع الصحيح من حيث ذكر أنواع هذه الاختلافات في روايات الجامع الصحيح، حيث مثّل لكل منها بمثال من الجامع الصحيح، ثمّ تحدّث عن أهمية توجيهات الإمامين أبي علي الجَيَّاني وابن حجر[٦].

---

(١) و هي دراسة للعلامة المحقق المغربي محمد بن عبد الهادي المنوني، ولد سنة ١٩١٥م بمدينة مكناس، و توفي سنة ١٩٩٩م في الرباط.

(٢) بحث منشور في مجلة دعوة الحق، المغرب، العدد الأول من السنة السابعة عشرة، مارس، ١٩٧٥م.

(٣) عبد الحي الكتاني، بحث منشور بمجلة السنة النبوية، المغرب، العدد الرابع القسم الأول، من ص ٩٢ إلى ص ١١٩.

(٤) يوسف الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب الإسلامي، دار الغرب، بيروت، ١٩٨٠.

(٥) د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٦) بحث منشور في مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد الرابع، ١٤٢٣هـ

ومن الدّراسات التي ظهرت؛ بعض الأبحاث المحكمة التي تناولت جانباً معيناً ارتبط ببعض جوانب هذه الدّراسة، كما في:

أ) (الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته)(١)، التي عرض فيها جهود الإمام البخاري في العناية بصحيحه، ومن ثمّ عرّف برواة صحيح البخاري من الطبقة الأولى، والثانية من أصحاب الفِرَبري، ثمّ عرض فيها لجهود الحافظ اليونيني في صحيح البخاري، فعرّف بالإمام اليونيني وبطريقته في تناوله للفروق.

ب) (الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد)(٢)، وهي دراسة تطبيقية جمع فيها الأحاديث التي أخرجها الإمامان من طريق واحد (أي من شيخ واحد)، وقام ببيان عددها، وماهية الفروق التي وقعت، وأسباب هذه الفروق، فتوصّل إلى وقوع عدد من صور الاختلاف من مثل الزيادة في إحدى المتون على الأخرى، وإبدال كلمة بأخرى، والتقديم والتأخير، والاختلاف في الضبط، و التكرار، وتقطيع الأحاديث. وأرجع الفروق التي وقعت إلى عدة أسباب منها الرواية بالمعنى، واختصار المتون، وجمع طرق الحديث الواحد، والوهم في إحدى الروايتين، واختلاف روايات الكتاب الواحد، واختلاف نسخه، ثمّ أكد على أنّ هذه الفروق لا تنقص من عمل الشيخين، ولا تقدح في الصحيحين، وإنّما هي دليل على الدّقة والضبط ووجود المنهجية. وهذه الدّراسة تلتقي مع موضوع هذه الأطروحة في تناولها موضوع الاختلافات التي وقعت في الروايات والأحاديث، بسبب الرواة، بفارق أنّ دراسة عبه جي، تتعلق برواة الأحاديث، ودراستي تتناول رواة كتاب صحيح البخاري.

ومن الدّراسات التي تناولت موضوع فروق الروايات وما وقع فيها من اختلاف دراسة، في كتابه (إرشاد القاري إلى النّص الراجح لحديث:"ويح عمار" في صحيح البخاري، وأثر ذلك في تحقيق معنى الحديث وفقهه) حيث تتبّع أقوال العلماء في كتب شروح صحيح البخاري والتي تحدثت عن الاختلافات التي وقعت في إثبات هذا اللفظ، وهي دراسة اقتصرت على هذا الحديث فقط، هدفت لتحرير الاختلاف الذي وقع وبيان أثر ذلك في تحقيق معنى الحديث وفقهه. وقد خلص فيها إلى إثبات اللفظ، من خلال ما ثبت لديه بعد تتبع أقوال العلماء وشرّاح الصحيح(٣).

---

(١) ريان، نزار عبد القادر، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر العدد الأول، ٢٠٠٢م، ص(٢٢٣-٢٦٠).

(٢) حسن محمد، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود، المجلد السادس عشر، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٤م، ص(١٠٢٥-١٠٧٨).

(٣) أحمد معبد عبدالكريم، أستاذ ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق في مصر.ط١، ٢٠٠٧م.

وهذه الجهود التي قدّمها العلماء، لا يوجد فيها دراسة متخصصة[1] عرّفت برواية أبي ذر الهروي، راوي الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الإمام الفَرَبري.

والجديد في هذه الدّراسة:

أنّها تناولت التعريف برواية أبي ذر الهروي من خلال بيان مزاياها وأهميتها، و اعتنت ببيان منهج الرواية في ضبط الفروق والاختلافات التي وقعت من خلال مقابلتها بما وقع من فروق واختلافات عند أصحاب الفَرَبري (من مثل الكُشَاني، والجُرْجاني، والمروزي)، من خلال الرجوع إلى النّسخ المخطوطة المتعددة التي توفّرت للباحثة، ثمّ قامت بتوظيف النّسخ المخطوطة لروايات صحيح البخاري في الرد على بعض الانتقادات التي وجّهت لصحيح البخاري بسبب الاختلافات التي وقعت.

٥. منهج الدراسة:

أولاً: قمت بجمع كل ما ذكر حول رواية أبي ذر الهروي واستقرائها، وحول صاحبها الإمام عبد بن أحمد بن أبي ذر الهروي راوي الصحيح، سواء من الكتب والمصادر المختلفة التي اعتنت بروايات صحيح البخاري أم كتب التراجم والرجال، في سبيل التعريف بهذه الرواية، وبراويها و بأشهر الطرق عنها.

ثانياً: استقراء جميع المواضع التي أشار فيها الحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى٨٥٢هـ) إلى وقوع فروق بين رواية أبي ذر الهروي، وبقية روايات الجامع الصحيح[2]، في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري[3]، ثمّ مقابلة كلام الحافظ ابن حجر بما أثبت في النّسخة المطبوعة لفرع اليونينية للإمام شرف الدين أبو الحسين على بن محمد بن أحمد اليونيني (ت٧٠١هـ)، التي تضمنت المقابلة بين روايات الجامع الصحيح، وأشارت إلى الاختلافات بين الروايات[4]، لتصنيفها

(١) وقفت من خلال الشبكة العنكبوتية على دراسة للدكتور جمعة فتحي بعنوان: (الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح ونسخه)، دراسة نظرية تطبيقية، وهي دراسة نال بها درجة الدكتوراه من قسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة في جامعة الأزهر، وستقوم دار الفلاح بالفيوم في مصر بطباعتها. ولم تتمكن الباحثة من معرفة تاريخ تقديم الرسالة، أو أية معلومات أخرى حولها، على الرغم من المحاولات المتعددة.

(٢) من خلال الاستعانة بالبرامج الحاسوبية المتخصصة بالبحث. و قد حرصت على تصنيف المواضع التي وقفت عليها، مع التنويه إلى أنّ عملية الاستقراء لا تمنع من وقوع فوت لبعض المواضع دون قصد.

(٣) اعتمدت طبعة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق:عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، وبترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، بيروت: دار الفكر. وهي طبعة مصورة عن الطبعة السلفية.

(٤) وقد اعتمدت في كل الدّراسة على نسخة صحيح البخاري المطبوعة،بتحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط٢، في بيروت: دار طوق النجاة، وفي جدة: دار المنهاج،١٤٢٩هـ التي اعتمدت على الطبعة السلطانية للنسخة اليونينية.

وَفقاً لموضعها الذي تعلّقت به. وذلك في سبيل تكوين تصوّر واضح حول طبيعة هذه الفروق والاختلافات، ولكي أكتسب دُربة في فهم إشارات الحافظ ابن حجر، ومنهج المحدِّثين في وضع الرقوم والتعبير عن الاختلافات، وهذا الأمر ساعدني في الوقوف على كثير من الفروقات والاختلافات التي قامت بانتقاء المناسب منها لدراستها وتحرير المسائل المتعلقة بها. وقد تمكنت من الوقوف على ما يقارب (١٤٦٠) موضعاً نبّه عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري، عملت على رصدها وتصنيفها بحسب مواضعها التي تعلقت بها (من اختلافات وقعت في التراجم، أو الأسانيد، أو المتون، أو الأقوال غير المرفوعة).

ثالثاً: خصصت لكل صورة من صور الاختلاف مثالاً واحداً، وبعضها ذكرت فيه عدة أمثلة بحسب ما احتاجت إليه صورة الاختلاف، وأمتثلت فيها منهج الدراسة الآتي:

١. إبراز موضع الاختلاف، وتحديده من خلال توضيح صورة ما وقع إمّا بوصف ما وقع من تنبيه في النسخة اليونينة، وإما بنقل أقوال الحافظ ابن حجر من فتح الباري.
٢. عرض أقوال العلماء و آرائهم حول هذه الاختلافات، ومحاولة توضيح ما احتاج منها إلى توضيح ، ومن ثمّ مقابلة أقوال العلماء بعضهم مع بعض من خلال تتبع ما ذكر حول كل اختلاف بحسب ما توفّر لي من أقوال، لأبي علي الجياني، والقاضي عِياض، وابن رُشَيد السبتي، و من ثمّ كلام الشراح، كالكرماني، وابن حجر، والقسطلاني. والعيني[١] وغيرهم ممّن كان له وقوف على الاختلافات بين الروايات.
٣. اعتمدت عدداً من الروايات التي تيسّر الحصول على نسخ مخطوطة لها لعقد المقابلات عليها وهي الآتية:

رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة(المستملي، والحمّوي، والكُشْمِهَني)، ورواية أبي الهيثم الكُشْمِهَني عن الفَرَبري، ورواية أبي الوقت السِجْزي، عن أبي محمد الحمّوي عن الفَرَبري، ورواية أصحاب الفَرَبري كأبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، والإمام الكُشَاني.

٤. اعتمدت المنهج النقدي التحليلي المتمثل بدراسة هذه الاختلافات من خلال: التثبّت من وقوعها بصورتها التي تمّ التنبيه عليها من قبل العلماء في النّسخ المخطوطة التي اعتمدتها. لرواية أبي ذر الهروي، بحسب الحاجة لكل مثال منها. ((والبدء بالمقابلة بنسخة

(١) وقع في بعض المواضع تقديم لأقوال العيني على ابن حجر، وسبب ذلك هو وضوح عبارات العيني، واختصارها.

أبي مكتوم بن أبي ذر(ت٤٣٤هـ).، ومن ثمّ نسخة ابن الحطيئة(٥٦٠هـ)، ومن ثمّ نسخة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن منظور القيسي(ت٤٥٩هـ)، ومن ثمّ بنسخ رواية أبي علي الصدفي(ت٥١٤هـ)، عن أبي الوليد الباجي(٤٧٤هـ)) [١].

٥. مقابلة هذه الاختلافات بما وقع في رواية أبي الوقت، عن أبي الحسن الداودي، عن شيخه أبي محمد السَّرَخْسي الحمّوي[٢]، وبما وقع في رواية كريمة بنت أحمد المروزية وابن أبي عمران الصفار عن شيخهما أبي الهيثم الكُشْمِهَني ما أمكن، بحسب الأجزاء المخطوطة التي توفرت[٣]؛ لمحاولة التعرّف على مصدر وقوع الاختلافات وأسبابها. وسبب الرجوع لروايات كريمة وابن أبي عمران الصفار، وأبي الوقت؛ لأنها تعتبر متابعات لرواية أبي ذر الهروي، عن اثنين من شيوخه وهما أبو محمد السَّرَخْسي الحمّوي، وأبو الهيثم الكُشْمِهَني، الأمر الذي يسهم في المساعدة في تحديد مصدر الاختلاف إن كان من أبي ذر، أم من أحد شيوخه.

٦. الرجوع إلى روايات أصحاب الفَرَبري، كأبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، والإمام أبي علي إسماعيل بن محمد بن حاجب الكُشَاني في روايتهم للصحيح عن الإمام الفَرَبري، للتثبت من وجود صورة الاختلاف التي وقعت عن أبي ذر الهروي، بحسب الحاجة إلى ذلك، الأمر الذي يساهم في الكشف عن مصدر الفروقات التي وقعت، هذا بالإضافة إلى أهمية رواية الإمام الكُشَاني فهو آخر من سمع الصحيح عن الإمام الفَرَبري[٤]، وهذا أمر معين في معرفة مصدر الاختلاف، وفروق الروايات، وقد توفر للباحثة نسخة مخطوطة كاملة للصحيح عنه.

٧. الترجيح بين هذه الاختلافات ما أمكن بالرجوع لقواعد الترجيح بين المحدّثين، وإتباع قرائن الترجيح، ومحاولة الخروج بنتائج حول وجه الصواب في الاختلاف.

٨. رصد أسباب هذه الاختلافات بحسب ما تم الوصول إليه، وعرضها في فصل مستقل، وهو الفصل الثالث من هذه الدّراسة.

---

(١) مع التنويه إلى أنّ نسخة رواية أبي مكتوم، وأبي منصور القيسي، وابن الحطيئة، لم تتوفر للباحثة كاملة ، وإنّما توفر منها قطع وأجزاء من الصحيح.

(٢) توفر للباحثة عدد من النّسخ عن رواية أبي الوقت السجزي من عدة طرق ذكرتها في الفصل التمهيدي، وقد اعتمدت في المقابلات النّسخ الآتية: رواية القلانسي، ورواية الزَّبِيدي، وشرف الدين الدمياطي، ونسخة من مكتبة الحرم النّبوي.

(٣) علماً أن النسخ التي توفرت من رواية كل من أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، وابن منظور، وابن الحطيئة، وهم يروون عن أبي ذر الهَرَوي، غير مكتملة. وكذلك بالنسبة إلى رواية كريمة المروزية، وأبي عمران الصفار وهما يرويان عن شيخهما الكُشْمِهَني.

(٤) كان سماعه من الفربري سنة ٣٢٠هـ، وقد توفي الفربري في السنة نفسها. انظر: ابن نقطة، الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني،(٦٢٩ هـ)، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الهند، ١٤٠٣هـ، ج١، ص٢٤٣.

وقد جاءت هذه الدّراسة مكونة من تمهيد، وخمسة فصول وخاتمة، كتبتُّ فيها توطئة لبعض فصول هذه الدّراسة، ولبعض المباحث والمطالب، بحسب ما استدعته الحاجة، مبينةً فيها ما يدور حوله الفصل أو المبحث أو المطلب، ووضعت بعض الجداول التوضيحية لعرض بعض المقابلات والنتائج.

وبعد فإنّي أحمد الله تعالى أن يسر لي إنجاز هذه الدّراسة، لما واجهته من صعوبات تمثلت فيما يأتي:

١. جدّة الموضوع علي، وعدم وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بشمولية ووضوح، الأمر الذي دفعني إلى جمع خيوط الموضوع، وتتبع كل ما ذكر حول روايات صحيح البخاري، بحسب ما وجدته ووقفت عليه من معلومات في ثنايا المراجع و الكتب والمخطوطات.

٢. عدم توفّر النّسخ المخطوطة لصحيح البخاري في بدايات العمل في الأطروحة.

٣. تنوع موضوعات فصول ومباحث هذه الدّراسة وتعددها، كان من المعيقات إذ إنّها لم تقتصر على جانب واحد تعلّق برواية أبي ذر الهروي، وإنّما كان كل فصل منها يستحق أن يفرد في دراسة مستقلة تبيّن جوانبه و تستوعب ما فيه من تطبيقات تعرض له بالتفصيل.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما عرضته فيها، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يغفر لي ما وقع فيه من زلل.



الفصل الأول

التعريف بروايات الجامع الصحيح للإمام البخاري

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: **التعريف بالجامع الصحيح ورواته.**

المبحث الثاني: **رواية الإمام الفَرَبري للجامع الصحيح.**

المبحث الثالث: **رواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح للإمام البخاري**

المبحث الرابع: **التعريف بأشهر روايات الجامع الصحيح ونسخه من طريق الإمام أبي ذر الهروي.**

شكل(١): **خارطة توضيحية لرواة الطبقات الثلاث.**

شكل(٢): **خارطة توضيحية لطرق الرواية عن أبي ذر الهروي راوي الصحيح.**

المبحث الخامس: **وصف النّسخ المخطوطة لصحيح البخاري.**

المبحث الأول

التعريف بالجامع الصحيح والرواة عن الإمام البخاري

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالجامع الصحيح للإمام البخاري، من حيث جوانب الاهتمام والعناية التي لقيها الصحيح من مصنِّفه الإمام البخاري رحمه الله ، ولا يهدف هذا المبحث إلى إعادة ذكر ما كتبه العلماء حول مكانة الجامع الصحيح للإمام البخاري، والسبب الباعث على تأليفه، أو الترجمة لمؤلفه الإمام البخاري، ذلك أنّ المؤلفاتِ التي ألفت بهذا الخصوص تتجاوز العشرات وقد اعتنت بكل ما تعلق بالإمام البخاري و بصحيحه[١]، من حيث تدوينه، وتصحيحه، وروايته لطلابه، بالإضافة إلى ما ورد في العشرات من كتب التراجم والرجال والطبقات، التي أفرد كل منها ترجمة خاصة للبخاري رحمه الله تعالى، وفي هذا دلالة واضحة على أهمية البخاري فهو أمير المؤمنين في الحديث، وعليه فما كتب من مؤلفات ودوّن في بطون الكتب حول الصحيح ومؤلفه يغني عن إعادة ذكره في هذه الدّراسة.

---

(١) اذكر منها على سبيل التمثيل: كتاب (شمائل البخاري)، وهو جزء ضخم لأبي جعفر محمد ابن أبي حاتم البخاري، وهو من مرويات الحافظ الذهبي. ذكره في "سير أعلام النبلاء"ج١٢، ص٣٩٢. و" ترجمة البخاري" للإمام ابن الملقن(٨٠٤هـ)، وهدي أو هداية الساري لسيرة البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني، و" المسك الدراري في شرح ترجمة البخاري" لعبد القادر الكوهن الهندي(ت١٢٥٤هـ)، و"حياة البخاري"، لجمال الدين القاسمي الدمشقي(ت١٣٣٢هـ)، و"مواهب الباري في مناقب مسلم والبخاري" للسيد محمد النجاري الجزائري، والإمام البخاري" لتقي الدّين الندوي، و"الإمام البخاري محدثا وفقيها" تأليف الحسيني هاشم، و"سيرة الإمام البخاري" لعبد السلام المباركفوري. وغيرها من الكتب. انظر:ابن ناصر الدّين الدمشقي، تحفة الإخباري بترجمة البخاري، تحقيق: محمد ناصر العجمي، ص٨-١٤.

المطلب الأول

تأليف الإمام البخاري للجامع الصحيح، وعنايته به

كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري:"هو المسند الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله {ﷺ} وسننه وأيامه، كما سماه مؤلفه، المشهور بصحيح البخاري، للإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبَة الجُعفيُّ، مولاهم البخاري، المتوفي بقرية خَرْتَنْك سنة ست وخمسين ومائتين.

والمتتبع لجهود الإمام البخاري وتاريخه في تأليفه لكتابه الجامع الصحيح يجد أنّ تأليف الإمام البخاري لكتابه وانتقائه الأحاديث التي أخرجها في الصحيح لم يكن عملا سهلاً وسريعاً، وإنّما كان جهدا عظيما استغرق من عمر صاحبه ستَّ عشرةَ سنة وهو يصنّفه. وفي هذا دليل على تحريه الدّقة الشديدة، والعناية الفائقة التي أولاها للجامع الصحيح. وعليه فإنّ الجامع الصحيح للإمام البخاري من المصنّفات التي بذل فيها كل وسعه وجهده حتى خرج بالثوب الذي قدّمه لكبار العلماء، فتلقته الأمة بالقبول.

وقال النسائي: "أجود هذه الكتب كتاب البخاري"(١). و كما قال النّووي عنه هو "وهو أوّل كتاب صُنِّف في الحديث الصحيح المجرد"(٢).

وقد كان من مظاهر اهتمام الإمام البخاري بتصنيفه للصحيح أنّه حَرَصَ بعد الفراغ منه على عرضه على كبار العلماء في زمانه ليأخذ رأيهم ويوجهوه، على الرغم من أنّه العالم الجِهبِذ المحدّث، إلا أنّه كان يرغب في إعطاء مصنّفه المكانة العلمية التي يستحقها من خلال عرضه على العلماء، فعرضه على يحيى بن معين (المتوفى سنة ٣٣٣هـ)، وعلي ابن المديني(المتوفى سنة٢٣٥هـ)، وأحمد بن حنبل (المتوفى سنة٢٤١هـ) فاستحسنوه(٣).

قال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي:"لمّا ألّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"(٤).

وبعد فراغ الإمام البخاري من تصنيف كتابه، بذل جهده في العناية به من خلال الاشتغال بالتحديث به ونشره بين النّاس؛ فقد حدّث الإمام

---

(١) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج١، ص٩٠.
(٢) النووي، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، ص٣٩.
(٣) أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد،(٤٧٤هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط١، تحقيق: أبو لبابة حسين، الرياض، دار اللواء، ١٩٨٦م، ج١، ص ٣١٠-٣١١.
(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر(٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت،ج٢، ص١٤.

البخاري بكتابه الصحيح عددا كبيرا من الرواة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في انتشار الجامع الصحيح واشتهاره بين الناس وكثرة رواته. و قد أشار الإمام النووي إلى أنّ الرجال كانوا يتزاحمون على مجالس الإمام البخاري أينما حل ونزل، حتى يصل عددهم إلى آلاف مؤلفة من الرجال[١].

ولمّا كان تأليف الجامع الصحيح قد تمّ قبل وفاة مصنفه بثلاثة وعشرين عاماً على الأقل، فالبخاري توفي رحمه الله سنة (٢٥٦هـ)، وطول هذه المدة بعد تصنيف البخاري للصحيح مكّن آلاف المستمعين في حلقات الدّرس من سماع الكتاب كله أو بعضه عن الإمام البخاري[٢].

هذه الأمور كان لها أثر في مراجعة البخاري لمصنّفاته وإضافة أو تعديل ما يجده مناسبا عليها، فقد كان من عادة الإمام البخاري مراجعة ما يكتب ويصنّف، وهذا الأمر قد يُحدِث بعض التغيير أو التبديل في كتبه من قبله بسبب المراجعة، وهذه ظاهرة طبيعية عند العلماء الذين كانوا يحرصون على مراجعة مصنفاتِهم ومؤلفاتِهم.

والدليل على أنّ الإمام البخاري كان ممن يحرص على مراجعة ما يكتب وينظر فيه، ما قاله محمد بن أبى حاتم الوراق(وراق البخاري) حيث قال:" كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانا، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القداحة فيورى نارا بيده ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه"[٣].

وهذا ما أكده تلميذه الفَرَبري الذي لازمه وأخذ عنه الصحيح حيث أورد الخطيب البغدادي قوله: قال محمد بن يوسف الفَرَبري:"كنت عند محمد بن إسماعيل البخاري بمنزله ذات ليلة فأحصيت عليه انه قام و أسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثماني عشرة مرة"[٤].

وهذه المراجعات والإضافات التي كان الإمام البخاري يضيفها إلى مؤلفاته سواء الجامع الصحيح، أو كتابه التاريخ وغيره من مصنفاته المتعددة، يؤكد على المتابعة العلمية والعناية الكبيرة التي كان الإمام البخاري يوليها ما يصنف. وهذا كان له أثر في إقبال الناس على الأخذ من علمه، والوثوق بمصنفاته، والحرص على مجالس التحديث، ولكن مع كثرة من جالسه واستمع إليه، كان هناك نخبة من تلاميذه ممّن لازمه وأخذ عنه العلم وروى له كتبه. و هذه النخبة من التلاميذ هم من تولَّوا مَهمَّة نقل الجامع الصحيح لمن جاء بعدهم.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص ٤٣٣.
(٢) انظر سيزكين، تاريخ التراث العربي، ج١، ص(٢٢٦-٢٢٧).
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص١٣.
(٤) المصدر السابق، ج٢، ص١٤.

المطلب الثاني

التعريف بسند الجامع الصحيح للإمام البخاري (الطبقة الأولى)

حدّث الإمام البخاري بكتابه الصحيح عددا كبيرا من الرواة، ولكن لم يعرف منهم إلا بضعة رواة اشتهر الصحيح على أيديهم، على الرغم من اهتمام الإمام البخاري واشتغاله بالتحديث للجامع الصحيح سنين طوالاً.

فقد أخرج الخطيب البغدادي قول الفَرَبري المشهورة بإسناده قائلاً عن محمد ابن يوسف الفَرَبري:" أنّه كان يقول سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروى عنه غيري"(١).

وقد أشار النووي إلى أنّ الرجال كانوا يتزاحمون على مجالس الإمام البخاري أينما حل ونزل حتى يصل عددهم إلى آلاف مؤلفة من الرجال.

قلت: ولعل هذا ما قصده الإمام الفَرَبري بمقولته، أي وصف لأعداد الرواة، ولا يشترط من عبارته أنّ هؤلاء كلهم سمعوا الصحيح كاملاً عن الإمام البخاري، وإنما كانت مجالس يملي فيها و يجتمع فيها الألوف فيسمع كل منهم بحسب ما يتيسر له من هذه المجالس.

وما يؤكد ذلك ما ذكره الحاكم عن اشتغال البخاري بالتحديث بعد أن ألّف الجامع الصحيح، حيث قال أبو عبد الله الحاكم:"أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدّث على الدوام"(٢).

وهذا يدل على أنّ أعداد الرواة الذين استمعوا وورووا عن البخاري كثيرة، أكثر من أن تحصى.

ولكنّ شهرة صحيح البخاري وتناقله عبر الرواة ارتبط بنخبة محدودة من تلاميذ البخاري هم أصحاب الطبقة الأولى، عرف الصحيح من طريقهم وهم قلة قليلة، ولكن روايتهم للصحيح من بعضهم بلغت المشرق والمغرب.

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن أبي بكر، تاريخ بغداد، ١٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص ٩.

وإسناد الحديث عن الخطيب البغدادي هو: "أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري بنيسابور قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد الفقيه البلخي(ح) قال الخطيب: سمعت أبا العباس أحمد بن عبد الله الصفار البلخي يقول: سمعت أبا إسحاق المستملي يروي عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروى عنه غيري". الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٢ ، ص ٤٦٩.

رجال الإسناد: القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص الحيري الحرشي، قاضي نيسابور، فاضل غزير العلم.ذكر ذلك السمعاني في الأنساب.ج ٢، ص ٢٩٨.

- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الفقيه البلخي: وهو المستملي راوي الصحيح عن الفربري.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٤٠٤.

وعليه فإنّ صحيح البخاري روي من ستة طرق رئيسة اندثر بعضها وبقي بعضها الآخر، وهذه الطرق هي(١):

١. طريق حمّاد بن شاكر النّسوي، (ت٢٩٠هـ) وقد فاته شيء من صحيح البخاري.
٢. طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النّسفي أبو إسحاق (ت٢٩٥هـ)(٢)، وقد سمع الجامع إلا أنّه فاتته أوراق رواها بالإجازة عن البخاري. وأشهر الرواة عنه ممن روى الصحيح أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الفضل صالح بن شاذان المتوفى(٣١٨هـ)(٣).
٣. طريق أبي عبدالله بن محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبري (ت٣٢٠هـ)، وقد كان سماعه للصحيح مرتين بفربر سنة ٢٤٨هـ، وببخارى سنة ٢٥٢ هـ. أي قبل وفاة البخاري بأربع سنوات(٤).
٤. القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي والمتوفى سنة(٣٣٠هـ). حيث سمع مجالس أملاها البخاري في بغداد في آخر قدمة قدمها البخاري(٥).
٥. طريق أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرينة البزدوي المتوفى سنة(٣٢٩هـ)، وهو من آخر من حدَّث عن البخاري بصحيحه، وهذا ما جزم به ابن ماكولا وغيره(٦).
٦. طاهر بن محمد بن مخلد النّسفي، ولكن لم تعرف له رواية عن أحد، فد ذكره محمد بن طاهر المقدسي ممن روى الصحيح عن البخاري(٧).

وفيما يأتي ترجمة لرواة الصحيح عن الإمام البخاري رحمه الله، وهم أصحاب الطبقة الأولى المذكورون آنفاً:

أولاً: حمّاد بن شاكر النَّسوي(ت٣١١هـ):

ابن سوية، الإمام المحدث الصدوق، أبو محمد النسفي.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص ٣٩٨.
(٢) السيوطي، طبقات الحفاظ،ج١، ص٥٨.
(٣) أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون،(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، بيروت، دار الكتاب العربي ص٣٨١.
(٤) انظر ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م،ج٢، ص٢٨٦.
(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج١، ص٨.
(٦) ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٥.
(٧) لم أقف له على ترجمة أو تاريخ وفاة.

أهم شيوخه: حدث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عيسى الترمذي، وطائفة.

أهم تلاميذه: بكر بن محمد بن جامع روى عنه صحيح البخاري للحافظ جعفر المستغفري، وكذلك أبو احمد قاضي بخارى.

وممن حدّث عن حماد بن شاكر أحمد بن محمد النّسوي. فقد روى البيهقي كثير من الروايات من طريقه عن حماد بن شاكر.

قال جعفر المستغفري: هو ثقة مأمون. توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة.[1]

ثانياً: إبراهيم بن معقل النسفي (ت٢٩٥هـ):

إبراهيم بن معقل ابن الحجاج: الإمام، الحافظ، الفقيه، القاضي، أبو إسحاق النسفي، قاضي مدينة نسف التي يقال لها أيضا: نخشب.

سمع من: قتيبة بن سعيد، وجبارة بن المغلس، وهشام بن عمار، وأبي كريب، وأحمد بن منيع، وطبقتهم. وله رحلة واسعة.

حدث عنه: علي بن إبراهيم الطغامي، وخلف بن محمد الخيام، وعبد المؤمن بن خلف، ومحمد بن زكريا، وولده سعيد بن إبراهيم.

قال أبو يعلى الخليلي: هو ثقة حافظ، مات في ذي الحجة، سنة خمس وتسعين ومئتين.

قلت: له "المسند الكبير"، و "التفسير"، وغير ذلك. وحدث بصحيح البخاري عنه، وكان فقيها مجتهدا. وقد ذكر الإمام أبو علي الغساني الجياني أن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي عن أبي عبدالله انتقلت إليه من جهة الإجازة من قبل أبي صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام البخاري، ومن قبل أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني عنه(٢).

ثالثا: أبو عبدالله الفَرَبري (٢٣١هـ -٣٢٠هـ)(٣):

أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبري راوية كتاب (الجامع الصحيح) لمحمد بن إسماعيل البخاري عنه، رحل إليه الناس وحملوا عنه هذا الكتاب وكان سمع علي بن خشرم المروزي.

وكانت ولادة الفَرَبري سنة إحدى وثلاثين ومائتين ببخارى ومات يوم الأحد لثلاث خَلَون من شوال سنة عشرين وثلاثمائة.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٥. وانظر تاريخ الإسلام للذهبي، ج٥، ص٣٧٧.
(٢) انظر تقييد المهمل، ج١، ص١٣٢.
(٣) قال السمعاني: الفربري: بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى.هذه النسبة إلى فربر وهي (بلدة) على طرف جيحون مما يلي بخارى. الأنساب، ج٤، ص ٣٥٩.

روى عنه من الأئمة المعروفين: أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني وجماعة سواه وقال أبو الحسن الدارقطني: وأما فربر بالفاء والباء فهي بلدة من بلاد خراسان منها محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبري الراوي لكتاب الصحيح عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه: أبو محمد عبد الله بن أحمد حمُّويَه السَّرَخْسي، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد المستملي، وأبو الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِهَني، وأول من روى هذا الكتاب عنه أبو زيد الفاشاني، وآخرهم رواية عنه أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني.

وسمع الفَرَبري الكتاب من البخاري في ثلاث سنين في سنة ثلاث وأربع وخمسين ومائتين، وسمع من علي بن خشرم بفربر سنة ثمان وخمسين ومائتين وكان وافى فربر مرابطا.

وحفيده أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الفَرَبري (يروي عن جده كتاب الجامع الصحيح روى عنه غُنْجار وتوفي في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة)(١).

قلت: كان لملازمة الفَرَبري للإمام البخاري، أثرعلى شهرة رواية الفَرَبري، واستمراره بالتحديث. خاصة وأنّ الفَرَبري لازم شيخه البخاري وهو في بداية العشرينيات من عمره، فقد كان صغيراً في العمر.

رابعا: منصور بن قَرينة البزدوي (٣٢٩هـ):

منصور بن محمد بن علي بن مزينة البزدوي النسفي: الشيخ الكبير المسند،أبو طلحة، بن سوية البزدي، ويقال: البزدوي النسفي دهقان قرية بزدة.

وثقه الأمير ابن ماكولا. وقال: كان آخر من حدث "بالجامع الصحيح" عن البخاري(٢).

قال الحافظ جعفر المستغفري: يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع، ويقولون: وجد سماعة بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان توبن فقرؤوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاكر(٣).

وسمع منه: أهل بلده، وصارت إليه الرحلة في أيامه. توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

وبالنسبة لرواية منصور بن محمد بن قَرينة البزدوي، وهو آخر من حدّث عن البخاري، فإن روايته غير تامة. وقد ذكر العلماء كلاما حول رواية ابن قَرينة البزدوي، مفاده أنّ روايته لصحيح البخاري لم تكن تامة الأمر الذي دفع من أخذ عنه إلى استكمال صحيح البخاري من رواية حماد بن شاكر.

فقد قال ابن حجر:"وقال المستغفري في تاريخ نسف منصور بن

---

(١) الذهبي، سير أعلام النّبلاء، ج١٥، ص١١، و١٢.

(٢) ابن ماكولا، الإكمال، ج٢، ص٧١.

(٣) السمعاني، الأنساب، ج٤، ص ٤٨٨. و الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٢٧٩.

محمد يضعفون روايته من حيث صغره حين سمع وقرأ عليه، من أجل حمّاد بن شاكر"[1].

"قال الحافظ جعفر المستغفري: يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع، ويقولون: وجد سماعة بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان توبن فقرأوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاكر"[2].

قلت: وقد يقصد بهذا أن البزدوي حينما سمع الصحيح من البخاري كان صغيرا في العمر، وربما كان هذا سبباً في تفضيل رواية حمّاد بن شاكر، فهي أقدم من حيث اللقاء. وسبب ذلك واضح وهو تقدم حماد بن شاكر (المتوفى ٣١١هـ)، على البزدوي (المتوفى ٣٢٩هـ).

---

(١) لسان الميزان، ج٣، ص٤٦. هكذا وردت في المصدر بلفظ (من أجل حمّاد)، والأرجح أنّها تصحيف والصواب كما ورد في الرواية الثانية التي تليها من لفظ(من أصل حمّاد).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص ٢٧٩. ولكن وردت العبارة في تاريخ الإسلام بلفظ:"وقرأوا كل الكبار من أصل حماد بن شاكر، وسمع منه أهل بلده وصارت إليه الرحلة في أيامه"، ج٥، ص٤٩١.

خامساً: القاضي المحاملي (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ/ ٨٤٩ - ٩٤١ م):

الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان، أبو عبد الله الضبي البغدادي المحاملي[١]، مصنّف السنن، مولده في أول سنة خمس وثلاثين ومائتين، وأول سماعه في سنة أربع وأربعين ومئتين.

سمع: أبا هشام الرفاعي، وعمرو بن علي الفلاس، وعبد الرحمن بن يونس السراج، وخلقاً كثيراً. ومن شيوخه: البخاري، وأبو حاتم الأزدي، والحسن بن الصباح البزار، والحسن الزعفراني، وطبقتهم.

وروى عنه: دعلج، والدارقطني، وابن جميع، وإبراهيم بن خرُشَيد قولة، وابن الصلت الأهوازي، وأبو عمر بن مهدي، وأبو محمد بن البيع.

قال الخطيب: كان فاضلاً ديناً صادقاً، شهد عند القضاة، وله عشرون سنة. وولي قضاء الكوفة ستين سنة.

وقال ابن جميع: عند المحاملي سبعون رجلاً من أصحاب ابن عيينة. وقال أبو بكر الداوودي: كان يحضر مجلس المحاملي عشرة الآف رجل. "من الفقهاء المكثرين من الحديث، ولي قضاء الكوفة وفارس ستين سنة. وكان ورعا محمود السيرة في القضاء"[٢].

استعفى من القضاء قبل سنة عشرين وثلاثمائة، وكان محموداً في ولايته. عقد سنة سبعين ومائتين في داره مجلساً للفقه، فلم يزل أهل العلم والنظر يختلفون إليه.

وقال محمد بن الحسين الإسكاف: رأيت في النوم كأن قائلاً يقول: إن الله ليدفعٌ عن أهل بغداد البلاءَ بالمحاملي.

وقد سمع المحاملي من الإمام البخاري مجالساً أملاها في قدومه على بغداد. ولذا فسماعه للصحيح ليس كاملاً.

آخر من روى عن المحاملي عالياً سبط السفلي، وبالإجازة ابن عبد الدائم. ولعله قد تفرد بالرواية عن مئة شيخ، أملى المحاملي مجلساً في ثاني عشر ربيع الآخر من السنة، ثم مات بعد ذلك المجلس بأحدَ عشرَ يوماً رحمه الله[٣].

---

(١) ذكر السمعاني: المحاملي: بفتح الميم، والحاء المهملة، والميم بعد الألف، وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى المحامل التي يحمل فيها الناس على الجمال إلى مكة.وهذا بيت كبير ببغداد لجماعة من أهل الحديث والفقه.الأنساب،ج٥، ص ٢٠٨.

(٢) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م، ج٢، ص٢٣٤.

(٣) انظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٦،ص ٢٩٣. وسير أعلام النبلاء، ج١٥،ص ٢٦٠-٢٦٣.

سادساً: طاهر بن محمد بن مخلد النّسفي:

راوي صحيح البخاري، رحل إليه الناس وسمعوا منه صحيح البخاري، وهو أحسن من روى الحديث عن البخاري وكان ثقة ورعا[١].

خلاصة المبحث:

في هذا المبحث قمت بالتعريف برواة الطبقة الأولى عن الإمام البخاري، وهم أصحاب البخاري إن جاز التعبير ممن سمعوا عنه الجامع الصحيح، ولكن لم يشتهر من هؤلاء الرواة الستة إلا ثلاثة عرّفت رواياتهم، وهم حماد بن شاكر، وإبراهيم بن معقل النّسفي، وأبو عبدالله الفَرَبري؛ لأسباب ستأتي لاحقاً، وفيما يأتي تعريف بأهم الروايات وهي رواية الإمام الفَرَبري.

(١) لم أقف له على مزيد من التفصيل لدى العلماء.

المبحث الثاني

رواية الإمام الفَرَبري للجامع الصحيح

إن أكثر الروايات التي انتشرت واشتهرت في مختلف الأقطار رواية الفَرَبري، ورواية إبراهيم بن معقل النسفي، وهذا ما أشار إليه العلماء ونبهوا عليه. فأشهر الروايات التي عرفت للجامع الصحيح للإمام البخاري في العالم الإسلامي بمشرقه ومغربه هي رواية الفَرَبري؛ لأنها الرواية التي اتصلت بالسماع أكثر من غيرها، وقد اشتهرت عن الفَرَبري عدة طريق عرف الصحيح بها، ولعل أكثر ما يميز رواية الفَرَبري كراوٍ لصحيح البخاري كثرة تلاميذه (أصحابه) ونشاطهم في الروايةً والتحديث، وكثرة الناقلين عنهم، وانتشارهم في العالم الإسلامي من مشرقه إلى مغربه، الأمر الذي أدى إلى انتشار صحيح البخاري من خلال رواية الفَرَبري، وشهرة رواة الصحيح من أصحاب الطبقةالثالثة خاصة مع زيادة الحركة العلمية الحديثية لأهل المغرب، وتنافسهم على نقل ورواية الصحيح من مختلف طرقه.

وقد ذكر النووي أنّ صحيح البخاري رحمه الله متواتر عنه من رواية الفَرَبري[١]. وقد أكّد ابن حجر على هذا في مقدمته للفتح: "..والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار، وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبري"[٢].

وقد ذكر فؤاد سيزكين أنّ أكثر الروايات التي انتشرت واشتهرت هي رواية النسفي والفَرَبري، في حين اندثرت بقية الروايات الأخرى لأسباب غير معروفة[٣].

وفيما يأتي توضيح لأبرز العوامل التي ساهمت في اشتهار رواية الفَرَبري، ومن ثمّ تعريف بأشهر رواة الصحيح عن الإمام الفَرَبري، وهم أصحاب الطبقة الثانية من رواة صحيح البخاري.

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، ص٢١.

(٢) هدي الساري ، ص٥١٦-٥١٧، فصل ذكر تصانيفه والرواة عنه.

(٣) سيزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ط بدون، (نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، وراجعه:
د. عرفة مصطفى، و د. سعيد عبد الرحيم)، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج١، ص٢٢٦-٢٢٧.

المطلب الأول

العوامل التي ساهمت في اشتهار رواية الفَرَبري على بقية روايات الجامع الصحيح

هناك عدة عوامل ساهمت في اشتهار رواية الفَرَبري لصحيح البخاري واشتهارها بعضها تعلق بالإمام الفَرَبري نفسه، وبمزايا روايته لصحيح البخاري، وعوامل أخرى تعلقت بالرواة عن الإمام البخاري.

١) وبالنسبة للإمام الفَرَبري فإنه يعد من أكثر الرواة الذين لازموا الإمام البخاري وسمعوا منه الجامع الصحيح، فقد سمع الصحيح كاملا مرتين في المرة الأولى سنة ثمان وأربعين ومائتين، والثانية سنة اثنتين وخمسين ومائتين(١).

"وقد ذكر النووي أنّ صحيح البخاري قد تواتر عن الفَرَبري، فقد سمع الصحيح عنه خلائق كثر"(٢).

٢) كما أنّ الإمام الفَرَبري اشتغل بالتحديث وقد عرف واشتهر له تلاميذ كثر بخلاف بقية الرواة الآخرين عن الإمام البخاري، حتى أنّ حفيده أبا محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الفَرَبري يروي عن جده كتاب الجامع الصحيح، و هذا دليل على اعتناء الإمام الفَرَبري واشتغاله برواية صحيح البخاري(٣).

وفيما يتعلق برواية الإمام الفَرَبري، فقد ذكر الإمام ابن رُشَيد السبتي بعض الأسباب التي أدت إلى اشتهار رواية الفَرَبري على أكثر من غيرها، حيث بيّن أن رواية الفَرَبري تتمتاز بكمالها وقربها وشهرة رجالها، بالإضافة إلى وجود أصل البخاري عنده، الذي نقل منه أصحاب الفَرَبري، حتى تواتر عنه(٤).

٣) وأمّا عن الأسباب المتعلقة برواة الطبقة الأولى عن البخاري وهم الرواة الأربعة (النسفي، وحماد بن شاكر، والبزدوي، والقاضي المحاملي) فإن المتتبع لسيرة حياتهم يجد أنّ هناك أسباباً حالت دون اشتهار مروياتهم وانتشارها ، وقد حاولت جهدي أن أظهرها في هذه الدراسة بالآتي:

من خلال ترجمة أشهر الرواة عن الإمام البخاري يتبين لنا أّن أيّاً من الرواة لم يستكمل روايته تامة عن الإمام البخاري، فإبراهيم بن معقل النّسفي كان من الحفاظ وله تصانيف كثيرة فهو إمام محدّث، لكنه فاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخاري، وهذا ما ذكره ابن حجر

---

(١) السمعاني، الأنساب، ج٤، ص ٣٥٩.
(٢) النووي، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، ص٢١.
(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٣٥٩.
(٤) ابن رُشَيد السبتي، إفادة النّصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، ص٢٧.

نقلاً عن الإمام الجياني في كتابه تقييد المهمل(١).

ويؤيد هذا ما ذكره الإمام الخطابي؛ إذ قال في مقدمة شرحه على صحيح البخاري:"وقد سمعنا هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النّسفي حدّثنيه خلف بن محمد الخيام، قال حدّثنا إبراهيم بن معقل عنه سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفَرَبري، حدثنيه محمد بن خالد بن الحسن، قال: حدثنا الفَرَبري عنه"(٢).

وقد قال العراقي في تعليقه على عدة ما في الصحيح من أحاديث من أنّ جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف حديث، ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف. قال معلقاً: "هذا مُسَلَّمٌ في رِوَاية الفَرَبري، أمّا رواية حمّاد بن شاكر فهي دون رواية الفَرَبري بمائتَي حديث، ورواية إبراهيم بن معقل دونهما بثلاثمئة "(٣).

وهذا القول يستند إلى كلام أبي علي الغساني، محدّث الأندلس حيث قال:"وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن معقل أنّ البخاري أجاز له آخر الديوان من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النّسفي من الجامع، لأنّ في رواية إبراهيم النّسفي نقصانَ أوراق من آخر الديوان عن رواية الفَرَبري. قد أعلمت على الموضع في كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾. روى النّسفي من هذا الباب تسعة أحاديث آخرها: إن بعض حديث عائشة في الإفك، ذكر منه البخاري كلمات استشهد بها. وهو التاسع من أحاديث الباب خرّجه عن حجاج، عن النميري...وروى الفَرَبري زائدا عليه من أول حديث قتيبة عن مغيرة..."إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه". إلى آخر ما رواه الفَرَبري عن البخاري من الديوان، وهو تسع أوراق من كتابي"(٤).

ويؤيد هذا ما قاله القاضي عياض عند إيراده طريق روايته للصحيح عن المستملي حيث قال:" ...وأما رواية أبي إسحاق النسفي، فكتب إلي بها الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني وسمعت على القاضي أبي عبد الله التميمي كثيرا مما قيد منها عنه. قال: حدثني بها أبو العاصي حكم بن محمد الجذامي عن أبي الفضل بن أبي عمران الهروي، عن أبي صالح خلف بن محمد الخيام البخاري، عن إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري إلا أن النسفي فاته من آخر الكتاب شيء من

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٧.
(٢) الخطابي، أعلام السنن، ج١، ص١٨.
(٣) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص٦٨. وانظر: القنّوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص١٦٧.
(٤) ابن رُشَيد السبتي، إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، ص ٢١.

كتاب الأحكام، إلى باب:"قوله تعالى: يريدون أن يبدلوا كلام الله.." فإنه إجازة من البخاري للنسفي، ثم ما بعده لم يكن في رواية النسفي إلى آخر الكتاب. وذلك نحو عشر أوراق لم يرو منها إلا تسعة أحاديث أول الكتاب آخرها طرف من حديث الإفك"(١).

وقد قمت بتعقب ما قاله الجياني حول عدد الأحاديث التي لم تكن في نسخة النسفي وأتمها من الفَرَبري، و وجدت أنّ عدد الأحاديث لا يتجاوز أربعة وستين حديثاً، فقد روى النسفي الصحيح لغاية حديث حجّاج بن منهال عن عائشة في قصة أهل الإفك، وهو في كتاب التوحيد ورقمه (٧٥٠٠)، إلى نهاية الجامع الصحيح. وزاد عليه الفَرَبري من أول حديث قتيبة ابن سعيد وهو حديث أبي هريرة "إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة.." ورقمه(٧٥٠١)، وبحسب ترقيم فؤاد عبد الباقي فإنّ آخر حديث في الجامع الصحيح هو حديث أحمد بن إشكاب عن أبي هريرة "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن.." ورقمه (٧٥٦٣). وعليه لا يصل عدد الأحاديث التي أشير إليها حول ما فات إبراهيم بن معقل النّسفي إلى ثلاثمئة حديث بحال، ولا يوجد دليل يوضح وجود هذا الفوت الكبير لرواية النسفي عن الإمام البخاري.

قلت: وهذا التقدير بناءً على كلام الجياني من أنّ ما فات النسفي سماعاً هي أوراق من آخر الصحيح، فبحسب مقولة الجياني، والقاضي عياض، فقد قدر الفوت بمقدار تسع أو عشر أوراق فقط، ولم يشر إلى وجود فوت من مواضع أخرى من الصحيح. وأرى أنّ مسألة الاختلاف في عدد الأحاديث بين رواة الفَرَبري مسألة تحتاج إلى مزيد تحرير، وقد يكون فيها بعض المبالغات في التقدير من قبل العلماء، خاصة أنّه تبين لي أنّ معظم العلماء الذين ذكروا هذه الأرقام في الاختلافات، كانوا ينقلون بعضهم عن بعض دون مراجعة وتتبع دقيق لمواضع هذا الاختلاف والنقص.

وتجدر الإشارة إلى أمر هام وهو مفهوم النّقص و الفوت الذي يقصده العلماء، فهذا بالنسبة للرواية بالسماع المباشر من البخاري، فإنّ إبراهيم النسفي قد حصّل ما فاته من شيخه البخاري بالإجازة، وهذا يعني أنّه قد حاز رواية الصحيح بتمامها، ولكن حرص العلماء على تحصيل أحاديث البخاري بطريق السماع، هو ما حمل بعض العلماء كالخطابي إلى تحصيل ما فات النسفي سماعاً من غيره من الرواة الذين حصلوه سماعاً، والله أعلم.

بالنسبة لرواية حمّاد بن شاكر النّسفي، فقد ذكر ابن حجر أنّ له فيه فوتاً أيضاً، وقد ذكر العلماء أنّ عدد أحاديث البخاري في رواية الفَرَبري يزيد على عدده في رواية حمّاد بن شاكر بمئتي حديث.

وبالنسبة لرواية منصور بن محمد بن قَرينة البزدوي، وهو آخر من حدّث عن البخاري، فإن روايته غير تامة. وقد ذكر العلماء كلاما حول

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج١، ص ١٨.

رواية ابن قَرينة البزدوي، مفاده أنّ روايته لصحيح البخاري لم تكن تامة وأنّه كان صغيرَ السنِّ عندما أخذها عن البخاري[1].

وبالنسبة لرواية القاضي المحاملي الحسين بن إسماعيل فقد سمع مجالس أملاها البخاري ببغداد في آخر زيارة قدمها الإمام البخاري، وقد غلّط العلماء كل من روى الصحيح من طريق المحاملي. وذلك أنّ المحاملي انشغل بالقضاء عن التحديث سنين طويلة، كما أنّه لم يسمع الصحيح كاملاً من الإمام البخاري[2].

قلت: وهذا الاختلاف أمره واضح بيّن، وسببه جليّ؛ وهو عدم رواية الصحيح عن البخاري بتمامه إلا من قبل الفَرَبري الذي سمعه مرتين من مصنِّفه، واشتغل بعد ذلك بالتحديث به سنين طِوالاً إلى أن تواتر عنه.

---

(١) انظر صفحة ٢٥، من هذه الدّراسة.

(٢) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٠. و القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص ١٦٧.

المطلب الثاني

التعريف بأشهر رواة الجامع الصحيح

عن الفَرَبري (الطبقة الثانية)

تعتبر رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبري من أكثر الروايات انتشاراً في العالم الإسلامي سواء في المشرق أو المغرب، وقد انتقلت بواسطة طرق متعددة واشتهر عنه من الرواة اثنا عشر راوياً من أصحاب الطبقةالثانية لصحيح البخاري اذكرهم:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي (ت٣٧٦هـ) ، وقد سمع الصحيح من الفَرَبري في سنة أربع عشرة وثلاثمئة. حدّث عنه: أبو ذر عبد بن أحمد، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني بالأندلس، والحافظ أحمد بن محمد بن العباس البلخي.

وكان سماعه للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاث مئة. قال أبو ذر: كان من الثقات المتقنين ببلخ، طوّف وسمع الكثير، وخرّج لنفسه معجما[(١)].

٢- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حمُّويَه السَّرَخْسي (ت٣٨١هـ). نزيل بوشنج وهراة، رحل إلى ما وراء النّهر، وقال الحافظ أبو ذر: وكان الحمّوييُّ ثقة [(٢)].

٣- أبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِهَني(ت٣٨٩هـ)[(٣)]، سمع الصحيح من الفَرَبري بفربر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاث مئة أي قبيل وفاة الفَرَبري بسبعة شهور[(٤)].

وقد ذكر ابن حجر عنه أنّه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، بل كان راوية[(٥)].

٤- أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ (ت٣٥٣هـ)، وقد قال القاضي عياض:"أتقن ابن السكن روايته لصحيح البخاري، فأكثر منثور أحاديثه ومختلُ روايته هي عنده متقنة صحيحة أتقنها وصححها من سائر الأحاديث الواقعة في الكتاب وغيره"[(٦)].

٥- الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد المروزي(ت٣٧١هـ) وهو من أجلّ من روى الصحيح عن الفَرَبري، و من رواة الصحيح عنه الأَصيلي

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص٤٩٢.

(٢) انظر : النووي، ما تمس إليه حاجة القاري ، ص ٦١. وابن العماد، شذرات الذهب، ج٣، ص١٠٠.

(٣) المرجع السابق،ج٣، ص١٢٣. وكان ثقة.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص١٢.

(٥)فتح الباري، ج١، ص٥٨٥.

(٦) الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ للذهبي،ج ٣، ص ٩٣٧. وانظر ابن رُشَيد السبتي، إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، ص٢٢.

والقابسي وأبو نعيم الأصبهاني(1).

٦- أبو أحمد محمد بن محمد بن مكي بن يوسف أبو محمد الجُرْجاني، سمع ببغداد أبا القاسم البغوي، وحدّث بالجامع الصحيح عن أبي عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبري، وقد رواه عنه ببغداد، حدّث عنه أبو نعيم الأصبهاني، ومحمد بن الحسن الأهوازي، والأَصيلي(2).

قال أبو نعيم:"سمعت عن محمد بن محمد بن مكي بأصبهان بعض كتاب الصحيح وسمعت منه بقيته ببغداد وقد تكلموا فيه وضعفوه"(3).

٧- أبو علي محمد بن عمر بن شبويه، وقد سمع الصحيح في سنة ست عشرة وثلاث مئة من أبي عبدالله الفَرَبري، كان من كبار مشايخ الصوفية، حدّث بمرو ب"الصحيح" في سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة، رواه عنه سعيد بن أبي سعيد العيّار(4)، قال أبو بكر السمعاني: لما توفي الشبوي، سمع الناس "الصحيح" من الكشميهني(5).

وفي هذا دلالة على أنّه كان ثقة ومقصداً لسماع الصحيح.

٨- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن نعيم بن الجليل النُعَيْمي(٣٨١هـ)(6). روى عنه الصحيح أبو عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي الهروي(7).

٩- أبو علي بن إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني(ت٣٩١هـ)، وهو آخر من حدّث بالصحيح عن الفَرَبري عالياً، سمعه منه في سنة عشرين وثلاث مئة[8].

١٠- وأبو نصر أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكتي(9).

١١- أبو بكر محمد بن احمد بن مت الاشتيخنى (ت٣٨٨هـ)، السمرقندي الاشتيخني الشافعي، فقيه زاهد، مات في رجب سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة.حدث بصحيح البخاري عن الفربري، وسماعه كان في

---

(1) ابن العماد، شذرات الذهب،ج٣، ص٧٦.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، ج ٣، ص ٢٢٢. الجرجاني: بضم الجيم وسكون الراء المهملة والجيم والنون بعد الالف، هذه النسبة إلى بلدة جرجان وهي بلدة حسنة فتحها يزيد بن المهلب أيام سليمان بن عبد الملك، السمعاني، الأنساب، ج٢، ص٤٠.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٣، ص٢٢٢.

(4) أحمد بن محمد بن نعيم بن إشكاب النيسابوري، الصوفي، المعروف بالعيار.الذهبي، سير أعلام النبلاء الذهبي،ج ١٨ ،ص ٨٦

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص ٤٢٣.

(6) قال السمعاني:" بضم النون وفتح العين المهملة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها. هذه النسبة إلى نعيم، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه." الأنساب، ج٥، ص٥١٠.
والمشهور بهذه النسبة: أبوخامد أحمد بن عبد الله بن نعيم بن الخليل النعيمي السرخسي.

(7) السمعاني، الأنساب، ج٥، ص٥١١.

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص٤٨١، الكشاني: بضم الكاف والشين المعجمة وفي آخرها النون.
هذه النسبة إلى الكشانية، وهي بلدة من بلاد السغد، بنواحي سمرقند، السمعاني، الأنساب، ج٥، ص٧٣.

(9) ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص ٨. لم أقف له على ترجمة، أو تاريخ وفاة.

سنة تسع عشرة وثلاث مئة[١].

١٢- محمد بن خالد بن الحسن المُطَّوِعي[٢] (ت٣٦٢هـ)، وقد روى عنه الإمام الخطابي تتمة صحيح البخاري عن الفَرَبري، حتى يستوفي ما فاته من آخر رواية إبراهيم النّسفي لصحيح البخاري، التي رواها عنه بالإجازة فيستطيع تحصيلها بالسماع [٣].

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٣٤٢. والذهبي، تاريخ الإسلام، ٢٧، ١٧٢، و سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص٥٢١. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٤١ ، ص ٢٥١.
-وإشتيخن - بشين معجمة - قرية كبيرة على سبعة فراسخ من سمرقند. السمعاني، الأنساب، ج١، ص١٦٣.

(٢) المُطَّوعي: بضم الميم، وتشديد الطاء المهملة وفتحها، وكسر الواو، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى مطهر، وهي قرية من قرى سارية مازندران، وهي قرية من أعمال سارية بطبرستان، وطبرستان هي مازندران، وهي ولاية تقع على الشاطئ الجنوبي لبحر الخزر.

(٣) الخطابي، أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، ج١، ص١٨.

المطلب الثالث

التعريف بأشهر الرواة عن أصحاب الفَرَبري للجامع الصحيح وهم أصحاب رواة الطبقة (الثالثة)

١- الإمام أبو ذر الهروي عبد بن أحمد(٤٣٤هـ)، ويروي الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الفَرَبري وهم أبو إسحاق المستملي، وأبو محمد الحمّوي السَّرَخْسي، و أبو الهيثم الكُشْمِهَني.

٢- والإمام أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصيلي(ت٣٩٢هـ): و يروي عن اثنين من أصحاب الفَرَبري وهم أبو زيد المروزي، وأبو أحمد الجُرْجاني.

٣- والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي(ت٤٠٣)، ويروي عن اثنين من أصحاب الفَرَبري، وهم أبو زيد المروزي، وأبو أحمد الجُرْجاني.

٤- أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر محمد بن داود الداوُدي البُوشنجيُّ (ت٤٦٧هـ)، ويروي الصحيح عن أبي محمد الحمّويي السَّرَخْسي، وكان سماعه صحيح البخاري من الحمّويي في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة[١]. وقال أبو سعد السمعاني:"كان الداودي وجه مشايخ خراسان وله قدم راسخة في التقوى"[٢]. ومن أشهر تلاميذه أبو الوقت عبد الأول بن الشيخ المحدّث المعمر أبي عبد الله عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق، السِجْزي الهروي (ت٥١٢هـ)، وروايته من أشهر الروايات في المشرق.

٥- كريمة بنت أحمد المَروزية (ت٤٦٣هـ)، وتروي عن أبي الهيثم الكُشْمِهَني[٣].

٦- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد، ويروي الصحيح عن أبي نصر أحمد الأَخْسِيكَتي.

٧- وعبد الرحمن بن عبدالله الهمْداني (ت٤١١هـ)، يروي الصحيح عن أبي إسحاق المستملي، و أبي علي بن شبويَّه. وغيرهم من رواة الطبقة الثالثة[٤].

---

(١) النّووي، ما تمس إليه حاجة القاري ، ص٦١. و ابن رُشَيد، إفادة النصيح، ص ١٢٧.

(٢) السمعاني، الأنساب، ج٢، ص٤٤٨.

(٣) "كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية، أم الكرام، المجاورة بمكة: كانت كاتبة فاضلة عالمة، سمعت من محمد بن مكي الكُشْمِهَني، وكانت تضبط كتابها. وحدثت بالصحيح مرات. وكانت بكراً لم تتزوج، وطال عمرها وعلا إسنادها. روى عنها صحيح البخاري عدد كبير من العلماء منهم: نور الهدى الزَّينبيّ النَّقيب الحسين بن محمد بن علي، وقد انفرد بروايته الصحيح عنها في بغداد. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٧، ص٢٧٨.

(٤) انظر: النووي، ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٩، ابن رُشَيد السبتي، إفادة النّصيح، ص٢٥-١٢٥، وابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٨-١٠.

المبحث الثالث

التعريف برواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح للإمام البخاري

يهدف هذا المبحث إلى تكوين صورة واضحة عن ملامح هذه الرواية، من خلال التعريف بصاحبها المحدّث العالم شيخ الحرم أبي ذر عبد بن أحمد الهروي(ت٤٣٤هـ)، من ثمّ عرض أبرز رواتها وطرقها، والحديث عن أهميتها، والعوامل التي ساهمت أدّت إلى انتشارها في الأفاق واشتهارها.

المطلب الأول

التعريف بالإمام أبي ذر الهروي(٣٥٥هـ - ٤٣٤هـ)[١]

اسمه ونسبه: أبو ذر الهروي الإمام العلامة الحافظ عبد(*) بن أحمد بن عبد الله بن عفير بن خليفة بن إبراهيم بن نيسان، بن قيس بن عامر، بن قيس، بن أبي ردمة، بن عمر بن قيس بن رفاعة بن الحارث، بن سواد بن سلا بن غَنْم، بن مالك بن النجار الأنصاري المالكي(٢).

شيخ الحرم يعرف بابن السماك، أصله من هراة(٣). قام برحلة واسعة، ولقي جلة من أعلامه، وأخذ عنهم، كالقاضي أبي الحسن القصار، وأبي بكر الأبهري، وابن عباس البغدادي، وأبي إسحاق الدينوري، و اشتغل في الحديث فتقدم في إمامته، وغلب عليه حال في بلاد خراسان والجبل، وبلاد العراق، ورحل إلى الحجاز ومصر، فسمع من جلة من العلماء منهم:

أهم شيوخه:

أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي محدث الأهواز، وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأبو بكر بن شاذان، وأبو الفضل محمد بن خميرويه، وأبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري صاحب المستدرك وغيره، وأبو الفضل الكُشْمِهَني سمع منه " صحيح البخاري"،

---

(١) انظر: القاضي عياض ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج٢، ص٢٨ الذهبي، تاريخ بغداد ١١:١٤١، و ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص٢٥٤، و المقَّري، نفح الطيب، ج٢، ص٧٠، السيوطي، طبقات الحفاظ، ج ١، ص٨٦. وابن الجوزي، المنتظم، ج١٥، ص٢٨٧. و الزركلي، الأعلام ، ج٤، ص٦٦. والكتاني، فهرس الفهارس،ج١، ص١٥٨.

(*) ذكر في بعض المراجع عبدالله ، ومنها ترتيب المدارك للقاضي عياض، ج٢، ص٢٨.

(٢) قال القاضي عياض:" هكذا وجدت نسبه في ظهر كتابه، الذي نقل لي عن خط شيخنا أبي علي الجَيَّاني". ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج٢، ص٢٨.

(٣) قال السمعاني:"الهَرَوي: بفتح الهاء والراء المهملة. هذه النسبة إلى بلدة هراة، وهي إحدى بلاد خراسان وقد ذكرت فضائلها في الحنين إلى الاوطان فتحها خليد بن عبد الله الحنفي من جهة عبد الله بن عامر بن كريز زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه".الأنساب، ج٥، ص٦٣٧.

وأبو حفص بن شاهين البغدادي. و عبيدالله بن عبد الرحمن الزهري سمع منه ببغداد.

و أبو إسحاق إبراهيم بن احمد المستملي سمع منه ببلخ صحيح البخاري، وأبو محمد عبد الرحيم بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الحمّوي سمع منه "صحيح البخاري"، وسمع من أحمد بن فارس اللغوي، وغيرهم كثير.

التلاميذ: جاور أبو ذر الهروي مكة أكثر من ثلاثين سنة ومات بها، وهذا جعل تلامذته كثراً. قال القاضي عياض: "وسمع منه عالم لا يحصى من أهل الأقطار من شيوخ شيوخنا. وقد أدركنا غير واحد ممن سمع منه، ولم يقدر على السماع منهم، لقصر أو بعد الدار، وآخر من حدث عنه بالإجازة، أحمد بن محمد الاشبيلي، بعد الخمسمائة. وقد أجازنا وسمع منه من جلة أقرانه: أبو محمد عبد الغني الحافظ، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو عمران القابسي"(١).

ومن هؤلاء: ابنه أبو مكتوم عيسى(ت٤٩٧هـ)، وأبو الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، وقد سمعا منه صحيح البخاري، وأبو بكر أحمد بن علي الطُرَيثيثي(٢)، ومحمد بن شريح الرعيني المقري الإشبيلي (ت٤٧٦هـ)، وأحمد بن عمر بن أنس العذري الأندلسي(ابن الدلامي) (ت٤٧٨هـ)، و بالإجازة: أبو عمر بن عبد البر، و أبو بكر الخطيب.

أهم مصنّفاته:

وصنّف الصحيح مستخرجا على الصحيحين(٣)، ودلائل النبوة، والدعاء، وشمائل القرآن، ومعجماً لشيوخه، وله أيضا: مسانيد الموطأ، و"فضائل مالك بن أنس"، وله كتابان في شيوخه: أحدهما في "من روى عنه الحديث" نحو ٣٠٠ شيخ، والثاني: "فيمن لقيه ولم يرو عنه"(٤). وله أيضاً المناسك والرّبا، واليمين الفاجرة، والرؤيا والمنامات، وكتاب بيعة العقبة، وحديث الجِعرانة، وخيبر، وكتاب شهادة النبي ﷺ وأصحابه، و كتاب ما روي في بسم الله الرحمن الرحيم، و المستخرج على الإلزامات كذا سمّاه الزوادني، وهو في مجلد لطيف(٥).

ذكر فضله وزهده رضي الله عنه:

قال القاضي عياض: "كان رحمه الله، مالكي المذهب، إماماً في الحديث حافظاً له، ثقة ثبتاً متفنناً، واسع الرواية متحرياً في سماعة، كثير المعرفة بالصحيح، والسقيم، وعلم الرجال. حسن التأليف في ذلك كثيراً.

وكان مع ذلك زاهداً متقشفاً، متقللاً. نزل مكة، وجاور بها أزيد من ثلاثين سنة. وكان يتحرى في الفتيا، ويحيل على من يحضره من فقهاء

---

(١) القاضي عياض، ترتيب المدارك،ج٢، ص٢٨.

(٢) الطُرَيْثيثي:: بضم الطاء المهملة، وفتح الراء، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وبعدها الثاء المثلثة بين اليائين، وفي آخرها مثلثة أخرى. هذه النسبة إلى "طريثيث" وهي ناحية كبيرة من نواحي نيسابور، بها قرى كثيرة، ويقال لها بالعجمية "ترشيز" خرج منها جماعة من أهل العلم قديما. السمعاني، الأنساب ج ٤، ص ٦٥.

(٣) السيوطي، طبقات الحفاظ، ج١، ص٨٦.

(٤) الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٦٦.

(٥) انظر: عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج٢، ص٢٨. وسعدي ، أبو الحسن سمير بن حسين، الجزء من الفوائد حديث أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَوي، الرياض، مكتبة الرشد، ص(١٤-١٩)، فقد أورد له ترجمة مطولة.

المالكية للسماع منه.

قال أبو محمد الشتنجالي: من رأى أبا ذر، رآه على هدى السلف الصالح من الصحابة، والتابعين رضي الله عنهم.

قال حاتم بن محمد: كان أبو ذر مالكياً خيراً، فاضلاً متقللاً من الدنيا، بصيراً بالحديث وعلله، ويميّز الرجال"[1]. وكان زاهداً عابداً عالماً حافظاً كثير الشيوخ. مات في شوال سنة أربع وثلاثين وأربعمائة.

قال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري «عبد بن أحمد السِّماك الحافظ الصدوق تكلّموا في رأيه» يعني أنّه أشعري، ووثقه الخطيب ووصفه بالضبط وقال: سافر إليه الكثير[2].

وخلاصة القول: فإنّ أبا ذر الهروي يعد من الثقات المتقنين الذين تفرغوا واشتغلوا بالتحديث بصحيح البخاري.

توفي بمكة لخمس خلون من ذي القعدة سنة أربع وثلاثين وأربعمائة.

(١) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٢، ص٢٨.
(٢) تاريخ دمشق، ج١٠، ص٦٣٥.

المطلب الثاني

التعريف بأشهر رواة الصحيح عن أبي ذر الهروي

كما تقدّم سابقاً استقر الحال بأبي ذر الهروي في مكة المكرمة، فكان اختياره الحرم المكي مستقراً له سببا من الأسباب التي جعلت طلبة الحديث في زمانه يعدونه مقصدا لأخذ رواية الصحيح عنه، خاصة وأنّ رواية أبي ذر الهروي للصحيح تميزت بجمعها لرواية ثلاثة من أصحاب الفَرَبري، وهذا كان من أسباب الإقبال على أخذ هذه الرواية وتحصيلها من قبل الجميع، ولذا فقد اشتهرت رواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري عن شيوخه الثلاثة من طرق عدّة أذكرها فيما يأتي:

١. طريق ابنه أبي مكتوم عيسى بن عبد الواحد الهروي (ت٤٩٧هـ)، وهي الطريق التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني لرواية أبي ذر الهروي(١).

٢. طريق أبي القاسم مضر بن الحباب النفزاوي، سمع من أبي ذر الهروي عبد بن أحمد بن محمد الحافظ الهروي رضي الله عنه؛ بمكة في المسجد الحرام، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وقد روى عنه الصحيح في القيروان(٢).

٣. طريق أبي بكر بن أبي محرز السِجلماسي، سمع منه بمكة في المسجد الحرام، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة(٣).

٤. يوسف بن حمود خلف الصدفي السبتي(ت٤٢٨هـ)، سمع من أبي ذر عندما حجّ وهو كبير، في سنة ثلاث عشرة وأربعمائة(٤).

---

(١) فتح الباري، ج١، ص٩.

(٢) ذكر هذه الطريق الأستاذ محمد المنوني في بحثه صحيح البخاري في الدراسات المغربية، حيث قال:أنّ هذه الرواية موجودة في المكتبة الملكية (ويشتمل عليها السفر الرابع، الذي يتبع الأسفار الثلاثة الأولى من نسخة رواية ابن أبي محرز السجلماسي، والتي تحفظ بالمكتبة الملكية برقم(٤٣٣٠)، وقد كتب على أول هذا السفر نقلاً عن النسخة الأصلية:"هذا السفر السادس(وهو هنا الرابع) من الجامع الصحيح من حديث الرسول ﷺ، عني بتصنيفه وتبويبه أبو عبدالله، محمد بن إسماعيل البخاري... سمع جميعه أبو القاسم مضر بن الحباب النفزاوي، من أبي ذر عبد بن أحمد...". ص٦٥.

(٣) ذكر المنوني أنّ رواية السجلماسي تحتفظ بها المكتبة الملكية في المغرب وتشتمل على الأسفار الثلاثة الأولى تحت رقم(٤٣٣٠)، وانظر: الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ص٣٥.

(٤) "يوسف بن حمود بن خلف بن أبي مسلم الصدفي: من أهل سبتة وقاضيها؛ يكنى: أبا الحجاج. وكان آخر قضاة بني أمية بسبتة قدمه المستعين سابق بن حكم لقضياها فاستمر على ذلك نيفاً وعشرين سنة؛ رحل إلى المشرق، وهو كبير. بعد ولايته القضاء، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة. واستعفى إلى الخطة عنه. فلم يسعف في الانحلال، فقيل له: استخلف. فاستخلف قاسم بن الفضل ابن أبي مسلم. وتخطط بالفقهاء. وسافر، فحجّ وسمع من أبي ذر، وأبي عبد الله الصوري، وانصرف. فرجع إلى قضائه وغيرهما، وانصرف فرجع إلى خطته. وكان له سماع قديم بالأندلس من أبي بكر الزُّبيدي، وأبي محمد الأصيلي، وخطاب بن مسلمة، وأبي محمد الباجي وغيرهم. وكان رجلاً صالحاً متواضعاً، وكانت له جنانٌ يحفرها بيده، وكان أديبا شاعراً. قال ابن خزرج: وتوفي سنة ثمان وعشرين وأربع مائة، ومولده سنة سبع وخمسين وثلاث مائة. رحمه الله".

٥. أبو عمران الفاسي بن موسى بن عيسى بن أبي حاج الفغجومي(ت٤٣٠هـ).

٦. طريق أبي القاسم أصبغ بن راشد اللخمي الأشبيلي(ت٤٤٠هـ).

٧. أبو الوليد الباجي(ت٤٧٤هـ)، عن أبي ذر الهروي.

٨. ابن منظور الأشبيلي(ت٤٦٩هـ)، وهو الفقيه أبو عبدالله محمد بن أحمد القيسي، سمع الصحيح من أبي ذر الهروي، في مكة بدار الندوة سنة (٤٣١هـ) مرتين[1].

٩. ابن المفرج الصقلي، الشيخ والقاضي أبو الحسن علي بن المفرج الصقلي رضي الله عنه، وقد سمع من أبي ذر الهروي سنة (٤٦٥هـ)[2].

١٠. وأبو عبدالله بن شريح المقرىء (ت٤٧٦هـ).

١١. وأبو العباس بن الدلامي العذري(ت٤٧٨هـ).

١٢. ابن الغرديس بكار بن برهون بن عيسى الثعلبي الفاسي السِجِلْماسي، كان بقيد الحياة سنة (٤٩٣هـ)[3].

انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج٢، ص ٤٠. و الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٩، ص٢٤٨. وابن بشكوال، الصلة، ص٢٢٢. وقد ذكر عياض والذهبي: أنّ يوسف الصدفي توفي في سنة ٤٣٠هـ.

(١) المنوني، صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦٥. ذكر المنوني أنّ هذه الرواية موجود منها السفر الأول في نسختين بخط مغربي، وهما في خزانة تمكروت تحت رقمي(١٤٣١، و١٤٥١). في المغرب.

(٣) "بكار بن برهون بن الغرديس وكان قد حج قديماً وسمع الكتاب من أبي ذر الهَرَوي وعمر طويلاً حتى انفرد براويته يقال أنه بلغ المائة أو أرسى عليها وبيته شهير بمدينة فاس ونزل هو سجلماسة". ابن الآبار، المعجم. ج١، ص٩.

المطلب الثالث

بيان أهميّة رواية أبي ذر الهروي، ومكانتها

تعتبر رواية أبي ذر الهروي للجامع الصحيح من أهم الروايات التي ذكرها العلماء واعتمدوها في شروحهم على الصحيح. وذلك لأسباب عدّة أهمها:

١) أتقن روايات صحيح البخاري؛ قال ابن حجر رحمه الله في تقديمه للجزء الأول من فتح الباري: "فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها.."(١).

٢) وقال الكتاني: "أبو ذر الهروي أحد الأعلام الذين عليهم مدار رواية الصحيح في الإسلام...إمام الرواة وحجة المسندين في بلد الله ومن عليه في الدنيا"(٢).

٣) كونه مصدر أشهر الروايات التي عرفت في المشرق والمغرب ومنها:

أ- رواية أبي علي الصدفي:الحسين بن محمد بن حيون بن فيّارة الصدفي السرقسطي المعروف بابن سكرة (ت٥١٤هـ)(٣). وهذا الأصل كتبه أبو علي الصدفي من نسخة للجامع الصحيح بخط بن علي بن محمود مقروء على أبي ذر الهروي، وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة ٢١محرم سنة ٥٠٨هـ(٤).

ب- رواية ابن سعادة المشهورة لابن عمران موسى بن سعادة(٥).

ج- رواية أبي القاسم أصبغ بن راشد بن أصبغ اللخمي الإشبيلي، (ت٤٦٩هـ) وعمره سبعون سنة. وكذا رواية ابن منظور الأشبيلي(ت٤٦٩هـ) المشهورة، وهي اصل اعتمد فيها على رواية أبي ذر.

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري،ج١، ص١٠.
(٢) الكتاني، فهرس الفهارس، ج٢، ص٦١١.
(٣) سيأتي التعريف بها في المبحث الرابع.
(٤) الكتاني، فهرس الفهارس ، ج٢، ص٧٠٨.
(٥) معجم أصحاب أبي على الصدفي، ص١٩٠. وانظر كتاب فهرسة محمد بن قاسم القادري، تحقيق د.محمد بن عزوز.

٤) هي إحدى أصول النسخة اليونينية[١]، التي اعتمدها الإمام اليونيني في مقابلته للصحيح:

فهي أعظم أصل يوثق به في نسخ "صحيح البخاري" والنسخة "اليونينة" هي التي جعلها العلامة القسطلاني (ت٩٢٣هـ) عمدته في تحقيق متن الكتاب وضبطه، حرفا حرفا، وكلمة كلمة[٢]. وقد استنسخ أبو الحسين اليونيني نسخته من صحيح البخاري وقابلها على أربعة أصول رئيسية: هي الآتية:

أ- أصل مسموع على أبي ذر الهروي، من طريق أبي العباس أحمد بن الحطيئة الفاسي.

ب- أصل مسموع على الأَصيلي، وعليه حواشٍ بخط يوسف بن عبدالله النميري القرطبي.

ج- أصل سماع أبي القاسم بن عساكر: علي بن الحسين الدمشقي(ت٤٩٩-٥٧١هـ) مؤرخ الشام.

د- أصل مسموع على أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السِجْزي ثمّ الهروي.

والمميز في نسخة اليونيني أنها قوبلت وصححت بين يدي شيخ الإسلام العلامة أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني[٣].

٥) وهي أصل اعتمده كبار العلماء من المحدّثين في رواية صحيح البخاري، ومن هؤلاء القاضي عياض فقد سمع نسخة أبي ذر الهروي من أبي علي الصدفي، قال القاضي عياض: "وسمع منه عالم لا يحصى من أهل الأقطار من شيوخ شيوخنا. وهذا ما يفسر كثرة تلاميذه و كثرة من سمع منه و اشتهار روايته" [٤].

---

(١) تنسب إلى شرف الدين ،أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد بن عبدالله اليونيني البعلبكي الحنبلي، المولود في بعلبك سنة٦٢١هـ، ويونين من قرى بعلبك في لبنان. وقد كان الحافظ أبو الحسين شرف الدين اليونيني كثير العناية بصحيح البخاري ، طويل الممارسة له، مهتما بضبطه وتصحيحه ومقابلته على الأصول الصحيحة التي رواها الحفاظ :" حتى أن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة ". (ذكر هذا القسطلاني في شرحه، ج١، ص٣٤).

(٢) ذكر هذا الشيخ أحمد محمد شاكر، عند تقديمه للطبعة السلطانية لصحيح البخاري، بيروت، دار الجيل، ص١.

(٣) المنوني، صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص(٧٥-٧٦).

(٤) مشارق الأنوار، ج١، ص١٦.

وقال في مشارق الأنوار عند إيراده لطرق تحمله الصحيح:"فأمّا رواية الفَرَبري فرويناها من طرق كثيرة منها طريق الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي، وطريق أبي محمد عبد الله ابن إبراهيم الأَصيلي وطريق أبي الحسن علي بن خلف القابسي، وطريق كريمة بنت أحمد المروزية، وطريق أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي، وطريق أبي علي إسماعيل بن محمد الكُشَاني، وأبي علي محمد بن عمر بن شبوية، وأحمد بن صالح الهمداني، وأبي نعيم الحافظ الأصبهاني، وأبي الفيض أحمد بن محمد المروزي، وغيرهم"(١).

(١) مشارق الأنوار، ج١، ص١٦.

المبحث الرابع

التعريف بأشهر روايات الجامع الصحيح ونسخه

من طريق الإمام أبي ذر الهروي

يهدف هذا المبحث إلى توضيح أشهر الروايات التي عرفت في العالم الإسلامي واشتهرت لصحيح البخاري، خاصة وأنّ ما طبع إلى الآن في العالم الإسلامي من الجامع الصحيح إمّا روايات مشرقية كرواية اليونيني(١)، وإمّا نسخ ملفقة كالتي طبعت مع فتح الباري للحافظ ابن حجر(٢).

اشتهرت في العالم الإسلامي عدد من الروايات للجامع الصحيح للإمام البخاري، منها رواية أبي ذر الهروي، ورواية الأَصيلي، والقابسي، وكريمة المروزية، وغيرها من الروايات، التي تعود كلها إلى رواية الإمام الفَرَبري.

وقد ذكر المنوني أنّ عدد الأصول الباقية من روايات صحيح البخاري اثنتا عشرة رواية يوجد لها نسخ مخطوطة في أنحاء العالم، سواء كانت أجزاء من الصحيح أم الصحيح كاملاً كالنسخة الصدفية والسعادية، واليونينية، وهي كالآتي:(رواية ابن السكن، ورواية الأَصيلي، وعن أبي

---

(١) المنسوبة لأبي الحسن علي بن محمد اليونيني المتوفى عام ٧٠١هـ، ونسخته صحيحة مشهورة، وهي التي اعتمد شهاب الدين القسطلاني في شرحه إرشاد الساري، وقد كتب عنها أحمد شاكر بحثا حافلا في مقدمة الطبعة الأميرية للجامع الصحيح.

(٢) ويقصد بذلك أنّ الأصل الذي اعتمد عليه في طباعة صحيح البخاري مع الفتح، هو تلفيق من أكثر رواية، فلم يتم الاعتماد مثلاً على فرع النسخة اليونينية، أو الصدفية، وغيرها من الروايات وإنّما وقع فيها نوع من الانتقاء والتجميع من أكثر من رواية للصحيح. و ما يكشف هذا هو عند عقد المقارنة بين المتن المطبوع مع فتح الباري في المطبعة السلفية ومتن أبي على الصدفي المخطوط حيث تجد أنّ هناك فوارق واضحة.

وأمّا النّسخة المخطوطة التي اعتمد عليها عبد القادر شيبة الحمد المدرس بالمسجد النّبوي الشريف، وبالجامعة الإسلامية سابقاً، والتي طبعت على نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، وقامت بطباعته المطبعة السلفية، بمصر، وهي كما ذكر الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد نسخة مخطوطة لرواية أبي علي الصدفي، وهذا كلام صحيح إذ أنّ مواضع الاختلاف الكثيرة التي كان ينبه عليها الحافظ ابن حجر من رواية أبي ذر الهروي تتفق كثيرا مع ما ثبت في هذه النّسخة، ولكنّ هناك تناقض بيّن بحسب تتبعي لكثير من المواضع الموجودة في النّسخة المخطوطة ا(نسخة المدينة المنورة)، وهذا الأمر أوقعني في إشكالية حول عدم توافق كلام ابن حجر في مسألة الاختلاف في عدد لا بأس به من المواضع في نسخة ابن سعادة، فهناك عدد من الاختلافات لا بأس بها أشار إليها الحافظ ابن حجر ولم أجدها في مخطوط المدينة، بل كنت أجد الصواب الذي ينبه وينوه عليه ابن حجر، وبالمقابل كانت هناك اختلافات ينبه عليها ابن حجر وهي كثيرة وكنت أجدها في النسخة.=

= والأمر يحتاج إلى تتبع ودراسة ولا يسع المقام هنا إلى إبراز ومناقشة هذه المواضع، وبحسب ما وقع في هذه النسخة من أوصاف ظهر لي أنّها نسخة ملفقة من عدّة نسخ مخطوطة (لكنّها ترد إلى رواية أبي ذر الهروي) وليست نسخة واحدة، لوجود فروق واضحة في الخط المستخدم في أجزاء النسخة، ولوجود فرق كبير بين منهجية ضبط الفروق بين المجلد الأول وبقية المجلدات، فالمجلد الأول ضبطت فيه فروق النسخ، وتكثر فيه التعليقات في الحواشي، في حين لا تجد هذا الأمر في بقية الأجزاء التي تتبع الجزء الأول، وهناك فروق أخرى لا يتسع المقام لذكرها. وقد وقفت على هذه النّسخة المخطوطة من خلال المحقق العلامة شعيب الأرنؤوط، فقد قدّم لي (مادة رقمية) لهذه النسخة المخطوطة، اطلعت عليها.

ذر الهروي رواية ابن محرز السجلماسي، ورواية أبي القاسم مضر بن الحبّاب النفزاوي، ورواية ابن منظور، ورواية ابن المفرج الصقلي، و رواية أبي علي الصدفي، ورواية ابن أبي ذر، و نسخة القاضي عياض، ورواية ابن الحطيئة، ونسخة ابن سعادة، و هذه الروايات التسع من طريق رواية أبي ذر الهروي، ثمّ أضاف لهذه الروايات النسخة اليونينية)[١].

واعتبرها اثني عشر أصلاً متبقية، ولكن ما ذكره الأستاذ المنوني يستدرك عليه بأمور منها:

١) أنّ هناك روايات أخرى لصحيح البخاري غير التي ذكر، وما زالت أصولها ونسخها موجودة ومنها رواية الكُشَاني لصحيح البخاري عن الإمام الفَرَبري[٢]، وكذلك رواية كريمة المروزية عن شيخها أبي الهيثم الكُشْمِهَني، ورواية أبي عمران الصفار عن شيخه الكُشْمِهَني، هذا بالإضافة إلى الروايات المتعددة التي رويت عن أبي الوقت السِجْزي عن شيخه الداودي عن أبي محمد الحمّوي، فقد ألحق المنوني رواية أبي الوقت باليونينية على اعتبار أنّها أحد أصول النّسخة اليونينية التي اعتمدت في المقابلة بين النّسخ، وهذا تصنيف يحتاج إلى الوقوف عنده قليلا ، فرواية أبي الوقت السِجْزي هي الأصل الذي بنى عليه الإمام اليونيني مقابلته لروايات صحيح البخاري من طريق الزبيدي، ورواية أبي الوقت رواية مشرقية عرفت من طرق عدّة وتكاد تكون بقوّة رواية أبي ذر الهروي للصحيح إن لم تكن قد فاقتها، لانتشارها وتواترها وكمالها، واعتماد العلماء لها في شروحهم وروايتهم للصحيح، فعن هذه الرواية قال الإمام النووي في أثناء حديثه عن رواة الفَرَبري، حيث قال:"واشتهر في بلادنا عن أبي الوقت، عن الداوديّ، عن الحمّوييِّ عن الفَرَبري عن البخاري ورويناه عن جماعةٍ من أصحاب أبي الوقت"[٣]. وقد كانت أيضا من الروايات التي ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح وتلقاها بالسماع من طرق متعددة[٤]، وعليه إذا أردنا أن نحصي عدد الروايات والطرق الموجودة[٥] لرواية أبي الوقت في أقل تقدير فهي ثمانية طرق تتفاوت من حيث النّقص والكمال[٦].

٢) ويضاف إلى ما ذكره المنوني من أصول هناك رواية الأَصيلي التي يرويها عن شيوخه الاثنين أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني[٧].

٣) عدّ المنوني رواية (نسخة القاضي عياض) أصلا من هذه الأصول،

---

(١) صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص٥٦.
(٢) سيأتي التعريف بها في قسم وصف المخطوطات. المبحث الخامس من الفصل الأول.
(٣) النووي، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، ص٢٢.
(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص ١٠.
(٥) وهذا بحسب ما وجدته من مخطوطات، وقد يكون هناك طرق أخرى أيضا غير التي ذكرتها في قسم وصف المخطوطات.
(٦) يأتي لا حقاً في المبحث الخامس.
(٧) سيأتي الحديث عنها في قسم وصف المخطوطات، المبحث الخامس.

مع التنبيه إلى أنّ رواية القاضي عياض تعود في أصلها إلى النّسخة الصدفية(١)، فهو يرويها عن شيخه أبي علي الصدفي. وينطبق الحال على النّسخة السعادية والتي يرويها أبو عمران بن سعادة، عن شيخه أبي علي الصدفي أيضاً. فهما من فروع النّسخة الصدفية.

وفي هذا المبحث سأقوم بالاقتصار على التعريف بأشهر الروايات والأصول الباقية التي عرفت في المشرق والمغرب من طريق أبي ذر الهروي، وما زالت نسخها المخطوطة شاهدة على وجودها وانتشارها، والهدف من ذلك أن تتضح العلاقة بين هذه الروايات المشهورة وبين أبي ذر الهروي. ولذا فإنني في هذا المبحث سأتناول بالتعريف خمس روايات عرفت واشتهرت في العالم الإسلامي لصحيح البخاري من طريق أبي ذر الهروي، وهي: رواية ابن أبي ذر الهروي (أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر)، ورواية ابن الحطيئة، ورواية ابن منظور، ورواية الصّدفي، ورواية ابن سعادة، وفيها سأعرف بالنّسخة السعادية.

المطلب الأول

أشهر الروايات التي عرفت في المشرق

أولاً: التعريف برواية أبي مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي(٢)

وتعتبر رواية أبي مكتوم أشهر الروايات المشرقية لصحيح البخاري، فقد حدّث بها عدد كبير من الرواة من أمثال: أبي الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي، وأبي عبيد الغفاري نعمة بن زيادة الله بن خلف(ت٥٦٣هـ)(٣) في مصر، وابن حرمي الشيخ المعمَّر أبي القاسم عبد الرحمن بن فتوح بن بنين المكي الكاتب العطار(ت٦٤٥هـ) حدّث بها في بغداد(٤).

---

(١) انظر، القاضي عياض، مشارق الأنوار ، ج١، ص ١٦.

(٢) الشيخ العالم الصدوق أبو مكتوم عيسى بن الحافظ الكبير أبي ذر عبد ابن أحمد الانصاري، الهَرَوي، ثم السروي، تزوج والده في سراة بني شبابة، وتحول إلى هناك من مكة مدة، فولد عيسى في سنة خمس عشرة وأربع مئة. وسمع من أبيه شيئا كثيرا، ومن محمد بن الحسين الصنعاني، وغير واحد.
روى عنه أبو التوفيق مسعود بن سعيد، وأبو عبيد نعمة بن زيادة الله الغفاري، وميمون بن ياسين المرابط، وابتاع منه "صحيح البخاري" أصل أبيه، وعلي بن عمار المكي، وآخرون، والسلفي بالاجازة، انقطع خبره بعد سنة سبع وتسعين وأربع مئة، وانتقل إلى الله."انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٩، ص١٧٢.

(٣) نعمة بن زيادة الله بن خلف: أبو عبيد الغفاري، توفي بالإسكندرية، وقد سمع صحيح البخاري على الشيخ أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهَرَوي بمكة بقراءته وقراءة غيره إلا شيئا يسيرا من آخر الصحيح فإنه قرأه بالإجازة. انظر: تاريخ الإسلام الذهبي، ج٨، ص٤٥٧.

(٤) ابن حرمي: "سمع وهو شاب"صحيح البخاري" من طريق أبي ذر، على المقرئ علي بن عمار بسماعه من أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، ثم ارتحل إلى بغداد فسمع من أبي الفتح بن شاتيل، ونصر الله القزاز، وبدمشق من أبي الفضل بن الحسين البانياسي، والقاضي أبي سعد بن أبي عصرون. وأجاز له السلفي.

وقد اشتهرت هذه الرواية في بلاد المغرب أيضاً؛ على يد الأمير المرابطي أبي عمر بن ميمون بن ياسين الصنهاجي المتوفى سنة (٥٣٠هـ \١١٣٦م) عندما رحل للحج والرواية فسمع بمكة صحيح البخاري من أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عن أبيه، فاشترى منه صحيح البخاري أصل أبيه بعدما سمع عليه في عدة أشهر قبل وصول الحجيج، حوالي سنة (٤٩٧هـ\١١٠٤م) وحمله معه إلى المغرب لدى عودته من الحج(١).

"والغالب أنّ نفس هذا الأصل صار إلى أبي بكر بن خير الأموي الأشبيلي، أحد الرواة عن الأمير المرابطي، وبعده انتقل إلى أبي الحسن الشاري، وقد جاء عند أبي الحسن الرعيني عند ذكر شيخه الشاري قوله:"قرأت عليه بالجامع الأعظم بسبته كتاب الجامع الصحيح للبخاري، وأمسك على حين القراءة أصل أبي بكر بن خير، رواية ابن أبي ذر الذي بخط أبيه رحمهما الله، وبمعاناة أبي بكر وتصحيحه"(٢).

"وبعد هذا وقف ابن عبدالملك على أسفار ثلاثة من أصل أبي ذر، وذكر أنّه من تجزئة سبعة، ويذكر أنّ قطعة من هذه النّسخة بعينها كانت معروفة بمكتبة ابن يوسف بمراكش. ثمّ اختلطت مع مرور الزمن"(٣).

كما أنّ هذه الرواية هي معتمد الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري، حيث نبّه على ذلك في كتابه فتح الباري قائلاً:"وأمّا رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة فقرأ على أبي محمد عبدالله بن محمد بن سليمان المكي بها، وأنا أسمع وأجاز لي ما فاتني منه، قال: أنبأنا إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري، أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرمي المكي سماعا عليه بجميعه – قال الحافظ بن حجر: سوى من قوله باب (وإلى مدين أخاهم شعيبا) إلى قوله: (باب مبعث النّبي ﷺ) فإجازة- أنبأنا أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي، أنبأنا أبو مكتوم، عن أبيه"(٤).

حدث عنه: مجد الدين العقيلي، ومحب الدين الطبري، والحافظ أبي محمد الدمياطي، ورضي الدين إمام المقام، وأخوه صفي الدين. توفي في نصف رجب سنة خمس وأربعين وست مئة. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاءج١٧، ص ٥٦٠.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٧، ٥٦١. وانظر الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ج١، ص٤٦.

(٢) المنوني، صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص٦٧.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٩.

ثانياً: رواية ابن الحطيئة(٤٧٨ -٥٦٠هـ) من طريق أبي ذر الهروي:

وهي من الروايات التي اعتمدت من الأصول التي قوبلت بها لرواية أبي ذر، من قبل الإمام اليونيني. وابن الحطيئة يعود في أصله إلى فاس حيث ولد فيها لكنه ارتحل إلى الشام واستقر في مصر(١). وتعرف بالمغرب نسختان من هذا الأصل: أقدمهما يوجد منها السفر الأول بخزانة تمكروت(٢). وأمّا النسخة الثانية فقد دخلت إلى المغرب حديثاً نحو عام ١٣٥٨هـ، حيث تُحفظ بالمكتبة الأحمدية بفاس، ويبدو أنّ هذه النّسخة هي عين أصل ابن الحطيئة من طريق أبي ذر، ويقع الموجود منها في مجلد ضخم، يشتمل على جزئين وبعض الثالث. وتتميز هذه الرواية بوجود الهوامش على كامل النسخة، من تعليقات شارحة بخط مباين، هذا بالإضافة إلى وجود تنبيهات على فروق النّسخ، ووجود تعليقات بالسماع والمقابلات(٣).

المطلب الثاني

أشهر الروايات التي عُرِفت في المغرب الإسلامي

أولاً: رواية ابن منظور:

وهو محمد بن أحمد بن منظور القيسي الأشبيلي(ت٤٥٩هـ \١٠٧٧م) سمع صحيح البخاري من أبي ذر الهروي في المسجد الحرام عند باب الندوة سنة(٤٣١هـ) و قرئ عليه ثانية وهو يسمع والشيخ أبو ذر ينظر في أصله، و كان ابن منظور يصلح كتابه(٤).

وهذا يؤكد على ضبط هذه الرواية ودقة ما وقع فيها من مقابلة.

وتعتبر رواية ابن منظور من الروايات التي عرفتها مدرسة فاس الحديثية في المغرب الأقصى من طريق: "ابن غازي، عن أستاذه أبي

(١) ."ابن الحطيئة اللخمي أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام؛ كان من مشاهير الصلحاء وأعيانهم، وكان مع صلاحه فيه فضيلة ومعرفة بالأدب، وكان رأساً في القراءات السبع، ونسخ بخطه كثيرا من كتب الأدب وغيرها، وكان جيد الخط، حسن الضبط، والكتب التي توجد بخطه مرغوب فيها للتبرك بها ولإتقانها. ومولده في الساعة الثامنة من يوم الجمعة سابع عشر جمادى الآخرة سنة ثمان وسبعين واربعمائة بمدينة فاس، وانتقل إلى الديار المصرية، وتوفي في أواخر المحرم سنة ستين وخمسمائة بمصر، ودفن في القرافة الصغرى. والحُطَيْئة: بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء". انظر: ابن ماكولا، إكمال الكمال، ج٥، ص٥٥. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١٧٠.

(٢) تحت رقم (١٤٣٧). انظر: المنوني، صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٦.

(٤) انظر: فهرس ابن خير، ص٩٥.

عبدالله محمد بن أبي القاسم السراج عن أبيه عن جده" (١).

وقد استمر سند ابن منظور معروفاً في مدرسة فاس الحديثية، وظلّ منتشراً طَوال هذه المدة، حتى صدر المئة الحادية عشرة للهجرة، حيث تمت كتابة نسخة عشرينية من الكتاب نفسه بمدينة فاس، وتصدّرها بالرواية ابن منظور عن أبي ذر، ومازالت خزانة تمكروت محتفظة بها(٢).

ثانياً: الرواية الصدفية:

وتعود نسبتها للإمام أبي علي الصدفي، ابن سكرة الإمام الحافظ البارع أبو علي الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون الصدفي السرقسطي الأندلسي(٤٥٤-٥١٤هـ)(٣). يرويها عن شيخه أبي الوليد الباجي(٤).

ولما عاد من رحلته العلمية استقر بمدينة مرسية(٥) فأقبل الناس عليه يسمعون منه ويروون عنه ويتعلمون فكثر تلاميذه وطلابه وطبقت شهرته الآفاق وارتفع صيته بين النّاس في الرواية والحديث، وخاصة صحيح البخاري. ومن أكبر تلاميذه والآخذين عنه تلميذه وصهره أبو عمران موسى بن سعادة الذي روى عنه الصحيح، وعليه صحح، وقابل نسخته المعروفة من صحيح البخاري المشهورة إلى الآن في بالمغرب.

---

(١) الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ج١، ص٥٢.

(٢) انظر: المنوني، صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص٦٥، وقد ذكر المنوني أنّ هذه النسخة موجودة في تمكروت تحت رقم (٣١٢).

(٣)" سمع أبو علي الصدفي القاضى أبا الوليد الباجي، وتفقّه على أبي بكر الشاشي، وأخذ بدمشق عن الفقيه نصر المقدسي، ورجع إلى الأندلس بعلم جم فنزل مرسية وتصدر للإفادة والإقراء بجامعها، ورحل الناس إليه. وكان عالما بالقراءات، تلا على أصحاب الحمامي، وله الباع الطويل في الرجال، والعلل، والأسماء والجرح والتعديل، مليح الخط، متقن الضبط، حافظ للمتن، والإسنادا". الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٤، ص١٢٥٣.

وترجم له الكتاني قائلاً:"فعدّ له مائة وستين شيخاً، وأفرد تلاميذه أيضاً الحافظ ابن الآبار التونسي وغيره، وهو ممن أقام للحديث السوق العظيم الذي فيه نفقت بضائعه فخضعت له فيه الرقاب وشدت له الرحال من داني البلاد وقاصيها، لوافر علمه وواسع تدقيقه وطول رحلته، وفي"الديباج": "قال أبو علي الصدفي لبعض الفقهاء: خذ الصحيح فأذكر أي متن أردت أذكر لك سنده، وأي سند أردت أذكر لك متنه". فهرس الفهارس و الأثبات، ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات، ج ٢ ، ص ٧٠٥.

(٤) هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي الأندلسي الباجي الفقيه: المالكي أحد الحفاظ المكثرين في الفقه والحديث، سمع الحديث ورحل فيه إلى بلاد المشرق سنة ست وعشرين وأربعمائة، فسمع هناك الكثير، واجتمع بأئمة ذلك الوقت، كالقاضي أبي الطيب الطبري، وأبي إسحاق الشيرازي، وجاور بمكة ثلاث سنين مع الشيخ أبي ذر الهَرَوي، وأقام ببغداد ثلاث سنين،.وله مصنفات عديدة منها (المنتقى في شرح الموطأ)، و(إحكام الفصول في أحكام الأصول)، و(التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح)، وغيرها. وقال القاضي أبو علي الصدفي: ما رأيت مثل أبي الوليد الباجي، وما رأيت أحدا على سمته وهيئته وتوقير مجلسه.

وكان مولده سنة ثلاث وأربعمائة، وتوفي ليلة الخميس بين العشاءين التاسع والعشرين من رجب من سنة أربع وسبعين وأربعمائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٥٣٦. وابن النجار، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاء أبي الحسين أحمد بن أيبك المعروف بـ ابن الدمياطي ، ج٢، ص٩٣.

(٥) مرسية: بضم أوله والسكون وكسر السين المهملة وياء مفتوحة خفيفة وهاء وهو من الذي قبله مدينة بالأندلس من أعمال تدمير. الحموي، معجم البلدان ،ج ٥ ، ص ١٠٧.

التعريف بأصل أبي علي الصدفي:

رواية أبي علي الصدفي لصحيح البخاري، هي نسخة كتبها أبو علي بخطه من نسخة للجامع الصحيح بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر الهروي، وقد كان الفراغ من نسخ هذا الأصل يوم الجمعة ٢١محرم الحرام سنة ٥٠٨هـ.

وقد وصف هذه النّسخة الحافظ ابن عبد السلام الناصري في كتابه "المزايا "قائلاً بعد حديثه عن نسخة ابن سعادة: "...و عثرت على أصل شيخه الحافظ الصدفي الذي طاف به البلاد بخطه، بطرابلس في جلد واحد مدموج، لا نقط به أصلاً على عادة الصدفي وبعض الكتّاب، إلاّ أنّ بالهامش منه كثرة اختلاف الروايات والرمز عليها، وفي آخره سماع عياض وغيره من الشيخ بخطه، وفي أوله كتابة بخط ابن جماعة والحافظ الدمياطي وابن العطار والسخاوي قائلاً: "هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحه الفتح واعتمد عليه لأنه طيف به في مشارق الأرض ومغاربها؛ الحرمين، ومصر، والشام، والعراق، والمغرب، فكان الأولى بالاعتبار كرواية تلميذه ابن سعادة"(١).

وخير من وصف نسخة الصدفي بدقة الفقيه المدرس أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الشيخ أبي محمد عبد القادر الفاسي في رحلته الحجازية الواقعة عام ١٢١١هـ حيث قال: "وقفت بمحروسة طرابلس على نسخة من البخاري في سفر واحد في نحو من ست عشرة كراسة، وفي كل ورقة خمسون سطراً من كل جهة، وكلها مكتوبة بالسواد لا حمرة بها أصلاً، وهي مبتدأة بما نصه: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وعند تمام كل حديث دارة.

ولا نقط بها إلاّ ما قل، وبآخرها عند التمام ما صورته: آخر الجامع الصحيح الذي صنفه أبو عبد الله البخاري رحمه الله والحمد لله على ما منَّ به، وإياه أسأل أن ينفع به، وكتبه حسين بن محمد الصدفي من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر رحمه الله وعليها خطه، وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة ٢١ محرم عام ثمانية وخمسمائة"(٢).

(١) الكتاني، فهرس الفهارس، ج٢، ٧٠٨.
(٢) الكتاني، فهرس الفهارس ، ج٢، ص٧٠٨.

وعليه بحسب ما ذكر سابقاً ألخص ما ذكر من مواصفات هذه النسخة:

١. كتبت هذه النسخة في بداية القرن السادس الهجري، ٥٠٨هـ.

٢. تتكون هذه النسخة من سفر واحد، فيها ست عشرة كراسة.

٣. في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوح منها خمسون سطراً، كتبت بخط مدموج مكتوب بالسواد، ولا حمرة بها أصلا، وهي قليلة النقط.

٤. مثبت في هوامشها اختلاف النسخ، فهي نسخة منتسخة ومقابلة على نسخة أبي ذر. وهذا يؤكد أنّ نسخة أبي ذر كان فيها إثبات فروق النّسخ من قبل الإمام أبي ذر الهروي.

٥. وعند انتهاء كل حديث منها صورة: (ا.هـ) للتأكيد على انتهاء الحديث وبدء حديث آخر.

٦. اثبت في بداية هذا المخطوط سماعات العلماء من أمثال ابن جماعة والحافظ الدمياطي وابن العطار و السخاوي.

٧. في هذه النسخة كتابة بخط السخاوي تبين أن شيخه الحافظ ابن حجر قد اطلع على النسخة، وأفاد منها استفادة كبيرة.

٨. وفي نهاية النسخة إثبات سماع للقاضي عياض(١) عن شيخه الصدفي.

٩. وقد اشتهرت هذه الرواية لشهرة من أخذ عن الإمام الصدفي من علماء ومحدِّثين هم أقطاب الأمّة في الحديث وعلومه، من أمثال القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي(ت٥٤٤هـ).

ثالثاً: نسخة ابن سعادة:

نسبة إلى أبي عمران موسى بن سعادة البلنسي ثم المرسي (ت ٥٢٢هـ \١١٢٨م)، وانتسخها من أصل شيخه وصهره أبي علي الصدفي، وفرغ من تعليقها في العشر الأخير من ذي القعده، عام(٤٩٢هـ \١٠٩٩م). حيث كتبها مجزأة إلى خمسة أسفار.

والنّسخة السعادية فرع نسخه أبو عمران موسى بن سعادة من أصل شيخه وصهره أبي علي الصدفي، وعلى الرغم من تشعب الروايات وانتشارها فإن "معتمد المغاربة رواية ابن سعادة هذه، أخذها عن الصدفي عن الباجي عن أبي ذر، فبينه وبين البخاري خمس

---

(١) "فقد بيّن القاضي عياض: أن طريق روايته للصحيح عن أبي ذر الهَرَوي يعود في أصله إلى رواية أبي علي الصدفي؛ قائلاً: "فأما رواية أبي ذر، فإني سمعتها بقراءة غيري بجامع مدينة مرسية لجميع الصحيح بها على القاضي الشهيد أبي علي الحسين بن محمد الصدفي، و نا بها عن القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَوي، عن شيوخه الثلاثة أبي محمد بن حموية السرخسي وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، وأبي الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِهَني، كلهم عن الفربري عن البخاري. وأخبرني به الشيخ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غلبون بمدينة أشبيلية عن أبي ذر الهَرَوي إجازة". مشارق الأنوار، ج١، ص١٦.

وسائط"[1].

وقد بقي من النسخة الأصلية التي بخط ابن سعادة أسفار ثلاثة: الثاني والرابع والخامس، وهي بالخزانة العامة بالرباط رقم(١٣٣٣د)، بينما ضاع السفر الأول قديما، ثم جدد بأمر السلطان محمد الرابع من فرع النسخة الشيخة عام ١٢٨٥هـ بخط محمد بن المجذوب الفاسي، كما ضاع السفر الثالث لما استعاره أحد المستشرقين ولم يعده إلى الخزانة العامة[2].

سبب أهمية أصل ابن سعادة:

وترجع أهمية نسخة ابن سعادة إلى أنّه منقول من أصل الصدفي، المكتوب من نسخة محمد بن علي بن محمود، وهذه مقروءة على أبي ذر الهروي وعليها خطه، وقد طاف الصدفي بأصله من البخاري في الأمصار وسمعه وقابله على نسخ شيوخه بالعراق ومصر والشام والحجاز والأندلس.

وقد كان لابن سعادة عناية خاصة وكبيرة بنسخته التي بخطه، فقد قابلها وصححها وقرأ بها على الصدفي، وقد كتب الصدفي بخطه على نسخة تلميذه على أول السفر الثاني تصحيح سماع ابن سعادة للكتاب، بتاريخ ربيع الأول(٤٩٣هـ\١١٠١م).

وقد ذكر المقَّريء التِّلِمْساني:"وانتسخ صحيحي البخاري ومسلم بخطه وسمعهما على صهره أبي علي وكانا أصلين لا يكاد يوجد في الصحة مثلهما حكى الفقيه أبو محمد عاشر ابن محمد أنه سمعها على أبي علي نحو ستين مرة"[3].

انتشار نسخة ابن سعادة وشهرتها:

بالعودة للكتابات المرقومة على نسخة ابن سعادة فإن المحدّثين تداولوها بعد وفاة أبي عمران ابن سعادة، ومن أهمهم محمد بن يوسف بن سعادة. وقد سمع جميع الصحيح في النسخة ذاتها على أبي علي الصّدفي. وتم ذلك في ربيع الآخر، سنة ٥١٠هـ وكتب عليها بخطه تصحيحات كثيرة.

---

(١) التنويه والإشادة ص:٢.
(٢) المنوني، صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص٧١.
(٣) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج٢، ص ٢٢١.

وممن سمع رواية ابن سعادة من طريق علي بن محمد بن يوسف بن سعادة:

1. **حسين بن محمد بن علي الأنصاري، سمع السفر الأول بالمسجد الجامع بمرسيه عام ٥٣٩هـ.**
2. **ثمّ ابن نوح: محمد بن أيوب بن محمد الغافقي: جميع الكتاب بتاريخ صفر عام ٥٥٦هـ، وابن أبي العاص؛ أحمد بن محمد بن علي النفزي.**

وقد انتسخ على هذه النسخة الأصل فرع برسم الشيخ أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي الفهري (ت١٠١٣هـ) وجاء في خمسة أسفار موازية للأصل المنتسخ منه.

النسخة الشيخة وفروعها:

وهي فرع مستجد بالانتساخ من الأصل السعادي، نسخه أبو عبدالله محمد بن علي المري الأندلسي الفاسي المشهور بالجزولي (ت١٠١٣هـ).

كما تعتبر هذه النسخة المشهورة بالشيخة البديل الكامل المحفوظ، حيث تحتفظ به عائلة الفاطمي بن سليمان الأندلسي الفاسي بالرباط، ومنه نسخة على الشريط المصور (ميكروفيلم) بالخزانة العامة بالرباط رقم ٧٣٦.

وعن هذا الفرع الجليل ظهرت نسخ أخرى مصححة لها قيمتها العلمية من حيث الضبط والتصحيح، والمشهور الموجود منها كاملا الآن:

1. **نسخة ميارة محمد بن محمد الفاسي (ت١٠٧٢هـ) ، المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط رقم (٦٦٢ج) .**
2. **نسخ أبي السعود عبد القادر بن علي الفاسي الفهري (ت١٠٩١هـ)، ومنها عدة نسخ مخطوطة في خزانة الزاوية الحمزية رقم (٣٩٨). وغيرها[1].**

---

(١) الزرهوني، محمد الفضيل الفاطمي الشبيهي (ت١٣١٨هـ)، شرح الفجر الساطع على الصحيح الجامع، (تحقيق: عبد الفتاح الزنيفي)، بن دار الرشد، الرياض، ج١ ص ٦٤. مقدمة المحقق. حيث ذكر نسخاً أخرى متوفرة أذكرها:

٣.نسخة أحمد بن العربي بن سليمان الأندلسي الغرناطي (ت١١٤١ هـ)، وهي في خزانة القرويين بفاس.

٤. نسخة أحمد بن قاسم جسوس الفاسي (ت١١٨٢هـ)، وهي بخزانة تمكروت رقم (٩٥٢).

٥. نسخ محمد بن محمد الدلائي (ت١١٩٧هـ)، ومنها نسخة بالخزانة الحسنية رقم (٢١١)

٦. نسخة أحمد بن عبد القادر الفاسي، في الخزانة الحسنية رقم (١٠٥٧١).

تعليق على ما سبق في هذا المبحث:

إن المتتبع لعدد النسخ الخطية التي تحتفظ بها المكتبات لصحيح الإمام البخاري، يدرك الاهتمام الكبير من قبل المحدثين في مرحلة ما بعد التدوين برواية المصنفات الحديثية عامة، وصحيح البخاري خاصة، فعناية المحدثين في هذه مرحلة ما بعد التدوين والرواية، لا يقل دقة وتحفظاً واستيثاقاً من المرحلة التي قبلها، إلاّ أنّ التحفظ في المرحلة الأولى وهي مرحلة تدوين المصنفات، وجمع الأحاديث في دواوينها المعروفة المشهورة، كان متجهاً إلى الأحاديث؛ أسانيدَ، ورجالاً، ومتوناً.

وفي المرحلة الثانية تحوّل هذا التحفظ والاهتمام إلى المصنفات، وطرق نقلها[1].

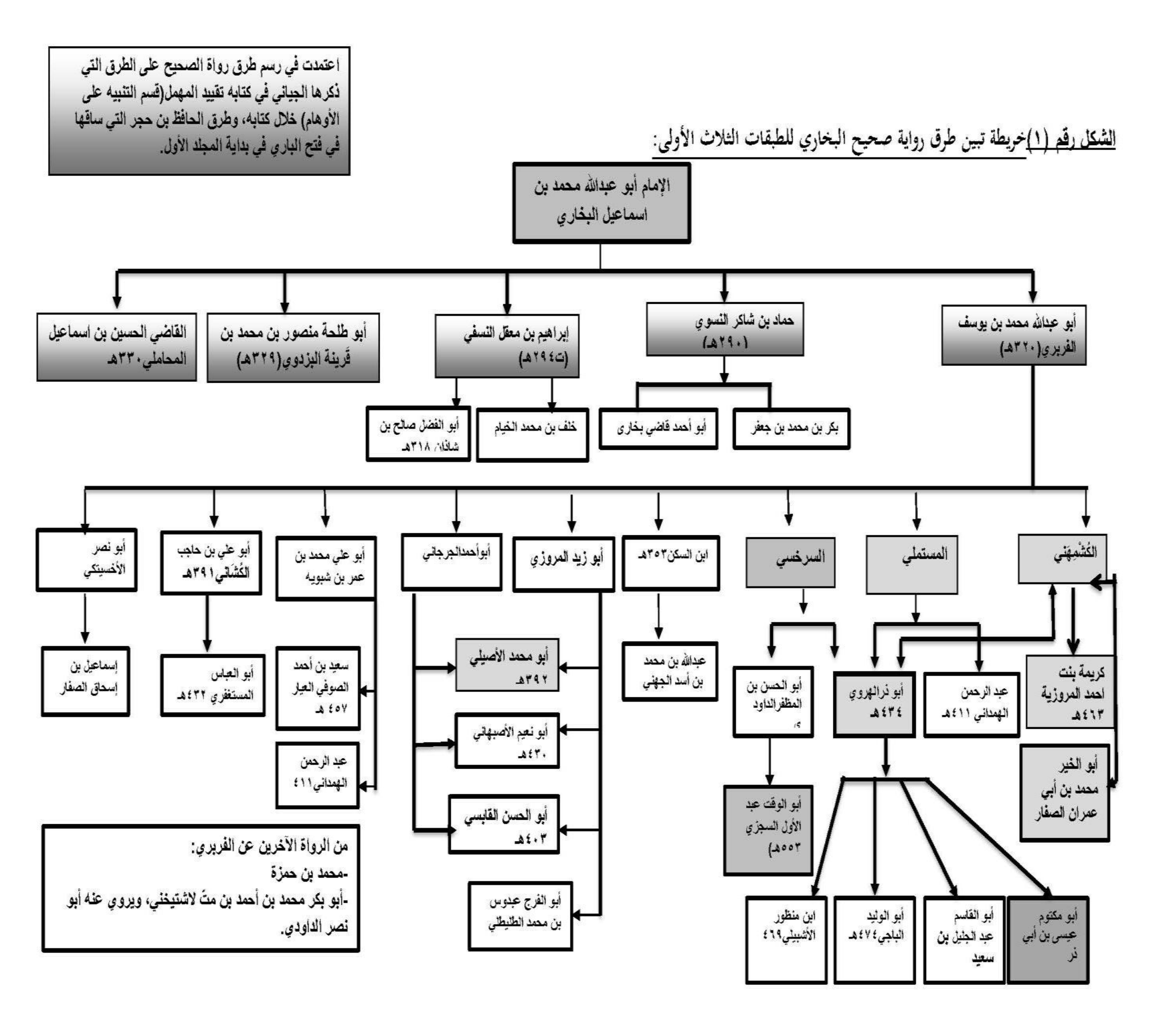
"وقد وضع المحدثون لضبط هذه الأصول، و الاستيثاق في نقلها، ومعرفة مصدر الناقل، والأصول التي اعتمدت عليها شروطاً دقيقة لصيانة هذه المصنفات، والاطمئنان إلى عدم العبث بها، أو التحريف فيها، ومن هذه الشروط: عدم قبول رواية هذه المصنفات إلا ممن كان لديه حق الرواية لها، والتزموا لذلك بسلسلة الرواة. وإثبات حق الإجازات، والسماعات على الأصول، والفروع المنتسخة من تلك الأصول.

فصانوا بذلك السنّة من العبث، أو التحريف، أو انتحال الدخلاء عليهم. فلم يكتفوا لنقل المصنفات الحديثية، والتصدي لروايتها، مجرد حيازتها المجرّدة بالشراء، أو الوجادة دون أن يكون هناك حقُّ الإجازة، والرواية لها"[2].

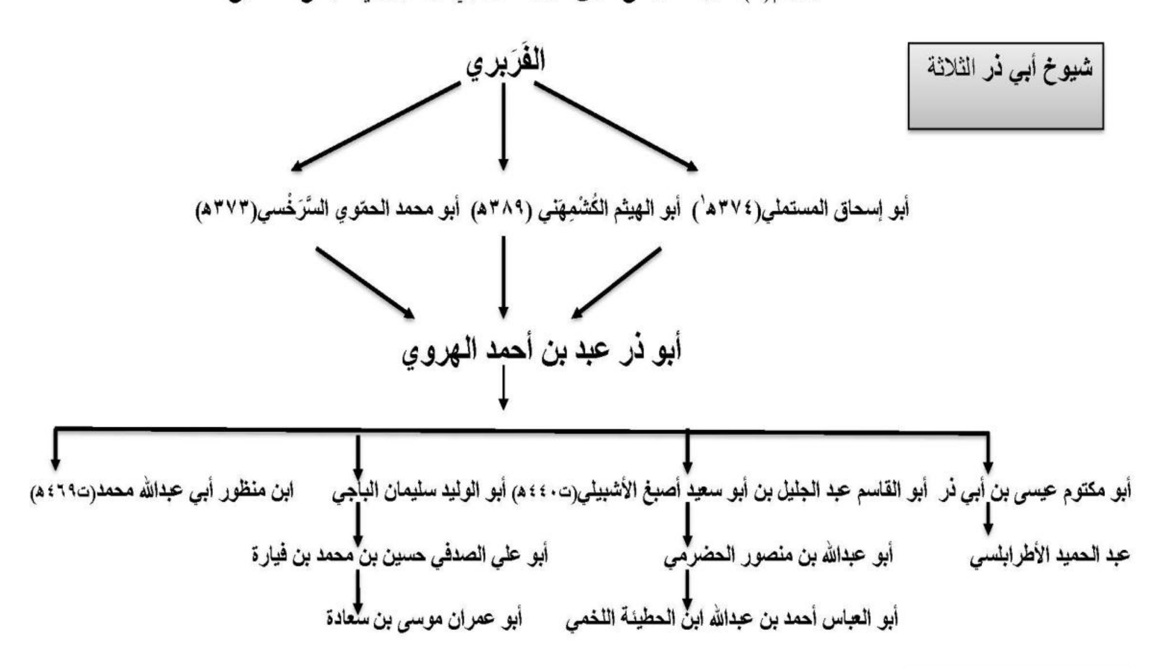
---

(١) نور سيف، أحمد محمد، عناية المحدثين بتوثيق المرويات، دار المأمون للتراث، دمشق، ص٩-١٠، بتصرف.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠.


اعتمدت في رسم طرق رواة الصحيح على الطرق التي ذكرها الجياني في كتابه تقييد المهمل(قسم التنبيه على الأوهام) خلال كتابه، وطرق الحافظ بن حجر التي ساقها في فتح الباري في بداية المجلد الأول.
الشكل رقم (١)خريطة تبين طرق رواية صحيح البخاري للطبقات الثلاث الأولى:
الإمام أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري
أبو عبدالله محمد بن يوسف الفربري(٣٢٠هـ)
حماد بن شاكر النسوي (٢٩٠هـ)
إبراهيم بن معقل النسفي (ت٢٩٤هـ)
أبو طلحة منصور بن محمد بن قَرينة البزدوي(٣٢٩هـ)
القاضي الحسين بن اسماعيل المحاملي٣٣٠هـ
بكر بن محمد بن جعفر
أبو أحمد قاضي بخارى
خلف بن محمد الخيام
أبو الفضل صالح بن شاذان ٣١٨هـ
الكُشْمِهَني
المستملي
السرخسي
ابن السكن٣٥٣هـ
أبو زيد المروزي
أبوأحمدالجرجاني
أبو علي محمد بن عمر بن شبويه
أبو علي بن حاجب الكُشَاني٣٩١هـ
أبو نصر الأخسيتكي
كريمة بنت احمد المروزية ٤٦٣هـ
أبو الخير محمد بن أبي عمران الصفار
عبد الرحمن الهمداني ٤١١هـ
أبو ذرالهروي ٤٣٤هـ
أبو الحسن بن المظفرالداود ي
أبو الوقت عبد الأول السجزي ٥٥٣هـ)
أبو مكتوم عيسى بن أبي ذر
أبو القاسم عبد الجليل بن سعيد
أبو الوليد الباجي٤٧٤هـ
ابن منظور الأشبيلي٤٦٩
عبدالله بن محمد بن أسد الجهني
أبو محمد الأصيلي ٣٩٢هـ
أبو نعيم الأصبهاني ٤٣٠هـ
أبو الحسن القابسي ٤٠٣هـ
أبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي
سعيد بن أحمد الصوفي العيار ٤٥٧ هـ
عبد الرحمن الهمداني٤١١
أبو العباس المستغفري ٤٣٢هـ
إسماعيل بن إسحاق الصفار
من الرواة الآخرين عن الفربري:
-محمد بن حمزة
-أبو بكر محمد بن أحمد بن متّ لاشتيخني، ويروي عنه أبو نصر الداودي.

الشكل رقم(٢) خريطة توضح طرق الرواة عن أبي ذر الهروي للجامع الصحيح



---
[1] التواريخ المثبتة هي تواريخ سماع أبي ذر الهَرَوي من كل شيخ من شيوخه الثلاثة.

طريق رواية الحافظ بن حجر للجامع الصحيح عن أبي ذر الهروي:

١- رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة:

قال ابن حجر العسقلاني:

فقرئ على أبي محمد عبدالله بن محمد سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجاز لي ما فاتني منه قال: **أنبأنا إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري** أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرمي المكي سماعاً عليه بجميعه[١] أنبأنا أبو الحسن علي بن حميد بن الطرابلسي **أنبأنا أبو مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبدالله بن احمد الهروي** **أنبأنا أبي .**

[١] قال الحافظ بن حجر: " سوى من قوله :باب (وإلى مدين أخاهم شعيبا" إلى قوله : باب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، فإجازة. وهذه الطريق أثبتها الحافظ بن حجر في الجزء الأول من فتح الباري عند تعداده لطرق روايته لصحيح البخاري، ج١، ص١٠.

المبحث الخامس

وصف مخطوطات روايات صحيح البخاري

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: **وصف مخطوطات رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة.**

المطلب الثاني: **وصف مخطوطات رواية كريمة بنت أحمد المروزية.**

المطلب الثالث: **وصف مخطوطات رواية أبي الوقت عبد الأول السِجْزي.**

المطلب الرابع: **وصف مخطوطات فروع النّسخة اليونينية.**

المطلب الخامس: **وصف مخطوطات روايات أصحاب الفَرَبري من غير شيوخ أبي ذر الهروي. (أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، والكُشَاني).**

وصف المخطوطات التي ستعتمد في المقابلات فيما يتعلق بالاختلافات:

تزخر المكتبات ومراكز المخطوطات في مختلف أنحاء العالم الإسلامي بالمئات من القطع المخطوطة للجامع الصحيح للإمام البخاري، بعضها يحمل في ثناياها أسانيد تبين طريق الرواية، والبعض الآخر وهو الأغلب يبدأ ببداية كتاب الجامع الصحيح دون أن يتضمن أية إشارة إلى الطريق الذي روي منه المخطوط، وإلى بيان مصدر هذه الرواية.

وقد حاولت التواصل مع عدد من مراكز المخطوطات والمكتبات وبعض الباحثين والمحققين(١) من مثل الشيخ شعيب الأرنؤوط ومركز

---

(١) استعانت الباحثة بعدد من المحققين كالشيخ شعيب الأرنؤوط حفظه الله، والمقيم في مدينة عمان، في الأردن، حيث زوّد الباحثة بثلاث مخطوطات إحداها نسخة المدينة المنورة، وهي عين النّسخة التي اعتمدها الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد في النسخة التي طبعها مع فتح الباري، وكذلك زوّدها بنسخة لرواية أبي الوقت السجزي، ونسخة للبقاعي. وهي جميعها غير كاملة، وذلك في شهر آذار من عام ٢٠١٠م، وقد كانت معتمد الباحثة في عقد المقابلات إلى أن تيسّر للباحثة الحصول على قطع مخطوطة أخرى.

- وقد حاولت الحصول على بعض المخطوطات من بعض المكتبات المعروفة من مثل المكتبة الأسدية، في مدينة دمشق، في سورية، ولكن تعليمات النّظام لا تسمح بتزويد الباحثين صوراً من هذه المخطوطات، ولذا لم تتمكن الباحثة من تحصيل أي مخطوط من المكتبة المذكورة، والتي تضم في محتوياتها محتويات المكتبة الظاهرية التي كانت تزخر بالعديد من القطع المخطوطة لصحيح البخاري، مثبت عليها سماعات واضحة ومن طرق متعددة.
- ثمّ حاولت التواصل مع الخزانة العامة في مدينة الرباط، في المغرب العربي، للحصول على نسخة من مخطوط ابن سعادة، من خلال مكتب المعهد العالمي في الأردن، بالتعاون مع د. فتحي ملكاوي المدير الإقليمي للمعهد، حيث قدّم يد المساعدة مشكوراً للباحثة من خلال التواصل مع الدكتور الفاضل خالد الصمدي رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية الإسلامية في مدينة تطوان، في المغرب العربي، حيث استطاع مشكوراً توفير المجلد الرابع للنسخة السعادية في الخزانة العامة، بصورة نسخة ورقية، وهو جزء من أصل ثلاثة أجزاء تحتفظ الخزانة العامة بها لمخطوط رواية ابن سعادة.
-وقد سعت الباحثة للتواصل مع مراكز متخصصة بجمع المخطوطات، والعناية بها، ومن هذه المراكز مركز جمعة الماجد في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية، وقد حصلت من خلال المركز على عدة مخطوطات قيمة مغربية، وجزائرية، وتركية يعود جزء منها إلى رواية أبي ذر الهَرَوي، وأبي الوقت السجزي، وكريمة المروزية. ولكن بقيت حاجة الباحثة لنسخ أخرى لطرق روايات أبي ذر الهَرَوي لعقد المقابلات.

ثمّ تيسّر لي فرصة التواصل مع مركز دار الكمال، في مدينة دمشق، في سورية، لصاحبها الأستاذ الفاضل كمال عبيد والذي قدّم يد العون السخية بتزويدي بمخطوطات متعددة لصحيح البخاري، بصورة (أفلام رقمية)، واضحة السماعات من طرق عدّة لأبي ذر الهَرَوي، كرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهَرَوي، ورواية ابن الحطيئة، ورواية أبي علي الصدفي كلهم عن الإمام أبي ذر الهَرَوي، بالإضافة إلى توفير صورة عن النسخة السعادية، كما قدّم المركز مشكوراً بيد كريمة طرقاً عدة لرواية أبي الوقت السجزي عن شيخه الداودي، عن الحموي، وقطعاً متعددة لرواية كريمة المروزية، والأصيلي، وقدّم للباحثة صورة عن نسخة نادرة لمخطوط يتضمن رواية للصحيح من قبل أبي أحمد الجرجاني وأبي زيد المروزي، يرويه عنهما الأصيلي، بالإضافة إلى ما قدّمه المركز من مخطوطات قيمة و متعددة لفروع النسخة اليونينية لصحيح البخاري.

- وقد أصبحت هذه النّسخ والروايات التي توفرت لي معتمدي في البحث والدّراسة. حيث كان لها الأثر الكبير في توجيه منهج البحث، ومساعدتي على بناء نتائج دراستها، لاعتمادها على ما تضمنته هذه المخطوطات. وقد قمت بإعادة مقابلة كل المواضع الأولى التي قابلتها على نسخة المدينة المنورة على هذه النّسخ المخطوطة القيّمة؛ ولذا فإني أكرر شكري الجزيل لدار الكمال وللإخوة الأفاضل الذين قدموا المساعدة في توفير ما احتجته لإتمام عملي في الأطروحة، و لكل من ساهم في مساعدتها وقدّم يد العون في تحصيل هذه المخطوطات.
- وقد قمت بانتقاء عدد منها بحسب بعض المواصفات والشروط التي ينبغي أن تتحقق في المخطوطات، لتكون معتمداً لي لعقد المقابلات، واستخلاص النتائج، وقد قمت بوصف ما

جمعية الماجد، ودار الكمال للحصول ما أمكن على نسخ واضحة السماعات والطرق لأبي ذر الهروي لصحيح البخاري، وهو موضوع هذه الدّراسة ولغيره من رواة صحيح البخاري عن الإمام الفَرَبري، وقد استطعت تحصيل عدد من الروايات المصوّرة بصورة رقمية؛ تعود كلها إلى الإمام الفَرَبري من طرق عدة، اذكرُها فيما يأتي مع ذكر وصف مختصر عن كل نسخة منها(١).

اعتمدته في هذا المبحث.

(١) حاولت تسمية كل مخطوط بناءً على الرواية التي يتضمنها، ونسبة للمكتبة أو مصدر وجود هذا المخطوط، وأرتأيت ترك الترميز لكل نسخة مخطوطة تحقيقاً للفائدة وتجنباً لوقوع القارئ في تشتت أو اختلاط لكثرة النّسخ التي اعتمدت عليها الدّراسة في عقد المقابلات.

المطلب الأول

وصف مخطوطات رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة

وقد تيسر الحصول على بعض النّسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي من عدة طرق منها طريق أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، وطريق ابن الحطيئة، وطريق محمد بن أحمد بن منظور، جميعهم عن أبي ذر الهروي، وأبي علي الصدفي عن شيخه أبي الوليد الباجي، عن شيخه أبي ذر الهروي، أيضاً، بالإضافة للنسخة السعادية، وهي فرع عن رواية أبي علي الصدفي. وفيما يأتي وصف للنّسخ المخطوطة التي توفّرت، والتي ستكون معتمدا للدراسة.

أولاً: طريق أبي الحسن علي بن حميد بن عمار الأنصاري الأطرابلسي المكي (المتوفى ٥٧٥هـ)(١)، عن أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي(٢)، عن أبيه أبي ذر عبد أحمد الهروي.

وفيما يأتي وصف للنسخ المخطوطة:

أ. **النسخة الزاهدية:**

وهي نسخة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة (ثناء الله زاهدي)، في باكستان، والموجود منها مجلد واحد، وليس فيها تاريخ نسخ، إلا أنها نسخت قبل القرن العاشر الهجري، لوجود بلاغات متعددة بالسماع في آخر ورقة، منها ما كتب بنصه(بلغ سماعا على سيدي العم العزيز شيخ الإسلام والمسلمين مفتي بلد الأمين محمد بن بركات مجد الخطاب المبارك وذلك في مجالس متعددة أخرها يوم الثلاثاء سادس رمضان سنة (٩٥٠هـ) على يد راجي عفو ربه أحمد الحطاب)، ويتألف المخطوط من (١٥٨) ورقة، في كل ورقة لوحان، في كل لوح (٢٣) سطراً، كتبت بخط مشرقي جيد، قليل النقط، أوله:"باب كيف كان بدء الوحي، وآخره:"الإشارة في الصلاة"، وقد ثبت في آخر المخطوط ما نصه: "بلغ مقابلة على الأصل المنسوخ منها وهي نسخة الفقيه صالح بن أبي بكر السراج، ونسخته المشار إليها على نسخة الفقيه أبي الخير بن منصور السماحي، وصححت عليها".

---

(١) "الشيخ الصدوق الجليل، أبو الحسن، الطرابلسي، ثم المكي النحوي المقرئ، راوي "صحيح" البخاري عن عيسى بن أبي ذر الهَرَوي، والمنفرد بذلك، بقي إلى سنة إحدى وسبعين وخمس مئة. روى عنه: المحدث محمد بن عبد الرحمن التجيبي الأندلسي، وناصر بن عبد الله المصري العطار، وعبد الرحمن بن أبي حرمي بن بنين المكي، وسليمان بن أحمد السعدي المغربل. وقيل: إنه عاش إلى سنة خمس وسبعين، وحدث فيها.وهو آخر من حدث عن أبي مكتوم بمكة." انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٥٤١.

(٢) تقدّم التعريف بابن أبي ذر الهَرَوي، عيسى بن مكتوم.

وفي الحواشي هناك إشارات حول بعض الفروق في النّسخ لشيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة. كما أنّه وقع في آخر ورقتين من المخطوط إشارة إلى غريب الحديث، حيث ثبت فيه توضيح لعدة عبارات حديثية، مع بيان معانيها.

وهذه النّسخة من رواية عبدالله بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أبي الصيف اليمني(١) عن الطرابلسي، كذا أثبت في بداية المخطوط.

ب. **نسخة الفاتح:**

وهذه النسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة محمد الفاتح، مدينة اسطنبول، في تركيا، برقم(١٠٦٣) وهي مكونة من أربع مجلدات، والموجود منها ثلاثة: (الثاني، والثالث، والرابع) وقد نسخ في القرن الثامن الهجري، لوجود تاريخ مثبت في آخر المجلد الرابع وهو (٧٣٦هـ)، ويوجد عليها بلاغات بالسماع إحداها في سنة (٧٤٨هـ)، وكتبت بخط ابن سيد النّاس أحمد بن محمد اليعمري(٢)، والمخطوط موجود في أوله وآخره بلاغات بمجالس قراءة لكثير من العلماء.

وبلاغات بالمقابلة على النسخة الأصلية المعتمدة حيث ذكر في آخره:"أنه صحح وقوبل في الحرم الشريف تجاه الكعبة المعظمة، على نسخة الأصل، ثمّ على نسخة السماع فصح بحمد الله وحسن توفيقه.."، و لكن لا يوجد تصريح بتسمية أو التعريف بنسخة الأصل أو نسخة السماع، وربما لعدم وجود الجزء الأول من المخطوط.

و قد ثبت على الورقة الأولى كلام يبين وقفية هذه النّسخة على السلطان محمد بن السلطان مراد خان، على المدارس العثمانية بتاريخ(٨٨٤هـ).

و في بداية كل مجلد من المجلدات الثلاثة المتوفرة، أثبتت أسماء الكتب والأبواب التي شملها المجلد.

والموجود في المجلد الثاني(١٨٨) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٥) سطراً، وخطها واضح، أوله:"كتاب البيوع، باب قول الله تعالى إذا قضيت الصلاة في الأرض"، وآخره:"باب إسلام سلمان الفارسي".

---

(١) (محمد بن إسماعيل بن علي) الفقيه أبو عبد الله اليمني، الشافعي، المعروف بابن أبي الصيف. كان عارفاً بالمذهب. حصل كثيراً من الكتب، وسمع بمكة من أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق اليوسفي، وعلي بن عمار الطرابلسي، والحسن بن علي البَطَلْيَوسي، والمبارك ابن الطباخ، وعبد المنعم بن عبد الله الفراوي، وطبقتهم، وجمع أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً، من أربعين مدينة، سمع من الكل بمكة. وكان على طريقة حسنة، وسيرة جميلة، وخير. توفي بمكة في ذي الحجة، سنة ٦٠٩هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام،ج٤٣، ص ٣٤٣.

(٢) ورد التصريح باسم الناسخ في الجزء الثاني من المخطوط، وورقة رقم(٧٩).

ويحتوي المجلد الثالث على (١٧١) ورقة في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة(٢٥) سطراً، أوله كتاب المغازي، باب غزوة العشيرة، وآخره: باب أكل المضطر من كتاب الذبائح والصيد، وفي نهايته ذكر أنّه قوبل وصحح على نسخة الأصل دون تسميتها، وبيان تاريخها.

ويحتوي المجلد الرابع على: (١٧٦) ورقة في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة(٢٥) سطراً، أوله كتاب الأضاحي، باب سنة الأضحية". وآخره: "باب قول الله عز وجل ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ".

وفي آخرها هناك ذكر لمقابلة المخطوط على أصله المصحح عليه في مكة دون تاريخ. وينتهي المخطوط بسرد لعدد الأحاديث من كل كتاب من كتب الصحيح، ونصُّ القول يبدأ بـ:" بسم الله الرحمن الرحيم، عدد حديث الجامع الصحيح، قال أبو محمد الحمّوي، بدء الوحي خمسة أحاديث..." وينتهي المخطوط بذكر حادثة فقد البخاري لبصره في صباه، مسندة للإمام المستملي، ثمّ ذكر تاريخ وفاة الإمام المستملي وهو (٣٧٦هـ)، والإخبار عن تاريخ سماعه من الفَرَبري سنة (٣١٤هـ).

ثانياً: -طريق ابن الحطيئة أبي العباس(٤٧٨-٥٦٠هـ)[١]، عن الفقيه أبي عبدالله محمد بن منصور الحضرمي، عن أبي القاسم عبد الجليل بن أبي سعيد، عن أبي ذر الهروي.

وتعود أهميّة هذه الرواية إلى اعتماد الإمام اليونيني لأصل ابن الحطيئة لرواية أبي ذر الهروي، في الصحيح[٢].

وفيما يأتي وصف للقطع المخطوطة التي تيسر الحصول عليها:

أ. **النسخة الناصرية:**

وهذه النسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مركز إحياء التراث الإسلامي في مدينة دمشق، وهو مكون من أربعة مجلدات بحسب ما ذكر في الصفحة الأولى من سماعات، والموجود هو الجزء الرابع، وتاريخ نسخه كما نص عليه: "يوم الخميس عشر من شهر صفر سنة سبع وثمانين وسبعمائة، وكتبه العبد الفقير... أحمد بن محمد بن حسن بمدينة اللاذقية بمنزله بها..."، وقد أثبت في الحواشي فروقاً بين الروايات (للمستملي والكُشْمِهَني والحمّوي)، والمجلد مكون من (٥٤٨) ورقة في كل ورقة لوحة واحدة، وفيها (٢١) سطراً، في كل سطر (١٢-١٥) كلمة، كتبت بخط نسخي واضح وجميل

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) وقع التصريح بها في النسخة اليونينية المخطوطة، الموجودة في مكتبة الملك عبد العزيز، وتاريخ نسخها(١١٨٨هـ)، وانظر: المنوني: صحيح البخاري في الدراسات المغربية، ص٦٩.

وبحروف مميزة، والنسخة موقوفة، وفي آخرها بلغ قراءة وعرضا ومقابلة على نسخة معتمدة بحسب الإمكان وذلك في عدّة مجالس بدار الحديث بالناصرية. وفي المخطوط بلاغات بالسماع والعرض حيث جاء في الورقة (٤٤٤) منه ما نصّه: (بلغ سماع قراءة على سمع شيخ الإسلام العلامة النّجم الغزي... في مجالس آخرها يوم الجمعة تاسع عشر في شهر رمضان المعظم قدره سنة ثلاث وخمسين وألف).

أوله: "كتاب الأضاحي، باب سنة الأضحية"، وآخره:"قول الله تعالى:"ونضع الموازين القسط ليوم القيامة".

ب. النسخة المغربية:

وهذه النّسخة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في الخزانة العامة في مدينة الرباط، في المغرب، من مكتبة عبد الحي الكتاني، تحت رقم(٣١٨)، والمتوفر منها مجلد واحد وليس فيها تاريخ نسخ، وتتكون من(١٧٢) ورقة، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (١٥) سطراً، والمجلد فيه سقط الأوراق(٨٣، و٨٤)، أوله: كتاب القدر، باب في القدر، وآخره كتاب الفتن، باب: "قول النّبي ﷺ للحسن بن علي إنّ ابني هذا سيّد" .وفي الحواشي هناك ضبط لفروقات النسخ بين شيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة.

ج- نسخة مغنيسيا:

وهذه النسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة مغنيسيا، في مدينة مغنيسيا، غرب تركيا، تحت رقم (٢٠٣) ، والمتوفر منها مجلد واحد نسخ يوم الخميس رابع جمادى الأولى سنة واحد وخمس وثمانمائة (٨٥١هـ)، على يد محمد بن حسن بن خليل الشعرى، و يتكون من (٢٧٠) ورقة، في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة (١٥) سطراً، أوله:"باب كيف كان بدء الوحي"، وآخره: "باب الصلاة على الجنائز". وقد سقطت منه أوراق من باب (إسباغ الوضوء[١]، إلى باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ) وفي الحواشي ضبط لفروقات بين النسخ لشيوخ أبي ذر الثلاثة و الأَصيلي وابن عساكر و السمعاني، و اثبت في آخره أنّ هذه النّسخة بلغت مقابلة على قدر الاستطاعة على نسخ عدد من العلماء، وهي ثلاثة أصول نسخة القاضي عز الدين بن العديم المصرية، وأصل شامي وهي نسخة ابن النّصيبي، وأصل مغربي وهي نسخة شمس الدين.

---

(١) وقع هذا السقط بعد ورقة رقم (٥٣) من النسخة المخطوطة.

وفي هذه النسخة سقط أوراق فقد سقط منها الأحاديث: (من باب إثم من فاتته العصر، من كتاب الصلاة، إلى باب سترة الإمام سترة لمن خلفه، من كتاب الصلاة)[1].

ثالثاً: -طريق أبي عبدالله محمد بن أحمد بن منظور القيسي[2]، عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي. وتوفرلي منها مجلد واحد:

- نسخة ابن منظور:

وهي نسخة مصوّرة من مكتبة جامعة الملك سعود، في المملكة العربية السعودية، تحت رقم(٧٢٨٨)، وتاريخ نسخها حديث؛ يقدّر في القرن الثالث عشر الهجري، اسم النّاسخ: أحمد بن عبدالله بن منصور الأخسي الشارف، وهي في عدة مجلدات، والمتوفر منها المجلد الأول، وفيه(٣٤٩) في كل ورقة منها لوحتان، و في كل لوحة(١٥ سطراً)، بخط مغربي جيد، وملون، أوله: باب بدء الوحي، وآخره: ليس على المسلم في عبده صدقة، من كتاب الزكاة.

رابعاً: -طريق أبي علي بن حسين بن محمد بن فيارة الصدفي، عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي ذر الهروي. وتوفر منها نسخ متعددة أذكر أهمها:

أ. النّسخة السعادية المغربية:

وهي نسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في الخزانة العامة، في مدينة الرباط، في المغرب، تحت رقم(١٣٣٢)، وهي في خمسة مجلدات، موجود منها ثلاثة أجزاء (الثاني، والرابع والخامس)، نسخت بخط نسخي قديم، فرغ من نسخ الجزء الخامس منها (٤٩٢هـ).

وبأول النسخة قراءة سنة (٤٩٣هـ)، لأبي عمران بن موسى بن سعادة، وتنسب النسخة إليه، فيقال نسخة ابن سعادة، يبدأ الجزء الثاني منها بـ كتاب الحج، باب"وجوب الحج وفضله"، وينتهي بـ باب إثم الغادر للبر والفاجر، ويحتوي على (١٨٧) ورقة في كل ورقة (٢٢) سطراً، والجزء الرابع: مكون من (١٨٠) ورقة في كل ورقة (٢٢) سطراً، يبدأ بـ باب تفسير القرآن، باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى، من كتاب اللباس.

---

(١) ورقة رقم(١٢١).

(٢) تقدّم التعريف به ، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٣١٨.

وأمّا الجزء الخامس: فمكون من(١٧٤) ورقة، كتاب الأدب، باب:"ووصينا الإنسان بوالديه"، إلى نهاية الجامع الصحيح، باب:"قول الله تعالى ونضع الموازيين القسط ليوم القيامة". وينتهي الجزء بثبت بعدد أبواب الصحيح، وقد أثرت فيه الأرضة بصورة كبيرة.

والنّسخة مثبت في بعض حواشيها إشارات متفرقة لما وقع من فروق في النسخ، ولكن بصورة قليلة.

ت. **النسخة الجزائرية الصدفية:**

وهي نسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة الوطنية في الجزائر، برقم (٤٢٩)، نسخت بتاريخ (١١١٧هـ) وعدد أوراقها (٣٨١) ورقة، في كل منها لوحتان، وفي كل لوحة (٣٤) سطراً، أوله: سند سماع وفيه: "أخبرنا الحافظ أبو علي حسن بن فيارة الصدفي رضي الله عنه قراءة مني عليه ببلدته حرسها الله، قال حدثنا الفقيه القاضي أبو الوليد خلف بن سليمان الباجي...الخ". أوله: أول كتاب بدء الوحي، و آخره::"باب ونضع الموازين ليوم القيامة بالقسط".

ث. **النّسخة الملكية:**

وهي نسخة مصورة رقمياً عن النسخة الموجودة في الخزانة الملكية في المغرب في القصر الملكي، وهي نسخة كاملة ملونة، مكتوبة بخط أندلسي دقيق، مثبت عليها في الصفحة الأولى سند رواية لأبي علي الصدفي عن شيخه أبي الوليد الباجي...الخ، بخط (ابن سليمان الرجل المليح)[١] مكونة من (٣٨٠) ورقة، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة(٣٣) سطراً، يظهر فيها عوامل الزمن من تمزق، ووجود خروق في بعض الأوراق، وفي الحواشي هناك مقابلات على النسخ، ولكنها قليلة، وقد خلت النّسخة من وجود مقابلات، أو سماعات عليها. أولها بدء الوحي، وآخرها باب ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، ولا يوجد عليها ما يبين تاريخ نسخها.

---

(١) أثبت على الصفحة الأولى اسم الناسخ، ولكن بسبب تمزق طرف الصفحة لم يمكن التعرف على اسم الناسخ.

ج. **نسخة المدينة**[1]:

وهذه النسخة هي صورة عن المخطوط الموجود في مكتبة الحرم النبوي الشريف، في المدينة المنورة، في السعودية برقم (٢٣٢/٦٧)، وهي مكونة من خمسة أجزاء الموجود منها أربعة. ومثبت في أولها سند رواية لأبي ذر الهروي.

(١) و قد اعتمدت في المقابلات على الجزء الأول، لأنّ الجزء الأول يختلف عن بقية الأجزاء الأخرى، بسبب ثبوت المقابلات، وفروق النّسخ، وهذا بخلاف الأجزاء الثلاثة الأخرى.

المطلب الثاني

وصف لمخطوطات رواية كريمة بنت أحمد المروزية

التي تروي فيها الصحيح عن شيخها أبي الهيثم الكُشْمِهَني وهو أحد الشيوخ الثلاثة الذين يروي عنهم الإمام أبو ذر الهروي صحيح البخاري، والمخطوطات التي وجدتها هي قطع من أجزاء صحيح البخاري، أثبت في بدايتها سند سماع عن كريمة المروزية عن أبي الهيثم، وهي:

١- النسخة التركية(١):

وهي نسخة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة قونية في تركيا تحت رقم (٤٧٧٢)، وهي نسخة في غاية الأهمية لأنها قرئت على الإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)، ولكثرة ما فيها من بلاغات بصحة المقابلة على الأصل المنتسخ منه، وهي مكونة من مجلد واحد وليس فيها تاريخ نسخ وعليها سماع مثبت وعدد أوراقها (١٠٢) ورقة، في كل ورقة لوحتان، و في كل لوحة (١٣) سطراً، وفي نهاية كل صفحة من اليمين تعقيبة، وكتب المخطوط بخط نسخي جميل وواضح وملون، ومشكول، وفي النسخة المخطوطة بلاغات بالمقابلة بالأصل وحالته جيدة، أصابته بعض الرطوبة، وهناك خروق في بعض الأوراق خاصة في آخره، ويبدأ المخطوط ب (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ)، وينتهي بنهاية كتاب التيمم (باب حدثنا عبدان). واثبت على المخطوط في اللوحة الأولى سماع يوضح سند الرواية، وفيه:(أخبرنا الشيخان أبو المعالي بن منجب بن عبدالله المرشدي، قراءة عليه وأنا أسمع في شهور سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، وأبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود بن ثابت البوصيري بقراءتي عليه في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وخمسمائة، قال أبو المعالي ثنا أبو صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني، قراءة عليه وأنا أسمع غير مرّة إحداهن سنة ثلاث عشرة وخمسمائة في شهر رمضان وقال أبو القاسم ثنا الشيخ أبي عبدالله محمد بن بركات بن هلال ابن عبد الواحد اللغوي لأمّه(٢)، قراءة عليه وأنا أسمع في شهر رمضان سنة ثمان عشرة وخمسمائة، قالا:أخبرتنا الحرّة العالمة أمّ الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية، قال أبو صادق قراءة عليها وأنا أسمع

---

(١) و قد حصلت عليها من مركز جمعة الماجد، في دبي.

(٢) ويلتقي سند الرواية لجميع النسخ عند أبي عبد الله محمد بن بركات بن هلال بن عبد الواحد السعيدي المصري الأديب، مولده في المحرم سنة عشرين وأربع مئة، سمع في الكبر من القاضي أبي عبد الله القضاعي، وعبد العزيز بن الحسن الضراب، وكريمة المروزية، فجاور، وسمع منها "صحيح البخاري". وقد سمع منه الصحيح كل من منجب المرشدي، وأبو القاسم هبة الله البوصيري." أنظر: سير أعلام النبلاء، ج١٩، ص٤٥٥.

بالمسجد الحرام في مجالس مختلفة، آخرها في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة، وقال تجاه الكعبة المعظمة ابن بركات بقراءتي عليها في شوال سنة ست وخمسين وأربعمائة، قال أخبرنا أبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن المكي بن زُراع الكُشْمِهَني، قراءة عليه وأنا أسمع بها في جمادى الأولى من سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، قال أخبرنا أبو عبدالله بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبري بفربر، قال حدّثنا الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، قال: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ...).

والنسخة عليها بلاغات إحداها في سنة ٧٩٥هـ، وفيه (بلغ محمد بن الهائم قراءة على الإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي)، وفي موضع آخر: (بقراءة عليه شهاب الدين الأشموني في جامع العلم سنة ٨٥٤هـ). وعلى شيخ الإسلام البلقيني، وفي موضع من المخطوطة ورقة رقم(٧٦) (أحمد الأشموني والجماعة سماعاً على الشيخ الإمام العلامة عبد الرحيم العراقي سنة٨٥١هـ)، بلغ سماعاً ويوجد على الحواشي تعليقات وبيان للغريب بين أسطر المخطوط، وعليه الكثير من البلاغات بتواريخ مختلفة (٧١٣هـ، و٧٨٤هـ، و٧٩٥هـ).

٢- نسخة البابطين:

وهي نسخة مصوّرة رقمياً عن الأصل الخطي، والموجود في مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة، في السعودية تحت رقم(٢٥١)، والموجود منه المجلد الرابع، وقد نسخ في القرن السابع الهجري، لوجود مقابلة بالأصل من فاطمة بنت سليمان الأنصارية الدمشقية بتاريخ رابع صفر سنة ثلاث وستين وستمائة، والمخطوط مكون من (١٠٩) أوراق، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (١٣) سطراً، ويبدأ المخطوط ب(كتاب الجنائز، باب في الجنائز)، وينتهي ب(باب الاغتسال عند دخول مكة) من كتاب الحج.

٣- نسخة تشستربتي[1]:

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي والموجود في مكتبة (تشستر بتي) في مدينة دبلن في إيرلندا تحت رقم (٢٥٠٥١٩٧٩)، وهي تمثل الجزء الثامن عشر، ومكونة من (١٣٥) ورقة في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة (١٣) سطراً مكتوبة بخط نسخي جميل، ويقدّر زمن نسخها في القرن الثامن الهجري، ويوجد على المخطوط بلاغات لم يحدد عندها تاريخ، وعليها مقابلة في نهاية المخطوط وفيها (أنهاه قراءة فقير عفو ربه محمد بن إبراهيم الغزي إمام القلعة، بالقلعة في ذي القعدة

(١) وقد حصلت عليها من مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية. وما تبقى من النسخ المخطوطة لكريمة المروزية فقد حصلت عليه من دار الكمال في سورية.

الحرام سنة ٩٥٨هـ)، واثبت على المخطوط في اللوحة الأولى سماع يوضح سند الرواية، وفيه: (أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ ابن رُشَيد أبو الحسين يحيى بن الشيخ أبي الحسن، علي بن عبدالله بن علي القرشي المصري العطار رحمه الله قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا الشيخان الجليلان أبو القاسم هبة الله بن علي سعود بن ثابت الأنصاري البوصيري، وأبو عبدالله محمد بن حمد ابن حامد بن مفرج بن غياث الأرتاحي؛ قراءة عليهما وأنا أسمع في شهر رمضان سنة ثلاث وتسعين وخمس مائة بمصر، قال البوصيري: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن بركات بن هلال السعيدي النحوي اللغوي قراءة عليه وأنا أسمع. وقال الأرتاحي أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي ابن الحسين بن عمر الفرّاءُ الموصلي إجازة قالا: أخبرتنا الشيخة الصالحة أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية، قال الفرّاء قراءة عليها وأنا أسمع، وقال السعيدي بقراءتي عليها قالت: أخبرنا أبو الهيثم محمد بن المكي....)، ومن ثم يبدأ المخطوط بـ (باب قول النّبي ﷺ كن في الدنيا كأنك غريب) من كتاب الرقاق، وينتهي بنهاية (باب الاعتراف بالزنا) من كتاب المحاربين.

٤-النسخة الكويتية:

وهذه النسخة مصورة عن الأصل الخطي والموجود في مكتبة (دار الكتب) في الكويت، تحت رقم (٦٦٤) وهي مكونة من ثلاثين جزءاً والموجود منها جزء واحد هو الجزء السابع والعشرون، ولا يوجد عليها تاريخ نسخ، إلا أنّها نسخت في القرن الثامن الهجري، وذلك لوجود سماعات عليها في الورقة الأخيرة وقبل الأخيرة، بتواريخ متعددة منها أنه قرأ على عبد القادر مصطفى بالمدرسة البدرية من شهر رمضان، سنة (٨٤٨هـ)، وفيها أيضا أنه بلغ سماعا على أبي عبدالله القاسمي بالجامع الأزهر، دون ذكر تأريخ لهذا السماع، ويتكون المخطوط من (٨٨) ورقة، في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة (١٣) سطراً، وخطها واضح.

أولها: باب (كيف يكتب إلى أهل الكتاب) من كتاب الاستئذان، وتنتهي بـ (باب صفة الجنة والنار) من كتاب الرقاق.

٦- النّسخة السليمانية:

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة السليمانية والموجودة في تركيا، تحت رقم (٤٩\٣٣.٢٩٧)، وهي مكونة من أربعة أجزاء الموجود منها الجزء الأول، كما كتب في آخره، وليس فيها تاريخ نسخ، ولكنّ نسخها يعود إلى القرن التاسع

الهجري، قبل سنة (٨٧٦هـ)، وفي أثنائها بلاغات مثبتة، وفي آخره كتبت عبارة تشير إلى قراءة هذه النسخة من صحيح البخاري وفيها:(قرأ علي جميع هذه المجلدة من صحيح البخاري الولد المبارك المشتغل المحصل سيدي أمين حاج بن القاضي مجد الدين عبد الرحمن بن ...... في مجالس آخرها يوم الاثنين من جمادى الأخرى سنة ست وسبعين وثماني مائة، وأذنت له أن يرويَ عني الصحيح جميعه... وكتبه عماد بن محمد الدلمي).

والمجلد مكون من (٢٥٤) ورقة، في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة(٢١) سطراً، كتبت بخط نسخي واضح وملون. أوله: "باب كيف كان بدء الوحي"، وآخره: نهاية كتاب الحج.

٦-نسخة بيروت أمين دمج:

وهذه النسخة المخطوطة هي مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة (أمين دمج)، في مدينة بيروت، في لبنان، وموجود منها صورة في جامعة الإمام بالأرقام (١٨١٥، ١٨١٦، ١٩٣٠)، وهي مكونة من ثلاثين جزءاً في عدد من المجلدات غير واضح عددها، والموجود منها ثلاثة: الثاني والثالث والرابع، تحت الأرقام الآتية، ويعود تاريخ نسخها إلى ما قبل القرن السابع الهجري بحسب ما أثبت في المجلد الثالث من سماع. كتبت بخط نسخي جميل وواضح ومشكول. والنسخة عليها وقف بتاريخ(٩٣٥هـ).

ويحتوي المجلد الثاني على: (٢٨٣) ورقة، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (١٧) سطراً، أوله: كتاب السجود، وآخره: (باب إذا قاص أو جازفه في الدين تمرا بتمر أو غيره) من كتاب الاستقراض. وهو تحت رقم (٢٨٥). وكتب في آخره ما نصه: "آخر الجزء السادس عشر من أجزاء كريمة وهو آخر المجلدة الثانية من هذه التجزئة ويتلوه في أول المجلدة الثالثة إن شاء الله تعالى أول الجزء السابع باب الاستعاذة من الدين".

ويحتوي المجلد الثالث على: (٢٢٠) ورقة، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (١٧) سطراً، أوله: باب الاستعاذة من الدين، و آخره إذا غدر المشركون بالمسلمين، وهو تحت رقم (٢٨٤). وفي آخره كتب ما نصّه:"آخر الجزء الحادي والعشرين إن شاء الله تعالى: "باب دعاء الإمام على من نكث عهدا". وهناك مقابلات على الحواشي.

ويحتوي المجلد الرابع على: (٦٨) ورقة، و في كل لوحة (١٧) سطراً، أوله: باب دعاء الإمام على من نكث عهداً، و آخره:(يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم)، وهو تحت رقم (٣٠٩). وفي آخره كتب ما نصّه:"آخر الجزء الثالث والعشرين من أجزاء كريمة يتلوه في أول المجلد الرابع إنشاء الله تعالى:"باب قول الله عز وجل واذكر في الكتاب

مريم". و ما نصه: "سمع جميع هذا المجلد وما قبله أجمع أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الهيثمي الشهير بابن الملقي". ومثبت عليها أيضا مجلس سماع بتاريخ (٦١٠هـ) في نهاية المخطوط بخط غير واضح.

٧- **نسخة دار الكتب القومية:**

وهذه النسخة المخطوطة هي مصوّرة رقمية عن نسخة (ميكروفيلم) موجودة في مكتبة دار الكتب القومية، تحت رقم (٦٤١)، وهي مكونة من خمس وخمسين ورقة، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (١٣) سطراً، وعدد كلماتها (١٠-١٢) تقريباً، ولم أقف على تاريخ نسخها، كتبت بخط نسخي جميل وواضح و مشكول.

أولاها مثبت سند سماع يبدأ بسماع الشيخ أبو الحسين العطار..الخ ، ويبدأ المخطوط بـ(باب الاستخلاف) من كتاب الأحكام، وينتهي بـ(باب يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله).

رابعاً: رواية ابن الصفار عن شيخه أبي الهيثم الكُشْمِهَني:

رواية ابن أبي عمران الصفار يرويها عن شيخه أبي الهيثم الكُشْمِهَني، وهذه نسخة مصوّرة من مكتبة جامعة الإمام في مدينة الرياض، في السعودية، تحت رقم (١٩١١)، وهي نسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة أمين دمج في مدينة بيروت، في لبنان، تحت رقم (٢٥٩)، وهي مكونة من أربع مجلدات، ويعود تاريخ نسخها إلى ما قبل سنة (٧٣٥) لوجود قيد تملك بالسماع عليها، والموجود منها مجلد واحد، هو الربع الثالث والمكون من (٢٣٨) ورقة، وكل ورقة مكونة من لوحتين، في كل لوحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٢) كلمة. وخطها جميل وواضح، ومثبت عليه في أوله سند بالسماع، وفي آخره وقف و تحبيس لعبد الكريم أفندي في مدرسة علي باشا، في ديار بكر.

ويبدأ المخطوط بـ (باب مناقب عمر بن الخطاب) من كتاب فضائل الصحابة، وينتهي بـ باب(العتيرة) وهو نهاية كتاب العقيقة.

المطلب الثالث

وصف مخطوطات رواية أبي الوقت عبد الأول السِجْزي

وقد تيسّر لي من خلال دار الكمال في سورية الحصول على بعض النّسخ المخطوطة لرواية أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السِجْزي(٤٥٨-٥٥٣هـ)، والتي يرويها عن شيخه أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن معاذ الداودي(ت٤٦٧هـ)، عن شيخه أبي محمد الحمّوي، من الطرق الآتية:

١- طريق سراج الدين أبي عبدالله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي، وكان سماعه في آخر سنة اثنين وأول سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة (٥٥٣هـ) ببغداد.

- وصف نسخة الحرم المكي[1]:

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة الحرم المكي، الموجودة في مدينة مكة المكرمة في السعودية تحت رقم (٧٩٩)، وهي مكونة من أربعة مجلدات، والمجلدات الأربعة متوفرة، منسوخة بخط مشرقي جيد، كتبت العناوين فيه بالحمرة، ولكن أصابت الرطوبة أوراقه، وفي بعض أوراقه خروق، وأثرت في العديد من أوراقه عوامل التخزين والزمن، وكتبت بخط هارون بن زين الدين الشافعي، وعليها بلاغات متعددة كانت في المسجد الأموي لعدد من العلماء، وفي آخره مثبت عليها مجالس سماعات متعددة يبدأ تاريخ أولها:(٨٦١هـ، ٨٧١هـ، ٨٧٦هـ، وآخرها سنة٩٧٣هـ)، ومنها لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن خليل سبط العجمي الحلبي، وهي مليئة بالحواشي التي تضمنت أقوالاً للعلماء في شرح الأحاديث، وبيان أبرز المسائل المتعلقة بها، وفيها مقابلات على نسخ أخرى مخطوطة.

وأثبت في نهاية المجلد الثاني، والثالث والرابع ما نصّه:"على أصله المقابل عليه ما صورته على أصله المقابل عليه هذا بخط الإمام المحدث عبد القادر بن محمد المِقْريزي، ما صورته قابلت هذه النّسخة جمعاء وهي أربعة أسفار وهذا (الثاني) منها مع من يوثق به، على ما وجد من الأصل، الذي هذا فراغه المقرر في المدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وعلى المقرر برباط السميساطي بدمشق حسب الطاقة والإمكان، وكان أصلاً يعتمد عليه ويوثق به وهذان الأصلان المقابل عليهما هذا الفرع هما أصلا سماع النّاس على ابن الزبيدي، وتركت ألفاظاً ونسخاً من رواية أبي ذر الهروي، ومن رواية الكُشْمِهَني مضروب على غالبها في الأصول، ومكتوب في الحواشي، لم أكتبها لأنها لم تكن من سماع أبي الوقت فليعلم ذلك، وصار هذا الفرع أصلاً يوثق به كتبه عبد القادر محمد

(١) وهي إحدى النّسخ المهمة التي توفرت لي من دار الكمال.

المِقْرِيزي"[1].

ويتكون المجلد الأول من (٢٥٠) ورقةً في كل ورقة منها لوحتان في كل لوحة ٢٣ سطراً، في كل سطر (١٢-١٤) كلمة. أوله باب بدء الوحي، وآخره باب من لم ير عليه صوماً.

ويتكون المجلد الثاني من (٢٦٧) ورقةً أوله كتاب البيوع، وآخره باب حديث عمرو بن زيد ابن نفيل. فرغ من نسخه سنة (٨٧٣هـ).

ويتكون المجلد الثالث من (٢٨٠) ورقةً أوله، باب بنيان الكعبة، وآخره باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي.

ويتكون المجلد الرابع من (٢٧٧) ورقةً في كل ورقة منها لوحتان في كل لوحة ٢٣ سطراً، في كل سطر (١٢-١٤) كلمة. كتاب الأشربة، وآخره باب"ونضع الموازين القسط ليوم القيامة".

٢- رواية الشيخ أبي الحسن البغدادي علي بن أبي بكر بن روزبة بن عبدالله القلانسي الصوفي(ت٦٠٣)[2]، عن أبي الوقت السِجْزي.

وصف نسخة القلانسي: وهي نسخة مصوّرة عن الأصل الخطي في مكتبة طرخان والدة السلطان، في تركيا برقم(٢٩٧.٢)، والموجود منها المجلد الأول وفيه (٢٨٧) ورقة في كل ورقة (٢٥) سطراً، أولها: باب بدء الوحي، وآخرها باب فضل عائشة. مكتوبة بخط نسخي واضح، ولكنّ المخطوط مليء بالهوامش والتعليقات بين الأسطر. وفيه بلاغات في أكثر من تاريخ منها سنة ٧٧١هـ، وبتاريخ ٧٧٢هـ[3].

كما ذكر في المخطوط ترجمة مختصرة للإمام البخاري، ونقلت أقوال العلماء ومذاهبهم حول استخدام صيغ التحديث، فنقل رأي الجمهور والإمام الشافعي، والخطيب البغدادي، وابن بطال(علي بن خلف).

وفي بداية المخطوط أثبتت الرقوم التي استخدمت للإشارة إلى فروق الروايات وهي: «و(هـ) أبو الهيثم، و(حـ) الحمّوي، و(سـ) للمستملي،

---

(١) انظر: وج٢، ورقة رقم (٢٦٦)، وج٣ ورقة رقم (٢٧٩)، وج٤، ورقة رقم (٢٧٣) من النسخة المخطوطة.

(٢) "سمع" الصحيح "بقراءة يوسف بن مقلد الدمشقي، وروى"الصحيح" بحلب وبغداد وحران ورأس عين، وكان معه به ثبتٌ صحيحٌ عليه خط أبي الوقت، قال الحافظ عبد العظيم: توفي فجاءةً في ليلة الخامس من ربيع الآخر سنة ثلاث وست مئة، وقد جاوز التسعين، وأجاز لابن الشيرازي، وابن عساكر، وسعدٍ والمطعم، وأحمد ابن الشحنة، وغيرهم.". الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٢، ص٣٨٧. وتاريخ الإسلام، ١٠|٢٠١.

(٣) ويبدأ المخطوط بذكر سند سماع المخطوط عن محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد العاقولي، عن محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن علي بن حمّاد بن ثابت بن حنيفة العاقولي، عن شيخ الإسلام محيي الدين أبي الفضل محمد بن شيخ الإسلام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن أوحد المعتنين شمس الدين أبي عبدالله محمد الشهيد بن الشيخ الرباني أبي الحسن العاقولي، عن الشيخ العلامة رُشَيد الدين أبي عبدالله محمد ابن أبي عبدالله بن أبي القسم عبدالله بن عمر بن أبي القسم المقري، عن أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبدالله بن روزبة القلانسي الصوفي، عن أبي الوقت عبدالأول عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحق الصوفي السِجْزي..الخ السند.

والمستملي وأبو الهيثم (سهـ)، والحمّوي والمستملي(حسـ)، والحمّوي وأبو الهيثم(حهـ)، و(ف) إلى رواية الفِرَبري، والنّقط علامات الروايات وهي تسع وهذه إشارة إلى استخدام (ســـــ) وفوقه ثلاث نقط إشارة إلى اتفاق الروايات مجتمعه[١].»

٣- رواية شرف الدين أبي محمد عبد المؤمن بن أبي القاسم الدمياطي خلف بن أبي الحسن(ت٧٠٥هـ) عن عمر اثنتين وتسعين سنة[٢]، روى الصحيح عن شيخه الشيخ الصالح العالم أبي محمد عبدالله بن حسن بن محمد بن عبدالله العمادي، عن أبي الوقت السِجْزي.

وصف نسخة الدمياطي المخطوطة: وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة تشستر بتي، في مدينة دبلن، في أيرلندا، تحت رقم (٤١٧٦)، وهي نسخة كاملة للجامع الصحيح، مكونة من مجلد واحد ، نسخ في القرن السابع الهجري، بتاريخ (٦٩٤هـ) بخط الناسخ أحمد بن علي بن عبد الوهاب، وعدد أوراقها (٣٥٧) في كل ورقة منها لوحتان، في كل لوحة ٣٥ سطراً، في كل سطر (٢٠-٢٢) كلمة وخطها نسخي واضح. والمخطوط فيه مقابلات لفروق النّسخ وتعليقات في الحواشي، قليلة، ومثبت بين أوراقه مقابلات بالسماع. وفي آخره ورقة مثبت عليها عدد أحاديث كل كتاب من كتب الصحيح، بذكر اسم الكتاب، و عدد الأحاديث الواردة فيه.

والروايات الثلاث السابقة تم اعتمادها في هذه الدراسة، وفيما يأتي ذكر لروايات أخرى توفرت منها نسخ مخطوطة، أشير إليها من باب التنويه عليها وهي:

٤- رواية الشيخ الشريف جمال الدين أبي محمد يونس بن يحيى بن أبي الحسن بن أبي البركات بن أحمد القصار الهاشمي البغدادي(٦٠٨هـ)[٣]، وكان سماعه من أبي الوقت في بغداد في واحد وأربعين مجلساً آخرها يوم السبت في التاسع والعشرين من ذي الحجة سنة اثنين وخمسين وخمسمائة[٤].

---

(١) أثبت هذا في الورقة الأولى للنسخة المخطوطة للقلانسي من مكتبة طرخان والدة السلطان.
(٢)"حدّث عنه أبو الحسين اليونيني، وكان من أقرانه". انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ١، ص٣٣٠. والجزري، غاية النهايات في طبقات القرآء، ص٢٢٠.
(٣) يونس بن يحيى الهاشمي الأزجي القصار، ولد سنة (٥٣٨هـ)، سمع الأرموي، وابن الطلاية، وابن ناصر، وعدة، وروى بأماكن. حدث عنه البرزالي، وابن خليل، والضياء محمد، والتاج ابن القسطلاني، ويعقوب بن أبي بكر الطبري. توفي بمكة سنة ثمان وستمئة. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٢، ص١٢.
(٤) نقلاً من مخطوط مكتبة الحرم المكي، المجلد الأول.

٦- رواية الإمام العلامة زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري(٥٨١-٦٥٦هـ)[١]، ويروي الصحيح عن عدد من شيوخه: أبي القاسم أحمد بن عبدالله بن عبد الصمد السلمي البغدادي بدمشق، وأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله المقرىء بمصر، وأبي بكر عبد الجليل بن أبي غالب بن أبي المعالي الأصفهاني بدمشق. جميعهم عن أبي الوقت السِجْزي[٢].

٧- رواية عبيد الله بن أحمد بن علي السمين، عن أبي الوقت السِجْزي.

٨- رواية محمد بن عبدالله بن الحسين بن علي الهروي الاسكندرياني، عن أبي الوقت السِجْزي.

٩- رواية أبي العباس أحمد بن يحيى بن هبة الله بن البيع.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٣، ص٣١٩.
(٢) نقلا من النسخ المخطوطة، وهي قطع متعددة من دار الكتب القومية، برقم ٧٥٤.

المطلب الرابع

وصف مخطوطات فروع النسخة اليونينية

وقد اعتمدت الباحثة على عدد من النسخ المخطوطة لفروع النسخة اليونينية وهي:

١- نسخة كوبريلي:

وهذه النّسخة هامّة جداً لقدمها، وكثرة ما عليها من مقابلات وسماعات، وهي مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة كوبريلي، الموجودة، في مدينة استانبول، في تركيا تحت رقم (٣٦٢)، وهي مكونة من مجلد واحد، كاملة يقدّر تاريخ نسخها قبل سنة(٧١٥هـ)، في القاهرة، على يد أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الدائم بن منجا بن علي، والنّسخة تنتهي بذكر طبقات سماع كثيرة، في آخر ثلاث أوراق من المخطوط. للسماعات التي أثبتت بخط العلماء في نسخة الإمام اليونيني .

وقد بلغت عدد أوراق النسخة المخطوطة (٣٦٢) في كل ورقة منها لوحتان في كل لوحة (٣٥ سطراً)، وفي كل سطر (٢٢) كلمة تقريباً، وخطها نسخي واضح.

وهذه النّسخة فيها أمر لم يتوفر في فروع اليونينية من وجود ترقيم لكل كتاب، وترقيم تسلسلي للأبواب في ثنايا المخطوط.

ومن أمثلة السماعات التي عليها:

- ما أثبت في هامش المخطوط ورقة رقم(٤٣) في الحاشية عبارة(بلغت قراءة على شيخنا حافظ الإسلام الشيخ زين الدين العراقي) وفي الورقة نفسها ثبت أيضاً: "بلغت سماعاً في المجلس الثاني بقراءة الشيخ نور الدين الهاشمي بالمدرسة المنصورية بخط بين القصرين بالقاهرة وذلك يوم الخميس خامس جمادى الأولى سنة خمس عشرة وسبعمائة وكتب أحمد بن عبد الوهاب بن محمد الباري التيمي القرشي). وفي نفس الموضع من الورقة ثبت ما لفظه(بلغت قراءة والجماعة سماعاً، وسمع الجماعة أحمد الأشموني سنة ٧٨٣هـ).

- (بلغ بالمقابلة في عدة مجالس كالمجلس الثامن عشر الناصري بمصر المحروسة في السادس عشر من الآخرة عام خمسة عشر وسبعمائة).

- (وبلغت قراءة في المجلس الثالث والعشرين... ثمّ بلغت قراءة في المرة الثانية على الشيخ أبي العباس بن الشحنة في المجلس الحادي والعشرين، في ثالث رمضان سنة ثلاث وعشر وسبعمائة بالقلعة، وكتب محمد بن محمد بن سيد النّاس أبوالفتح اليعمري الحمدلله وﷺ).

- وفي أول ست عشرة ورقة سرد لأسماء الأبواب لكل كتاب من كتب الصحيح.

- وفي بداية المخطوط عليه ختم بالوقف و التحبيس للوزير أبي العباس أحمد، ومكتوب على الغلاف:"برسم الخزانة العالية المولوية السيدية المالكية المخدومية الصاحبية عمرها الله بدوام مالكها".

- ومثبت في أول المخطوط سند رواية يتصل بست الوزراء أم محمد وزيرة ابنة عمر ابن أسعد بن المنجا التنوخي، رواية أبي الحسين اليُونيني وأبي العباس أحمد بن طالب الحجّار الصالحي، رواية أبي عبدالله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي...الخ . بذكر بقية سند الفَرَبري.

٢- نسخة البقاعي:

وهذه نسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة كوبريلي، في مدينة استانبول في تركيا، برقم(٣٥٥)، وهي نسخة كاملة مكونة من مجلد واحد عدد أوراقها (٢٩٧) ورقة، في كل ورقة لوحتان، وكل لوحة تحتوي على(٣٥) سطراً، وكل سطرٍ يحتوي على (٢٥-٣٠) كلمة، وكتبت بخط نسخي مضبوط، وفي هوامشها تعليقات وتصحيحات ومقابلات كثيرة. بيد إسماعيل بن علي بن محمد الشهير بالبِقاعي الشافعي. لثمان خَلَون من شهر ربيع الأول سنة ثمان مئة، وذلك بالمدرسة الأمينية جوار الجامع الأموي، بدمشق المحروسة. وهي نسخة نفيسة قال عنها الحافظ ابن حجر: "أنّها معدومة النظير"(١).

وقد أثبت في آخر ورقة توضيح للرقوم التي استخدمت في تثبيت فروق النّسخ، وتوضيح لاختصارات المحدثين في صيغ التحديث.

وختم بقوله:"صححه أربعون شيخاً من فحول العلماء، وكتب منه خمسة عشر من مشايخ الشام".

(١) قال ابن حجر عن البقاعي: "إسماعيل بن علي بن محمد البقاعي ثم الدمشقي الناسخ، كان يشتغل بالعلم ويصحب الحنابلة ويميل إلى معتقدهم مع كونه شافعيّاً، وكان يقرأ الحديث للعامّة وينصحهم ويعظهم ويكتب للناس مع الدين والخير، وله نظم حسن أنشدني منه بدمشق، وقد كتب بخطه صحيح البخاري في مجلدة واحدة معدومة النظير سلمت من الحريق إلاّ اليسير من حواشيها فبيعت بأزيد من عشرين مثقالا، وفرَّ في الكائنة إلى طرابلس فأقام بها إلى آخر سنة خمس، ورجع فمات بدمشق في المحرّم." ابن حجر، أنباء الغمر بأبناء العمر، ج٥، ص١٦٠.

٣- نسخة (فيض الله):

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة فيض الله، الموجودة في مدينة قسنطينية، في تركيا تحت رقم (٤٧٥)، وهي مكونة من مجلد واحد، نسخت بتاريخ السادس عشر من رجب، سنة ست وأربعين وسبعمائة، على يد يوسف بن عمر بن محمد بن محمد القرشي، وعليها مقابلات وبلاغات بالسماع.

وعدد أوراقها (٣٩٧)، في كل ورقة منها لوحتان في كل لوحة ٣١ سطراً، وخطها نسخي واضح، وعليه وقف بتاريخ(١١١٣هـ)، وفيها ما نصّه: "لشيخ الإسلام فيض الله أفندي... في المدرسة التي أنشأها في القسطنطينية".

وهذه النسخة عليها عدد من السماعات والمقابلات، ومقابلة على نسخة مصرية قوبلت على نسخة قوبلت على نسخة اليونيني، تعود إلى قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري الشافعي. أولها: باب بدء الوحي، وآخرها باب: ونضع الموازين القسط ليوم القيامة. وهي نسخة كاملة.

٤-نسخة (يوسف آغا):

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في يوسف آغا، الموجودة في مدينة قونية في تركيا تحت رقم (٥٥٥٥)، وعدد أوراقها (٦١١) في كل ورقة منها لوحتان، في كل لوحة ٣٣ سطراً نسخياً واضحاً. ولا يوجد فيها إشارة إلى تاريخ السماع، إلا أنها فرع من النسخة المنتسخة بتاريخ ٦٦٩هـ، بخط الناسخ محمد بن عبد المجيد، فقد جاء في آخرها:"في آخر اليونينية ما نصه بخط الأصل آخر الجزء وهو آخر الصحيح نقله محمد بن عبد المجيد، في مدة آخرها يوم الأحد ثامن عشر في شهر رمضان المعظم من سنة تسع وستين وستمائة"، وعليها ختم وقف بتاريخ(١٢٠٩هـ).

٥-نسخة (يازمة):

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة يازمة باغشلر، في مدينة اسطنبول، الموجودة في تركيا، رقم (٢٩٧)، وهي مكونة من عشرة مجلدات ، وهي نسخة كاملة، نسخت في سنة (١١١٧هـ)، كما ثبت في آخرها، بيد الناسخ علي ابن إبراهيم المكي بن علي القيصري الحنفي، وهي مكونة من (٩٤٠) ورقة في كل ورقة لوحتان في كل لوحة (٢٥) سطراً،

٦- نسخة (عبد العزيز):

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة الملك عبد العزيز، في الرياض، في السعودية، ولا يوجد عليها رقم تصنيف، وهي مكونة من مجلد واحد ،والنسخة كاملة يعود تاريخ نسخها إلى سنة (١١٨٦هـ) بحسب ما ذكر بوضوح في آخر صفحة، على يد محمد عيسى العشماوي المالكي، وعدد أوراقها (٤٧٤)، في كل ورقة منها لوحتان، في كل لوحة ٣٥ سطراً، في كل سطر (٢٠) كلمة تقريبا وخطها شرقي واضح.

٧ -نسخة الحرم المكي(٩٠٤-٩٠٥):

وهذه النّسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة الحرم المكي، الموجودة في مكة المكرمة في السعودية تحت رقم (٧٧٦)، وهي وقف لمديرية الأوقاف العامة، و مكونة من مجلدين، الموجود منها الكتاب كاملا، وتاريخ نسخها يعود إلى (١٢٦٠هـ) كما أثبت في آخر ورقة. وهي مكونة من (٧١٧) ورقة في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة ٢٣ سطراً، في كل سطر ٢٠ كلمة تقريباً، وخطها نسخي مضبوط وملون وجميل.

والموجود من المجلد الأول(٣١٢) ورقة أوله من بدء الوحي، وينتهي بباب إثم الغادر للبر والفاجر، وآخره كتاب الجزية والموادعة.

وأما الموجود من المجلد الثاني(٤٠٥) ورقة، ويبدأ بكتاب (بدء الخلق)، وينتهي بباب قوله تعالى:"ونضع الموازين القسط ليوم القيامة".

وفي آخر المجلد الثاني كتب ما نصّه:"تم الكتاب على يد العبد الفقير... نياز محمد بن محمد نياز بخارى... تحريراً في مكة المباركة وفي مدرسة محمد باشا شهيد...تم في شهر ربيع الأول سنة ستين ومائتين وألف في زمان سلطان عبد المجيد بن سلطان محمود غفر الله ذنوبه.."

المطلب الخامس

وصف مخطوطات روايات أصحاب الفَرَبري من غير شيوخ أبي ذر الهروي. (أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، والكُشَاني)

أولاً: رواية الأَصيلي أبي محمد عبدالله بن إبراهيم ، عن شيخه أبي زيد المروزي:

نسخة المروزي:

وهذه نسخة مصوّرة رقمياً عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة (الوطنية الجزائرية) في الجزائر، تحت رقم (٤٣٢)، وهي مكونة من عشرة أجزاء والموجود منها الجزء الأول فقط، منسوخة بخط مغربي دقيق، مذهب، وعليها تحبيس لمدرسة وجامعة الجديد في تونس بتاريخ (١١٤٧هـ)، ويتكون المجلد الأول من (١٦٨) ورقة، في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة (١٢) سطراً. و يبدأ المخطوط بكتاب بدء الوحي حديث إنما الأعمال بالنيات وينتهي بـ باب (ما يذكر في الفخذ)، من كتاب الصلاة. ومثبت في بدايته سند يعود للإمام أبي محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصيلي، ونصّ السند:" حدّثنا أبو محمد عبدالله ابن إبراهيم، حدثنا أبو الحسن الفقيه... أبن محمد المعافري، قال حدّثنا أبو زيد محمد بن أحمد بن محمد المروزي، قراءة علينا بلفظه سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة ، قال أخبرنا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن بشر أبي الفتح بفربر في ذي القعدة سنة ثمان عشرة وثلاث مائة، قال حدّثنا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي في سنة ثلاث وخمسين ومائتين".

ثانيا: رواية الأَصيلي عن اثنين من شيوخه، أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني:

نسخة الجُرْجاني:

وهي نسخة نادرة جدا؛ مصورة رقميا عن الأصل الخطي الموجود في خزانة مكتبة (مولاي عبدالله الشريف بوزان)، في المغرب، برقم(١٥٥)، بخط أندلسي قديم، كتبها محمد بن عمر الهوري، سنة (٥٠٥هـ)، وأثبت في آخرها سنده للإمام الأَصيلي عن شيخيه أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، عن الإمام الفِرَبري، وهي مكونة من خمسة مجلدات والمتوفر منها المجلد الخامس، وعدد أوراقه(١٧٠) ورقة، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٥) سطراً، وفي كل سطر

(١٠-١٢) كلمة، ومثبت في الحواشي فروق للروايات وأوله: كتاب الأدب، باب قوله تعالى:"ووصينا الإنسان بوالديه حسنا". إلى آخر الصحيح باب (ونضع الموازين القسط).

ثالثاً: رواية أبي علي إسماعيل محمد بن أحمد بن محمد بن حاجب الكُشَاني عن شيخه الفَرَبري:

نسخة الكُشَاني:

وهي مصوّرة رقمياً عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة (طرخان والدة السلطان) في تركيا، تحت رقم(٢٩٧٢). وهي مكونة من مجلد واحد وتاريخ نسخها متأخر، وهي نسخة منتسخة عن نسخة نسخت في شهر المحرم سنة تسع وأربعين و سبعمائة، و مقابلة على النّسخة السميساطية، والحمسية، وكتبها محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن رضوان بن عبد العزيز الموصلي الشافعي، ويتكون المخطوط من (٣٦٥) ورقة، في كل ورقة لوحتان، في كل لوحة (٣١) سطراً، وهناك تعليقات على الهوامش، وتنبيهات على فروق النّسخ في بعض مواضع الاختلاف. وعليها الكثير من البلاغات بالمقابلات، وخطّها نسخي واضح، و مشكول.

ويبدأ المخطوط من كتاب بدء الوحي، وينتهي بـ باب(قول الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة). وهي نسخة كاملة.

جدول(١) بمخطوطات صحيح البخاري من رواية أبي ذر الهروي، عن شيوخه الثلاثة(المستملي، والحمّوي، والكُشْمِهَني)، عن الإمام الفَرَبري:

الرقم	الرواية	المصدر	اسم المخطوط (النسخة)	تاريخ النسخ إن وجد أو تقديرا	عدد أوراقه	أوله	آخره
١	رواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي (غير كاملة)	دمشق	الناصرية	٧٨٧هـ	٥٤٨	ك الأضاحي	باب ونضع الموازين القسط
		تركيا	مغنيسيا	٨٥١هـ	٢٧٠	باب بدء الوحي	الصلاة على الجنائز
		المغرب	المغربية	لا يوجد	١٧٢	ك القدر	ك الفتن
٢	رواية أبي مكتوم عيسى ابن أبي ذر، عن أبيه أبي ذر الهروي	باكستان (قطعة)	الزاهدية	قبل العاشر الهجري	١٥٨	باب بدء الوحي	ك السهو، باب الإشارة في الصلاة
		تركيا (غير كاملة)	الفاتح	القرن ٨هـ	١٨٨	ج٢: ك البيوع	ب إسلام سلمان الفارسي
					١٧١	ج٣: المغازي	ب أكل المضطر
					١٧٦	ج٤: باب سنة الأضحية	باب ونضع الموازين القسط

٤	رواية ابن منظور	السعودية	ابن منظور	القرن ١٣هـ تقديرا	٣٤٩	باب بدء الوحي	ليس على المسلم في فرسه صدقة
٥	أبي علي الصدفي	المغرب (غير كاملة)	السعادية	؟؟؟	١٨٧	ج٢:ك الحج	ب إثم الغادر للبر والفاجر
					١٨٠	ج٣:تفسير القرآن	ب الاستلقاء
					١٧٤	ج٤:ك الأدب	ب ونضع الموازين بالقسط
		الجزائر(كاملة)	الجزائرية	١١١٧هـ	٣٨١	باب بدء الوحي	ب نضع الموازين القسط
		المدينة المنورة (غير كاملة)	المدينة	-----	٦٨٧	باب بدء الوحي	كتاب الاعتصام بالسنة باب الاحكام التي تعرف بالدلائل.
		المغرب (كاملة)	الملكية	------	٣٨٠	باب بدء الوحي	ب نضع الموازين القسط

جدول(٢) يوضح النّسخ المخطوطة لرواية كريمة المروزية، و أبي الوقت السِجْزي:

الرقم	الرواية	المصدر	اسم المخطوط (النسخة)	تاريخ النسخ إن وجد أو تقديرا	عدد أوراقه	أوله	آخره
١	رواية كريمة عن شيخها الكُشْميهَني (قطع)	تركيا	التركية	في القرن ٨هـ	١٠٢	باب بدء الوحي	بنهاية كتاب التيمم (باب حدثنا عبدان)
		السعودية	البابطين	في القرن ٧هـ	١٠٩	ك الجنائز	باب الاغتسال
		إيرلندا	تشستر بتي	في القرن ٨هـ	١٣٥	ب كن في الدنيا كأنك غريب (الرقاق)	باب الاعتراف بالزنا (الحدود)
		الكويت	الكويتية	في القرن ٨هـ	٨٨	كيف يكتب إلى أهل الكتاب(الاستئذان)	باب صفة الجنة والنار(الرقاق)
		تركيا	السليمانية	٩هـ تقديرا	٢٥٤	باب بدء الوحي	نهاية كتاب الحج
			دار الكتب القومية		٥٠	باب الاستخلاف ك الأحكام	باب ما يذكر في الذات والنعوت
		بيروت (أمين دمج)	جامعة الإمام (بيروت) (غير كاملة)	ما قبل ٧هـ	٢٨٣	ج٢ ك السجود	باب إذا قاص أو جازفه في الدين
					٢٢٠	ج٣ ب من استعاذ من الدين	ب إذا غدر المشركون بالمسلمين
					٦٨	ج٤ ب دعاء الإمام على من نكث عهداً	ب يا أهل الكتاب
٢	رواية أبي الوقت	السعودية	الحرم المكي	٨٧٤هـ	٢٥٠-	ج١ باب بدء الوحي	ج١ب من لم ير عليه صوماً

	من طريق الزبيدي		٤ أجزاء (كاملة)		٢٦٧-	ج٢البيوع	ج٢حديث عمرو بن نفيل
					٢٨٠-	ج٣ب بنيان الكعبة	ج٣ باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي
					٢٧٧-	ج٤ ك الأشربة	ج٤ نضع الموازين القسط
٣	رواية أبي الوقت من طريق القلانسي	تركيا	القلانسي (غير كاملة)	قبل٧٧١هـ	٢٧٧	بدء الوحي	ك فضائل الصحابة، باب فضل عائشة
٤	رواية أبي الوقت من طريق الدمياطي	إيرلندا	الدمياطي (كاملة)	٦٩٤هـ	٣٥٨	بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط

جدول(٣): بمخطوطات صحيح البخاري من روايات بعض من أصحاب الإمام الفَرَبري و أهم النسخ المخطوطة لفروع النسخة اليونينية[١]:

الرقم	الرواية	المصدر	اسم المخطوط (النسخة)	تاريخ النسخ إن وجد أو تقديرا	عدد أوراقه	أوله	آخره
١	رواية الأَصيلي، عن المروزي	الجزائر	المروزي	١١٤٧هـ	١٦٨	بدء الوحي	باب ما يذكر في الصلاة
٢	رواية الأَصيلي عن شيخيه المروزي، و الجُرجاني	المغرب	الجُرجاني	٥٠٥هـ	١٧٠	ك الأدب، ب ووصينا الإنسان	باب قوله تعالى:"ونضع الموازين القسط"
٣	رواية الكُشْاني	تركيا	الكُشْاني	٧٤٥هـ	٣٦٥	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط
٤	فروع اليونينية	تركيا	كوبريلي	قبل٧١٣هـ	٣١٧	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط
		تركيا	نسخة فيض الله	٧٤٦هـ	٦١١	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط
		تركيا	البقاعي	٨٠٠هـ	٢٩٨	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط
		تركيا	نسخة يازمة	١١١٧هـ	٩٤٠	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط
		تركيا	يوسف آغا	في القرن الثامن الهجري تقديراً	٣٩٧	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط
		تركيا	نسخة عبد العزيز	١١٨٦هـ	٤٧٤	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط
		تركيا	نسخة الحرم المكي	١٢٦٠هـ	٤٠٧	باب بدء الوحي	باب ونضع الموازين القسط

(١) يقصد بفروع اليونينية النّسخ الخطية التي انتسخت عن النّسخة الأصل من اليونينية.

تعريف بأهم الاختصارات والرموز

التي استخدمت في مقابلة الأمثلة ودراستها

وقعت في هذه الدراسة اختصارات استخدمت للتعبير عن بعض الروايات أوردها كما يأتي:

- رواية أبي مكتوم: هو عيسى بن أبي ذر الهروي، ويروي الحديث عن والده.
- رواية أبي علي الصدفي: هي رواية أبي علي الصدفي عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر الهروي.
- رواية ابن الحطيئة عن أبي ذر :هي رواية ابن الحطيئة عن الفقيه أبي عبدالله محمد بن منصور الحضرمي، عن أبي القاسم عبد الجليل بن أبي سعيد، عن أبي ذر الهروي.
- رواية كريمة المروزية:هي رواية الشيخة المسندة كريمة بنت أحمد المروزية عن شيخها أبي الهيثم الكُشْمِهَني، عن الإمام الفَرَبري.
- رواية أبي الوقت السِجْزي: هي رواية أبي الوقت عبد الأول السِجْزي، عن شيخه أبي الحسن عبد الرحمن الداودي، عن شيخه أبي محمد الحمّوي السَّرَخْسي، عن الإمام الفَرَبري.

الرموز(الرقوم) التي استخدمت للتعبير عن بعض الاختلافات:

ف: رواية الفَرَبري.

سـ: رواية المستملي.عن الفَرَبري

سهـ: ما اتفقت عليه رواية المستملي والكُشْمِهَني. عن الفَرَبري

حـ: رواية الحمّوي عن الفَرَبري.

حهـ: ما اتفق عليه الحمّوي والمستملي عن شيخهم الفَرَبري.

صح: ترقيم يستخدمه المحدثون للدلالة على صحة ما أثبت في المتن أو الحاشية من النسخة المخطوطة.

الفصل الثاني

صور الاختلاف بين رواية أبي ذر الهروي والروايات الأخرى

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: **صور الاختلافات في التراجم**

المبحث الثاني: **صور الاختلافات في السند**

المبحث الثالث: **صور الاختلاف في صيغ الأداء**

المبحث الرابع: **صور الاختلاف في المتن**

المبحث الخامس: **صور الاختلاف في الأحاديث والأقوال غير المسندة**

المبحث السادس: **صور الاختلافات التي وقعت في الأحاديث**

جدول يوضح الروايات والنّسخ التي ستعتمد كمراجع للمقابلات والتثبت من فروق الروايات والنّسخ ، وعددها (٢٤)							
روايات أبي ذر الهروي	رواية أبي مكتوم (قطع)	رواية ابن الحطيئة (قطع)	رواية ابن منظور (قطعة)	رواية أبي علي الصدفي (كاملة)		النّسخة السعادية (قطع)	
رواية كريمة المروزية	التركية	البابطين	تشستر بتي	الكويتية	السليمانية	بيروت نسخة أمين دمج	(جميعها قطع)
روايات أبي الوقت السِجْزي	الزبيدي (كاملة) نسخة الحرم المكي/ نسخة تشستر بتي		الدمياطي (كاملة)	القلانسي (قطعة)			
فروع اليونينية	نسخة كوبريلي (كاملة)	فيض الله (كاملة)	نسخة البقاعي (كاملة)	يازمة (كاملة)	يوسف آغا (كاملة)	عبد العزيز(كاملة)	الحرم المكي (كاملة)
روايات أخرى	رواية الكُشَاني عن الفَرَبري (كاملة)	رواية الأَصيلي عن المروزي عن الفَرَبري (قطعة)		الأَصيلي عن الجُرْجاني والمروزي، عن الفَرَبري (قطعة)			

الفصل الثاني

صور الاختلاف بين رواية أبي ذر الهروي والروايات الأخرى

توطئة

إن اختلاف نسخ الصحيح تعبير يقصد به فروق الروايات التي وقعت بين رواة الصحيح عن الإمام البخاري، سواء أكانَ سببها الرواة عن البخاري مباشرة، أو رواة الطبقة الثانية أو الثالثة لصحيح البخاري، ذلك أنّ العلماء لم يكتفوا بالتنبيه على الاختلافات و الفروقات التي وقعت بين أصحاب الطبقة الأولى عن البخاري، وهم: إبراهيم بن معقل النسفي(٢٩٤هـ)، وحماد بن شاكر(ت٣١١هـ) [١]، و أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبري المتوفى (٣٢٠هـ)[٢].

وإنما أشاروا كذلك إلى الاختلافات التي وقعت بين أصحاب الفَرَبري- وهم أصحاب الطبقة الثانية- كأبي زيد محمد بن أحمد المروزي (ت٣٧١هـ)، وأبي أحمد محمد بن مكي الجُرْجاني، وأبي علي سعيد بن السكن(ت٣٥٣هـ)، وأبي محمد الحمّوي (ت٣٨١هـ)، وأبي الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِهَني (ت٣٨٩هـ)، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي (ت٣٧٦هـ) وغيرهم من أصحاب الطبقة الثانية، وكذلك نبّهوا على الاختلافات التي وقعت لأصحاب الطبقة الثالثة للرواة عن الإمام الفَرَبري، ويشمل ذلك الاختلافات التي وقعت في السند، أو في المتن، أو في التراجم، أو غيرها من صور الاختلاف المتعددة.

وعليه فإنّ صورالاختلافات التي سيتم تناولها هي الفروق التي وقعت في رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، واختلف بها عمّا رواه بقية الرواة من أصحاب الفَرَبري، أو عمّا رواه النسفي، أو حمّاد بن شاكر.

وتشمل كذلك كل ما وقع من فرق في الرواية بين أبي ذر الهروي عن واحد من شيوخه الثلاثة، وخالف به بقية شيوخه.

و يهدف هذا الفصل إلى إعطاء تصوّر واضح و دقيق حول طبيعة الاختلافات التي وقعت في رواية أبي ذر الهروي، من حيث تنوع الصور، سواء وقعت في الترجمة أم في السند أم في المتن أم في غيرها[٣].

وفائدة هذا الفصل تكمن في إظهار أهميّة هذه الاختلافات ومواضع ارتكازها، وصورها التي تتكرر مع الرواة، كما أنّه يساعد على فهم

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٥.

(٢) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُري(٦٧٦هـ)، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، (تحقيق علي حسن علي عبد الحميد) دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢١. ولم أشر إلى رواية أبو طلحة منصور بن قَرينة البزدوي (٣٢٩هـ)، والقاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي والمتوفى سنة (٣٣٠هـ) لأن الصحيح لم يشتهر عن طريقهم لأسباب ذكرها العلماء سابقاً، انظر فتح الباري ج١، ص٨.

(٣) مع التنويه على مسألة هامة، وهي أنّ هذه الدراسة لن تستوعب جميع المواضع التي وقعت فيها الاختلافات، وإنما سيتم الاكتفاء بضرب الأمثلة على أهم الصور.

الباحثين لهذه القضية، ويساعدهم على معرفة مصدر وقوعها من الرواة واستشفاف أسبابها.

كما أنّ دراسة هذه الصور من الاختلاف يظهر مراتب رواة صحيح البخاري، وبالأخص أصحاب الفَرَبري، ومن روى عنهم، في الضبط ودقة النقل وهم أصحاب الطبقة الثانية والثالثة. ويبين لنا مناهجهم في الرواية، ومدى أثر هذا على دقة روايات صحيح البخاري.

والتعرف على مثل هذه الاختلافات التي وقعت في رواية الجامع الصحيح يميط اللثام عن منهج المحدّثين وقواعدهم في الرواية بعد عصر التدوين، أي بعد القرن الثالث الهجري. فأصحاب الفَرَبري هم من رواة القرن الرابع والخامس الهجري. وهذا أمر يوضح لنا مدى عنايتهم بمروياتهم، وعنايتهم بكتب السنة التي اشتغلوا بالتحديث بها.

وعليه فقد سلكتُ منهجاً خاصاً لمحاولة فهم هذه الفروق وتحليلها، يتمثل في الآتي:

١- انتقاء الأمثلة المناسبة والتي حَرَصْتُ فيها على بيان تنوع الاختلاف، وعدم الاقتصار على صورة واحدة معينة من الاختلافات.

٢- الاكتفاء بمثال واحد على كل صورة من صور الاختلاف إلاّ ما احتاجته بعض المواضع فكنت أذكر فيها أكثر من مثال.

٣- توضيح صورة ما وقع من اختلاف، من خلال نقل ما أجده من أقوال للعلماء في موضع الاختلاف.

٤- عقد المقابلات بين النّسخ المخطوطة، وذلك لهدفين؛ الأول للتثبّت من صورة الرواية وكيفية وقوعها، والثاني لمعرفة مصدر وقوعه الاختلاف.

٥- محاولة الترجيح ما أمكن بين ما وقع من فروق، بحسب المرجّحات والقرائن التي تتوفر عند كل اختلاف، أو تفسير ذلك ما أمكن.

٦- وقد اكتفي عند بعض المواضع بالإشارة إلى صورة الاختلاف، دون ترجيح، من باب التنبيه على وقوع هذه الصورة من الاختلاف فقط. وذلك أنّ صور الاختلاف تحتاج إلى استقراء تام لمعرفة أسباب وقوعها، نظراً لتنوع موضوعات هذه الدّراسة وكثرتها، وعدم تخصصها في جانب من جوانب الاختلاف، فإنّ هذا الأمر يصعب تحقيقه.

المبحث الأول

صور الاختلافات في التراجم

تعددت صور الاختلاف التي وقعت في تراجم الأبواب بين رواية أبي ذر الهروي، وبقية روايات صحيح البخاري، وفيما يأتي بيان لأبرز صور هذه الاختلافات مع ذكر الأمثلة عليها، ومقابلتها بما وقع في النّسخ المخطوطة، بحسب الحاجة لكل موضع.

- المطلب الأول: وقوع زيادة في الترجمة

-المطلب الثاني: وقوع الحذف في الترجمة

- المطلب الثالث: التقديم والتأخير

-المطلب الرابع: صور أخرى متعددة

المطلب الأول

الزيادة

وقد وقع في صحيح البخاري اختلافات متعددة في تراجم الأبواب من حيث الزيادة، وهذه الزيادة قد تكون لفظاً، أو ترجمة معينة، أو عبارة ما، وفيما يأتي أمثلة على ما وقع من زيادات:

الصورة الأولى: زيادة لفظ في الترجمة:

١) المثال الأول: نبّه اليونيني على وقوع زيادة لفظ "والحديث"، بعد ترجمة باب (فضل صلاة الفجر)(١).

أقوال العلماء: علّق الكَرماني على هذه الزيادة بقوله: "لم تظهر مناسبة لفظ (الحديث) في هذا الموضع، وقد يقال بأن الغرض منه باب كذا، وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر."(٢)

أمّا ابن حجر فقد ذكر احتمالين الأول أنّه قد يكون وهماً، أو تحريفاً. فقد قال: "ولم يظهر لقوله: "والحديث:"توجيه في هذا الموضع... ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات، ولا عرّج عليها أحد من الشراح، فالظاهر أنّها وهم، ويدل لذلك أنه ترجم لحديث جرير أيضا: "باب فضل صلاة العصر"بغير زيادة، ويحتمل أنه كان فيه: "باب فضل صلاة الفجر والعصر" فتحرفت الكلمة الأخيرة، والله أعلم. ولكنه وهم غير مؤثر."(٣)

وعلّق القسطلاني على هذه الزيادة بقوله:" و في رواية أبي ذر"والحديث" وتؤوّلت على: وباب الحديث الوارد في فضله، أي فضل صلاة الفجر..."(٤).

تحرير المسألة ومناقشتها:

وبالعودة لنسخة رواية أبي مكتوم بن أبي ذر، ثبتت هذه الزيادة عند الترجمة، بلفظ:"باب فضل صلاة الفجر والحديث"(٥). وكذلك في رواية أبي علي الصدفي عن أبي الوليد الباجي في النسخة الجزائرية(٦)، والنّسخة الملكية(٧).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، ج١، ص١١٩. صحيح البخاري، النسخة اليونينية مخطوط، تركيا نسخة (يوسف آغا)، ورقة (٥٤) من النسخة المخطوطة.

(٢) الكرماني، الكواكب الدراري، ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١م، ج٤، ص٢١٥.

(٣) فتح الباري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، ج ٢، ص٥٣.

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج٢، ص٢٥١.

(٥) صحيح البخاري، باكستان، مكتبة (ثناء الله الزاهدي)، ورقة رقم (٧٥).

(٦) صحيح البخاري، الجزائر، المكتبة الوطنية، ورقة رقم (٢٩) .

(٧) صحيح البخاري، المغرب، خزانة القصر الملكي، ورقة رقم (٢٨).

قلت: وقد وقعت هذه الزيادة في نسخة أبي الهيثم الكُشْمِهَني من طريق كريمة المروزية، فعند العودة للنسخة السليمانية[1] من رواية كريمة المروزية، وجدت إنّ لفظ (والحديث) ثبت في ترجمة الباب، وهذا يدل على أنّ هذه اللفظة ليست من زيادات أبي ذر الهروي، أومن تفرداته، وإنّما قد يكون أحد مشايخه، أو الإمام الفَرَبري نفسه ذكرها. وقد تكون من تصحيف سماع حدث عند إملاء الحديث.

الصورة الثانية: زيادة ترجمة في الباب:

المثال الأول: ما وقع من زيادة قبل ترجمة(بَاب قَتْل الْوَلَد خَشْيَة أَنْ يَأْكُل مَعَهُ)[2] لفظ (باب أي الذنب أعظم):

---

(١) صحيح البخاري، تركيا، المكتبة السليمانية، ورقة رقم(٨٠) من المخطوط.
(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، ج٨، ص٨، ترجمة حديث رقم٦٠٠١.

وجه الاختلاف:

قال ابن حجر قوله: "باب قتل الولد خشية أن يأكل معه" تقدير الكلام: قتل المرء ولده الخ فالضمير يعود للمقدر في قوله قتل الولد. ووقع لأبي ذر عن المستملي والكُشْمِهَني: "باب أي الذنب أعظم" وعند النسفي "باب من الرحمة"(١).

تحرير الاختلاف:

بالرجوع إلى النّسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي ثبتت زيادة ترجمة (باب أي الذنب أعظم) قبل ترجمة (باب قتل الولد خشية أن يأكل معه) في نسخة ابن الحطيئة(٢). ولم تثبت هذه الزيادة في رواية أبي مكتوم بن أبي ذر عن أبي ذر الهروي(٣)، ولا في رواية أبي علي الصدفي(٤) وثبتت الترجمة بلفظ (باب قتل الولد خشية أن يأكل معه) دون أي زيادة.

المثال الثاني:

ما وقع في ترجمة (بَابُ سُنَّةِ الْعِيدِينِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ)(٥):

زاد أبو ذر فِي أوّل الترجمة "الدُّعَاءُ فِي الْعِيدِ"، فخالف أكثر الرواة، وقد ذكر ابن حجر أنّ هذه الزيادة ثبتت لأبي ذر الهروي من طريق الحمّوي.

أقوال العلماء:

قال ابن حجر:" قوله: "باب سنة العيد لأهل الإسلام" كذا للأكثر، وقد اقتصر عليه الإسماعيلي في المستخرج، وأبو نعيم، وزاد أبو ذر عن الحمّوي في أول الترجمة " الدعاء في العيد "(٦).

قلت: ولم يقع التنبيه في نسخة اليونيني للصحيح على هذه الزيادة، ولكنّه أثبت فوق ترجمة الباب الإشارة إلى أنّ ترجمة (سنة العيدين لأهل الإسلام) صحت في رواية المستملي والكُشْمِهَني، وهذا في النّسخة المطبوعة(٧)، وبالرجوع إلى ما وقع في النسخ المخطوطة لليونينية فقد ثبت خلاف ذلك حيث وجدت أنها أثبتت ترجمة (الدعاء في العيد) قبل

---

(١) فتح الباري، ج١٠، ص٤٣٣.

(٢) وقد ثبتت هذه الزيادة في الترجمة في النسخة الناصرية ، من دمشق، لرواية ابن الحطيئة، وهي نسخة هامة ، عليها مقابلات للعلماء. ورقة رقم(١١٠) من المجلد الرابع للنسخة، وهو المجلد المتوفر من هذه النسخة المخطوطة.

(٣) ج٤، ورقة رقم (٣٧) من نسخة الفاتح.

(٤) ورقة رقم(٣٠٣) من النّسخة الملكية المغربية.

(٥) صحيح البخاري، كتاب العيدين، ج٢، ص١٧، ترجمة للأحاديث (٩٥١،٩٥٢).

(٦) ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص ٥٠٤.

(٧) هذا ما وقع في النسخة المطبوعة من صحيح البخاري للنسخة اليونينية ، وهي طبعة دار المنهاج، وطوق النجاة، بعناية محمد زهير النّاصر. وهي الطبعة التي اتخذتها الباحثة مرجعاً في هذه الدراسة للتوثيق من المطبوع.ج٢، ص١٧.

ترجمة (سنة العيد لأهل الإسلام)، ولكنّها ثبتت في متن اليونينية ومضروباً عليها بالحمرة[١].

ومن خلال العودة إلى رواية أبي ذر للصحيح في رواية أبي علي الصدفي النسخة الجزائرية، وجدت أنّها ثبتت فيها هذه الزيادة[٢] أيضاً، وثبتت في نسخة ابن سعادة هذه الزيادة[٣]، فقد أثبتها أبو ذر، ولكن مصدرها كان من شيخه الحمّوي. فقد تابعه على هذه الزيادة الداودي في رواية أبي الوقت عنه[٤]، ولكن ما ثبت في نسخة أبي الوقت هو الزيادة فقط وهي (الدعاء في العيد) هكذا ترجم للباب، واكتفي بالتنبيه على وجود ترجمة (سُنَّةِ الْعِيدِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ) في الهامش. وقد ثبتت هذه الزيادة أيضاً في نسخة الكُشَاني عن الفَرَبري، ولكن أشير فوقها بالرمز(حـ) إشارة لرواية الحمّوي، وتم التنبيه في الهامش على وجود ترجمة(سُنَّةِ الْعِيدِ لِأَهْلِ الْإِسْلَام)[٥]، ورمز فوقها بالإشارة للكشميهني والمستملي (سهـ)، إشارة إلى أنها معتمدهما في الترجمة.

وبالرجوع إلى نسخة كريمة المروزية وهي النسخة السليمانية،وجدت أنّه أثبت فيها عند الباب ترجمة(الدّعاء في العيد) ولم يثبت فيها ترجمة (سُنَّةِ الْعِيدِ لِأَهْلِ الْإِسْلَام)[٦].

قلت: ولعلّ هذا يوضح سبب إثبات أبي ذر لهذه الترجمة، وهو قيامه بالجمع بين روايات شيوخه الثلاث، على اعتبار صحة ما وقع له عنهم، وهذا من باب الأمانة في النقل، والحرص على التوفيق بين الروايات.

و هذا الاختلاف لا يعتبر بحال تفرداً للحموي أو لأبي ذر، لثبوته في النسخ المتعددة، فقد تابعه عليه الكُشْمِهَني، ولكن ما اعتمده اليونيني وابن حجر بترجيح ترجمة(سُنَّةِ الْعِيدِ لِأَهْلِ الْإِسْلَام) هي بسبب مناسبة هذه الترجمة لحديث الباب، وحديث الباب لم يورد فيه شيئاً حول مسألة الدّعاء. فالترجمة التي أثبتها الحمّوي لا تتفق وأحاديث الباب[٧].

---

(١) فقد وقع هذا في نسخة (غ) من مكتبة يوسف آغا، ورقة (٨٠)، حيث أشار للترجمة بالحمرة عند لفظ باب، ومثبت فوقها رمز(حـ)، وكتب في الهامش:"سقط المضروب عليه عند س"، ويبدو أن المقصود ب(س) نسخة ابن عساكر، ثبتت كذلك في النسخة المخطوطة من مكتبة يازمة، ورقة (٦٨)، وفي عدد من النسخ الأخرى من مثل نسخة الحرم المكي لم يقع التنبيه على هذه الزيادة، في حين وقع التنبيه على وقوع هذه الترجمة من نسخ آخرى، من مثل نسخة فيض الله، ورقة رقم (٥٤).

(٢) ورقة المخطوط رقم(٤٢) من مخطوط المكتبة الوطنية في الجزائر.

(٣) ورقة المخطوط رقم(١١٣) من نسخة ابن سعادة .

(٤) ورقة المخطوط رقم(٨٩) من مخطوط أبي الوقت من نسخة المدينة، وقد ثبت كذلك في نسخة أبي الحسن بن أبي بكر القلانسي في روايته عن أبي الوقت، ورقة رقم(٧٠)، من المجلد الأول. ولكن لم يثبت في نسخة الدمياطي ورقة رقم (٤٦) لم ترد هذه الزيادة.

(٥) ورقة رقم(٥٠) من مخطوط النّسخة الكُشَانية.

(٦) ورقة رقم(١٢٧) من النسخة السليمانية من مخطوط رواية كريمة المروزية.

(٧)أخرج البخاري في هذا الباب حديثين؛ الأول: حديث الْبَرَاءِ وفيه:" سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ

ولعل ما قاله ابن رُشَيد يبرر جزءاً من الإشكال القائم في مناسبة الباب والترجمة، فقد فسّر ذلك بأنّ تصحيفا وقع لكلمة الدعاء وكان الأولى أن تكون (اللعب في العيد) بدل (الدعاء في العيد). فقد قال ابن رُشَيد:" أراه تصحيفا، وكأنه كان فيه اللعب في العيد، يعني فيناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديثي الباب، ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من جواز اللعب بعدها بطريق الأولى"(١).

قلت: وما ذهب إليه ابن رُشَيد من توجيه، كلام متجّه إذ أنّه من المحتمل أن يكون قد وقع تصحيف في ترجمة الباب، ولكن قد يكون الأولى أن تكون الترجمة (الغناء في العيد) بدل لفظ (الدّعاء)، لمناسبة الحديث والله أعلم.

أَصَابَ سُنَّتَنَا".

والحديث الثاني:"عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُغَنِّيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ، قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُغَنِّيَتَيْنِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَمَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا". ج٢، ص١٧، الأحاديث(٩٥١\٩٥٢).

(١) فتح الباري، ج٢، ص٤٤٦.

المطلب الثاني

وقوع الحذف في الترجمة

وقع في تراجم الأبواب بين الرواة فروق متعددة منها حذف شيء من الترجمة، أو حذف لفظ باب، أو حذف لفظ كتاب وغيرها كاختصار الآيات، وفيما يأتي أمثلة على ست صور من صور الحذف وقعت:

الصورة الأولى:

حذف لفظ باب وإبقاء ترجمة الباب:

وهذه صورة تكررت بين رواة الصحيح اذكر منها:

١) سقط من رواية أبي ذر الهروي لفظ باب في قوله(باب بدء الأذان)[١] وكذلك الحال عند الأَصيلي، وأثبت البسملة كما أثبتها بقية الرواة، ولكنه لم يثبت كتاب الأذان وكذلك الحال بالنسبة لجميع الرواة اثبتوا لفظ باب بدء الأذان، ولم يثبت أحد منهم لفظ (كتاب الأذان) ما عدا ابن عساكر، و قد يبرر فعل أبي ذر باعتبار (بدء الأذان) بداية كتاب وليس باب، ويدلل على ذلك إيراده البسملة التي عادة ما تورد قبل عناوين الكتب[٢].

٢) كما وقع في قوله: (بَاب الْخُشُوع فِي اَلصَّلَاةِ):

فقد سَقَطَ لَفْظ " بَاب " مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ و الأَصيلي[٣]. وبالعودة للمخطوط ثبت سقوط لفظ باب من الترجمة وأثبت الترجمة[٤].

قلت: وقد يصلح أنّ يفسر هذا بوقوع الاختلاف في صورة رواية الإمام الفَرَبري التي أدت إلى التباين ووجود الفروق في إثبات لفظ باب، على اعتبار أنّها فاصل بين الأحاديث وموضوعاتها.

٣) (بَاب فَضْلِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ):

حذف أبو ذر و الأَصيلي لفظ (باب) من الترجمة وأثبت أبو ذر الترجمة دون لفظ باب[٥]، في حين أنّ من عَدَا أَبَا ذَرّ وَ الأَصيلي: أثبتوها، وقد أثبتها الإمام اليونيني في المتن[٦]، ونبّه على ما وقع في

---

(١) و قد ثبت هذا في رواية أبي مكتوم ورقة رقم (٧٦) فقد وردت البسملة ومن ثم لفظ (بدء الأذان).

(٢) انظر المخطوط رقم (٧٤) من نسخة أبي ذر الهَرَوي.صحيح البخاري، ج ١،ص١٢٤.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، ج١، ص ١٤٩.

(٤) مخطوط صحيح البخاري، نسخة المدينة ورقة رقم(٨٩).

(٥) انظر ورقة رقم (٩٦) من نسخة المدينة لأبي ذر.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد، ج١، ص١٥٨. وانظر فتح الباري، ج٢، ص٣٣٠.

نسخة أبي ذر و الأَصيلي، وقد ذكر ابن حجر أنّ الرَّاجِح حَذْفه ولم يبين أسباب ذلك.

قلت: قد يكون سبب ذلك هو شمول عنوان الباب الذي سبق لحديث هذا الباب، حيث ورد الباب الذي يسبقه بعنوان(باب: ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع).

الصورة الثانية:

حذف لفظ (باب) بلا ترجمة:

ويقصد بهذه الصورة وجود لفظ باب دون ترجمة بين الأحاديث، وهذه الصورة في الترجمة وقعت كثيرا، وهي أن يترجم البخاري للحديث بقوله (باب) دون أن يدرج ترجمة له. وقد وقع الاختلاف بين رواة النسخ في إثبات لفظ الباب أو عدم إثباته، في مواضع عدة.

ومن أمثلة ذلك:

١) إسقاط أبي ذر و الأَصيلي لفظ (باب) من كتاب بدء الوحي، فقد ورد في روايتهما (كيف كان بدء الوحي) دون إثبات الباب[١]

٢) ما وقع في كتاب الأذان بعد أحاديث باب (ما يقول عند التكبير) فقد سقط من نسخة أبي ذر لفظ الباب، ووافقه في ذلك أبو الوقت في نسخته وابن عساكر[٢].

وفي نسخة المدينة المخطوط لرواية أبي ذر ألحق حديث ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر بحديث الباب السابق[٣].

الصورة الثالثة:

حذف ترجمة، أو جزء منها:

١) قَوْله: (بَاب لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاة وليأت بالسكينة والوقار، وقال: ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا، قاله أبو قتادة)[٤]:

نبّه اليونيني على سقوط العبارة الآتية:"لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار، وقال"[٥]. من رواية أبي ذر و الأَصيلي، وابن عساكر،

---

(١) انظر اليونينية، وفتح الباري، ج١، ص ٣، وإرشاد الساري، ج١، ص٨١.
(٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان، هذا الباب سبق حديث رقم(٧٤٥)، ج١، ص١٤٩.وقد اثبت اليونيني لفظ الباب في المتن .
(٣) انظر مخطوط صحيح البخاري برواية أبي ذر، ورقة رقم(٩٠).
(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار ، ج١، ص١٢٩.
(٥) وقع في نسخة فيض الله، ورقة رقم(٤٠)، وفي نسخة يوسف آغا ورقة رقم(٥٦).

وأبي الوقت. مع الإشارة فوق الترجمة إلى أنّ الحمّوي السَّرَخْسي أثبتها(١).

قال ابن حجر:"سَقَطَتْ هَذِهِ التَّرْجَمَة مِنْ رِوَايَة الْأَصِلِيِّ وَمِنْ رِوَايَة أَبِي ذَرٍّ عَنْ غَيْر السَّرَخْسي ، وَثُبُوتهَا أَصْوَبُ لِقَوْلِهِ فِيهَا"(٢).

قلت: ولكن الإمام اليونيني في نسخته للصحيح نبّه على أنّ السقط وحذف الترجمة وقع في نسخة السَّرَخْسي الحمّوي بوضع الرمز(حـ) فوق ترجمة الباب، وبالعودة لمخطوط المدينة، فقد أثبت فيه الترجمة كاملة فالترجمة مثبتة لديه من طريق الكُشْمِهَني والمستملي دون حذف مع اختلافين: الأول إثبات لفظ (وليأتها) بدل (وليأت) وهي أدل على المعنى منها، والثاني: زيادة لفظ باب، بحيث أعطى للقارئ تصوراً وجود ترجمتين معاً لنفس الحديث، حيث أثبت أبو ذر ما نصه:

(باب لا يسعى إلى الصلاة وليأتها بالسكينة والوقار وقال باب ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا...الخ)(٣).

الصورة الرابعة:

حذف شيء من الترجمة(اختصار):

١) في باب (قيام النّبي ﷺ حتى ترم قدماه):

نبّه اليونيني على حذف أبي ذر لعبارة (حتى ترم قدماه) من روايته للصحيح(٤)، وكذلك وقع عند الأصيلي وأبي الوقت، وبالعودة لنسخ رواية أبي ذر الهروي تبين لي أنّها حذفت بالفعل من نسخة المدينة(٥)، وأبي مكتوم(٦)، وأبي علي الصدفي(٧)، ولكنها أثبتت في نسخ أخرى كنسخة ابن الحطيئة عن أبي ذر(٨)، و بالنسبة لرواية أبي الوقت فلم يقع الحذف، وإنما أثبت لفظ (حتى ترم قدماه) ، ولم يثبت فيها لفظ (الليل)(٩).

---

(١) بالعودة للنسخ المخطوطة، وجدت أنّها ثبتت في رواية الزَّبيدي ، كما وقع في النسخة المخطوطة من مكتبة الحرم المكي، ورقة رقم(٧٩)، في حين أنّها سقطت من رواية كلّ من: القلانسي عن أبي الوقت، ورقة رقم(٤٠) من المخطوط، و سقطت من رواية شرف الدين الدمياطي عن أبي الوقت، نسخة رقم(٣٣)،

(٢) فتح الباري، ج٢، ص١٣٨.

(٣) ورقة المخطوط رقم (٧٧). وبين ابن حجر و اليونيني عدم اتفاق على تحديد النسخ التي حذفت الترجمة.

(٤) صحيح البخاري، كتاب التهجد، ج٢، ص٥٠.

(٥) ورقة رقم (١٣٣) من مخطوط أبي ذر.

(٦) ورقة رقم (١٤١) من مخطوط أبي ذر الهَرَوي نسخة مكتبة ثناء الله الزاهدي.

(٧) نسخة المكتبة الوطنية في الجزائر، ورقة رقم(٤٨). وكذلك ثبت الحذف في نسخة ابن سعادة ، نسخة المكتبة الوطنية ورقة رقم (١٣٨).

(٨) ورقة رقم(٢٢٨) من مخطوط مكتبة مغنيسيا.

(٩) ثبتت هذه الصورة في النسخ المخطوطة الآتية: رواية القلانسي عن أبي الوقت، ورقة رقم(٨٢) من المخطوط ، ورواية الزَّبيدي عن أبي الوقت نسخة الحرم المكي، ورقة رقم (١٣٨)، ونسخة مكتبة ثناء الله الزاهدي، رقم(٨٣).

وقد ثبت هذا الاختصار أيضا في نسخة الكُشَاني عن الفَرَبري حيث جاءت الترجمة بلفظ (قيام النّبي ﷺ الليل) فقط(١).

وهذه الزيادة في الترجمة ثبتت في رواية كريمة المروزية عن الكُشْمِهَني(٢)، وبحسب كلام الحافظ بن حجر يبدو أنّها لم تثبت في طرق أخرى للكشميهني، فقد قال الحافظ في الفتح:" قوله: "باب قيام النبي ﷺ الليل" كذا للكشميهني من طريقين عنه، وزاد في رواية كريمة: "حتى ترم قدماه"(٣).

قلت: والظاهر من خلال تتبع ما وقع عليه الحال في النسخ المخطوطة، أنّ هذه الزيادة ليست من شيوخ أبي ذر، وإنّما من الفَرَبري، وظاهر الحال أنّها زيادة مرجوحة لأنّ معظم الروايات أجمعت على حذفها، وعدم إثباتها، وقد يكون الإمام الفَرَبري نبّه عليها ولكن مع ترجيح حذفها، فوقع من بعض تلاميذه كالحمّوي والكُشْمِهَني ذكرها والتنبيه عليها، وما يدل على ذلك ورودها في رواية كريمة المروزية في الهامش وليس في المتن، في إحدى النّسخ، للدلالة على وقوع التنبيه عليها(٤).

كما أنّ وقوع الحذف من قبل أبي ذر الهروي يشير إلى إثبات أبي ذر الوجه الأرجح في الترجمة.

الصورة الخامسة:

الاختلاف في إيراد صيغة تراجم الكتب:

وهذه صورة من صور الاختلاف التي تكرر وقوعها بين الرواة، فقد أثبت العلماء فروقاً بين رواة الصحيح في إثبات لفظ الكتاب، أو أبواب ، قبل إيراد عنوان الكتاب، و في بعض الروايات استخدم الرواة صيغة باب كذا، بدل كتاب كذا، وقد تكرر وقوع هذا الأمر بين شيوخ الإمام أبي ذر، وكان هناك تراوح بينهم في ذلك.

مع التأكيد على أمر هام هو وجود اتفاق بين العلماء على عدد الكتب التي أخرجها البخاري في صحيحه، وهي (٩٧) كتاباً. إذ إنّ هناك اتفاقاً على عناوين الكتب، ولكن الاختلاف وقع في التعبير عن هذه العناوين الرئيسة بلفظ كتاب أو أبواب أو باب.

١) ومثاله ما وقع في (كتاب الجمعة) فقد ثبتت الترجمة لأبي ذر عن شيخيه المستملي والكُشْمِهَني وحذفت من طريق أبي ذرعن شيخه الحمّوي. وبالعودة إلى مخطوط المدينة فقد أثبتت هذه الترجمة قبل

---

(١) ورقة رقم(٦٧).

(٢) وقد ثبتت هذه العبارة في الترجمة في رواية كريمة المروزية، في نسختي (جامعة الإمام) ورقة رقم(١٧) من المجلد الثاني، والنسخة السليمانية ورقة رقم(١٥١).

(٣) فتح الباري، ج٣، ص١٤. وقد ذكر القسطلاني في إرشاد الساري، وجود التفاوت بين الروايات والنسخ، حول مسألة إثبات هذه العبارة. انظر ج٣، ص٢٠١.

(٤) نسخة جامعة الإمام، ورقة رقم (١٧).

البسملة في بداية الكتاب[١]. وأما عن رواية الحمّوي فقد ثبت عن طريق نسخة أبي الوقت عن الداودي إثبات البسملة ومن ثمّ عرض باب فرض الجمعة، دون ذكر (كتاب الجمعة)[٢].

٢) قَوْله: (أَبْوَاب صَلَاة اَلْخَوْفِ ثَبَتَ لَفْظ أَبْوَاب لِلْمُسْتَمْلِيّ وَأَبِي اَلْوَقْتِ، وَفِي رِوَايَةِ الأَصيلي وَكَرِيمَة "بَاب" بِالْإِفْرَادِ ، وَسَقَطَ لِلْبَاقِينَ.

وبالرجوع إلى مخطوط المدينة لأبي ذر فقد ثبت في رواية المستملي البسملة، ومن ثمّ ذكر (أبواب صلاة الخوف)[٣]، وكذلك ثبت في نسخة أبي الوقت. ذكر البسملة ثمّ ذكر (أبواب صلاة الخوف). ولكن اليونيني اثبت الترجمة بلفظ باب مع اعتماده على أنّ هذا بداية كتاب، بدليل إيراد البسملة، واعتماد كتاب الخوف، وهذا ما اعتمده ابن حجر في المتن الذي اعتمده في فتح الباري.

الصورة السادسة:

الاختصار في إيراد الآيات القرآنية إن وردت في الترجمة وأمثلة ذلك:

وهذا التصرف كثيراً ما كان يقع في رواية أبي ذر الهروي ومن الأمثلة على ذلك:

١) ما وقع في (بَابِ التَّعَاوُن فِي بِنَاء الْمَسْجِد، مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِد اللَّه الآية)[٤] قال ابن حجر:" كَذَا فِي رِوَايَة أَبِي ذَرٍّ ولم يتم الآية". وَزَادَ غَيْره قَبْل قَوْله مَا كَانَ " وَقَوْل اللَّه عَزَّ وَجَلَّ" وَفِي آخِره "إِلَى قَوْله الْمُهْتَدِينَ"[٥]، أي رواها بقية الرواة تامة. وهذا ما ثبت في رواية الحمّوي و الكُشَاني عن الفَرَبري، فقد رَوَوْها تامة[٦].

قلت: بالعودة للنسخ المخطوطة تبين أنّ أبا ذر الهروي اختصر الآية، وقد ثبت هذا في المخطوط من رواية الزبيدي عن أبي الوقت[٧].

وقد أثبت اليونيني في المتن لفظ الآية تاماً، دون أن يورد في البَدء (قول الله عز وجل)[٨].

---

(١) انظر مخطوط صحيح البخاري برواية أبي ذر، ورقة رقم(١٠٥).
(٢) انظر مخطوط صحيح البخاري، برواية أبي الوقت ورقة رقم(٨٤).
(٣) ورقة رقم (١١٢) من مخطوط أبي ذر، وورقة رقم(٨٨) من مخطوط أبي الوقت.
(٤)صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ج١، ص٩٧، وفي الفتح، ج١، ص٥٤١.
(٥) فتح الباري، ج١، ص٥٤١.
(٦) ثبت هذا في النسخ المخطوطة لرواية أبي الوقت عن الحموي رواية الزَّبِيدي نسخة الحرم المكي، ورقة رقم (٥٨)، وفي نسخة تشستر بتي ورقة رقم(٦٥). وثبت في رواية الكُشَاني، ورقة رقم(٢٧). إثبات الآية بتمامها.
(٧) ورقة رقم(٦٥) من نسخة مغنيسيا.
(٨) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ج١، ص٩٧.

قلت: قد يبدو الاختلاف الذي وقع هنا اختلافاً بسيطاً متمثلاً في اختصار آية في ترجمة الباب، ولكن وجود من تابع أبا ذر الهروي في روايته دلالة واضحة على أنّ هذا الاختصار لم يكن محض تصرّف من أبي ذر الهروي، وإنّما وقع في رواية الفَرَبري.

٢) مثال آخر على الاختصار من باب صلاة الخوف[١]:

صورة الاختلاف: اختصار إيراد الآيات الواردة في الترجمة

قال ابن حجر:" قوله: "وقول الله عز وجل" ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ **[النساء: ١٠١]، ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله: "مهينا" في رواية كريمة، واقتصر في رواية الأَصيلي على ما هنا، وقال: إلى قوله: "عذابا مهينا". وأما أبو ذر فساق الأولى بتمامها ومن الثانية إلى قوله: "معك" ثم قال إلى قوله: "عذابا مهينا."[٢] تحرير الاختلاف ومناقشته:**

ولكنّ كلام ابن حجر مخالف لما وقع في روايات أبي ذر المخطوطة و في اليونينية. فقد وقع في مخطوط المدينة لأبي ذر[٣] اختصار ذكر الآيتين فأورد الأولى: إلى لفظ جناح ثمّ قال (إلى قوله عذاباً مهينا). ووافق ما وقع في المخطوط تنبيه اليونيني في نسخته للصحيح[٤].

فقد ثبت هذا الاختصار في رواية أبي مكتوم[٥]، وابن منظور[٦]، وأبي علي الصدفي[٧].

وبالرجوع إلى رواية أبي الوقت ، فقد أثبت الزبيدي[٨] في روايته الآيتين بتمامهما، ولكن من طريق القلانسي فقد وردت الآية:

﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ **إلى قوله** ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ **[النساء: ١٠١- ١٠٢] كذا ثبت في رواية القلانسي[٩] بالاختصار.**

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الخوف، باب صلاة الخوف، ج٢، ص١٤.
(٢) فتح الباري، ج٢، ص٤٢٩.
(٣) انظر ورقة رقم(١١٢) من مخطوط أبي ذر.
(٤) صحيح البخاري، كتاب صلاة الخوف، ج٢، ص١٤.
(٥) ورقة رقم (١١٥) من نسخة مكتبة ثناء الله الزاهدي (الزاهدية).
(٦) ورقة رقم (٢٢٤) من نسخة ابن منظور المخطوطة.
(٧) ورقة رقم(١٤٤) من النّسخة الملكية لأبي علي الصدفي. حين وقع في رواية ابن الحطيئة ذكر الآية الأولى بتمامها والثانية مختصرة. انظر ورقة رقم(١٩١) من النّسخة المخطوطة.
(٨) ج١، ورقة رقم(١١٤) من النسخة المخطوطة.
(٩) ورقة رقم(٩٦) من النّسخة المخطوطة.

كما أنّ صورة رواية كريمة هي بذكر الآية الأولى بتمامها والثانية لغاية (منهم معك)، وهذا خلاف ما ذكر ابن حجر في الفتح. و قد ثبتت هذه الصورة في الاختصار كما وقعت في رواية كريمة في رواية الكُشَاني[1] أيضاً.

قلت: وصورة الاختصار التي وقعت في الآيات في الترجمة قد تعود لنشاط الراوي، وقد يكون لها تعلّق بنشاط الفَرَبري في إيراده الآياتِ بتمامها، أو اختصارها، وهي على كل حال صورة لا تخل بأصول الرواية والتحديث، وتعتبر هذه الصورة من أكثر الصور التي تكرر التنبيه عليها في فتح الباري عند ابن حجر العسقلاني.

(١) ورقة رقم (٥٠) من النّسخة الكُشَانية المخطوطة.

المطلب الثالث

التقديم والتأخير

الصورة الأولى:

إثبات البسملة في الترجمة: (التقديم والتأخير والحذف)

جرت العادة في ترتيب أبواب وكتب صحيح البخاري، أن يسبق عنوان الكتاب بالبسملة، وقد وقعت بعض الاختلافات بين رواة الصحيح في مسألة الترتيب من حيث التقديم والتأخير، وإيراد البسملة.

وهذه من الأمور التي حرص اليونيني على التنبيه عليها، لأنها مساعدة في تحديد الكتب والأبواب الفقهية، وقد كان ابن حجر ينبّه على مسألة حذف البسملة بحسب ما وقعت في بعض من المواضع في صحيح البخاري.

وفي تفسير هذا الاختلاف الذي وقع بين الرواة: قال ابن حجر:"واختلفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه، الأول ظاهر، ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كالآيات مستفتحة بالبسملة[(١)].

وأمثلة ذلك كثيرة، اذكر منها:

١) ما ذكره ابن حجر في الفتح عند (بَاب فِي اَلْعِيدَيْنِ وَالتَّجَمُّل فِيهِ) حيث قال:"كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيّ بْن شَبَوَيْهِ، وَنَحْوُه لِابْن عَسَاكِر، وَسَقَطَتْ اَلْبَسْمَلَة لِأَبِي ذَرٍّ"[(٢)]. هكذا ذكر ابن حجر ونبه على ذلك اليونيني في الصحيح، ولكن بالعودة لنسخ رواية أبي ذر المخطوط وجدت أنّه أثبت البسملة قبل (باب في العيدين)[(٣)]، و كذلك أثبتت في نسخة أبي الوقت[(٤)].

كَذَا لِلْمُسْتَمْلِيّ، وَلِغَيْرِهِ "بَاب مَا جَاءَ فِي سُجُود الْقُرْآن وَسُنَّتهَا" أَيْ سُنَّة سُجُود التِّلَاوَة، وَ لِلْأَصِيلِيّ "وَسُنَّته"، وَسَقَطَتْ الْبَسْمَلَة لِأَبِي ذَرّ[(٥)].

هكذا قال ابن حجر في الفتح، وقد نبه اليونيني على إثبات أبي ذر للفظ الترجمة (أبواب سجود القرآن)[(٦)] من طريق المستملي، وقد أثبته أبو الوقت في روايته عن الحمّوي.

---

(١) فتح الباري، ج١، ص٤٦.
(٢) فتح الباري،ج٢، ص ٥٠٩.
(٣) ورقة رقم(١١٣) من مخطوط المدينة، وقد ثبتت البسملة في رواية ابن الحطيئة، عن أبي ذر نسخة مغنيسيا، ورقة رقم(١٩٣أ)، ورواية أبي علي الصدفي، النسخة الملكية رقم(٤٦).
(٤) ورقة رقم(٨٩) من مخطوط أبي الوقت.
(٥) فتح الباري،كتاب سجود القرآن، ج٢،ص٦٤١.
(٦) ورقة رقم(٩٩) من مخطوط أبي الوقت.

قلت: إنّ ما أثبته أبو ذر من طريق المستملي ساهم في إثبات عنوان الكتاب (كتاب سجود التلاوة) لدى المحققين وفي طبعات صحيح البخاري.

٢) ذكر اليونيني وابن حجر أنّ أبا ذر حذف البسملة قبل (باب التهجد بالليل)، وبالرجوع إلى نسخة الحافظ أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، وجدت أنّه أثبت البسملة، وكذا فعل الحافظ أبو الوقت في روايته عن الحمّوي[١]، حيث أثبت البسملة بعد باب التهجد، بخلاف فعل أبي ذر في نسخة المدينة حيث أثبت البسملة قبل باب التهجد[٢]، و لكن قد يؤدي هذا إلى تفسير كلام اليونيني وابن حجر و يبدو أنّ حذف البسملة وقع في نسخة الكُشْمِهَني وسقوط البسملة وقع في نسخته، وما يدل على ذلك أنّ رواية باب
(التهجد بالليل) وقع في غير رواية الكُشْمِهَني، في حين وقع في روايته للكشميهني بلفظ (باب التهجد من الصلاة) وفي المخطوط وقع بحسب رواية غير الكُشْمِهَني.

الصورة الثانية:

تقديم وتأخير أبواب بأحاديثها:

وقد اتخذ التقديم والتأخير في التراجم صوراً متعددة، منها تقديم أبواب بكاملها وبأحاديثها على أبواب أو تأخيرها، ومن الأمثلة على ذلك:

١) وقع في كتاب الغسل، باب (من أفرغ على يمينه بشماله في الغسل)[٣]:

قال ابن حجر:" قَوْله: (بَاب مَنْ أَفْرَغَ) هَذَا الْبَاب مُقَدَّم عِنْدَ الأَصيلي وَابْن عَسَاكِر عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ[٤]. وَاعْتُرِضَ عَلَى الْمُصَنِّف بِأَنَّ الدَّعْوَى أَعَمُّ مِنْ الدَّلِيلِ وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ فِي غَسْلِ الْفَرْج بِالنَّصِّ وَفِي غَيْرِهِ بِمَا عُرِفَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ التَّيَامُن كَمَا تَقَدَّمَ وَمَحَلّه هُنَا فِيمَا إِذَا كَانَ يَغْتَرِفُ مِنْ الْإِنَاءِ قَالَهُ الْخَطَّابِيّ"[٥]

تحرير الاختلاف:

وبالعودة إلى رواية الإمام الأصيلي عن شيخه المروزي[٦] في النسخة المخطوطة، لم أجد هذا التقديم في الأبواب، ولعل هذا وقع في إحدى النسخ.

بالرجوع إلى النسخ المخطوطة ثبت في رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهرَوي[٧] عن شيوخه الثلاثة تقديم باب (تفريق الغسل والوضوء) وبعده

---

(١) ورقة رقم(١٠٣) من مخطوط أبي الوقت.
(٢) ورقة رقم(١٣٣) من مخطوط المدينة لأبي ذر للصحيح.
(٣) صحيح البخاري، ج١، ص٦٢.
(٤) والباب الذي قبله هو: باب تفريق الغسل والوضوء.
(٥) فتح الباري، ج١، ص٣٧٥، حديث رقم٢٦٦.
(٦) النسخة الجزائرية ، ورقة رقم(١١٨).
(٧) ورقة رقم (٣٦) من نسخة ثناء الله الزاهدي من باكستان. وورقة رقم(٦٣)من نسخة مغنيسيا من رواية ابن الحطيئة عن أبي ذر الهروي. وكذلك ورقة رقم(٧٥) من النسخة المخطوطة لرواية ابن منظور عن أبي ذر الهروي.

باب (من أفرغ بيمينه على شماله في الغسل)، وهكذا ثبت في رواية كريمة المروزية[١] عن شيخها الكشميهني فقد تابعته على ذلك، وكذا ثبت في رواية أبي الوقت السجزي[٢]، عن الحموي.

وأمّا عند غير شيوخ أبي ذر الهروي فقد ثبت هذا الترتيب عند الإمام الكشاني[٣] في روايته للصحيح عن الفربري.

وعليه فقد فإنّ وقوع هذا التقديم والتأخير الذي ذكره ابن حجر يتوقف فيه لاتفاق كل الروايات على تقديم باب (تفريق الغسل والوضوء)، على باب (من أفرغ بيمنه على شماله).

٢) وكما وقع في كتاب اللباس، باب (ينزع نعله باليسرى):

حيث قال ابن حجر في الفتح:"باب ينزع نعله اليسرى" وقع ذكر هذه الترجمة قبل التي قبلها عند الجميع إلا أبا ذر، ولكل منهما وجه"[٤].

ويقصد ابن حجر بقوله إنّ جميع الرواة أوردوا هذا الباب بعد باب (يبدأ بالنعل اليمنى) وقبل باب (لا يمشي في نعل واحدة)، وبالعودة لمخطوط المدينة فقد أورده أبو ذر الهروي في هذا الموضع تحديدا.

٣) كتاب الدّيات، باب إذا قتل نفسه فلا دية له:

"انتقد الكرماني في شرحه للباب وجود عبارة:"فلا دية له" مرجحاً أنّ الأولى والأنسب وجودها في ترجمة الباب السابق، وهو "إذا مات في الزحام أو قتل"، ومن ثمّ فقد نسب وجود هذا إلى النّساخ بقوله: "قوله في الترجمة: "فلا دية له" لا وجه له هنا، وإنما موضعه اللائق به الترجمة السابقة، إذا مات في الزحام فلا دية له على المزاحمين لظهور أنّ قاتل نفسه لا دية له، قال: ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل"[٥]

تحرير الاختلاف:

بالعودة إلى رواية أبي ذر الهروي[٦] ثبت وجود عبارة (فلا دية له) مع باب (إذا قتل نفسه)، وقد ثبتت هذه العبارة في هذا الموضع عند رواة الفربري، وما ذكره الإمام الكرماني هو من باب الاجتهاد، ولا دليل عليه، كما أنّ وجود لفظ (فلا دية له) مع ترجمة باب (إذا قتل نفسه) متجّه

---

(١) ورقة رقم(٤٠) من النّسخة السليمانية، من رواية كريمة المروزية.
(٢) ورقة رقم(٣٥) من نسخة الزبيدي من رواية أبي الوقت السجزي عن شيخه الحموي.
(٣) ورقة رقم(١٨) من نسخة الإمام الكشاني.
(٤) فتح الباري، ج١٠، ص ٣١١. ترجمة حديث رقم (٥٨٥٦).
(٥) الكواكب الدراري، ج٢٤، ص٢٠.
(٦) ورقة رقم (١١٠) من نسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي عن أبي ذر الهروي، وورقة رقم(٣٤٧) من النسخة الناصرية لرواية ابن الحطيئة عن أبي ذر الهروي.

ومتفق مع موضوع الباب وفيه تأكيد على سقوط الدية في حال قتل النفس، كما أنّه لم يذكر هذا الانتقاد أحد غيره من شراح الصحيح.

المطلب الرابع

صور أخرى للاختلاف في تراجم الأحاديث

الصورة الأولى: إبدال لفظ بلفظ في الترجمة:

وقع في رواية أبي ذر الهروي إبدال ألفاظ بأخرى، وقد كان مصدر هذا لإبدال في المواضع التي توقفت عليها رواية الإمام الفَرَبري، بسبب الرواية بالمعنى، ودليل ذلك اتفاق أكثر من راوٍ عن الفَرَبري على صيغة الإبدال هذه. وفيما يأتي توضيح لذلك.

١) كما وقع في (بَاب فَضْل مَنْ غَدَا لِلْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ):

أشار ابن حجر: هَكَذَا لِلْأَكْثَر مُوَافِقًا لِلَفْظِ الْحَدِيث فِي الْغُدُوّ وَالرَّوَاح، وَلِأَبِي ذَرٍّ بِلَفْظِ "خَرَجَ" بَدَلَ غَدَا، وَلَهُ عَنْ الْمُسْتَمْلِيّ والسَّرَخْسي بِلَفْظِ "مَنْ يَخْرُجَ" بِصِيغَةِ الْمُضَارِع.

وبالعودة للنسخ المخطوطة[1]؛ فقد وجدت أنه أثبت الترجمة بلفظ (فضل من يخرج إلى المسجد ومن راح) بصيغة المضارع كما ورد في تنبيه اليونيني عن المستملي و السَّرَخْسي[2].

قلت: وهذا يوضح أنّ الاختلاف سببه رواية الإمام الفَرَبري، فقد أورد الترجمة بأكثر من لفظ.

٢) قَوْلُهُ: (َابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الصُّبْحِ)[3]:

نبه اليونيني وابن حجر على أنّ أبا ذر روى هذه الترجمة من نسخته للصحيح بلفظ الصبح بدل الفجر، فخالف بذلك رواة الصحيح لأنهم رووه بلفظ: "صَلَاةِ الْفَجْرِ"[4].

وبالنسبة لما وقع في النسخ المخطوطة، لروايات أبي ذر الهروي فقد ثبتت الترجمة بلفظ (الجهر بقراءة الصبح) في رواية ابن الحطيئة فقط، مع وقوع التنبيه فوق نفس الترجمة في متن المخطوط بورود الرواية الأصل بلفظ (صلاة الفجر)، في حين أثبتت بقية الروايات عن أبي ذر الهروي الرواية بلفظ (الفجر) كما وقع في رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي[5]، وفي رواية أبي علي الصدفي[1] عن أبي ذر الهروي.

---

(١) كما في مخطوط أبي على الصدفي نسخة المدينة، ورقة رقم (٨٠).
(٢) فتح الباري، ج٢، ص١٧٤، صحيح البخاري، ج١، ص١٣٣.
(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، ج١، ص١٥٤.
(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٢٥٣.
(٥) ورقة رقم(٩٥) من الزاهدية من مكتبية ثناء الله الزاهدي في باكستان.



(١) ورقة رقم (٩٢) من نسخة أبي علي الصدفي نسخة المدينة .

فقد ثبت في رواية كريمة المروزية عن الكُشْمِهَني ثبوت الترجمة باللفظ الذي أثبته أبو ذر الهروي (الجهر بقراءة صلاة الصبح)[١]، وبهذا لا يكون أبو ذر قد خالف رواة الصحيح، لوجود من تابعه على هذه الرواية. وأمّا عن تفسير وقوع هذا الفرق في الرواية فيعود إلى الرواية بالمعنى، وتعدد وجوه الرواية عن الإمام الفَرَبري.

٣) (باب التبكير و الغلس بالصبح):

فقد روي من طريق الكُشْمِهَني بلفظ التبكير، وهذا ما أثبته اليونيني في المتن[٢]، ولكنه روي للأكثر (بالتكبير) فقد روى أبو ذر عن شيخيه السَّرَخْسي والمستملي بلفظ (التكبير)[٣] وهذا ما أثبته الأصيلي، وكذا ثبت في رواية أبي الوقت عن الداودي عن السَّرَخْسي. و قد أثبت ابن حجر في متن الصحيح الترجمة بلفظ (التكبير).

قلت: سياق الحديث فيه: "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ بِغَلَسٍ ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ {فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ}..".[٤] وهو أنسب لسياق الحديث الذي ترجم له.

٤) كما وقع في ترجمة باب:"لا يسعى إلى الصلاة مستعجلا، وليقم بالسكينة والوقار":

هكذا أثبته اليونيني في المتن[٥]، ونبّه على وقوع اختلاف في رواية أبي ذر، حيث أثبتها بلفظ: "لا يقوم بدل لا يسعى"[٦].

قلت: وبالعودة إلى رواية أبي الهيثم من طريق كريمة المروزية وجدت أنّه أثبت ترجمة الباب بلفظ:(لا يقوم)[٧]، وهذا دليل على أنّ هذا الإبدال ليس من تصرف أبي ذر الهروي، وإنّما هو من شيوخه. وبالعودة للنسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي، ثبتت الترجمة في رواية ابن الحطيئة بلفظ:"لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم إليها بالسكينة والوقار، باب لا يسعى إلى الصلاة"، وأثبت فوق عبارة:"باب لا يسعى

---

(١) ورقة رقم(١٠٤) من النسخة السليمانية لرواية كريمة المروزية، من تركيا.

(٢) صحيح البخاري، كتاب صلاة الخوف، باب التبكير و الغلس، ج٢، ص١٥.

(٣) ورقة المخطوط رقم(١١٢) من نسخة أبي ذر، وورقة رقم(٨٩) من مخطوط أبي الوقت.

(٤) صحيح البخاري، ج٢، ص١٥.

(٥) والترجمة بهذا اللفظ هي من رواية أبي الوقت من طريق الزَّبِيدي، وقد ثبت هذا في مخطوط مكتبة الحرم المكي ورقة رقم (٧٩)، في حين وقعت الترجمة في روايتي القلانسي في ورقة رقم(٤٩)، والدمياطي ورقة رقم(٣٣)، كليهما عن أبي الوقت عن الداودي عن الحموي؛ كالآتي:"لا يسعى للصلاة ولا يقوم إليها مستعجلاً..". ووقع التنبيه في هامش نسخة القلانسي وقوع الترجمة بلفظ:"و لا يقوم عند الصلاة" للحموي السرخسي.

(٦) كتاب الأذان، في النسخة اليونينية المخطوطة نسخة (يوسف آغا) ورقة رقم(٥٦)، وانظر المطبوع: ج١، ص١٣٠.

(٧) النسخة السليمانية لرواية كريمة المروزية، ورقة رقم(٨٧).

إلى الصلاة" رمز (حـ) للإشارة إلى ثبوتها في نسخة الحمّوي بهذا اللفظ[١].

الصورة الثانية:

إبدال حرف بحرف:

١) كما وقع في نسخة أبي ذر في كتاب التهجد (باب الدّعاء في الصلاة من آخر الليل):

وجه الاختلاف:

فقد نبّه اليونيني وابن حجر على قَوْله: (بَاب الدُّعَاء وَالصَّلَاة مِنْ آخِرِ اللَّيْل)، في حين وقع في رِوَايَة أَبِي ذَرّ " الدُّعَاء فِي الصَّلَاة "[٢].

تحرير الاختلاف:

وبالعودة للنسخة المخطوطة لراوية أبي ذر ثبت هذا الإبدال فقط في نسخة ابن الحطيئة عن أبي ذر[٣]، و لم يثبت من طريق أبي مكتوم[٤] بل ثبت فيها الرواية الأصح وهي بالواو (بَاب الدُّعَاء وَالصَّلَاة مِنْ آخِرِ اللَّيْل)، وثبتت كذلك في رواية ابن منظور[٥]، وفي رواية أبي علي الصدفي[٦].

قلت: ومن خلال ما سبق، يتبين أن الإبدال الذي وقع إبدال مرجوح، لم يقع إلا في رواية واحدة من روايات أبي ذر الهروي، وهي رواية ابن الحطيئة، ولذا نبّه عليها اليونيني وابن حجر، وقد يكون بسبب خطأ من النّساخ.

٢) وكما وقع في ترجمة باب (التهجّد بالليل)[٧]. فقد أثبت في رواية الكُشْمِهَني (باب التهجّد من الليل).

تحرير الاختلاف:

(١) ورقة رقم(١٣٠) من نسخة مخطوط ابن الحطيئة، نسخة مغنيسيا.
(٢) كتاب التهجّد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل.
(٣) ورقة رقم (٢٣٠) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٤) هكذا ثبت في نسخة ثناء الله الزاهدي (الزاهدية) ورقة رقم(١٤٠) من النسخة المخطوطة، ورقة رقم(١٣٥) من نسخة المدينة لرواية أبي ذر .
(٥) ورقة رقم (٢٧٠) من نسخة ابن منظور المخطوطة.
(٦) ورقة رقم(٥٣) من النّسخة الملكية لرواية الصدفي.
(٧) كتاب التهجّد، باب التهجّد بالليل، ج٢، ص٤٨.

وقد رجّح ابن حجر لفظ الكُشْمِهَني لموافقته الآية الكريمة، بقوله:" "باب التهجد بالليل" في رواية الكُشْمِهَني: "من الليل" وهو أوفق للفظ الآية"[١]. وأيده القسطلاني في ذلك[٢].

قلت: ولكن بالرجوع إلى نسخ مخطوط رواية كريمة المروزية وجدت أنّ الترجمة ثبتت بلفظ (باب التهجد بالليل)، وذلك في نسخة السليمانية[٣]، وفي نسخة جامعة الإمام[٤]، ولعل هذا الإبدال وقع في غير طريق كريمة المروزية عن الكُشْمِهَني. وما أثبته أبو ذر الهروي هو ما اتفق عليه معظم الرواة، وهو إثبات الترجمة بلفظ (بالليل)، وليس (من الليل) [٥].

الصورة الثالثة:

الاختلاف في ضبط بعض الألفاظ في التراجم:

والاختلاف في الضبط من الصور التي وقع التنبيه عليها بصورة متكررة، ومن أمثلتها:

١) ما وقع في قَوْله: (اِبْن أَبِي غَنِيَّة)

"كَذَا لِأَبِي ذَرّ بِالْمُعْجَمَةِ وَالنُّون بَعْدهَا تَحْتَانِيَّة مُثَقَّلَة، وَلِلْأَكْثَر بِضَمِّ الْمُهْمَلَة وَسُكُون الْمُثَنَّاة بَعْدهَا مُوَحَّدَة وَهُوَ الرَّاجِح فتكون(ابْنَ أَبِى عُتْبَةَ)"[٦].

وبالرجوع للنّسخة المخطوطة لرواية أبي ذر وجدت أنّها مثبتة كما رواها الأكثر(ابْنَ أَبِى عُتْبَةَ)[٧]، ولعل ما وقع في نسخة ابن حجر كان مصحفاً.

الصورة الرابعة:

الاختلاف في صيغة بعض الألفاظ:

ويقصد بذلك ما وقع في اختلاف بين الألفاظ من حيث الصياغة كاختلاف بين الماضي والمضارع أو المبني للمعلوم والمجهول، والفعل الثلاثي والرباعي، وغيره.

وأمثلة ذلك بحسب ما وقع بين الروايات:

---

(١) فتح الباري، ج٣، ص٣.
(٢) إرشاد الساري، ج٣، ص١٨٥.
(٣) ورقةرقم(١٤٩)من المخطوط.
(٤) ورقة رقم(١٥) من المجلد الثاني المخطوط.
(٥) فقد ثبت في النسخ المخطوطة بلفظ(بالليل)، كما في نسخة ابن الحطيئة ورقة رقم(٢٢٦) من نسخة مغنيسيا، ونسخة أبي مكتوم ورقة رقم(١٤٠) من مكتبة ثناء الله الزاهدي.
(٦) صحيح البخاري، كتاب صلاة العيدين، باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين، ج٢، ص٢٣. و انظر فتح الباري، ج٢، ص٤٧٤.
(٧) ورقة المخطوط (١١٧) من نسخة المدينة لأبي ذر.

١) ما وقع في باب (مَا يُقَالُ إِذَا مَطَرَتْ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ..)[١] فقد وقعت كلمة (مُطِرَت)[٢] لأبي ذر هكذا من الفعل الثلاثي، ووقعت للباقين(أمُطِرت) من رباعي وهما بمعنى عند الجمهور[٣].

وبالرجوع إلى النسخة المخطوطة لأبي ذر من طريق الصدفي وجدت أنه أثبتها (أمطرت)[٤] وليس مطرت، وكذا ثبتت في رواية ابن الحطيئة[٥] عن أبي ذر الهروي. في حين أثبت أبو الوقت في نسخته بلفظ (مطرت)[٦]، وبذلك يتبين أنّ أبا ذر أثبت في نسخته رواية شيخيه المستملي والكُشْمِهَنِي، والرواية بصيغة (مطرت) من رواية الحمّوي، لذا أثبتها الداودي عن شيخه الحمّوي[٧].

الصورة السادسة: الاختلاف في الجمع والإفراد.

ومثاله: ما ورد في رواية أبي ذر في باب الصلاة في مسجد السوق، ولغير أبي ذر"مساجد"، وذلك عند الأصيلي وابن عساكر. وقد أثبت اليونيني اللفظ بالإفراد كما أثبته أبو ذر[٨].

خلاصة المبحث الأول:

بعد عرض ما سبق من نماذج من صور الفروق التي وقعت في التراجم يتبين أن هذه الفروق ليست فروقاً قادحة وإنما نشأ بعضها بسبب بعض التصحيف ، أو الاختصار، أو تعدد وجوه الرواية عن الإمام الفربري، كما أنني قمت بتتبع كلام الحافظ بن حجر العسقلاني في فتح الباري حول إشاراته فوجدت أنَّ جل الفروقات وقعت بين الروايات في تراجم الأبواب، حيث قمت بتتبع ما يزيد عن ألف وأربعمائة موضع (١٤٦٠) في فتح الباري، أشار فيها ابن حجر إلى اختلافات وقعت في رواية أبي ذر الهروي، تبين أن (٥٤٣) منها وقع في تراجم الأبواب والكتب[٩]، و يعد ضبط المحدثين والعلماء لهذه الفروق دليل على ضبط الرواة لصحيح البخاري، وحرصهم على تحري أي اختلاف يقع بين الروايات حتى لو لم يكن له أي تأثير ولم يكن قادح.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب ما يقال إذا مطرت، وانظر فتح الباري، ج٢، ص ٥١٨.

(٢) وقع اختلاف في ضبط (مطرت) و(أمطرت) بصيغة الماضي والمبني للمجهول، في النسخة اليونينية وفتح الباري.

(٣) فتح الباري، ج٢، ص٦٠١.

(٤) ورقة المخطوط رقم(١٢٣) من مخطوط المدينة لأبي ذرالهَرَوي.

(٥) ورقة رقم(٢٠٨) من النّسخة مغنيسيا المخطوطة.

(٦) ج١، ورقة رقم(١٢٦) من مخطوط أبي الوقت من رواية الزَّبِيدي عنه نسخة الحرم المكي.

(٧) ثبتت الرواية بهذه الصيغة عند الحموي من طريق القلانسي في النسخة المخطوطة، ورقة رقم(٧٦).

(٨) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في مسجد السوق، ج١، ص١٠٣، الفتح، ج١، ص٦٧٢.

(٩) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب ، المبحث الثالث منهج الحافظ ابن حجر في التنبيه على الاختلافات والفروق بين الروايات.

المبحث الثاني

صور الاختلافات في السند

وفيه ستة مطالب:-

المطلب الأول: **الاختلاف في ضبط أسماء الرواة**

المطلب الثاني: **الزيادة في الأسانيد**

المطلب الثالث: **الحذف والاختصار**

المطلب الرابع: **تقييد المهمل**

المطلب الخامس: **التصحيف**

المطلب السادس: **الاختلاف في صيغ الأداء**

توطئة

تعدّدت صور الاختلافات التي وقعت في الأسانيد في رواية أبي ذر الهروي، وقد كانت الفروق التي وقعت في الإسناد، بين رواة صحيح البخاري، فروق تعلّقت بأسماء الرواة من حيث ضبط الأسماء، والتعريف بهم، وتقييد الأسماء المهملة، أو الاختلاف على تقييدها، وغيرها من الأمور الإسنادية التي لا تقدح بصحة أسانيد الصحيح، وصحة رواياته، ويهدف هذا الفصل إلى تعليل أسباب وقوع مثل هذه الاختلافات والفروق، من خلال الأمثلة التي اجتهدت في تناولها، حيث تمّ انتقاء الأمثلة بناءً على محاولة استيعاب أهم صور الاختلاف التي وقعت في الأسانيد، و الالتزام بمنهج التحليل والنّقد لما وقع من فروق، وذلك بتوضيح موضع الاختلاف في كل مثال، و مقابلة أقوال العلماء حول الاختلاف، بما وقع في النّسخ المخطوطة لموضع الاختلاف الذي تمّ اختياره، ومن ثمّ استخلاص النتائج المبنية على المشاهدات والملاحظات.

المطلب الأول

الاختلاف في ضبط اسم راوٍ

ومثاله: الحديث الذي أخرجه البخاري عن مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ :"حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مِخْوَلِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا."(١)

موضع الاختلاف:

قال ابن حجر:" "قَوْله:(مِخْوَل) بِكَسْر أَوَّله وَإِسْكَان الْمُعْجَمَة، وَبِوَزْنِ مُحَمَّد أَيْضًا؛ وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَوَّلُ لِلْأَكْثَرِ وَالثَّانِي لِابْنِ عَسَاكِر، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ."(٢)

تحرير الاختلاف:

بالعودة للنسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي وجدت أنّه وقع ضبط الاسم بالصورتين في رواية أبي علي الصدفي(٣)، حيث أثبتت الصورتين في ضبط الاسم (مِخْول) و(مُخَوّل) في حاشية المخطوط، مع إثبات الاسم بصورة(مُخَوّل) في المتن، ورقم فوق كل صورة من الصورتين بالرمز(خـ) للإشارة إلى صحة ثبوتها عند البخاري. وهذا دليل على حرص أبي ذر الهروي على استيعاب صور الرواية، لورودها عن شيوخه، وإلا ما كان أثبتهما.

وقد ثبت التنبيه على وقوع الصورتين في رواية ابن الحطيئة(٤) عن أبي ذر الهروي، من خلال ما وقع من تنبيه في الحاشية.

ودليل ذلك أننا حال الرجوع للنسخة التركية لرواية كريمة المروزية وهي نسخة مهمة جداً لوجود المقابلات والسماعات عليها من كبار العلماء، فقد ثبتت الرواية عن الكُشْمِهَني بضبط لفظ (مُخَوّل)(٥)، وهذا يؤكد حقيقة هامة وهي أنّ الإمام أبو ذر الهروي ما كان ليورد هاتين الصورتين لولا ثبوتهما عن شيوخه.

ويوضح هذا ما ثبت في نسخة أخرى لكريمة المروزية ، وهي النسخة السليمانية من مكتبة طرخان التركية، حيث أثبت لفظ مخول

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب من أفاض على رأسه ثلاثاً، ج١، ص٦٠، حديث رقم٢٥٥.

(٢) فتح الباري، ج١، ص٣٦٧. وانظر العيني، في عمدة القاري، ج٣، ٢٠٢.

(٣) ورقة رقم (٣٤) من مخطوط رواية أبي علي الصدفي، نسخة المدينة.

(٤) ورقة رقم (٦١) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.

(٥) ورقة رقم (٧٧) من مخطوط كريمة المروزية.

بصورة(مِخْوِّل) للتنبيه على وجود الصورتين في ضبط الاسم[1]. وبالرجوع للنّسخ المخطوطة لفروع اليونينية فقد أثبت الاسم بلفظ(مُخَوّل)[2]، وهكذا ثبتت في رواية أبي ذر الهروي من طريق أبي مكتوم بن أبي ذر، وهكذا ثبت في رواية الكُشَاني أيضاً[3].

وأمّا عن ثبوت الصورة الثانية من الضبط وهي (مِخْوَل) فقد ثبتت في رواية الأَصيلي[4] عن أبي زيد المروزي عن الإمام الفَرَبري، وهذا يدل على صحة الوجهين.

وخلاصة القول: إنّ مسألة ضبط اسم راوٍ ما قد تعتبر مسألة بسيطة، فيما يتعلق بالإسناد، ولكنها دقيقة، وقد ثبت لدي من خلال مقابلة النّسخ أنّ هذا الوجه في الرواية ثبت عن الإمام الفَرَبري عن الإمام البخاري، ولم يكن هناك أي تصرّف من قبل أبي ذر الهروي، سوى أنّه أثبت ما صح عن شيوخه من صور الرواية، وهذا ينبهنا لمسألة هامة وهي الوقوف بتأنٍ على كلام الحافظ ابن حجر عند نسبته وقوعَ أمر في رواية أبي ذر الهروي، إذ لا يعني هذا وقوع التفرد أو التصرف من قبل أبي ذر الهروي، فعندما يقول وقع في (رواية أبي ذر) أي أنّ هذا إشارة لما وقع في الرواية عن الشيوخ الثلاثة، وهم شيوخ أبي ذر الهروي.

---

(١) ورقة رقم (٣٩) من النّسخة السليمانية، من رواية كريمة المروزية.
(٢) ورقة رقم(٢٩) من نسخة كوبريلي التركية، وهي نسخة قيمة مليئة بسماعات العلماء عليها.
(٣) ورقة رقم(١٧) من النسخة الكُشَانية المخطوطة.
(٤) ورقة رقم (١١٤) من نسخة مخطوط المروزي، الموجود في المكتبة الوطنية الجزائرية في الجزائر، برقم (٤٣٢).

المطلب الثاني

الزيادة في سند الحديث

من خلال البحث فيما وقع من تنبيهات على مسألة الاختلافات في السند بالنسبة لرواية أبي ذر الهروي، اقتصرت أكثر الأمثلة التي وقفت عليها على زيادات مقبولة على أسماء الرواة وأنسابهم، ولم يكن هناك إشارات تعلّقت بزيادات تقدح في صحة الأسانيد، وفيما يأتي ذكر لبعض هذه الأمثلة.

أولاً: من صور الزيادة أن يزيد أبو ذر في اسم الراوي ويعرّف به أكثر:

المثال الأول: كما ورد في الحديث الذي أخرجه البخاري عن سَعِيدِ بْنِ عُفَيْرٍ قَالَ: "حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ:" صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺالْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ"(١).

موضع الزيادة:

نبّه اليونيني، إلى أنّه وقع في رواية أبي ذر (عبد الرحمن بن خالد بن مسافر)، وفي بقية الروايات ورد(عبد الرحمن بن خالد)(٢).

مناقشة ورود هذه الزيادة:

صورة الاختلاف هنا هي زيادة زادها الرواة في التعريف بالراوي عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وهي لفظ (ابن مسافر) وهي زيادة صحيحة، ساهمت في التعريف بالراوي.

وبالرجوع للنّسخ المخطوطة لم تثبت هذه الزيادة في رواية أبي ذر بن أبي مكتوم(٣)، ولا في رواية أبي علي الصدفي(٤)، ولا في رواية ابن

(١) كتاب العلم، باب (السمر في العلم)،ج١، ص٣٤، رقم١١٦

(٢) قال ابن حجر:"عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي صاحب الزهري وثقه العجلي والنسائي والذهلي والدارقطني" فتح الباري، ج١، ص٤١٧.

(٣) ورقة رقم (٢١) من نسخة ثناء الله الزاهدي المخطوطة.

(٤) ورقة رقم (٨) من النّسخة المخطوطة الجزائرية، من المكتبة الوطنية الجزائرية. و لم تثبت كذلك في ورقة رقم(٨) من النّسخة الملكية.

منظور[١] فيما رَوَوْهُ عن أبي ذر الهروي، وثبتت فقط في رواية ابن الحطيئة[٢] في روايته عن أبي ذر الهروي.

ولكن ثبت التنبيه على هذه الزيادة في عدد من الروايات من خلال وضعها ملحقةً فوق اسم الراوي في السند كما وقع في رواية القلانسي[٣] عن أبي الوقت السِجْزي عن الحمّوي، وكذلك نبّه عليها في إحدى النّسخ لرواية كريمة المروزية وهي النّسخة التركية[٤]، في حين أنّها ثبتت في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني في النّسخة السليمانية[٥]، وثبتت كذلك في رواية الكُشَاني عن الإمام الفَرَبري.

خلاصة القول:

بالاعتماد على ما وقع في النّسخ المخطوطة، فإنّ الزيادة التي ثبتت في رواية أبي ذر الهروي هي زيادة صحيحة ثبتت في روايات أخرى، فقد ثبتت في رواية كريمة المروزية عن الكُشْمِهَني وهو أحد شيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة، وثبتت كذلك عن الإمام الكُشَاني، فدلّ هذا على أنّ مصدرها الإمام الفَرَبري.

وبالنسبة لوجود عدد من الروايات التي لم تثبت هذه الزيادة عن أبي ذر الهروي، فقد يكون السبب هو أن الإمام أبا ذر الهروي لم يحدّث بها لأكثر تلاميذه، والله أعلم.

٢) المثال الثاني: ما وقع في الحديث الذي أخرجه البخاري عن حُسَيْنِ بْنِ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ:" تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ."[٦]

موضع الزيادة:

نبّه اليونيني على زيادة في تعريف(عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) وصورتها (عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) وقعت في رواية أبي ذر الهروي[٧].

مناقشة هذه الزيادة:

وقعت هذه الزيادة في رواية الأَصيلي عن أبي زيد المروزي، في النسخة المخطوطة[٨]. ولم تقع هذه الزيادة في اسم (عبدالله بن أبي بكر)

---

(١) ورقة رقم(٤١) من نسخة ابن منظور المخطوطة.
(٢) ورقة رقم(٤٧) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٣) ورقة رقم (١٩) من نسخة القلانسي المخطوطة.
(٤) ورقة رقم(٤٠) من النسخة التركية المخطوطة لرواية كريمة المروزية.
(٥) ورقة رقم (٢١) من النسخة السليمانية المخطوطة.
(٦) صحيح البخاري الوضوء، باب الوضوء مرتين مرتين، ج١، ص٤٣، حديث رقم١٥٨.
(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٤٣، حديث رقم١٥٨.
(٨) ورقة رقم(٨٤) من نسخة المروزي المخطوطة من المكتبة الوطنية الجزائرية.

في متن رواية الكُشَاني، ولكنها وقعت ملحقة فوق السطر، مع تثبيت لفظ(صح) للتأكيد على صحتها(١).

وبالرجوع للنّسخ المخطوطة ثبت في رواية كريمة المروزية وقوع التنبيه على إثبات لفظ (ابن محمد) في الحاشية مع الترقيم فوقه برمز (صح)، وقد أثبت زيادة لفظ (ابن محمد) في اسم عبدالله بن أبي بكر بن عمرو في متن المخطوط(٢)، والتنبيه عليه في الحاشية في نسخة أخرى(٣)، وثبتت الزيادة في رواية القلانسي عن أبي الوقت السِجْزي(٤)، وثبتت الزيادة في رواية أبي مكتوم بن أبي ذر مثبتة في الحاشية بالقول (وصوابه ابن محمد)(٥).

وخلاصة القول:

إنّ وقوع مثل هذه الزيادة التي صحّت في التعريف بالراوي وضبط اسمه، لم يكن مصدره أبا ذر الهروي، بسبب اجتهاده، وإنّما هي رواية ما ضبطه عن شيوخه وهذا دليل على صحة وقوعها، وإثباتها وعدم تجاهلها.

ثانياً: أن يصرّح باسم الراوي، بدل ذكر لقبه:

ومثاله كما وقع في الحديث الذي أخرجه البخاري عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ قال:"حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنْ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ.."(٦) الحديث.

موضع الاختلاف:

قال ابن حجر:" قوله "حدثنا محمد بن جعفر" كذا لأبي ذر، ولغيره: "حدثنا غندر" وهو هو".

تحرير الاختلاف:

بالعودة للنسخ المخطوطة ثبت في رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر هذه الصورة في سند الحديث(٧)، وثبتت الرواية عند الزبيدي عن أبي الوقت السِجْزي، عن الحمّوي باللقب، دون التصريح بالاسم، و لكنها

(١) ورقة رقم (١٣) من النّسخة الكُشَانية من مكتبة طرخان.
(٢) ورقة رقم(٢٧) من النسخة السليمانية المخطوطة.
(٣) وهي النّسخة التركية(٤١) من النسخة المخطوطة.
(٤) ورقة رقم(١٧) من النّسخة المخطوطة.
(٥) ورقة رقم(٢٦) من نسخة ثناء الله الزاهدي المخطوطة.
(٦) في الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، ج٧، ص١٥٩، رقم ٥٨٨٥.
(٧) ورقة رقم(٣٠) من نسخة الفاتح المخطوطة.

ثبتت في رواية الإمام الكُشَاني بإثبات الاسم (محمد بن جعفر)، وليس اللقب[١].

(١) ورقة رقم(٢٩٣) من النسخة الكُشَانية.

وخلاصة القول:

أنّ الرواية سواء بالتصريح باللقب أو باسم الراوي صحيحة، والتصريح بالإسم مصدره رواية الفَرَبري، لثبوت هذا عن الكُشَاني في روايته عن الفَرَبري، ولكن بعضهم أثبت اللقب، والآخر أثبت التصريح بالاسم.

ثالثاً: زيادة التصريح بإيراد اسم الإمام البخاري في بداية السند:

- ومثاله الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبدالله بن عمر بن الخطاب: حديث: إِسْحَاقَ بْنِ نَصْرٍ قال:"حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا أَقُصُّهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا..."(١)

موضع الاختلاف:

زيادة التصريح باسم المصنف:" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْر".

كَذَا لِأَبِي ذَرّ وَحْدَه، وَبَيَّنَ أَنَّ مُحَمَّدًا هُوَ الْمُصَنِّف"(٢) وقد وقع التنبيه في النسخة اليونينية على وقوع هذه الزيادة. (٣)

تحرير الاختلاف:

لم تثبت هذه الزيادة في رواية أبي مكتوم، ولا في رواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهروي(٤)، لم يثبت التصريح باسم المصنّف في رواية الحمّوي(٥)، ولا في رواية الكُشْمِهَني(٦) ولا في رواية الكُشَاني عن الفَرَبري(٧)، وقد يكون مصدر هذه الزيادة رواية الإمام المستملي.

وقد تكون نسخة من النّسخ التي وقعت للإمام ابن حجر.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ج٥، ص٢٤. حديث رقم ٣٧٣٩.

(٢) فتح الباري، ج٧، ص٩٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ج٥، ص٢٤. حديث رقم ٣٧٣٩.

(٤) ج٢، ورقة رقم (١٦٨) من نسخة الفاتح المخطوطة.

(٥) رواية الدمياطي، عن أبي الوقت السجزي، ورقة رقم(١٧٦) من النسخة المخطوطة.

(٦) لم يثبت من طريق أبي عمران الصفار عنه في النّسخة المخطوطة، ورقة رقم(١٢) وهي النسخة الموجود في جامعة الإمام.

(٧) ورقة رقم(١٨٥) من النّسخة المخطوطة لرواية الكُشَاني.

المطلب الثالث

الحذف والاختصار

الصورة الأولى:

ترك التصريح بكنية الراوي التي بها يعرف:

قال البخاري رحمه الله:"حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو مُصْعَبٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: "قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ قَالَ"ابْسُطْ رِدَاءَكَ"..." الحديث(١)

موضع الحذف والاختصار:

قال ابن حجر:"قوله."حدثنا أحمد بن أبي بكر" هو الزهري المدني صاحب مالك، وسقط قوله أبو مصعب من رواية الأصيلي وأبي ذر، وهو بكنيته أشهر."(٢) وقد وقع التنبيه على ذلك في عند اليونيني(٣).

مناقشة الاختصار الذي وقع:

١- صورة الحذف أو الاختصار:هو سقوط قوله (أبو مصعب) في الحديث الذي يرويه أحمد بن أبي بكر، شيخ البخاري من رواية الأصيلي وأبي ذر، وقد ثبت الآتي:

٢- بالرجوع لرواية أبي ذر الهروي للتثبت من صورة الاختصار تبين وقوع هذا الحذف في روايتي أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي(٤)، ورواية أبي علي الصدفي(٥).

٣- في حين وقع تنبيه بتوضيح مصدر الاختصار في نسخة ابن الحطيئة حيث أثبت الاسم مع الكنية، ولكن رقم فوق الاسم بـ(مـ) و فوق الكنية بالرقم(حـ) للإشارة إلى سقوط الكنية من رواية المستملي.

وقد وقع هذا الاختصار في عدم إيراد الكنية في رواية الكُشْمِهَني، من طريق كريمة المروزية في إحدى النّسخ، وإثباته في نسخة أخرى٦، وقد ثبت إيراد الكنية مع الاسم في رواية الحمّوي من طريق الزبيدي٧.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ج١، ص٣٥، رقم١١٩ .

(٢) فتح الباري، ج١، ص٢١٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ج١، ص٣٥، رقم ١١٩.

(٤) ورقة رقم (٢٠) من نسخة ثناء الله الزاهدي لرواية أبي مكتوم عن أبي ذر الهَرَوي.

(٥) ورقة رقم (١٩) من رواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهَرَوي المخطوط.

(٦) سقط من النّسخة التركية ، لرواية كريمة المروزية،ورقة رقم(٢٦٠). و قد أثبت فوق اسم سند الرواية بخط مغاير إلحاق بـ (أبو مصعب) والترقيم عليه بلفظ (صح). وأثبت في النّسخة السليمانية ورقة رقم(٢٢).

(٧) ج١، ورقة رقم(٢٠) من نسخة الحرم المكي لرواية الزَّبِيدي.

خلاصة القول: إنّ ما وقع هو اختصار في إيراد كنية الراوي والاكتفاء باسمه، ويبدو أنّ مصدر هذا الاختصار الذي وقع هو الإمام المستملي بدليل ثبوت إيراد الاسم والكنية في معظم الروايات التي وقفت عليها، ولكنه يبقى اختصاراً غير مخل ولا يقدح في الرواة.

الصورة الثانية: حذف (اختصار) جزء من السند:

المثال الأول:

١) ما وقع في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه عن فَرْوَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ ح و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ يَعْنِي الْوَاسِطِيَّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ يَا عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمْ فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانَ فَقَالَ حُذَيْفَةُ أَبِي أَبِي فَقَتَلُوهُ فَقَالَ حُذَيْفَةُ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ قَالَ وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ..." (١) الحديث.

موضع الاختلاف:

قال ابن حجر:"قَوْله (عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَة هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْم أُحُد) سَقَطَ هَذَا الْقَدْر لِأَبِي ذَرّ وَتَحَوَّلَ إِلَى السَّنَد الْآخَر فَصَارَ ظَاهِره أَنَّ الرِّوَايَتَيْنِ سَوَاء وَلَيْسَ كَذَلِكَ"(٢).

تحرير الاختلاف:

بالعودة للنسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي للتثبت من صورة ما وقع، حيث ثبت هذا الاختصار في السند فجاء السند بصورة (عن فَرْوَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ)(٣).

في حين وقع الاختصار في رواية الأَصيلي عن أبي زيد المروزي وأبي أحمد الجُرْجاني بصورة أكبر حيث جاء السند بصورة (عن فَرْوَةَ

---

(١) والحديث أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب العفو في الخطأ بعد الموت،" ج٩، ص٦، رقم ٦٨٨٣.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج١٢، ص٢١٢.

(٣) ورقة رقم (٣٤٥) من مخطوط رواية ابن الحطيئة عن النسخة الناصرية. مع التنويه إلى أنّه لم يثبت في مخطوط ابن الحطيئة استخدام لفظ (ح) للتنبيه على التحويل، واكتفي بإيراد العطف. كما ثبت هذا الاختصار في النسخة المغربية لرواية ابن الحطيئة ورقة رقم(٩١) مع التنويه في الحاشية على ثبوت ما حذف عن الفربري.بكتابة ما حذف في الحاشية والترقيم عليه بالرقم(ف).

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ ح عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ) الحديث(١).

وثبتت الرواية بتمامها في رواية الزبيدي عن أبي الوقت عن الحمّوي(٢).

وما ذكره الحافظ ابن حجر أوهم أنّ هذا الاختصار وقع من أبي ذر وحده، ولكن عند العودة إلى النسخة اليونينية تبين أنّ الإمام اليونيني أثبت السند بتمامه في الأصل(٣)، ونبّه على وقوع هذا الحذف في عدد من الروايات الأخرى كرواية الأصيلي ورواية ابن عساكر، وهذا دليل واضح على أنّ هذا الحذف والاختصار في سند الحديث ما هو إلا وجه من وجوه الرواية التي وقع من قبل الإمام الفَرَبري، ويؤيد هذا أنّ وقوع الاختصار وقع في رواية الكُشَاني٤ أيضاً وهو يروي الصحيح عن شيخه الفَرَبري. فدلّ هذا على أنّ التصرف في السند تارة بالاختصار أو بالرواية التامة وقع من قبل الفَرَبري.

-المثال الثاني:

قال البخاري رحمه الله:"حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدًا ح و حَدَّثَنِي نُعَيْمٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا فَقَالُوا."(٥) الحديث.

موضع الاختلاف:

وقع التنبيه في نسخة اليونيني على وجود حذف في السند (عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدًا) في رواية أبي ذر الهروي.

تحرير الاختلاف:

والحذف الذي نبّه عليه اليونيني هو اختصار وقع في السند، لوجود إسنادين معطوفين على بعضهما، وقد ثبت هذا الاختصار أو الحذف في

---

(١) ورقة رقم (٨٧) من النّسخة المخطوطة لرواية الجرجاني والمروزي من طريق الأصيلي، نسخة محفوظة في مكتبة بوزان في المغرب.
(٢) ج٤، ورقة رقم(١٦٥) من المخطوط.
(٣) المرجع السابق، ج٩، ص٦، رقم ٦٨٨٣.
(٤) ورقة رقم ٣٣٣.
(٥) كتاب الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم، ج٩، ص٧٣، حديث رقم ٧١٨٩.

نسخة ابن الحطيئة تماماً كما وقع التنبيه عليها في نسخة اليونيني حيث ثبتت صورة السند (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح و حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نُعَيْمُ بن حمّاد..)(١)

وهذه الصورة من الاختصار والحذف هي عينها ما ثبت في رواية أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، من طريق الأَصيلي، وقد أثبت رمز(ح) للدلالة على وجود التحويل في السند(٢)، قد ثبت هذا أيضاً في رواية الكُشَاني آخر من روى الصحيح عن الإمام الفَرَبري(٣)، وعليه فإنّ رواية هذا الحديث باختصار السند هي الأرجح لأنّ أغلب الرواة عن الفَرَبري أثبتوها، وبالنسبة لوجود الصورتين فقد تكون بسبب تعدد وجوه الرواية عن الفَرَبري فقد يكون الإمام الفَرَبري وضّح ما وقع عليه الاختصار في السند، فأثبته الحمّوي في روايته.

وخلاصة القول:

هو أنّ عدم اختصار الإسناد، وإثبات التحويل لا معنى له دون اختصار الرواية، ولذا فإنّ ما وقع من اختصار هنا هو الأرجح والأصح. وفيه تأكيد على وقوع التحويل في الإسناد وليس في المتن.

وهو دليل واضح على دقة ضبط رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وحرصه على إثبات الرواية كما أخذها عن شيوخه.

الصورة الثالثة: عدم تسمية الراوي واختصار ذكره:

١-فقد روى جميع الرواة في حديث رفع اليدين إذا كبّر(٤)، عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه، في حين اكتفى أبو ذر بقوله "عن سالم بن عبدالله عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ.."

تحرير الاختلاف:

بالعودة للنسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي فقد ثبت هذا الاختصار في الرواية(٥)، وهذا من باب الاختصار، ولكنّه ليس من تصرّف أبي ذر الهروي في روايته للصحيح، فقد ثبتت هذه الصورة من الاختصار في رواية الكُشْمِهَني من طريق كريمة المروزية(٦) ، وقد ثبت

---

(١) ورقة رقم (٤٣٤) من النسخة الناصرية المخطوطة لرواية أبي ذر الهَرَوي.

(٢) ورقة رقم (١٢١) من نسخة الجرجاني المخطوطة لرواية أبي أحمد الجرجاني وأبي زيد المروزي، من مكتبة بوزان المغربية .

(٣) ورقة رقم(٣٤٦).من النسخة الكُشَانية المخطوطة من مكتبة طرخان.

(٤) كتاب الأذان، باب (رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع)، ج١، ص١٤٨، رقم٧٣٦.

(٥) ثبت هذا الاختصار في اسم سالم بن عبدالله في رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر ورقة رقم (٩١) من النسخة الزاهدية من مكتبة ثناء الله الزاهدي، وثبت في رواية ابن الحطيئة، ورقة رقم (١٥٢) من نسخة مغنيسيا المخطوطة، وثبت في رواية أبي علي الصدفي ورقة رقم(٨٩) من مخطوط رواية أبي ذر الهَرَوي.

(٦) ورقة رقم(١٠٠) من النسخة السليمانية المخطوطة لكريمة المروزية.

في رواية الحمّوي من طريق القلانسي عن أبي الوقت الترقيم فوق (سالم بن عبدالله عن عبدالله ابن عمر رضي الله عنه) برمز(ف) للتنبيه على صحة ثبوتها بهذه الصورة عن الفَرَبري، ووجود أكثر من صورة في الرواية[١].

المثال الثاني:

الصورة الرابعة: حذف راوٍ من السند:

ومثاله ما وقع في حديث عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنْ الْغُسْلِ فَقَالَ يَكْفِيكَ ..."[٢] الحديث.

موضع الاختلاف:

قول ابن حجر في الفتح:" قوله: "حدثنا يحيى بن آدم" قال أبو علي الجياني: ثبت لجميع الرواة إلا لأبي ذر عن الحمّوي فسقط من روايته يحيى بن آدم، وهو وهم - فلا يتصل السند إلا به"[٣]

تحرير الاختلاف:

يفهم من كلام ابن حجر أنّ أبا ذر وهم وأسقط من السند راوي وهو (يحيى بن آدم) ولم ينبه اليونيني على هذا الأمر في نسخته على الصحيح.

ولكن بالعودة لكلام الجياني من كتابه تقييد المهمل ثبت لدي ما نصه (هكذا هذا الإسناد عند جميع الرواة، إلا أبا محمد الحمّوييّ _من شيوخ أبي ذر_ فإنّه سقط له من الإسناد: يحيى بن آدم" ولا يتصل السند إلاّ بذكر يحيى بن آدم، وسقوطه وهم"[٤].

فقول الجياني السابق يظهر أن السقط لم يكن بسبب أبي ذر، وما ذكره ابن حجر من نسبة هذا التصرف لأبي ذر، كلام غير دقيق، إذ وقع تصرف من الحافظ في النقل، فالسقط وقع في رواية الحمّوي. وهذا يفسر سبب ثبوت (يحيى بن آدم) في روايات أبي ذر الهروي في النّسخ

---

(١) ورقة رقم(٥٦) من النسخة المخطوطة للقلانسي، من تركيا.
(٢) كتاب الغسل، باب الغسل بالصاع ونحوه، ج١، ص٦٠، رقم٢٥٢.
(٣) فتح الباري، ج١، ص٣٦٥، في شرحه على حديث رقم٢٥٢.
(٤) أبو علي الجَيَّاني، تقييد المهمل، كتاب الغسل، باب الغسل بالصّاع، ج٢، ص٥٧٩ وتثبت الباحثة من القول بصيغته من النسخة المحققة لمحمد صادق آيدن، طبعة دار اللواء، ص٩٤.

المخطوطة[1] ووقوع التنبيه على ثبوت (يحيى بن آدم) في سند الحديث من رواية المستملي والكُشْمِهَني، بخلاف ما ذكر ابن حجر، إذ لا علاقة لأبي ذر الهروي بما وقع من سقط. لكن أبا ذر نبّه من خلال الرقوم التي أثبتها في روايته على وجود السقط.
وبالعودة للنسخ المخطوطة لرواية الحمّوي ثبت ما يأتي:

- ثبت في رواية القلانسي[2] عن الحمّوي إثبات (يحيى بن آدم) ومرقم فوقه في المتن إشارة(سهـ) للتنبيه على صحة ثبوتها في رواية المستملي، والكُشْمِهَني. وهذا يدل على سقوطها من رواية الحمّوي، كما نبّه الجياني في تقييد المهمل.

-وثبت في رواية الزبيدي(٣) والدمياطي(٤) إثبات (يحيى بن آدم) في سند الرواية. وهما يرويان الصحيح عن الحمّوي.

-الصورة السادسة:
اختصار اسم الراوي و تركه مهملاً بدل تقييده:
- المثال الأول:

ما ورد في حديث أبي هريرة(٥)، قَوْله (حَدَّثَنَا قُتَيْبَة) هُوَ اِبْن سَعِيد، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي غَيْر رِوَايَة أَبِي ذَرّ.

وجه الاختلاف:
بحسب كلام الحافظ ابن حجر فإنّ أبا ذر الهروي لم يقيد في روايته عن شيوخه اسم الراوي، هذا ما ثبت في مخطوط أبي مكتوم عن أبي ذر الهروي(٦)، وقد ورد اسمه دون تقييد أيضا في نسخة رواية الكُشَاني عن الإمام الفَرَبري(٧). أمّا في نسخة أبي الوقت فقد قيّد الاسم، وهذا دليل على أنّ أصل هذا الاختلاف ليس تصرفاً من أبي ذر الهروي أو أحد شيوخه، وإنّما هي رواية الفَرَبري عن الإمام البخاري والتي يبدو أنّه كان يروي الحديث على أكثر من صورة فتارة يقيد اسم الراوي، وتارة

---

(١) صورة رقم (٣٤) من مخطوط أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهَرَوي.
(٢) و القلانسي يروي الصحيح عن شيخه أبي الوقت السجزي عن الحموي، ورقة رقم (٢٣).
(٣) ورقة رقم (٣٤) من نسخة الحرم المكي للزبيدي.
(٤) ورقة رقم (١٧) من نسخة الدمياطي من مكتبة تشستر بتي، في إيرلندا.
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الدعوات، باب فضل ذكر الله عز وجل، ج٨، ص٨٦، رقم٦٤٠٨.
(٦) ورقة رقم(٧١)، من الجزء الرابع.
(٧) ورقة رقم(٣١٣) من النّسخة المخطوطة للكشاني .

يختصر فلا يقيد. أو أنّ تقييد الرواي وقع في حاشية نسخة البخاري، فمنهم من أثبته في المتن مقيدا، ومنهم من تركه دون تقييد.

- المثال الثاني: الحديث الذي رواه عبد السلام بن مطهر عن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه(١)، فقد أشار اليونيني إلى اختصار في إيراد اسم (سعيد بن أبي سعيد المقبري) وعدم نسبته في رواية أبي ذر، وعند مقابلة النسخ، تبين وجود اختصار في رواية أبي مكتوم عن أبي ذر فقد ذكر اسم سعيد مهملا(٢).

المطلب الرابع

تقييد المهمل

ويقصد به أن يذكر اسم الراوي مجرداً دون تعريف باسمه أو كنيته أو ما يقيده ويميزه عن غيره من الرواة. وقد انقسمت صور الاختلاف في تقييد المهمل إلى قسمين من حيث وقوع الاتفاق والاختلاف، وأقصد بذلك أنّ هناك الكثير من المواضع التي وقع التقييد فيها في رواية أبي ذر، ولم يخالفه أحد، وهناك مواضع وقع التعارض والاختلاف حول تقييد المهمل، ولكنها مواضع قليلة بحسب ما ظهر لي في كتب الشروح.

الصورة الأولى الاتفاق على تقييد المهمل:

المثال الأول:

قال البخاري رحمه الله: -"حَدَّثَنَا عَلِيٌّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ:"قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا قَالَ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأُتِيَ بِجُمَّارٍ فَقَالَ إِنَّ مِنْ الشَّجَرِ..."(٣) الحديث.

موضع الاختلاف:

قال ابن حجر:" قوله: "حدّثنا علي" في رواية أبي ذر: "ابن عبد الله " وهو المعروف بابن المديني."(٤) وقد نبّه اليونيني على ثبوت هذا التقييد وصحته.

تحرير الاختلاف:

بالعودة للنسخ المخطوطة فقد ثبت في رواية أبي ذر الهروي هذا التقييد من طريق أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر(٥)، وابن منظور(٦)، وأبي

---

(١) والحديث أخرجه البخاري كتاب الرقاق، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر، ج٨، ص٨٩، رقم ٦٤١٩.
(٢) ج ٤، ورقة(٧٢) من النسخة المخطوطة.
(٣) كتاب العلم، باب الفهم في العلم، ج١، ص ٢٥، حديث رقم (٧٢).
(٤) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٦٥.
(٥) ورقة رقم(٢٥) من نسخة ثناء الله الزاهدي.
(٦) ورقة رقم(٣٠) من نسخة ابن منظور المخطوطة.

علي الصدفي[١]، وابن الحطيئة[٢] فقد ورد التقييد بصيغة (حدّثنا علي هو ابن عبدالله)، وقد ثبت أيضاً هذا التقييد وبنفس الصورة في النّسخة السليمانية لرواية كريمة المروزية عن الكُشْمِهَني[٣]. وأمّا في رواية أبي الوقت فقد ثبت التنبيه في حاشية نسخة الزبيدي من طريق أبي الوقت عن الحمّوي، وإثبات لفظ(صح) فوقه للتأكيد على صحة وروده[٤]. وكذلك ثبت هذا التقييد في رواية الأَصيلي عن شيخه المروزي عن الفَرَبري[٥].

خلاصة القول:

ظهر من خلال تتبع ما وقع في النّسخ المخطوطة أنّ وقوع التقييد لراوٍ ما في السند دون غيره، هو أمر لا يعود إلى اجتهاد أو تصرّف من أبي ذر الهروي، وإنّما هو أداء للراوية على وجهها، فلو كان هذا التقييد لم يقع في رواية شيوخ أبي ذر الهروي، ما كان أبو ذر ليثبته في روايته لحرصه على تحرّي جوانب الدّقة في الرواية.

المثال الثاني:

قال البخاري رحمه الله:

-حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ..." [٦] الحديث.

موضع الاختلاف: ما نبّه عليه ابن حجر بقَوْله: "عن أنس" زاد الأَصيلي وأبو ذر: "ابن مالك."

تحرير الاختلاف:

بالعودة لنسخة اليونيني المطبوعة وقع التنبيّه على أنّ هذه الزيادة وقعت للأصيلي، ولم يشر إلى أبي ذر، وهذا ما وقع في رواية أبي ذر المخطوط، فلم تثبت هذه الزيادة فيه[٧].

---

(١) ورقة رقم(٦) من نسخة الخزانة الملكية بالمغرب.
(٢) ورقة رقم (٣٣) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٣) ورقة رقم (١٥) من مخطوط السليمانية لرواية كريمة المروزية. ولكن في النّسخة التركية لم يثبت هذا التقييد عند كريمة المروزية، ورقة رقم (٢٧) من النّسخة المخطوطة.
(٤) ثبت هذا التنبيه من طريق الزَّبيدي في نسخة الحرم المكي، ورقة (١٤)، وكذلك ثبت في نسخة تشستر بتي لرواية أبي الوقت السجزي، ورقة رقم(١٩).
(٥) ورقة رقم (٣٧) من نسخة المروزي.
(٦) كتاب العلم، باب رفع العلم و ظهور الجهل، ج١، ص٢٧، حديث رقم٨٠.
(٧) ورقة رقم (١٥) من رواية الصدفي مخطوط نسخة المدينة.

وبالرجوع لرواية أبي ذر الهروي لم يثبت هذا التقييد إلا من طريق ابن الحطيئة بحسب النّسخ التي توفرت للباحثة(١)، ولكنه ثبت أيضاً في رواية الكُشَاني في النّسخة المخطوطة(٢).

وعليه فإنّ وقوع هذا التقييد، وهو تقييد صحيح مصدره رواية الإمام الفَرَبري بحسب ما دلّت النّسخ المخطوطة.

المثال الثالث:

قال البخاري رحمه الله:"حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ..." ٣ الحديث.

موضع الاختلاف:

قال ابن حجر:" قوله: "حدثنا إسحاق" كذا في رواية كريمة٤ وغيرها، زاد الأصيلي: "هو ابن منصور"وفي رواية أبي ذر" حدَّثنا إسحاق بن منصور بن بهرام" بفتح الموحدة."٥

تحرير الاختلاف:

وبالعودة لرواية الأَصيلي النّسخة المخطوطة ثبت التقييد بنفس الصورة التي ذكرها الحافظ ابن حجر، مع إثبات رمز(خـ) فوق لفظ(هو ابن منصور)، للتأكيد على ثبوتها.

وقد وقع تقييد اسم (إسحاق) شيخ البخاري في حديث أبي سعيد الخُدري، فقد جاء في رِواية أبي ذر (حدّثنا إسحاق بن منصور بن بهرام) وقد زاد في رواية الأصيلي (ابن منصور)، ولكن بالعودة إلى النّسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي لم يثبت هذا التقييد لشيخ البخاري إسحاق(٦).

---

(١) ورقة رقم (٣٨) من نسخة مغنيسيا المخطوطة. في حين لم يثبت هذا التقييد في رواية كل من أبي مكتوم، ورقة رقم(٢٦) من نسخة ثناء الله الزاهدي، ولم يثبت في رواية ابن منظور ورقة رقم(٣٣) من النسخة المخطوطة ، ولا في رواية أبي الصدفي ورقة رقم(٦) من نسخة الخزانة الملكية في المغرب.

(٢) ورقة رقم(١١) من النّسخة المخطوطة.

(٣) كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، ج١، ص ٤٧، رقم ١٨٠، وانظر الفتح لابن حجر ج١، ص٣٤٠.

(٤) هذه الصورة من الرواية دون زيادة لفظ(ابن منصور) ثبتت في النّسخة التركية لرواية كريمة المروزية، ورقة رقم(٥٥) من النّسخة التركية.

في حين ثبتت الرواية بزيادة لفظ (إسحاق بن منصور) في النّسخة السليمانية ورقة رقم(٣٠) من النسخة المخطوطة.

(٥) فتح الباري، ج١، ص٢٨٤.

(٦) لم يثْبُت في رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهَرَوي، ورقة رقم (٣١) من النّسخة الزاهدية

وقد ثبت في نسخة الإمام الكُشَاني هذا التقييد ملحقاً بالمتن من خلال الكتابة فوق قوله (حدّثنا إسحاق) ما نصّه(بن منصور بن بهرام)، والترقيم عليه برمز (صح) للإشارة إلى صحة ثبوته(١).

المثال الرابع:

ما وقع في كتاب الوضوء، باب (غسل الدم)(٢) قوله (حدّثنا محمد) حيث وقع للأكثر غير منسوب و للأصيلي ابن سلام، ولأبي ذر هو ابن سلام، وبالرجوع للمخطوط ثبت هذا التقييد بحسب ما ذكر اليونيني(٣). وقد وقع التنبيه على وقوع تقييد ابن سلام في كثير من المواضع في الصحيح، من رواية أبي ذر الهروي، من قبل اليونيني وابن حجر(٤).

المثال الخامس:

وقع لأبي ذر (عمرو بن ميمون الجزري) و للأكثر (حدّثنا عمرو) كذا للأكثر، ولأبي ذر و الأصيلي بتقييده(٥). وقد وقع مقيداً في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني(٦)، في رواية أبي الوقت(٧)، فدل هذا على أن التقييد والنسبة ليس من تصرّف أبي ذر الهروي وإنما من شيوخه.

المثال السادس:

كما وقع في حديث جابر رضي الله عنه(٨)، فقد ورد الحديث عن حماد عن كثير، فاثبت أبو ذر في روايته تقييد لابن كثير بقوله(هو ابن شنظير)، وقد ثبت هذا التقييد في نسخة أبي الحسن علي بن حميد، عن أبي مكتوم عن أبيه أبي ذر الهروي، وقد نسب هذا التقييد إلى المستملي في متن الرواية(٩).

المخطوطة، صورة رقم (٢٦) من مخطوط المدينة لرواية الصدفي رواية أبي ذر الهَرَوي. ولعلها نسخة وقعت للإمام ابن حجر.

(١) ورقة رقم (١٤) من النسخة المخطوطة.

(٢) صحيح البخاري، ج١، ص٥٥، حديث رقم ٢٢٨.

(٣) ورقة رقم (٣١) من مخطوط المدينة لرواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهَرَوي.

(٤) وأمثلة ذلك كثيرة، منها ما وقع في كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين و دعوة المسلمين،ج١، ص ٧٢، رقم٣٢٤. ورقة رقم(٤٢) من مخطوط أبي ذر الهَرَوي.
ومنها ما وقع في كتاب مواقيت الصلاة، باب (ما يكره من النوم قبل العشاء)، ج١، ص١١٦، رقم٥٦٨. ورقة رقم(٧١) من مخطوط نسخة أبي ذر الهَرَوي.

(٥) كتاب الوضوء، باب غسل المني وفركه، ج١، ص٥٥، رقم٢٢٩. صورة رقم(٣١) من مخطوط أبي ذر الهَرَوي.

(٦) ورقة رقم (٧١) من النسخة التركية لرواية كريمة المروزية.

(٧) ثبت مقيداً من مخطوط (أبي الوقت) ورقة رقم(٣٧). كما وقع لأبي ذر الهَرَوي.

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب لا تترك النار في البيت عند النوم، ج٨، ص٦٥، رقم ٦٢٩٥.

(٩) ثبت في المخطوط الجزء الرابع، ورقة رقم ٦٢.

الصورة الثانية: الاختلاف على تقييد المهمل:

مثاله: الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه بقوله:

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ أَتَبِيعُنِيهِ..."(١).

موضع الاختلاف:

قال ابن حجر:

" قوله في أول حديث جابر: "حدثنا محمد بن يوسف" هو البيكندي كذا ثبت لأبي ذر، وأهمل عند الأكثر وجزم أبو علي الجياني بأنه ابن سلام وحكى ذلك عن رواية ابن السكن، ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبويه عن الفَرَبري كذلك"(٢).

وقال ابن حجر في موضع آخر من الفتح: "حَدَّثَنَا مُحَمَّد حَدَّثَنَا جَرِير " كَذَا عِنْد الْأَكْثَر غَيْر مَنْسُوب وَوَقَعَ فِي رِوَايَة أَبِي عَلِيّ بْن شَبُّويَةَ عَنْ الفَرَبري " مُحَمَّد بْن سَلَام " وَفِي رِوَايَة أَبِي ذَرّ عَنْ الكُشْمِهَني "مُحَمَّد بْن يُوسُف" يَعْنِي الْبِيكَنْدِيّ، وَلَيْسَ فِي الْكِتَاب مُحَمَّد عَنْ جَرِير سِوَى هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَالْمُرَجَّح أَنَّهُ اِبْن سَلَام"(٣).

تحرير الاختلاف:

بالرجوع للنسخ المخطوطة وجدت أنّه ثبت بالفعل تقييد محمد بـ(محمد بن يوسف)، في رواية أبي ذر الهروي، من طريق أبي مكتوم بن أبي ذر، حيث أثبت فوق يوسف إشارة بالترقيم لرواية الكُشْمِهَني(٤). أي أنّ التقييد وقع في رواية الكُشْمِهَني، وقد ثبت التقييد في رواية الصدفي عن أبي ذر الهروي(٥).

وأقول يبقى الأمر محتملاً لوجود ثلاث روايات اختلفوا في التقييد وهم رواية ابن السكن التي ذكرها الجياني، حيث قيد الرواية الأولى في الموضع الأول في كتاب الاستقراض. و الثانية رواية ابن شبوية التي

---

(١) كتاب الاستقراض، باب مَنْ اشْتَرَى بِالدَّيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ،ج٣، ص١١٥، حديث رقم٢٣٨٥.

(٢) فتح الباري، كتاب الاستقراض، باب مَنْ اشْتَرَى بِالدَّيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ، ج٥، ص٥٣. حديث رقم ٢٣٨٥.

(٣) المصدر نفسه، كتاب الفرائض، باب إذا أسلم على يديه. ج١٢، ص٤٧. ويقصد ابن حجر بكلامه لا يوجد في الكتاب (محمد عن جرير) سوى في موضعين ، هما هذا الموضع، والثاني كتاب الاستقراض، المذكور أعلاه.

(٤) ورقة رقم (٣٥) من نسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهَرَوي.

(٥) ورقة رقم(١١٢) من نسخة الخزانة الملكية لرواية أبي علي الصدفي.

استشهد بها ابن حجر في تقييده الموضع الثاني لمحمد عن جرير في كتاب الفرائض بابن سلام، مع التأكيد على أمر هام وهو أنّ جميع الرواة أطلقوا اسم (محمد) من أي تقييد في الموضع الثاني (كتاب الاستقراض)، وانفرد ابن شبوية بتقييده هنا بابن سلام. والرواية الثانية هي رواية الكُشْمِهَني التي أثبت فيها تقييد الرواية بمحمد بن يوسف، في الموضع الأول وهو كتاب الاستقراض. ويبقى الموضوع قابل للاجتهاد.

خلاصة القول فيما عرض من أمثلة حول تقييد المهمل:

فقد ثبت من خلال تتبع المواضع التي وقع فيها تقييد المهمل،أن وقوع التقييد مصدره شيوخ أبي ذر الهروي، فيما يروونه عن شيخهم الفَرَبري، وأنّ أبا ذر لم يكن ليتصرف في روايته في الصحيح بالزيادة أو النقصان.

المطلب الخامس

التصحيف

- وقعت بعض التصحيفات في بعض النسخ الأمر الذي أدّى ببعض العلماء إلى التنبيه على اختلافات هي في حقيقتها تصحيفات سببها أخطاء النّسّاخ، ودليل ذلك عدم وجود هذا الاختلاف في نسخ أخرى، وقد تنبّه العلماء لذلك بدليل إشارتهم لها، والحديث عنها في بطون الكتب، ولكن أود الإشارة إلى أنّها ليست كثيرة، مقارنة بما وقع من فروق في الروايات.

- وفيما يأتي ذكر مثال عليها:

- حذف راوٍ في السند بسبب سقط أو تصحيف: ومثاله حديث البخاري عن أبي الْوَلِيدِ قال:" حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ، قَالَ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ فِيهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ أَوْ نَحْوُهُ ..." الحديث[1].

- موضع الاختلاف:

- وقع تنبيه اليونيني في هذا الموضع على سقوط لفظ (عن أبيه)، وثبوت الرواية عند أبي ذر (صفوان بن يعلى بن أمية)[2].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص، ج٣، ص١٧، حديث رقم ١٨٤٧.

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص١٧، في تنبيهه على حديث رقم ١٨٤٧.

- وقال ابن حجر:" قوله في الإسناد "صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي ﷺ" هذا وقع في رواية أبي ذر وهو تصحيف، والصواب ما ثبت في رواية غيره: "صفوان بن يعلى عن أبيه "فتصحفت "عن" فصارت ابن و"أبيه" فصارت أمية، أو سقط من السند عن أبيه، وليست لصفوان صحبة ولا رواية."(١)

- تحرير الاختلاف:

- بالرجوع للنسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي لم يثبت هذا الوهم في رواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهروي(٢)، ويبقى الأمر كما ذكر العلماء من وقوع هذا التصحيف، ولكن الأرجح أنّه وقع في إحدى النسخ، ولذا قد يكون وقع من قبل النّساخ، وليس من رواة الصحيح.

المطلب السادس

الاختلاف في صيغ الأداء

من صور الاختلاف التي وقعت في صيغ التحمل إبدال صيغة بأخرى كأنّ يكون السند بصيغة أخبرنا أو حدثنا فيرويه رواة الصحيح بصيغة عن، وهذا إبدال، أو يكون بصيغة حدثنا فيروى بصيغة أخبرنا.

ومن المعلوم من خلال فعل الإمام البخاري في صحيحه أنّ الإمام البخاري لا يرى وجود الفرق بين صيغ التحديث(٣)، ولعل هذا من أسباب وقوع الاختلاف، إضافة إلى وقوع اللّبْس في فهم اختصارات المحدثين في أخبرنا (أنا)، وحدثنا (نا)، وأنبأنا (نبأ)، ممّا يؤدي إلى وقوع الإبدال في بعض الأحيان. ومن صور الاختلاف الأخرى التي كثر التنبيه عليها الاختلاف بين صيغة الجمع والإفراد، (حدثنا) و(حدثني)، وفيما يأتي سأعرض لبعض الأمثلة التي وقفت عليها ووقع التنبيه عليها بهدف معرفة أمرين رئيسين هما مصدر هذا الفرق في الرواية، وسبب وقوعه ما أمكن.

---

(١) فتح الباري، ج٤، ص٦٣.

(٢) لم يتسنى للباحثة الرجوع لنسخة ابن الحطيئة وهي الأصل الذي اعتمد عليه الإمام اليونيني في نسخته، لعدم توفر القطع المخطوطة للموضع، وكذلك الحال بالنسبة لرواية أبي مكتوم عن أبي ذر.و لم يثبت وقوع هذا التصحيف أو الوهم وما ثبت هو صورة الرواية الصحيحة(صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ)، وذلك في النّسخ المخطوطة لأبي علي الصدفي:النسخة الملكية ورقة رقم(٨٨)، والنسخة السعادية ورقة، ج٣، ورقة رقم(٢٠٧)، ونسخة المدينة، ورقة رقم(٢١٧).

(٣) كما ظهر في كتابه الصحيح من خلال كتاب: العلم باب قَوْلِ الْمُحَدِّثِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا، ج١، ص٢٢، ترجمة حديث رقم٦١.

أولاً: إبدال صيغة بصيغة

الصورة الأولى:

إبدال صيغة (العنعنة) بصيغة (التحديث):

المثال الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ..."[١] الحديث

- محل الخلاف:

وقع التنبيه في نسخة اليونيني على رواية أبي ذر في حديث (إنما الأعمال بالنيات) فقد روى الحديث بلفظ(حدثنا الحميدي عن سفيان، عن يحيى بن سعيد) بصيغة العنعنة، بدل صيغة التحديث، في موضعين، في حين رواه البقية بصيغة التحديث.

- تحرير الخلاف:

وبالرجوع للنسخ المخطوطة ثبت في رواية أبي ذر الهروي ثبوت الرواية بصيغة العنعنة بين (الحميدي، وسفيان) في رواية كل من أبي مكتوم بن أبي ذر[٢]، وابن منظور[٣]، وابن الحطيئة[٤]، ورواية أبي علي الصدفي[٥] جميعهم عن أبي ذر الهروي.

مع وقوع التنبيه في رواية ابن الحطيئة على وقوع صيغة التحديث بلفظ(حدثنا) وذلك من خلال (كتابتها فوق السطر بنفس خط النّاسخ)[٦].

وبالنسبة لرواية الكُشْمِهَني من طريق كريمة المروزية فقد ثبت الآتي:

وقع في النّسخة التركية[٧] لرواية كريمة المروزية ما صيغته (حدثنا الحميدي، حدثنا عن سفيان) أي أنّ أداة التحديث بصيغة التحديث ثبتت

---

(١) صحيح البخاري، بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي، ج١، ص٦، حديث رقم١.
(٢) ورقة رقم (٣) من النسخة الزاهدية، من مكتبة ثناء الله الزاهدي في باكستان.
(٣) ورقة رقم(٥) من النسخة المخطوط، من المكتبة الوطنية في الجزائر.
(٤) ورقة رقم (٦) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٥) ورقة رقم (١) من النسخة الملكية في الخزانة الملكية في المغرب.
(٦) ورقة رقم (٦) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٧) ورقة رقم (٣) من النسخة التركية.

مع وجود العنعنة، وكذلك ثبتت صيغة التحديث في النسخة السليمانية[1] لرواية كريمة المروزية.

ورواية هذا الحديث بصيغة العنعنة لم تقع فقط في رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وإنما وقعت في رواية الأَصيلي عن أبي زيد المروزي[2].

والحديث أخرجه الإمام أحمد بصيغة العنعنة بين (الحميدي وسفيان)[3].

وخلاصة القول:

فإنّ ما وقع من إبدال في صيغ الأداء سببه رواية الإمام الفَرَبري.

- المثال الثاني:

ووقع في حديث (كل شراب أسكر فهو حرام)[4] إثبات صيغة التحديث (حدثنا الزهري) في رواية أبي ذر، وأبي الوقت، وفي رواية الأَصيلي وغيره (عن الزهري)[5] وكذلك عند ابن عساكر كما نبه اليونيني.

الصورة الثانية:

إبدال صيغة (حدثنا) بصيغة (أخبرنا):

١- وقع في رواية أبي ذر في كتاب الإيمان باب (حب الرسول ﷺ) قوله (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم)، في حين وقع في بقية الروايات حدثنا يعقوب بن إبراهيم[6].

الصورة الثالثة:

إبدال صيغة(حدثنا) بصيغ أخرى: (أخبرنا)، و(أنبانا):

فقد ثبت في رواية أبي ذر الهروي(حدثنا هشام) وعند غيره(أنبأنا هشام)[7]، هذا ما أشار له ابن حجر في الفتح. و ثبت في الحديث نفسه

---

(١) ورقة رقم (٣) من النسخة السليمانية.

(٢) ورقة رقم (٢) من النسخة المروزية المخطوطة من المكتبة الوطنية الجزائرية.

(٣) والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده،ج١، ص٣٠٣، رقم١٦٨، بتحقيق شعيب الأرنؤوط. من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد بصيغة العنعنة.

(٤) كتاب الوضوء، باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر، ج١، ص٥٨، رقم ٢٤٢.ورقة رقم(٣٣) من مخطوط أبي علي الصدفي نسخة المدينة لرواية أبي ذر الهَرَوي.

(٥) نبه على ذلك ابن حجر في الفتح، ج١، ص٤٢١، رقم٢٤٢.

(٦) ولكن بالعودة إلى النسخة المخطوطة لرواية أبي ذر وجدت أنها أثبتت الرواية بصيغة حدّثنا وليس أخبرنا، صورة رقم(٥).

(٧) كتاب مواقيت الصلاة، باب (من ترك العصر)، ج١، ص١١٥، رقم٥٥٣.

من رواية أبي ذر(أخبرنا يحيى بن أبي كثير)[1]، وعند غيره (حدثنا يحيى..)، كأبي الوقت. وهذا ما ثبت في المخطوط[2].

نبّه اليونيني على خلاف ذلك فقد نبّه على أنّ ابا ذر روى (اخبرنا هشام) بدل من (حدثنا) ووافقه القسطلاني[3].

الصورة الرابعة:

إبدال صيغة (أخبرنا) بصيغة (حدّثنا):

١- ما وقع في باب (تعليم الرجل أمته) حديث أبي بردة عن أبيه، حيث روى أبو ذر الهروي الحديث بصيغة (حدّثنا محمد) بدلا من (أخبرنا محمد)[4]. وقد ثبت هذا الإبدال في نسخة أبي الوقت كذلك[5]. وكذلك ثبت لكريمة وهذا ما أشار إليه القسطلاني[6].

قلت: يظهر أنّ سبب هذا الاختلاف هو الإمام الفَرَبري، فقد كان يروي الحديث بالصورتين.

٢- ما وقع في باب (من توضأ في الجنابة ثمّ غسل)[7] حيث روى أبو ذر (حدّثنا الفضل بن موسى)، بدل من أخبرنا كما ثبت لبقية الرواة[8].

٢- وقع في رواية أبي ذر الهروي و الأَصيلي(حدثنا خالد)[9] ولغيرهما (أخبرنا) وقد أثبت اليونيني الرواية بلفظ (أخبرنا خالد)، وبالعودة إلى نسخة أبي علي الصدفي فقد أثبت في رواية أبي ذر الهروي (حدثنا)[10].

الصورة الخامسة: إبدال صيغة التحديث بالعنعنة:

١- ذكر ابن حجر في " قَوْله: (عَنْ أَنَس) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَحْدَهُ أَيْضًا وَلِلْبَاقِينَ " حَدَّثَنَا أَنَس " وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو نُعَيْمٍ أَيْضًا"[11]

---

(١) فتح الباري، ج٢، ص٣٩.هذا وقد خالف اليونيني ابن حجر فقد نبه في نسخته على أنّ أبا ذر روى الحديث (أخبرنا هشام) بدل من حدّثنا.

(٢) صورة رقم (٦٩) من مخطوط رواية أبي ذر الهَرَوي.

(٣) إرشاد الساري، ج١، ص٢٢٩.

(٤) صحيح البخاري، كتاب العلم،ج١،ص٣١،رقم٩٧. صورة رقم(١٧) من مخطوط أبي ذر الهَرَوي.

(٥) صورة رقم(٢٩) من مخطوط أبي الوقت لصحيح البخاري.

(٦) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج١،ص ٣٣٨، رقم(٩٧).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الغسل، ج١، ص٦٣، رقم٢٧٤.

(٨)صورة رقم(٣٦) من مخطوط رواية أبي ذر الهَرَوي. ولكن وقع تنبيه لليونيني من أنّ هذا الإبدال في صيغة التحديث وقع في نسخة أبي الوقت ، وعند مراجعة مخطوط أبي الوقت وجدت أنه لا يوجد إبدال وإنما أثبت صيغة التحديث (أخبرنا) بصورة صريحة دون اختصار، صورة رقم(٤٠).

(٩) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب (الأذان مثنى مثنى)، ج١، ص١٢٤، رقم٦٠٦.

(١٠) نسخة المدينة رقم(٧٥) من مخطوط المدينة رواية أبي ذر الهَرَوي، من طريق أبي علي الصدفي.

(١١) صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب احتساب الآثار، ج١، ص ١٣٢، فتح الباري، حديث

ولكن بالرجوع إلى النسخة اليونينية وجدت أنه أثبت الرواية بالعنعنة في المتن، ولم يشر اليونيني في تنبيهاته على تفرد لأبي ذر أو مخالفته في رواية الحديث، وبالرجوع إلى نسخة أبي الوقت وجدت أنها أثبتت الرواية بالعنعنة، وبهذا لا يصح كلام ابن حجر في مسألة تفرّد أبي ذر وروايته الحديث بالعنعنة بدل التحديث(١).

- ثانياً: حذف الصيغة

ومثاله ما وقع من حذف حرف الجر الذي يدل على التحويل:

كما وقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت و الأَصيلي حيث حذف حرف الجر(عن) للدلالة على عطف الإسناد على ابن أبي ذئب، وبقي حرف العطف الواو، فوقعت الرواية كالآتي:

(حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ...)(٢) الحديث.

- موضع الاختلاف:

حذف من رواية الأَصيلي وأبي ذر، وأبي الوقت (وَعَنْ الزهري...) كما ثبت في روايات أخرى. وقد ذكر القسطلاني أنه ثبت في بعض النسخ (ح) للتحويل قبل(وعن الزهري)(٣).

- تحرير موضع الاختلاف:

وبالرجوع للنسخ المخطوطة فقد ثبت حرف التحويل في رواية أبي مكتوم(٤) بن أبي ذر عن أبيه أبي ذر الهروي، دون إيراد العنعنة، وثبت حرف التحويل كذلك في نسخة ابن الحطيئة(٥) مكتوباً بالحمرة ، ومكتوب فوقه(صح) – وهذا يدل على وجود اختلاف في هذا الموضع، ووضع هذا الرقم وهو (صح) للتدليل على صحة ما أثبت، وفي نسخة كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني ثبتت العنعنة في النسخة التركية(٦)،

رقم٦٥٥. ج٢، ص١٦٤.

(١) كتاب الأذان، باب (احتساب الآثار)، ج١، ص١٣٢، رقم٦٥٥. صورة رقم(٧٩) من مخطوط رواية أبي ذر الهَرَوي، وصورة رقم(٦٦) من مخطوط رواية أبي الوقت لصحيح البخاري.

(٢) كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر ممّا سأله، ج١، ص٣٩، حديث رقم ١٣٤.

(٣) إرشاد الساري، كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر ممّا سأله، ج١، ص٣٩٧.حديث رقم(١٣٤).

(٤) ورقة رقم (٢٤) من نسخة مكتبة ثناء الله الزاهدي، النسخة الزاهدية.

(٥) ورقة رقم(٥٢) من نسخة مغنيسيا التركية .

(٦) ورقة رقم(٤٥) من النسخة التركية لرواية كريمة المروزية.

والنسخة السليمانية[1].

وأمّا في النسخ المخطوطة لرواية أبي الوقت السِجْزي فقد ثبت من طريق رواية الزبيدي عن أبي الوقت السِجْزي الرواية بإثبات (ح وعن الزهري)، و ثبت في رواية القلانسي(ح والزهري) في النسخة المخطوطة.

- خلاصة القول:

من خلال مقابلة وتتبع ما وقع في النسخ المخطوطة يتبين أنّ جميع النّسخ أثبتت مسألة وجود تحويل وعطف في الإسناد واتفقت على ذلك، فكانت النسخ التي حذفت العنعنة أثبتت حرف(ح) للدلالة على التحويل، ومن أثبت العطف والعنعنة اكتفى بذلك عن إيراد حرف التحويل كما ثبت في رواية الكُشْمِهَني. وهذا الاختلاف في التعبير عن مسألة التحويل وعطف الإسناد، غير قادح على الإطلاق، بل يؤكد على دقة الضبط والتحري لدى رواة الصحيح.

---

(١) ورقة رقم (٢٤) من النسخة السليمانية المخطوطة.

- **خلاصة المبحث**

تم تناول عدد من صور الاختلاف التي وقعت في الإسناد، وقعت في رواية أبي ذر الهروي ووقع التنبيه عليها من قبل العلماء كاليونيني وابن حجر، وقد ظهر من خلال تتبع أقوال العلماء ومقابلة ما وقع من اختلاف بالنسخ المخطوطة أنّ هذه الفروق التي ثبتت في الأسانيد فروقاً لا تقدح في صحة روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، وأنّ عددا كبيراً منها تعلقت باختصار أسماء بعض الرواة،أو بزيادة في تعريفهم، أو تقييد المهملِ فيهم، و سبب وقوع هذه الفروق هو تعدد وجوه الرواية عن الإمام الفَرَبري.

كما تبين من خلال الأمثلة التي نوقشت في هذا المبحث عناية أبي ذر الهروي بضبط روايته عن شيوخه الثلاثة.

المبحث الثالث

الاختلافات في المتن

وقعت اختلافات كثيرة بين رواة الفَرَبري في المتون، وقد جاءت على صور متعددة، منها ما كان تصحيفاً وقع، ونبّه عليه العلماء وشرّاح الصحيح، ومنها ما كان بسبب اختلاف في الضبط وهو كثير، فتعدد صور ضبط الكلمات، ومنها ما وقع بسبب إبدال لفظ بلفظ، وجزء من هذا يعود للرواية بالمعنى.

المطلب الأول: وقوع التصحيف في رواية أبي ذر الهروي.

المطلب الثاني: الاختلاف في ضبط الألفاظ.

المطلب الثالث: إبدال لفظ بلفظ بسبب اتفاق الرسم

المطلب الرابع: الزيادة والحذف في المتن

المطلب الخامس: التقديم والتأخير

المطلب السادس: الاختلاف على صيغة اللفظ

المطلب السابع: القلب في المتن

المطلب الأول

وقوع التصحيف في رواية أبي ذر الهروي

١) وقع في حديث أَبِي مُوسَى الأشعري، رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنْ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ، أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتْ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ"(١).

وجه الاختلاف:

قال ابن حجر:" قَوْله: (نَقِيَّة) كَذَا عِنْد الْبُخَارِيّ فِي جَمِيع الروايات الَّتِي رَأَيْنَاهَا بِالنُّونِ مِنْ النَّقَاء وَهِيَ صِفَة لِمَحْذُوفٍ، لَكِنْ وَقَعَ عِنْد الْخَطَّابِيّ وَالْحُمَيْدِيّ وَفِي حَاشِيَة أَصْل أَبِي ذَرّ ثَغِبَة بِمُثَلَّثَةٍ مَفْتُوحَة وَغَيْن مُعْجَمَة مَكْسُورَة بَعْدهَا مُوَحَّدَة خَفِيفَة مَفْتُوحَة، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هِيَ مُسْتَنْقَع الْمَاء فِي الْجِبَال وَالصُّخُور"(٢).

وقال القاضي عياض:

"في حديث (مثل ما بعثني الله به) قوله فكان منها نقية قبلت الماء كذا رويناه من جميع طرق البخاري بالنون المفتوحة بعدها قاف مكسورة، بعدها ياء مشددة مفتوحة باثنتين تحتها مثل قوله في مسلم طائفة طيبة وذكره بعضهم عن البخاري ولم يروه عنه، فكان منها ثُغبة قبلت الماء بضم الثاء المثلثة وسكون الغين المعجمة، وفسرّه بمستنقع الماء في الجبال وهو غلط وتصحيف، وقلب لمعنى التمثيل؛ لأنه إنما جعل هذا الفصل من المثل فيما تنبت والثغاب لا تنبت"(٣).

مناقشة الاختلاف:

بحسب أقوال العلماء فما ثبت في الروايات هو لفظ (نقية)، وبالرجوع إلى النّسخ المخطوطة فقد ثبت الحديث بلفظ (نقية) في عدد من الرويات منها رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي(٤)، ورواية أبي علي الصدفي(٥)، ورواية ابن منظور(٦)، وكذلك ثبت في رواية الكُشَاني(٧).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب فضل من علم وعلم، ج١، ص٢٧، حديث رقم ٧٩.
(٢) فتح الباري، ج١، ص١٧٦.
(٣) مشارق الأنوار، ج١، ص٢٦٠.
(٤) ورقة رقم (١٨) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٥) ورقة رقم (٦) من نسخة الحرم المكي.
(٦) ورقة رقم (٣٣) من نسخة ابن منظور المخطوطة.
(٧) ورقة رقم (١٨) من النسخة المخطوطة.

وقد ثبت في حاشية رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي ما نصّه:" وصوابه بقعة، وصوّبه بعضهم ثُغبَةٌ"[١].

أمّا في رواية ابن الحطيئة فقد ثبت الحديث في المخطوط بلفظ (بقية)، وقد أثبت في الحاشية: "نقية بنون ثمّ قاف مكسورة، وهي رواية مسلم طيبة"[٢].

وخلاصة القول:

إنّ هذا الاختلاف يعود في حقيقته إلى التصحيف وبحسب مناسبة المعنى فإنّ رواية الحديث بلفظ (نقية، وبقية، وطيبة) هي من الألفاظ التي تتفق ومعنى الحديث، في حين أن الرواية بلفظ (ثغبة) فيها مخالفة لمعنى الحديث.

٢) وقع في حديث صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: "بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا آخِذٌ بِيَدِهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ "فِي النَّجْوَى فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ فَيَقُولُ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا..."[٣]

وجه الاختلاف:

وقع خطأ بسبب الوهم في لفظ(كنفه)، فرويت (كتفه): بالتاء بدل الباء. وهو تصحيف.

قال القاضي عياض:" وقد يكون كنفه هنا عفوه ومغفرته، وحقيقة المغفرة في اللغة الستر والتغطية، وقد صحّف فيه بعضهم تصحيفا قبيحا؛ فقاله:"كتفه" بالتاء"[٤].

وقال ابن حجر:" قَوْله فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ" كَنَفه " بِفَتْحِ النُّونِ وَالْفَاءِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَوَقَعَ لِأَبِي ذَرّ عَنْ الْكُشْمِهَنِي بِكَسْر الْمُثَنَّاة"[٥].

وبالعودة للنسخ المخطوطة التي اعتمدتها في هذه الدراسة، لم يثبت وقوع هذا التصحيف أو الإشارة إليه[٦]. ولعلها نسخة وقعت للحافظ ابن حجر.

---

(١) ورقة رقم (١٨) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٢) ورقة رقم (٣٨) من مخطوط مغنيسيا.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ج٣، ص١٢٨، حديث رقم ٢٤٤١.
(٤) القاضي عياض، مشارق الأنوار، ج١، ص٦٧٥.
(٥) ابن حجر، فتح الباري، ج٥، ص٩٧. و يقصد الحافظ هنا كسر (حرف التاء) في صورة ما وقع من تصحيف برواية اللفظ (كتِفه).
(٦) انظر: رواية أبي مكتوم بن أبي ذر، ج٢، ورقة رقم (٤٠) من نسخة الفاتح المخطوطة. ورواية أبي علي الصدفي، ورقة رقم (١١٥) من النسخة الملكية، ورواية كريمة المروزية

٣) وقع في حديث عائشة رضي الله عنها:" دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ دَعْهُمَا فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا..."[١] الحديث.

قال ابن حجر:"وقوله فيه: "فقال دعهما، فلما غفل غمزتهما فخرجتا" في رواية أبي ذر "عمد[٢]" بدل "غفل" وكذا في رواية أبي زيد المروزي، قال عياض: ورواية الأكثر هي الوجه"[٣].

وبالرجوع للنّسخ المخطوطة للمقابلة والتثبت من صورة الاختلاف، فقد ثبت في نسخة أبي مكتوم لفظ"عمل"، مع تثبيت تصحيح فوق اللفظ مباشرة ووضع الرقوم عليه وصورته:

"غفل حـ هـ وهو الصواب"، إشارة إلى أنّ الرواية بلفظ "عمل" غير دقيقة. وما وقع في روايتي الحمّوي والكُشْمِهَني هو الصواب بلفظ(غفل)[٤].

قلت:

وبهذا يتبين أنّ ما ذكره ابن حجر في تصحيف هذه الكلمة في رواية أبي ذر قد وقع في النّسخ المخطوطة، ويتبين مصدر وقوع هذا التصحيف، وأنّه وقع في نسخة الإمام المستملي بحسب ما ورد في رواية أبي مكتوم.

ورقة رقم(١٩) من نسخة بيروت، ج٣، ورقة رقم(١٩).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الدرق، ج٤، ص٣٩، حديث رقم ٢٩٠٦.

(٢) هكذا ورد في النّسخ المطبوعة، ولعله تصحيف وقع، كما في طبعة دار المعرفة، بيروت.

(٣) فتح الباري، ج٦، ص٩٥.

(٤) ثبت هذا في نسخة الفاتح، لأبي ذر الهَرَوي، ج٢، ورقة رقم ١١٦، من النسخة المخطوطة.

المطلب الثاني

الاختلاف في ضبط الألفاظ

من صور الاختلاف التي كثيرا ما وقعت بين رواة الصحيح ضبط الألفاظ، وقد تفاوت أثرها على المعنى من موضع لآخر. وقد كان محل اللفظ من الإعراب، ومدى ارتباطه بالمعنى من أهم الأمور التي استند لها العلماء في الترجيح، والأمثلة على ذلك كثيرة، أذكر منها:

١) ما ورد في كتاب بدء الوحي، حيث أشار الحافظ ابن حجر في كتاب بدء الوحي روي قوله (فَيَفْصِم): بفَتْح أَوَّله وَسُكُون الْفَاء وَكَسْر الْمُهْمَلَة، وهذه رواية أبي الوقت، وروي بضم أوله من الرباعي، وَفِي رِوَايَة لِأَبِي ذَرّ بِضَمِّ أَوَّله وَفَتْح الصَّاد عَلَى الْبِنَاء لِلْمَجْهُول (فَيُفْصَم)، وقد أثبت الإمام اليونيني لفظ أبي ذر بالضم في المتن، ونبّه على رواية أبي الوقت في الحاشية[١]. كما أنّ أغلب الروايات جاء اللفظ فيها بالفتح وليس بالضم[٢].

و عليه فإنّ الرواية بصيغة المبني للمجهول رواية مرجوحة.

٢) وقع في حديث سَعْدِ بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدٌ جَالِسٌ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا؛ هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُلْتُ:" يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. فَقَالَ:" أَوْ مُسْلِمًا..." الحديث

قال الحافظ بن حجر قَوْله:(لَأَرَاهُ)[٣]، وَقَعَ فِي رِوَايَتنَا مِنْ طَرِيق أَبِي ذَرّ وَغَيْره بِضَمِّ الْهَمْزَة هُنَا"[٤].

وقد رجّح الحافظ ابن حجر الرواية بالفتح لمناسبتها مع المعنى (لأراه) بالفتح تعني العلم، وبالضم تعني الظنّ[٥].

---

(١) كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، ج١، ص٦، حديث رقم١. وقد ذكر القسطلاني في شرحه أنّها لغة قليلة.(ج١، ص٩٨). قد ورد في الحديث بصيغة المبني للمجهول في الموطأ، باب ما جاء في القرآن: « أَحْيَاناً يَأْتِينِي فِي مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ، فَيُفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ مَا قَالَ، وَأَحْيَاناً يَتَمَثَّلُ لِيَ الْمَلَكُ رَجُلاً، فَيُكَلِّمُنِي، فَأَعِي مَا يَقُولُ». ج١، ص١٥٢.

(٢) بالعودة للنسخ المخطوطة، لم يثبت اللفظ بهذا الضبط إلا في رواية ابن منظور، ورقة رقم (٦)، من النسخة المخطوطة. و بالرجوع لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهَرَوي، ورقة رقم (٢) من نسخة مغنيسيا المخطوطة، ورواية أبي علي الصدفي، ورقة رقم (٣) من النّسخة الجزائرية المخطوطة، وجدت أنّه أثبت اللفظ بفتح أوله وسكون الفاء، ولعل هذا يفسر قول ابن حجر أنّه في إحدى الروايات وقعت بالضم، وليس في جميع الروايات. وقد وقع في النسخة السليمانية لكريمة المروزية بالفتح، ورقة رقم(٣) من النسخة المخطوطة، ووقع في النّسخة التركية لرواية كريمة المروزية إثبات لفظ(فيَفصم) بالفتح والضم في نفس الموضع، مع كتابة لفظ(معا) فوقها، إشارة إلى وقوع الوجهين في الرواية. ورقة رقم (٣) من النّسخة المخطوطة.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بَاب إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ج١، ص١٤، حديث رقم ٢٧.

(٤) ثبتت الرواية بالضم كما ذكر ابن حجر في رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، في نسخة مغنيسيا المخطوطة ورقة رقم (١٠).

(٥) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٨٠.

ولكن نبّه اليونيني على أنّ الحديث روي من طريق المستملي بفتح الهمز، وهذا ما أثبته اليونيني في المتن(١).

قلت: وهذه الاختلافات لا ينبني عليها أثر في المعنى، وتوجيه الحديث.

المطلب الثالث

إبدال لفظ بلفظ بسبب اتفاق الرسم

١) ومثاله ما وقع في حديث عائشة أمّ المؤمنين أَنَّهَا قَالَتْ:" أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ... فَقَالَتْ خَدِيجَةُ كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَقْرِي الضَّيْفَ وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ..."(٢) الحديث

وجه الاختلاف:

ورد الحديث بلفظ: (والله ما يخزيك) وورد بلفظ: وَ(يَحْزُنك) بِفَتْحِ أَوَّله وَالْحَاء الْمُهْمَلَة وَالزَّاي الْمَضْمُومَة وَالنُّون مِنْ الْحُزْن، لأبي ذر عن الكُشْمِهَني. في حين روي من شيخيه الحمّوي والمستملي بلفظ (والله ما يخزيك) وقد ثبت هذا في النّسخ المخطوطة(٣).

وبالنسبة لرواية الكُشْمِهَني فقد أخرج الإمام مسلم الحديث في صحيحه، وأثبت لفظ (يُحْزِنُكَ)(٤).

٢) المثال الثاني: ما وقع في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ:" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ، اقْتَتَلَتَا فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ:" كَيْفَ أَغْرَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ" فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ" (٥).

وجه الاختلاف:

---

(١) انظر: صحيح البخاري،ج١، ص١٤، حديث رقم٢٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كيف كان بدء الوحي، ج١، ص٧، حديث رقم ٣.

(٣) رواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهَرَوي نسخة المدينة المنورة، ورقة رقم(٢).

(٤) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، ج، ١، ص٣٨١. والحديث روي من طريق معمر عن الزهري، وقد ذكر العلماء أنّ الحديث مختلف فيه على الزهري في ألفاظه، وهذا سبب من أسباب اختلاف الرواة.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الكهانة، ج٧، ص ١٣٥، رقم ٥٧٥٨.

الاختلاف بين:"يطل، وبطل": وقع خلاف بين رواة الصحيح، في إثبات هذا اللفظ، وقد رجّح الخطابي أنّه من(الْبُطْلَان)[١]، وكذلك القاضي عياض[٢]، وابن حجر[٣] رجّحوا لفظ (بطل)، في حين مال ابن بطال إلى رواية (يطل) واعتبر الرواية بالموحدة تصحيفاً مستنداً إلى أقوال أهل العلم[٤].

وقد احتجّ القاضي عياض وابن حجر بأنّه وقع في أكثر الروايات للمحدّثين فيها بالباء، أي بالموحدة. وقد ثبت اللفظ بالموحدة(بطل) في رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي[٥]، وفي النسخة السعادية لرواية أبي ذر الهروي[٦]، في حين ثبتت الرواية بالمثناة(يطل) في رواية أبي الوقت السِجْزي[٧].

خلاصة القول:

قلت: ولا يؤثر هذا الاختلاف على أصل المعنى، فسواء كانت بالموحدة، أم بالمثناة فإنّ المعنى في سقوط دم الطفل، وهدره وعدم المطالبة به.

---

(١) فقد أثبت الرواية بالموحدة في شرحه على البخاري، وقال:"وقوله: (ومثل ذلك بطل)، فقد يروى، ومثل ذلك يطل أي يهدر، من قولك: طل دم الرجل يطل طلاً". الخطابي، أعلام السنن، ج٢، ص٤٧١، حديث رقم١٠٨٠.

(٢) ذكر القاضي عياض في هذا كلاماً مطولاً، أكّد فيه على أنّه ثبت للجميع بالموحدة، وبالوجهين في الموطأ، مستشهداً بما وقع في روايات الموطأ، ومسلم، حيث قال:وقوله وغير ذلك بطل رويناهما بالوجهين بفتح الباء بواحدة، والباء من الباطل، ويروي يطل بضم الياء باثنتين تحتها، من طل دمه إذا لم يطلب وترك، يقال:"طل دمه وطل وأطل وطل دمه أيضاً"، قاله أبو عبيد، وبالوجهين رويناهما في الموطأ عن يحيى بن يحيى الأندلسي، وابن بكير، ورأيت في بعض الأصول من الموطأ عن ابن بكير بالوجهين قرأناها على مالك في موطئه... وأكثر الروايات للمحدثين فيها بالباء بواحدة وبالباء وحدها ذكرها البخاري في باب الطيرة والكهانة، وكذلك في كتاب مسلم، إلا من رواية ابن أبي جعفر، فإنا رويناه عنه في حديث أبي الطاهر وحرملة بالياء". القاضي عياض، مشارق الأنوار، ص١٧٠.

(٣) قال الحافظ ابن حجر:" وَقَعَ لِلْكُشْمِيهَنِيِّ فِي رِوَايَة اِبْن مُسَافِر"بَطَل"بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَة وَالتَّخْفِيف مِنْ الْبُطْلَان كَذَا رَأَيْته فِي نُسْخَة مُعْتَمَدَة مِنْ رِوَايَة أَبِي ذَرّ...".فتح الباري، كتاب الطب، باب الكهانة، ج١٠، ص ٢١٨، رقم ٥٧٥٨.

(٤) ونص قوله:" أهل الحديث يقولون:"بطل" وهو تصحيف وإنما هو" يطل" قال صاحب الأفعال: طل الدم وطل إذا هدر". ابن بطال، شرح البخاري، ج١٨، ص٤٩.

(٥) ج٤، ورقة رقم(٢٠)من نسخة الفاتح المخطوطة.

(٦) ج٤، ورقة رقم(٥١٣) من النسخة المخطوطة.

(٧) وقع في رواية الدمياطي عن أبي الوقت السجزي، بالمثناة، (يطل)، ورقة رقم(٤٠) من النسخة المخطوطة.

المطلب الرابع

الزيادة والحذف في المتن

ويتناول هذا المطلب بعض المواضع التي وقعت في متونها بعض الفروقات من حيث الزيادة والنقص(الحذف)، تناولت من خلاله ثلاث صور تعلقت بذلك، الصورة الأولى: مواضع زاد فيها رواة الصحيح بعض الألفاظ، ثبت بعضها من خلال المقابلات بالنسخ المخطوطة، وصحت زيادتهم على اعتبار أنّها من وجوه تعدد الروايات، وهي زيادة ثقة رجحت لوجود القرائن والشواهد لذلك، وبعض هذه الزيادات كان مرجوحاً بسبب تفرد بعض الرواة عن بقية رواة الصحيح، ومثاله أن تثبت زيادة في إحدى النسخ تخالف بقية النّسخ الأخرى، ولذا فقَرينة العدد تسهم في الترجيح بين هذه الاختلافات.

والصورة الثانية:

مواضع وقع فيها حذف ما، والصورة الثالثة: مواضع وقع الاختلاف فيها بين الحذف والزيادة، ومثلت لكل صورة منها بمثال أو أكثر للتوضيح.

الصورة الأولى:

زيادة لفظ في متن الحديث:

المثال الأول:

كما وقع في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ عِفْرِيتًا مِنْ الْجِنِّ تَفَلَّتَ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلاَةَ فَأَمْكَنَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: رَب هَبْ لِي مُلْكًا لاَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي"(١).

صورة الاختلاف:

قال ابن حجر: قَوْله(رَبِّ اِغْفَرْ لِي وَهَبْ لِي): كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَفِي بَقِيَّةِ الرِّوَايَاتِ هُنَا (رَبِّ هَبْ لِي). قَالَ الْكَرْمَانِيّ : لَعَلَّهُ ذَكَرَهُ عَلَى طَرِيقِ الِاقْتِبَاسِ لا عَلَى قَصْدِ التِّلَاوَةِ(٢). قُلْت: وَوَقَعَ عِنْد مُسْلِم(٣) كَمَا فِي

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الأسير والغريم يربط في المسجد، ج١، ص٩٩، حديث رقم٤٦١.

(٢) انظر، الكرماني، الكواكب الدراري، ج٤، ص١٢١.

(٣) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة والتعوذ منه، ج١، ص٣٨٤، حديث رقم٥٤١

رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَلَى نَسَق التِّلَاوَة فَالظَّاهِر أَنَّهُ تَغْيِيرٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ."[1]

(١) فتح الباري، ج١، ص٥٥٦.

مناقشة الإختلاف:

وبالرجوع للنّسخ المخطوطة، فقد ثبتت رواية أبي مكتوم عن أبي ذ ر الهروي دون هذه الزيادة، مع التنبيه في الحاشية إلى وقوعها، والإشارة إلى ثبوتها في رواية الحمّوي[1]، وكذلك في النّسخة الصدفية لم تثبت[2]، وبالعودة إلى روايات الحمّوي من طريق أبي الوقت السِجْزي فقد ثبتت في رواية القلانسي، ولم تثبت في رواية عبيدالله بن أحمد السمين[3]، و في رواية الدمياطي، ولكن وقع تنبيه في الحاشية على وقوعها في إحدى النّسخ[4].

وبالرجوع لرواية الكُشْمِهَني، من طريق كريمة المروزية، فقد ثبتت هذه الزيادة في المتن[5].

وخلاصة القول:

هو أنّ هذه الزيادة وقعت في رواية الحمّوي والكُشْمِهَني، كما أنّ وقوعها في رواية صحيح مسلم دليل على وقوعها من قبل رواة الحديث. وتعبير الحافظ ابن حجر بقوله(كذا في رواية أبي ذر) لا يمكن فهمه على وجهه إلا بعد مقابلة الروايات، وقد تبين في هذا الموضع أنّ تعبيره هنا قصد به ما وقع في رواية أبي ذر من قبل بعض شيوخه، ولا علاقة لأبي ذر بها. وعليه فإنّ الزيادة التي وقعت هي وجه من وجوه الرواية وقعت من قبل الإمام الفَرَبري.

المثال الثاني:

المثال الأول: ذلك ما وقع في حديث أبي سَعِيدٍ عن النبي ﷺ، قال:" أَرْبَعٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَ يُحَدِّثُهُنَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْجَبْنَنِي وَآنَقْنَنِي[6] أَنْ لاَ تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ وَلاَ صَوْمَ يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالأَضْحَى ..." [7] الحديث.

صورة الإختلاف:

نبّه ابن حجر على وقوع اختلاف في متن هذا الحديث في بعض النّسخ لرواية أبي ذر بقوله: "أو ذو محرم" كذا للأكثر، وفي بعض

---

(١) ورقة رقم(٣٩) من النسخة الزاهدية المخطوطة.
(٢) ورقة رقم(٢٥) من النّسخة الصدفية المخطوطة.
(٣) ورقة رقم (٩٠) من النسخة المخطوطة.
(٤) ورقة رقم (٢٦) من النسخة المخطوطة.
(٥) ورقة رقم(٧٦) من النسخة السليمانية المخطوطة.
(٦) وآنقنني" بفتح النونين وسكون القاف بوزن أعجبنني، ومعناه أي الكلمات، يقال آنقني الشيء بالمد، أي أعجبني، ابن حجر،فتح الباري، ج٤، ص٧٨.
(٧) صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، ج٣، ص١٩، حديث رقم ١٨٦٤.

النّسخ عن أبي ذر "أو ذو مَحرَم، مُحَرَّم" الأول بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن محمد أي عليها."[1] وقوع زيادة لفظ (مُحَرَّم) في متن الحديث.

تحرير الاختلاف:

يلاحظ من كلام الحافظ ابن حجر أنّ هذه الزيادة لم تثبت في جميع نسخ رواية أبي ذر الهروي، وإنما ثبتت في بعضها. وبالرجوع للنسخ المخطوطة التي توفرت للباحثة لرواية أبي ذر الهروي؛ لم تثبت هذه الزيادة في أية نسخة من النسخ التي اعتمدت عليها الدّراسة. وبالتالي تعتبر هذه زيادة مرجوحة لم تثبت[2].

الصورة الثانية:

ما وقع فيه حذف أو سقط:

١) حذف لفظٍ ما من أصل المتن:

- كما وقع في حديث النُّعْمَانَ بْنَ بَشِير، الذي يَقُولُ فيه:" سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:الْحَلاَلُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ ..."[3].

فقد سَقَطَ لفظ: "فِي أَرْضه" من قوله ﷺ:" أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّه فِي أَرْضه مَحَارِمه". من رواية المستملي من طريق أبي ذر[4].

وبالرجوع للنّسخ المخطوطة لروايات صحيح البخاري فقد ثبت هذا اللفظ في رواية أبي مكتوم مع وجود ترقيم للحموي فوقه في المتن (حـ)[5]، ورواية أبي علي الصدفي[6] وفي رواية ابن منظور القيسي[7]، جميعهم عن أبي ذر الهروي، وثبت عن الحمّوي من طريق أبي الوقت

(١) وانظر ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص ٧٨. في شرحه على حديث رقم ١٨٦٤.

(٢) رجعت الباحثة لمخطوطات رواية أبي علي الصدفي: نسخة الخزانة الملكية من المغرب ورقة رقم(٨٨)، ونسخة المدينة ورقة رقم(٢١٩)، والنّسخة السعادية من مكتبة الخزانة العامة ، ج٢، ورقة رقم(٢٠٩). جميعها لم تثبت فيها الزيادة، ورجعت كذلك إلى رواية أبي الوقت السجزي فلم تثبت هذه الزيادة في نسخة القلانسي المخطوطة ورقة رقم (١٣٣)، ورجعت لرواية كريمة المروزية ورقة (٢٥٠) من النسخة السليمانية فلم تثبت أيضاً.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ج١، ص٢٠، حديث رقم ٥٢.

(٤) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٢٨، حديث رقم ٥٢.

(٥) ورقة رقم(١٤) من النسخة المخطوطة.

(٦) ورقة رقم(٤) من النسخة الملكية المخطوطة.

(٧) ورقة رقم(٢٣) من النسخة المخطوطة.

من طريق الزبيدي(١)، ولم يثبت من طرق أخرى(٢)، وثبت كذلك في رواية الأُصيلي عن شيخه أبي زيد المروزي(٣)، ورواية الكُشَاني(٤)، عن الفَرَبري.

وسقط لفظ (في أرضه) من رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني.

خلاصة القول:

قلت: ويظهر بحسب كلام الحافظ ابن حجر، وبما ثبت في النّسخ المخطوطة أن لفظ (في أرضه) سقطت من روايتين هما رواية المستملي، ورواية الكُشْمِهَني(٥). في حين أنّها ثبتت لثلاثة من تلاميذ الفَرَبري وهم الحمّوي في رواية له، وأبي زيد المروزي، والكُشَاني.

ولم يثبت هذا اللفظ في رواية الإمام مسلم(٦)، ولم يثبته الحميدي(٧).

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ للحديث وجهين في الرواية بإثبات (في أرضه) وبحذفها، والوجهان صحيحان.

١) حذف حرف الجر من المتن:

كما وقع في حديث عُمَر بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ، قَالَ:"سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ."(٨)

فقد نبّه اليونيني على قوله(إلى امرأة)، فقد رواه أبو ذر الهروي بإسقاط حرف الجر بلفظ (أو امرأة).

وبالعودة للنسخ المخطوطة، فقد ثبتت جميع روايات أبي ذر الهروي بإثبات (إلى)(٩)، وسقطت في رواية لكريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني(١٠)، وسقطت كذلك من رواية الكُشَاني(١١)، فدلّ هذا على وقوع الرواية بالصورتين، ودليل ذلك رواية مسلم لها دون إثبات حرف

---

(١) ثبت في نسختين: في نسخة الحرم المكي ورقة رقم(١٥)، وفي نسخة تشستر بتي ورقة رقم(١٥).
(٢) سقط هذا اللفظ من رواية القلانسي، ورقة رقم(٨) من النسخة المخطوطة، وسقط أيضاً من رواية الدمياطي، ورقة رقم(٩) من النسخة المخطوطة.
(٣) النسخة الجزائرية، ورقة رقم (٣١) من النسخة المخطوطة.
(٤) ورقة رقم(٧) من النسخة المخطوطة.
(٥) انظر ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص ٧٨. في شرحه على حديث رقم ١٨٦٤.
(٦) مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ج٣، ص١٢١٩، حديث رقم١٥٩٩.
(٧) الحميدي، الجمع بين الصحيحين، ج١، ص٣٠٩، حديث رقم٨٠٥.
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، ج١، ص٦، حديث رقم ١.
(٩) ثبت ذلك في رواية أبي مكتوم، ورقة رقم(٥) من النسخة الزاهدية، وفي رواية أبي علي الصدفي ورقة رقم(١) من النسخة الملكية، وفي رواية ابن منظور، ورقة رقم(٦) من نسخة ابن منظور، جميعهم عن أبي ذر الهَرَوي.
(١٠) فقد ثبت حذفها من النسخة السليمانية لرواية كريمة المروزية، ورقة رقم(٣) من النسخة المخطوطة، وثبت في النسخة التركية ورقة رقم (٣)، من النسخة المخطوطة.
(١١) ورقة رقم(١) من النسخة المخطوطة.

الجر[1].

(١) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ (إنما الأعمال بالنية)، ج٣، ص١٥١٤، حديث رقم ١٩٠٧.

الصورة الثالثة:

ما وقع فيه اختلاف على إثبات لفظ أو حذفه من المتن، (حديث ويح عمّار) نموذجا:

ومثال ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه البخاري:

قال البخاري:" حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلِابْنِهِ عَلِيٍّ انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا: حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ:" كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: "وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ". قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ الْفِتَنِ."(١)

موضع الاختلاف:

وقع كلام من بعض العلماء حول ثبوت عبارة (تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) عقب قوله (وَيْحَ عَمَّارٍ). وسقوطها من رواية أبي ذر الهروي فقط، وقد ثبتت هذه العبارة في النّسخة اليونينية المطبوعة عن الطبعة السلطانية.

وعند الرجوع للنّسخ المخطوطة تبين الآتي:

١- ثبت هذا اللفظ في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني من كتاب الصلاة في النّسخة السليمانية(٢)، ولم يثبت في الموضع الثاني من كتاب الجهاد في نسخة بيروت لرواية كريمة المروزية، وجاءت الرواية بلفظ (ويح عمّار يدعوهم إلى الله عزّ وجل ويدعونه إلى النّار)(٣).

٢- وثبت لفظ (تقتله الفئة الباغية) في كتاب الصلاة في رواية الزبيدي عن أبي الوقت السِجْزي، عن الداودي، عن الحمّوي(٤). ولم يثبت في الموضع الثاني من الصحيح في النسخة المخطوطة(٥).

٣- و في رواية الدمياطي(٦) والقلانسي(٧) عن أبي الوقت ثبت لفظ (تقتله الفئة الباغية) في الموضع الأول، وفي الموضع الثاني من

(١) أخرجه البخاري في موضعين من صحيحه: كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ج١، ص٩٧، حديث رقم٤٤٧. وأخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله، ج٤، ص٢١، حديث رقم٢٨١٢.
(٢) ورقة رقم (٦٥) من النّسخة السليمانية المخطوطة.
(٣) ج٣، ورقة رقم (١٣١) من نسخة بيروت المخطوطة.
(٤) ج١، ورقة رقم (٥٨) من النّسخة المخطوطة.
(٥) ج٢، ورقة رقم(١٢٠) من النّسخة المخطوطة.
(٦) ورقة رقم(٢٦) من النسخة المخطوطة.
(٧) ورقة رقم(٣٨) من النسخة المخطوطة.

كتاب الجهاد ثبتت في النّسخة المخطوطة في رواية الدمياطي، مع التنبيه على عدم وقوعها في النسخة الأصل بوضع (لا إلى)(١). وكذلك في رواية القلانسي ثبتت في الموضع الثاني مع وضع ترقيم خاص (ف) للإشارة إلى ثبوتها في رواية الفَرَبري(٢). وقد ثبت هذا اللفظ في رواية الكُشَاني في الموضع الأول(٣)، ولكنّه لم يثبت في الموضع الثاني(٤).

٤ـ وبالرجوع لطرق الرواية عن أبي ذر الهروي وجدت الآتي:

ـ ثبت لفظ (تقتله الفئة الباغية) في رواية كل من ابن الحطيئة(٥) في متن الحديث، في حين لم يثبت في متن الرواية في النسخة المخطوطة لرواية أبي مكتوم عن أبي ذر، وإنّما تمّ التنبيه على وقوعها في الحاشية، والترقيم عليها بـ(صح) إشارة إلى صحة وقوعها(٦).

وكذلك ثبت التنبيه عليها في الحاشية في الموضع الثاني من الصحيح في كتاب الجهاد والسير، فقد أثبت نصّ الحديث دون ذكر(تقتله الفئة الباغية)، ولكن نبّه عليها في الحاشية ورقّم عليها بـ(٧) (صح) أي صحة وقوعها في الرواية.

وثبتت كذلك في رواية ابن منظور عن أبي ذر الهروي في كتاب الصلاة(٨)، وفي رواية أبي علي الصدفي لم تثبت لفظ (تقتله الفئة الباغية) في كتاب الصلاة(٩)، ولا في كتاب الجهاد(١٠)، ولم يقع التنبيه عليها في الحاشية.

وفي فروع اليونينية لم تثبت لفظ (تقتله الفئة الباغية) في المتن، وتم التنبيه على وقوعها في الحاشية، وذلك في نسخة فيض الله(١١)، أمّا في نسخة كوبريلي والتي يعود تاريخها للقرن الثامن الهجري، والمقابلة على أيدي عدد من العلماء، فقد أثبتت في المتن، وتمّ التنبيه على سقوطها في روايتي الأَصيلي وأبي ذر الهروي، وذلك في الموضعين(١٢).

---

(١) ورقة رقم(١٣١) من النسخة المخطوطة.

(٢) ورقة رقم(٢٠٥) من النسخة المخطوطة. وهذا الترقيم موضح المقصود به في النّسخ المخطوطة، من مثل نسخة الصغاني.

(٣) كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ورقة رقم(٢٨) من النسخة الكُشَانية المخطوطة.

(٤) وفي كتاب الجهاد، باب مسح الغبار، ورقة رقم (١٤٠) من النسخة الكُشَانية المخطوطة.

(٥) ورقة رقم(١٠٦) من نسخة مغنيسيا المخطوطة. ولم يتمكن من العودة للموضع الثاني لعدم توفرالنسخة المخطوطة لها.

(٦) ورقة رقم (٦٠) من النسخة الزاهدية المخطوطة، من مكتبة ثناء الله الزاهدي.

(٧) ج٢، ورقة رقم (٨٢) من نسخة الفاتح المخطوطة.

(٨) ورقة رقم (١٢٠) من النّسخة المنصورية.

(٩) ورقة رقم (٢٤) من النسخة الملكية المخطوطة من المغرب. وكذلك في نسخة الجزائر ورقة رقم(٢٤) من المخطوط.

(١٠) ورقة رقم (١٣٥) من النسخة الملكية المخطوطة من المغرب.وكذلك في نسخة الجزائر ورقة رقم (١٢٦) من المخطوط.

(١١) ورقة رقم(٣١) من النسخة المخطوطة. للموضع الأول، وكذلك وقع في الموضع الثاني من كتاب الجهاد حيث اكتفي بالتنبيه على سقوطها من رواية أبي ذر الهَرَوي، ورقة رقم (١٤٥) من النسخة المخطوطة.

(١٢) في الموضع الأول من كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ورقة رقم (٣٧) من

وخلاصة القول:

أنّه وقع بين الرواة اختلاف في إثبات لفظ(تقتله الفئة الباغية)، وإيراد أكثر الروايات لها يثبت صحة ورودها عن الإمام البخاري، فقد أثبتها الفَرَبري عن شيخه، ولكن سبب الاختلاف الذي وقع فيه الإمام الفَرَبري هو في إيرادها وروايتها لتلاميذه، الأمر الذي أدى إلى أن يثبتها البعض في متن الرواية، ويكتفي الآخرون بإلحاقها بالهامش لتثبتهم من ورودها عن الفَرَبري.

النسخة المخطوطة. وكذلك في الموضع الثاني من كتاب الجهاد، باب مسح الغبار، ورقة رقم (١٢٩).

المطلب الخامس

التقديم والتأخير

تقديم بعض الألفاظ على بعض:

١) ومثاله ما وقع في حديث طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قال:"جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنْ الْإِسْلَامِ..." الحديث(١).

فقد نبّه الإمام اليونيني على وقوع تقديم في رواية أبي ذر الهروي، في حين عبّر الحافظ ابن حجر عن وجود زيادة زادها أبو ذر الهروي في المتن، بقوله:"من أهل نجد"، بقوله:"زَادَ أَبُو ذَرّ "مِنْ أَهْل نَجْد" وَكَذَا هُوَ فِي الْمُوَطَّأ وَمُسْلِم"(٢)، فأوهم بهذا أنّ أبا ذر الهروي زاد هذا اللفظ، ولكن ما وقع في رواية أبي ذر الهروي هو تقديم عبارة "من أهل نجد".

فقد وقع في رواية أبي ذر الهروي:"جاء رجل من أهل نجد إلى رسول الله ﷺ"(٣)، ووقع كذلك في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني(٤). في حين وقع في روايات أخرى "جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد"، وهذا ما ثبت في بقية النسخ كما في رواية أبي الوقت السِجْزي(٥)، ورواية الأَصيلي عن شيخه أبي زيد المروزي(٦)، ورواية الكُشَاني عن الفَرَبري(٧)، كما ثبت عند مسلم في صحيحه(٨)، وفي الموطأ(٩).

وخلاصة القول:

إنّ ما وقع من تقديم في الحديث ليس زيادة كما ذكر الحافظ ابن حجر، كما أنّه ليس من تصرف أبي ذر الهروي، بدليل ورود الحديث

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، ج١، ص١٨، حديث رقم٤٦.

(٢) انظر: فتح الباري، ج١، ص٧٣.

(٣) ثبت هذا التقديم في رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر ورقة رقم(١٢) من النسخة المخطوطة، و في رواية ابن منظور، ورقة رقم (٢١) من النسخة المخطوطة، وفي رواية أبي علي الصدفي نسخة المدينة المنورة ورقة رقم(٩)، جميعهم عن أبي ذر الهَرَوي. وقع هكذا كما نبّه عليه اليونيني ج١، ص١٨، حديث رقم ٤٦.

(٤) النسخة السليمانية ورقة رقم(١٠)، وكذلك في النسخة التركية ورقة رقم(٢٢) من النسخة المخطوطة.

(٥) ثبت في رواية الزَّبيدي عن أبي الوقت، ورقة رقم(١٤) من النسخة المخطوطة. وفي رواية القلانسي، ورقة رقم (٧) من النسخة المخطوطة.

(٦) النسخة الجزائرية، ورقة رقم (٢٧) من النسخة المخطوطة.

(٧) ورقة رقم (٧) من نسخة الكُشَاني المخطوطة.

(٨) كتاب الصلاة، باب بدون عنوان، ج١، ص٣١، رقم ١٠٣.

(٩) كتاب النداء إلى الصلاة، باب جامع الترغيب في الصلاة، ج٢، ص٤٩، رقم٣٨٢.

بنفس الصورة في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني، فدلّ هذا على أنّ وقوع التقديم والتأخير مصدره الإمام الفَرَبري.

المطلب السادس

الاختلاف على صيغة اللفظ

١) ما وقع في رواية أبي ذر الهروي قوله:(فِي فَم اِمْرَأَتك)[١]، في حين رواه الكُشْمِهَني:"فِي فِي اِمْرَأَتك"، وقد أثبت اليونيني رواية الكُشْمِهَني، وهو ما رجّحه القاضي عياض[٢]، و ابن حجر، مستدلا باللغة، واتفاق الأكثر على رواية الحديث بحسب لفظ الكُشْمِهَني[٣].

٢) الاختلاف في إيراد لفظ (قط)(قطي):

كما وقع في لفظ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:"قال النبي ﷺ: "تَحَاجَّتْ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتْ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ. وَقَالَتْ الْجَنَّةُ: مَا لِي لاَ يَدْخُلُنِي إلاَّ ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ! قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي وَقَالَ لِلنَّارِ إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا فَأَمَّا النَّارُ فَلاَ تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ قَطْ قَطْ.." الحديث[٤].

قال ابن حجر:"وفي وصف جهنم فتقول قط قط بسكون الطاء وبكسرها وفي رواية قطني قطني بزيادة نون وكله بمعنى حسبي وبمعنى التقليل"[٥]

وقال:"ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر "قطي قطي" بالإشباع و"قطني" بزيادة نون مشبعة"[٦]

---

(١) كتاب الإيمان، باب ما جاء أنّ الأعمال بالنية و الحسبة، ج ١، ص ٢٠، رقم ٥٦. و ثبت هذا اللفظ لأبي ذر في نسخة المدينة لرواية الصدفي، ورقة رقم(١١). مع التنبيه في الهامش على لفظ أبي ذر وقد ثبت لفظ أبي ذر الهَرَوي من مخطوط المكتبة الظاهرية

(٢) وذلك في كتاب مشارق الأنوار....

(٣) قَالَ الْقَاضِي عِيَاض : هِيَ أَصْوَب لِأَنَّ الْأَصْل حَذْف الْمِيم بِدَلِيلِ جَمْعه عَلَى أَفْوَاه وَتَصْغِيره عَلَى فُوَيْه . قَالَ: وَإِنَّمَا يَحْسُن إِثْبَات الْمِيم عِنْد الْإِفْرَاد وَأَمَّا عِنْد الْإِضَافَة فَلَا إِلَّا فِي لُغَة قَلِيلَة. فتح الباري.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب (وتقول هل من مزيد) ورقة رقم(٣٠)، ج٨، ص ٥٩٥، رقم ٤٨٥٠.

(٥) فتح الباري، ج١، ص١٧٤.

(٦) المصدر السابق، ج٨، ص ٥٩٥.

المطلب السابع

القلب في المتن

ومثاله ما وقع من قلب عبارة في متن الحديث الآتي من صحيح البخاري:

- في حديث سَعِيدِ بْنِ شُرَحْبِيلٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا."(١)

صورة الاختلاف:

قال ابن حجر:"ووقع هنا لأبي ذر عن المستملي و السَّرَخْسي "خزائن مفاتيح" على القلب، وقد تقدّم في الجنائز والمغازي بلفظ: "مفاتيح خزائن" وكذا عند مسلم والنسائي."(٢)

تحرير الاختلاف:

بيّن الحافظ ابن حجر أنّ هذا القلب وقع لاثنين من شيوخ أبي ذر وقد رجّح الحافظ الرواية دون القلب، مستشهداً بما ورد في روايات أخرى من خارج الصحيح، كما جاء عند مسلم والنسائي.

وقد ثبت هذا القلب في رواية أبي ذر الهروي، من طريق أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي(٣).

مما يدل على صحة ثبوته عن شيوخ أبي ذر الهروي.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج٥، ص١٩٨، حديث رقم٣٥٩٦.

(٢) فتح الباري، ج٦، ص ٦١٤.

(٣) ج٢، ورقة رقم (١٥٥) من نسخة الفاتح المخطوطة.

المبحث الرابع

صور الاختلافات في الأحاديث والأقوال غير المسندة

(التعليقات والمتابعات والأقوال التفسيرية)

يُعنى هذا المبحث بصور الاختلافات التي وقعت في غير الأحاديث المسندة في صحيح البخاري، وهذا يشمل أموراً عدة؛ أوّلها الأقوال المعلقة التي أوردها الإمام البخاري بعد إيراده لترجمة الباب، وثانيها الأقوال التفسيرية التي يوردها بعد تراجم الأبواب أيضاً، وثالثها: المتابعات، وهي طرق الروايات الأخرى التي يوردها الإمام البخاري بعد إيراده للأحاديث المرفوعة، في هذا المبحث سأعرض لنماذج وأمثلة توضح بعضاً من صور الاختلافات، مع ضرورة التنويه على أمر هام وهو أنّ اختلافات رواة الصحيح تركزت في موضعين وهما التراجم والأقوال غير المرفوعة.

المطلب الأول: **صور الاختلافات في إيراد الأقوال المعلّقة للإمام البخاري؛**

المطلب الثاني: **صور الاختلاف في المتابعات.**

المطلب الثالث: **صور الاختلاف في إثبات بعض الأقوال غير المرفوعة وحذفها.**

المطلب الرابع: **صور إثبات أو حذف أقوال للبخاري**

المطلب الأول

الاختلافات في إيراد الأقوال المعلّقة للإمام البخاري

والمقصود بها التعليقات التي يوردها البخاري بعد الترجمة

تعدّدت صور الاختلاف التي وقعت في الأقوال المعلقة التي كان يوردها الإمام البخاري بعد ذكره للترجمة بين رواية أبي ذر الهروي، وبقيّة روايات صحيح البخاري، وفيما يأتي بيان لصور هذه الاختلافات مع ذكر الأمثلة عليها:

الصورة الأولى:

- زيادة عبارات تفسيرية في الترجمة:وفيما يأتي مناقشة لثلاثة مواضع ومقابلتها مع ما ثبت في النسخ المخطوطة.

١) ومثالها زيادة لأبي ذر بعد ترجمة باب (ما يكره من السَّمَرِ بعد العشاء)[١]:

وجه الاختلاف:

ذكر ابن حجر أنّ أبا ذر[٢] انفرد بزيادة عبارة (السامر من السمر، والجميع السُّمارة السامر هاهنا في موضع الجمع) بعد ترجمة (باب ما يكره من السمر بعد العشاء)، بقوله:" قوله السامر من السمر الخ هكذا وقع في رواية أبي ذر"[٣]

تحرير الاختلاف:

وبالعودة للنسخ المخطوطة التي توفرت للباحثة ثبتت هذه الزيادة في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني[٤]، وثبتت في رواية أبي الوقت السِجْزي[٥] عن شيخه الداودي، وكذلك ثبتت في رواية الكُشَاني عن الإمام الفَرَبري[١].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، ج١، ص١٢٣. ونبّه عليها اليونيني في الحاشية مع الترقيم عليها بوضع(صح) للتأكيد على صحة وقوعها، ونبّه عليها ابن حجر في الفتح،ج٢، ص٧٤.

(٢) ثبتت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة من رواية ابن الحطيئة ورقة رقم (١٣٩) من نسخة مغنيسيا، وورقة رقم(٧٦) من نسخة ثناء الله الزاهدي لرواية أبي مكتوم .

(٣) فتح الباري، ج٢، ص٧٢.

(٤) وذلك في النسخة السليمانية ورقة رقم (٨٣) من المخطوط.

(٥) ثبتت هذه الزيادة في حاشية رواية الزَّبيدي، ج١، ورقة (٧٤) من نسخة الحرم المكي، و قامت الباحثة لمزيد من التثبت بمراجعة نسخة تشستر بتي لرواية الزَّبيدي فوجدت أنّ هذه الزيادة ثبتت أيضاً في حاشية النسخة المخطوطة ورقة رقم (٧٩) من المخطوط، وكذلك في نسخة الصغاني حيث وجدت أن العبارة ثبتت في المتن، ورقة رقم(٤٠) من النّسخة

قلت:

من خلال نتائج المقابلة يتضح أنّ الإمام أبا ذر الهروي لم ينفرد بهذه الزيادة، وأنّ هذه الزيادة وافقه عليها غيره من أصحاب الكُشْمِهَني، والحمّوي، وكذلك وقع التنبيه عليها في حاشية رواية الكُشَاني، وهذا دليل على أنّ هذه الزيادة التفسيرية التي توضح غريب الألفاظ، هي في الغالب من الإمام البخاري، ووقوع الاختلاف في إيرادها في المتن أو في الحاشية، قد يعود إلى أنّ الإمام الفَرَبري أثبتها في الحاشية كما أخذها عن الإمام البخاري، فتكون من إضافات الإمام البخاري التوضيحية في الصحيح، ويؤيد هذا الأمر كلام الحافظ ابن حجر عند حديثه في نفس الباب عن عادة البخاري في توضيح غريب الألفاظ حيث قال ما نصّه:" واستشكل ذلك لأنه لم يتقدم للسامر ذكر في الترجمة، والذي يظهر لي أن المصنف أراد تفسير قوله تعالى:(سامرا تهجرون) وهو المشار إليه بقوله ها هنا أي في الآية، والحاصل أنّه لمّا كان الحديث بعد العشاء يسمى: السمر، والسمر والسامر مشتق من السمر، وهو يطلق على الجمع والواحد، ظهر وجه مناسبة ذكر هذه اللفظة هنا. وقد أكثر البخاري من هذه الطريقة إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن يستغنى بتفسير تلك اللفظة من القرآن وقد استقر للبخاري أنه إذا مر له لفظ من القرآن يتكلم على غريبه."(٢)

قلت: والمتأمل في كلام الحافظ ابن حجر يتنبه إلى أنّ الحافظ يتحدث عن هذه الزيادة على اعتبار أنّ مصدرها الإمام البخاري، ويحاول بيان سبب إيراد المصنف لها -أي الإمام البخاري- و مناسبة إيرادها. وهذا المثال قد يساعد في توضيح سبب وقوع الاختلاف في إثبات بعض الزيادات عند رواة الصحيح بوضعها في المتن أو في الحاشية، ويعود بسبب هذا التباين إلى صورة إثباتها من قبل الإمام الفَرَبري في روايته عن البخاري، فوقوع مثل هذا الاختلاف على موضع إيرادها يشير إلى أنّ الإمام البخاري كان قد ألحقها تفسيراً على حاشية الصحيح لديه.

المخطوطة، التي يرويها الصغاني من طرق عن الزَّبِيدي عن أبي الوقت السجزي، وعند مراجعة نسخة القلانسي التي يرويها عن أبي الوقت وجدت أنه أثبتها في المتن، ورقة رقم(٤٧) من النسخة المخطوطة للقلانسي.

(١) ثبتت في ورقة رقم (٣٤) من نسخة الكُشَاني عن الفربري في حاشية النّسخة، مع الترقيم عليها بـ(صح) للدلالة على صحة ثبوتها.

(٢) فتح الباري، ج٢، ص٧٣.

٢) المثال الثاني:

ما وقع من زيادة عقب باب (فرض الجمعة) حيث وقعت زيادة قَوله:(فَاسْعَوْا فَامْضُوا): (١)

وجه الاختلاف:

قال ابن حجر:" قوله: "فاسعَوا فامضُوا" هذا في رواية أبي ذر عن الحمّوي وحده."(٢)

تحرير الاختلاف:

ثبتت هذه الزيادة التفسيرية بعد ترجمة باب (فرض الجمعة) في النسخ المخطوطة لرواية أبي الوقت فدلّ هذا على صحة ما ذكره الحافظ من أنّها من الحمّوي(٣).

وثبتت هذه الزيادة في رواية أبي ذر الهروي من طريق أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي ووضع فوقها إشارة إلى ثبوتها في رواية الحمّوي، و ثبتت عند ابن الحطيئة في روايته(٤)، وعند أبي علي الصدفي(٥)، جميعهم عن أبي ذر الهروي.

وثبتت كذلك في رواية الكُشْمِهَني من طريق كريمة بنت أحمد المروزية(٦)، وثبتت في رواية الكُشَاني(٧) مع وضع رقوم تثبت ثبوتها من رواية الحمّوي بوضع (حـ إلى) فوق عبارة (فاسعوا فامضوا) في متن الرواية.

قلت: والظاهر من صورة الرواية لهذه العبارة التفسيرية أنّ الإمام الحمّوي أثبتها عن شيخه الفَرَبري، وهي زيادة ثقة، واعتمدها بقية الرواة وأوردوها في نسخهم لتثبتهم من صحة ورودها عن الإمام البخاري.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة باب فرض الصلاة، ج٢، ص٢، اليونينية. فتح الباري، ج٢، ص٤١٢.

(٢) فتح الباري، ج٢، ص١٤٠.

(٣) مخطوط أبي الوقت من رواية القلانسي ورقة رقم(٤٧)، وفي نسخة تشستر بتي من طريق الزَّبِيدي ثبتت الزيادة في الحاشية مشارا لها، ورقة رقم(٧٩)، وبنفس الصورة ثبتت في نسخة الحرم المكي من طريق الزَّبِيدي، ورقة رقم(٧٤)، ولكن في نسخة الدمياطي من رواية أبي الوقت لم تثبت الزيادة في ورقة رقم(٣٢)، ولم يشر لها في الحاشية. ولكن ثبتت الزيادة في رواية ابن منظور في النسخة المخطوطة ورقة رقم(١٥٠).

(٤) ورقة رقم (١٠٨) من نسخة مكتبة ثناء الله الزاهدي لرواية أبي مكتوم، ورقة رقم (١٧٩) من نسخة مغنيسيا المخطوط لرواية ابن الحطيئة.

(٥) ورقة رقم (٤٢) من نسخة أبي علي الصدفي النسخة الملكية.

(٦) ورقة رقم(١١٨) من النسخة السليمانية.

(٧) ورقة رقم(٤٧) من النّسخة المخطوطة.

٣) المثال الثالث: قَوْله: زيادة عبارة تفسيرية بعد لفظ وقع ترجمة باب (وَقَوْله عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ اللَّيْل فَتَهَجَّدْ بِهِ)[١]:

زَادَ أَبُو ذَرّ فِي رِوَايَته" اِسْهَرْ بِهِ "بعد: (قوله تعالى ومن الليل فتهجّد به، إسهر نافلة لك)، وبالعودة إلى المخطوط وجدت هذه الزيادة، مثبتة في مخطوط الصحيح من رواية أبي ذر الهروي من طريق رواية أبي مكتوم[٢]، وابن الحطيئة[٣] وأبي علي الصدفي[٤].

وقد أثبتها أبو الوقت في روايته للصحيح عن الحمّوي أيضاً[٥]. ولم تثبت هذه العبارة في رواية كريمة المروزية في أكثر من نسخة. فدلّ هذا على أنّ الزيادة ليست من أبي ذر، وإنّما قام أبو ذر بالجمع بين روايات شيوخه، وأثبت ما أثبتوه في مروياتهم[٦].

الصورة الثانية:

زيادة أداة التّحديث قبل إيراد القول المعلّق، ممّا أدّى إلى الوصل، ومخالفة بقية الرواة.

ومثال على هذه الصورة ما وقع في باب (احتساب الآثار)[٧]: من إضافة صيغة التحديث، بدل التعليق.

وجه الاختلاف:

قال ابن حجر:" قوله: "وحدثنا ابن أبي مريم" كذا لأبي ذر وحده. وفي رواية الباقين "وقال ابن أبي مريم". وذكره صاحب الأطراف بلفظ: "وزاد ابن أبي مريم" وقال أبو نعيم في المستخرج ذكره البخاري بلا رواية يعني معلقا، وهذا هو الصواب."[٨]

تحرير الاختلاف:

وعند العودة للنسخ المخطوطة رواية أبي مكتوم عن أبي ذر الهروي فقد أثبت لفظ (وقال ابن أبي مريم)، ونبّه في الحاشية على

(١) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب التهجّد بالليل، ج٢، ص٤٨.
(٢) وثبتت في نسخة أبي مكتوم ورقة رقم(١٤٠) من نسخة مكتبة ثناء الله الزاهدي.
(٣) فقد ثبتت في نسخة مغنيسيا لابن الحطيئة عن أبي ذر، ورقة رقم(٢٢٦).
(٤) ورقة رقم(١٣٣) من مخطوط المدينة.
(٥) ورقة رقم (١٠٣) من مخطوط أبي الوقت. ثبتت هذه العبارة التفسيرية في نسخة القلانسي عن أبي الوقت، ورقة رقم(٨٢) بلفظ(وقوله ومن الليل فتهجّد به نافلة لك، تهجّد تعني إسهر). وفي رواية الزَّبيدي عن أبي الوقت نسخة الحرم المكي، ورقة رقم(١٣٧).
(٦) وهذه العبارة التفسيرية لم تثبت في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني، وذلك بالرجوع إلى النسخة السليمانية ورقة رقم(١٤٩)، ونسخة (جامعة الإمام) نسخة بيروت، ورقة رقم (١٥) من المجلد الثاني للمخطوط.
(٧) صحيح البخاري، كتاب الأذان، ج١، ص١٣٢. ترجمة لحديث رقم٦٥٥.
(٨) فتح الباري، ج٢، ص١٤٠. وانظر: العيني، عمدة القاري، ج٥، ص١٧٣.

وقوع الرواية بـ (ثنا) مع التنبيه من خلال الترقيم بالرمز(سـ) إلى أنّ هذا ثبت في رواية المستملي.

وثبتت أداة التحديث في نسخة الصغاني من رواية الزبيدي عن أبي الوقت السِجْزِي، في المتن مضروباً عليها، ومثبتاً فوقها (وقال)(١)، وأمّا في رواية الكُشَاني فقد ضرب على لفظ (قال) قبل قوله (ابن أبي مريم) وأثبت فوقها لفظ حدثنا مختصراً (ثنا)، ولعل هذا ما رآه الإمام الفَرَبري أنّه الأصح والأصوب(٢).

قلت: صورة ما وقع في النسخ المخطوطة دليل واضح على أنّ هذه الزيادة وقعت من الإمام الفَرَبري، وما يؤكد على هذه الصورة الرواية التي وقعت في النّسخة المخطوطة للإمام أبي علي الصدفي(٣)، وهي نسخة المدينة فقد أثبتت صيغة التحديث وفوقها ترقيم يشير إلى ثبوتها عند الفَرَبري من خلال وضع حرف (ف) فوق صيغة التحديث، وقد درج عند رواة الصحيح استخدام الرمز (ف) للتنبيه على وقوع الرواية عند الفَرَبري، والتأكيد على ذلك.

وقد يكون الإمام الفَرَبري رواه بصيغة التحديث ثمّ استدرك وصحح الرواية بالتعليق لا بالرفع. وفي هذا المثال شاهد حي على شدة عناية رواة الصحيح بإثبات الروايات بدقة متناهية.

الصورة الثالثة: تقديم القول المعلق:

(وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ مِنْ قَعْرِ حُجْرَتِهَا) على الحديث الموصول والأصل تأخيره عن الحديث، وهذا على رأي ابن حجر حيث قال:" كَذَا وَقَعَ هَذَا التَّعْلِيقُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَ الأَصيلي وَكَرِيمَةَ . وَالصَّوَابُ تَأْخِيرُهُ عَنْ الْإِسْنَادِ الْمَوْصُولِ كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْمُصَنِّفِ".

قلت: وكذلك فقد أثبت الإمام اليونيني قول أبي أسامة بعد الترجمة مباشرة، وقبل الحديث. وقد خالف اليونيني في نسخته حيث نبَّه على أنّ الأصيلي لم يورد هذا التعليق في موضعه(٤).

كما أنّ الإمام البخاري كثيراً ما يورد الأقوال المعلقة قبل الأحاديث الموصولة، ولم يورد ابن حجر أدلّة على رأيه ليثبت أنّ هناك تقديماً للقول المعلق.

٢) قَوْله : (وَسَمَّى النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا وَلَيْلَة سَفَرًا)

فِي رِوَايَة أَبِي ذَرّ "السَّفَر يَوْمًا وَلَيْلَة " قال ابن حجر: "وَفِي كُلّ مِنْهُمَا تَجَوُّز"(٥)،

---

(١) وقع هذا في نسخة (المتحف البريطاني) لنسخة الصغاني، ورقة رقم(٤٢).
(٢) ورقة رقم (٣٦) من نسخة الكُشَاني المخطوطة.
(٣) وانظر صورة رقم(٧٩) من مخطوط رواية أبي ذر الهَرَوي.
(٤) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، ج١، ص ١١٤، صورة رقم ٦٨.
(٥) فتح الباري، تقصير الصلاة، ج٢، ص٦٥٩،

قلت: وقد وقع هذا في المخطوط[١]، كما أشار اليونيني من وقوعه في نسخة أبي ذر وأبي الوقت وابن عساكر و الأَصيلي. وهذا من صور الاختلاف التي لا تؤثر على المعنى.

الصورة الرابعة:

الاختلاف في ضبط بعض الألفاظ الواردة، ومن أمثلتها:

٣) الاختلاف في ضبط لفظ (الجَمْد) في قول الحسن البصري الذي أورده البخاري عنه[٢]، فقد روي بسكون الميم، في حين ضبطه الأَصيلي وأبو ذر بفتح الميم، ويعني الثلج، لكن الأرجح هو سكون الميم بمعنى الماء إذا جَمَد وهو أنسب للمعنى المراد من قول الحسن، وأنسب لقول ابن عمر الوارد بعده.

المطلب الثاني

صور الاختلاف في المتابعات

الصورة الأولى: حذف المتابعة، وعدم إيرادها في بعض النسخ:

١-كما وقع في كتاب اللباس، باب لبس القَسّي حيث سقط قول للبخاري أورده عن عاصم يرجح تفسيره للفظ (الميثرة) كما يأتي:

(وَقَالَ عَاصِمٌ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ مَا الْقَسِّيَّةُ؟ قَالَ: ثِيَابٌ أَتَتْنَا مِنْ الشَّأْمِ، أَوْ مِنْ مِصْرَ، مُضَلَّعَةٌ فِيهَا حَرِيرٌ وَفِيهَا أَمْثَالُ الأُتْرُنْجِ وَالْمِيثَرَةُ، كَانَتْ النِّسَاءُ تَصْنَعُهُ لِبُعُولَتِهِنَّ مِثْلَ الْقَطَائِفِ يُصَفِّرْنَهَا، وَقَالَ جَرِيرٌ عَنْ يَزِيدَ فِي حَدِيثِهِ الْقَسِّيَّةُ: ثِيَابٌ مُضَلَّعَةٌ يُجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ فِيهَا الْحَرِيرُ وَالْمِيثَرَةُ جُلُودُ السِّبَاعِ. قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ عَاصِمٌ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ فِي الْمِيثَرَةِ)[٣].

وجه الاختلاف:

نبّه اليونيني على حذف هذا التعليق من نسخة أبي ذر، قَوْله: (قَالَ أَبُو عَبْد الله: عَاصِم أَكْثَر وَأَصَحّ فِي الْمِيثَرَة)، وقال ابن حجر:"يَعْنِي رِوَايَة عَاصِم فِي تَفْسِير الْمِيثَرَة أَكْثَر طُرُقًا وَأَصَحّ مِنْ رِوَايَة يَزِيد"[٤].

تحرير الاختلاف:

---

(١) صحيح البخاري، صورة رقم (١٣٠) من مخطوط أبي ذر الهَرَوي.

(٢) كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح والمنبر، صحيح البخاري ج١،ص٨٥، الفتح ،ج١،ص٥٧٩. قال أبو عبدالله:" وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بَأْسًا أَنْ يُصَلَّى عَلَى الْجُمْدِ وَالْقَنَاطِرِ".

(٣) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب لبس القسي، ج٧، ص١٥١، ترجمة حديث ٥٨٣٨.

(٤) فتح الباري، ج١٠، ص٢٩٢. في ترجمة الباب.

بالرجوع للنسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي، سقط قول البخاري من رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي[١]، ومن رواية أبي علي الصدفي[٢]، وسقط كذلك من رواية ابن الحطيئة، و لكن وقع التنبيه عليها في رواية ابن الحطيئة في الحاشية[٣].

ولكن عدم إيراد قول البخاري وقع أيضاً في رواية الإمام الكُشَاني، ووقع التنبيه عليه في الحاشية[٤].

قلت: وقد يكون سبب هذا الحذف هو الاختلاف على الإمام الفَرَبري في إيراد هذا القول للإمام البخاري، فقد يعود هذا إلى تنبيهه عليها لبعض الرواة دون الآخرين، وقد يرجع إلى صورة إثباتها في نسخة الفَرَبري لصحيح البخاري، فيما إذا كان قد أثبتها عن الإمام البخاري في المتن أم الحاشية.

المطلب الثالث

الاختلاف في إثبات بعض الأقوال غير المرفوعة وحذفها

ومثاله الاختلاف في إثبات حديث عمرو بن ميمون[٥]:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ قَدْ زَنَتْ فَرَجَمُوهَا فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ."[٦]

وجه الاختلاف:

قال ابن حجر:"...وأغرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين فزعم أنّ هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري، وأن أبا مسعود وحده ذكره في "الأطراف" قال: وليس في نسخ البخاري أصلا فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري. وما قاله مردود، فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها."[٧]

وحتى يفهم مصدر الخلاف، هناك حاجة إلى إيراد كلام الحميدي كما أورده في الجمع بين الصحيحين، ونصّه الآتي، قال الحميدي:

---

(١) ج٤، ورقة رقم (٢٧) من نسخة الفاتح من رواية أبي مكتوم المخطوطة.
(٢) ورقة رقم (٢٩٧) من رواية أبي علي الصدفي النسخة الملكية.
(٣) ثبت هذا في النّسخة الناصرية لرواية ابن الحطيئة، ج٤، ورقة رقم (٧٥) من النّسخة المخطوطة.
(٤) ورقة رقم(٢٩١) من النسخة الكُشَانية المخطوطة.
(٥) عمرو بن ميمون الأودي، ممن أدرك الجاهلية، وأسلم في عهد النّبي صلى الله عليه وسلم
(٦) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية، ج٥، ص٤٣، حديث رقم(٣٨٤٩).
(٧) فتح الباري، ج٧، ص١٦٠.

"حكى أبو مسعود أن له في الصحيح حكايةً من رواية حصين عنه قال:"رأيت في الجاهلية قِرْدةً اجتمع عليها قِرَدَةٌ قد زنت فرجموها فرجمتها معهم" كذا حكاه أبو مسعود. ولم يذكر في أي موضع أخرجه البخاري من كتابه. فبحثنا عن ذلك فوجدناه في بعض النسخ لا في كلها، قد ذكر في أيام الجاهلية، وليس في رواية النُّعيمي عن الفَرَبري أصلاً شيءٌ من هذا الخبر في القردة. ولعلها من المقحمات التي أقحمت في كتاب البخاري والذي قال البخاري في التاريخ الكبير قال لي نعيم بن حماد أخبرنا هشيم عن أبي بلج وحصين بن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجاهلية قردةً اجتمع عليها قرودٌ فرجموها فرجمتها معهم. وليس فيه:" قد زنت"، فإن صحت هذه الزيادة فإنما أخرجها البخاري دلالةً على أن عمرو بن ميمون قد أدرك الجاهلية ولم يبالِ بظنه الذي ظن في الجاهلية."(١)

قلت: وبالعودة إلى نصّ الحميدي في الجمع بين الصحيحين، وجدت أنّ نقل ابن حجر لكلام الحميدي فيه تصرّف. فالحميدي لم ينف على الإطلاق وجود هذا الحديث في نُسخ الصحيح، وإنّما نفاه عن نسخة النُّعيمي عن الفَرَبري بقوله:" وليس في رواية النعيمي عن الفَرَبري أصلاً شيءٌ من هذا الخبر في القردة...".

تحرير الاختلاف:

١. في إيراد حديث عمرو بن ميمون وقع إشكالان، الأول في ثبوت هذا الحديث في نسخ الصحيح ورواياته.
٢. والثاني ظهر من خلال كلام الحميدي من وقوع التشكيك بثبوت لفظ (قد زنت).

وبالعودة للنسخ المخطوطة فقد ثبت ما يأتي:

ثبت هذا الأثر في رواية أبي مكتوم بن أبي ذر(٢)، وفي رواية أبي علي الصدفي(٣)، كلاهما عن أبي ذر الهروي، عن شيوخه الثلاثة. و ثبتت في رواية عمران بن الصفار عن شيخه الكُشْمِهَني(٤) عن الفَرَبري، وفي رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق الزبيدي(٥)، عن الحمّوي، وفي رواية الكُشَاني(٦) عن الفَرَبري.

-وفي فروع اليونينية: في نسخة مكتبة فيض الله: لم يثبت حديث عمرو بن ميمون والحديث الذي يليه في المتن، ووقع التنبيه عليهما في

(١) الحميدي، الجمع بين الصحيحين، ج٣، ص٤٩٠،حديث رقم(٣٠٤٩).
(٢) ورقة رقم (١٧٧) من نُسخة الفاتح المخطوطة.
(٣) ورقة رقم (١٨٣) من النّسخة الملكية المخطوطة.
(٤) ثبت الأثر في النسخة المخطوطة، ورقة رقم(٢٣).
(٥) ورقة رقم (٤) من النّسخة المخطوطة.
(٦) ورقة رقم (١٨٩) من النّسخة المخطوطة.

الهامش[١]. وقد ثبتت في النّسخ المخطوطة لفروع اليونينية، من مثل نسخة كوبريلي[٢]، ونسخة البقاعي[٣]، ونسخة يوسف آغا[٤].

قلت: وثبوت هذا الرواية في معظم نسخ فروع النّسخة اليونينية يؤكد صحة ثبوتها، حتى مع وجود اختلاف في نسخة واحدة وهي نسخة فيض الله، ذلك أنّ أهم النّسخ التي وقفت عليها الباحثة لفروع النّسخة اليونينية هي نسخة (كوبريلي) والتي قوبلت وصححت على عدد كبير من العلماء[٥] شاهد على صحة ثبوتها، كما أنّه ينبغي التذكير بأن أصل النسخة اليونينية الذي اعتمد هي رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق الزبيدي، وهذه الرواية وهي رواية الزبيدي ثبتت فيها هذه العبارة كما ذكر آنفاً.

خلاصة القول:

وبثبوت هذا الأثر عن أربعة رواة من أصحاب الفَرَبري وهم (المستملي، والحمّوي، والكُشْمِهَني، والكُشَاني) فإنّ هذا يؤكد على صحة هذه العبارة، وصحة ثبوتها لاتفاق معظم الروايات على إيرادها.

المطلب الرابع

إثبات أو حذف أقوال للبخاري

- ومثالها الزيادة التي جاءت بعد حديث حميد عن أنس في ناقة النّبي ﷺ:" كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةٌ تُسَمَّى الْعَضْبَاءَ لاَ تُسْبَقُ، قَالَ حُمَيْدٌ أَوْ لاَ تَكَادُ تُسْبَقُ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ فَسَبَقَهَا فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى عَرَفَهُ. فَقَالَ: "حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لاَ يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنْ الدُّنْيَا إِلاَّ وَضَعَهُ". طَوَّلَهُ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ."[٦]

موضع الاختلاف:

قال ابن حجر:" قوله: "طوله موسى عن حمّاد عن ثابت عن أنس" أي رواه مطولا، وهذا التعليق وقع في رواية المستملي وحده هنا"[٧]

(١) ورقة رقم (٢٠٤) من النّسخة المخطوطة.
(٢) ورقة رقم (١٧٠) من النّسخة المخطوطة.
(٣) ورقة رقم (١٥٢) من النّسخة المخطوطة.
(٤) ورقة رقم (٣٣٠) من النّسخة المخطوطة.
(٥) انظر مبحث وصف المخطوطات، ص٩١.
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب ناقة النّبي صلى الله عليه وسلم، ج٤، ص٣٢، حديث رقم٢٨٧٢. وقد أثبتت في النسخة المطبوعة في المتن، مع الإشارة إلى تفرّد أبي ذر الهَرَوي بها عن شيخه المستملي.
(٧) ابن حجر، فتح الباري، ج٦، ص٧٣.

مناقشة الاختلاف:

وبالعودة إلى النّسخ المخطوطة فقد ثبتت هذه الزيادة في رواية أبي ذر الهروي من طريق أبي علي الصدفي(١)، وثبتت كذلك في رواية الكُشْمِهَني من طريق كريمة المروزية(٢)، ولم تثبت في رواية الزبيدي عن أبي الوقت السِجْزي(٣)، وفي رواية القلانسي عن أبي الوقت السِجْزي أثبت هذه الزيادة قبل هذا الحديث وألحقها بالحديث الذي يسبقه(٤). وأثبتت في رواية الدمياطي عن أبي الوقت مع التنبيه على سقوطها من نسخة الأصل، والتأكيد على صحة ثبوتها من خلال المقابلة(٥). وثبتت هذه الزيادة في المتن في فروع اليونينية، فقد ثبتت في نسخة كوبريلي(٦) وفي نسخة البقاعي(٧)، وفي نسخة فيض الله(٨).

وخلاصة القول:

هذه الزيادة التي أثبتها أبو ذر الهروي عن شيخه المستملي هي من الزيادات الصحيحة الثابتة عن الإمام البخاري، والتي أثبتها المستملي، وأثبتها حتى أصحابه عنه، للإشارة إلى صحتها، وفي سلوك الرواة في التنبيه على الراوي الذي أثبت قول البخاري، دليل واضح على تحري الدّقة عند رواة الصحيح.

المبحث الخامس

الاختلافات التي وقعت في الأحاديث

التقديم والتأخير

يتناول هذا المبحث عرضاً لصورة من صور الاختلاف التي وقعت في الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري في صحيحه؛ من قبل رواة الصحيح، تتعلق بإيراد بعض الأحاديث في مواضع دون مواضع أخرى، وهي مواضع قليلة أثبتها العلماء، ونبّهوا عليها في مواضعها(٩).

---

(١) في النسخة الملكية، ورقة رقم (١١٣٨) من النّسخة المخطوطة.

(٢) ثبتت هذه الزيادة في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني ورقة رقم(١٤٤) من النّسخة المخطوطة.

(٣) ورقة رقم(١٢٨) من نسخة الحرم المكي المخطوطة.

(٤) فقد ثبت في المخطوط هذا القول بعد حديث أبي إسحاق عن حميد عن أنس، وهو الحديث الثاني في الباب، ورقمه ٢٨٧١. وقد وافق هذا التقديم للعبارة مع إثباتها ما وقع في نسخة فيض الله من فروع اليونينية، ورقة رقم(١٤٨).

(٥) حيث أثبتت عليها الرقوم(لا إلى) من بداية العبارة إلى نهايتها، انظر: ورقة رقم (١٣٤).

(٦) ورقة رقم (١٣١) من النسخة المخطوطة.

(٧) ورقة رقم (١١٣) من النّسخة المخطوطة. وهي من فروع اليونينية.

(٨) ورقة رقم (١٤٨) من النّسخة المخطوطة

(٩) وقع في فتح الباري إشارة صريحة حول عدد من الأحاديث حذفت من مواضع دون مواضع وقد وقفت الباحثة على أربعة مواضع أذكرها كما يأتي:

واستكمالاً لأهداف هذا الفصل في عرض صور الاختلاف وإعطاء تصوّر واضح عنها، سأعرض في هذا المبحث مثالاً واحداً على ما وجدته من هذه المواضع، وأقابله بالنّسخ المخطوطة لروايات صحيح البخاري.

حذف بعض الأحاديث من مواضع معينة، و إثباتها في مواضع أخرى:

وقد اعتمدت في هذا المبحث على المواضع التي أشار لها ابن حجر في شرحه على فتح الباري، وقابلتها بما نبّه عليه اليونيني في نسخته، ومن ثمّ راجعت أقوال العلماء من شراح الصحيح كالإمام العيني، والقسطلاني، وقابلت هذه المواضع على ما وقع في الروايات المخطوطة لدي، لبيان وجه الصواب في المسألة.

مثال على هذا المبحث:

كما وقع في كتاب المناقب في باب (ذكر أسلم وغفار ومزينة)(1).

صور الاختلاف التي وقعت:

وقع في هذا الموضع من كتاب المناقب في رواية أبي ذر الهروي عدة فروقات ألخصها بالآتي قبل تفصيلها:

١- تقديم حديث.

حيث وقع في هذا الموضع تحديداً تقديم لحديث أثبته أبو ذر الهروي، ورد في باب لا حق في رواية أبي الوقت السِجْزي (وهو باب قصة زمزم).

٢- تأخير باب من الأبواب.

٣- زيادة ترجمة؛ وهي ترجمة (قصة إسلام أبي ذر الغفاري).

تحرير وجه الاختلاف:

فقد وقع في رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، من طريق ابنه عيسى بن أبي مكتوم تقديم حديث أبي هريرة الذي ثبت في النّسخة اليونينية تحت باب (قصة زمزم)(2)، فأخرجه في باب (ذكر أسلم وغفار

١- كتاب فضائل الصحابة، باب مَنَاقِبِ قَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج٧، ص٧٨.

٢- كتاب المغازي، باب غزوة أحد، فتح الباري، ج٧، ص ٣٤٩.

٣- كتاب التفسير، باب قوله تعالى:"لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" ، فتح الباري، ج٨، ص٢٢٤.

(1) صحيح البخاري، ج٤، ص١٨١، ترجمة لحديث رقم ٣٥١٢.

(2) صحيح البخاري، كتاب المناقب، ونص حديث أبي هريرة هو:" قَالَ أَسْلَمُ وَغِفَارُ وَشَيْءٌ مِنْ مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ أَوْ قَالَ شَيْءٌ مِنْ جُهَيْنَةَ أَوْ مُزَيْنَةَ خَيْرٌ عِنْدَ اللهِ أَوْ قَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَسَدٍ

ومزينة)[١] أي أورده مقدما ببابين عن موضعه الذي ثبت في نسخة اليونيني.

وثبت في هذا الموضع أيضاً تأخير باب (إسلام أبي ذر، وباب قصة زمزم) في رواية أبي ذر[٢]. عن الموضع الذي أوردهما بقية رواة البخاري. ولكنّه أثبت الباب في موضع آخر مع إثبات حديث واحد وهو حديث جابر رضي الله عنه في قصة إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه[٣]. والثاني قدّمه كما ذكرت آنفاً.

فقد أثبت اليونيني هذين البابين بعد باب (ابن أخت القوم ومولى القوم منهم)[٤]، وقبل باب (ذكر قحطان).

ولكنّ الحافظ ابن حجر اعتمد في شرحه على فتح الباري الترتيب الذي ثبت في نسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي، على اعتبار مناسبته، كما يبين الجدول الآتي:

جدول يوضّح ترتيب التراجم في كتاب المناقب، لبيان صورة التقديم والتأخير التي وقعت بين نسخة الفاتح، وفروع اليونينية.

الرقم	ترتيب التراجم كما ثبت في نسخة الفاتح[٥]	ترتيب التراجم كما ثبت في فرع النّسخة اليونينية المخطوط والمطبوع
١	بَاب ذِكْرِ أَسْلَمَ وَغِفَارَ وَمُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ وَأَشْجَعَ[٦].	بَاب ذِكْرِ أَسْلَمَ وَغِفَارَ وَمُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ وَأَشْجَعَ.
٢	باب ذِكْرِ قَحْطَانَ	باب ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ وَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ
٣	باب مَا يُنْهَى مِنْ دَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ	باب قصة زمزم
٤	باب قِصَّةِ خُزَاعَةَ	باب ذِكْرِ قَحْطَانَ

وَتَمِيمٍ وَهَوَازِنَ وَغَطَفَانَ". ج٤، ص١٨٣، حديث رقم ٣٥٢٣.

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص١٨١.

(٢) أخرج البخاري حديثين تحت هذا الباب، وهما حديث ابن عباس في قصة إسلام أبي ذر، حديث رقم ٣٥٢٢، وحديث لأبي هريرة رضي الله عنه، في غفار ومزينة وجهينة. حديث رقم (٣٥٢٣).

(٣) الحديث رقم ٣٥٢٢، والحديث الآخر الذي قدّمه أخرجه تحت ترجمة باب (ذكر أسلم وغفار ومزينة)، ورقة رقم (١٤٨) من نسخة الفاتح المخطوط لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهَرَوي.

(٤) كتاب المناقب، وهي ترجمة حديث ٣٥٢٨.

(٥) ملاحظة هامة هذا الترتيب المذكور هو الترتيب الذي سار عليه ابن حجر في شرحه فتح الباري، وثبت في النسخ المطبوعة ، وأخرج حديث أبي هريرة تحت باب (ذِكْرِ أَسْلَمَ وَغِفَارَ وَمُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ وَأَشْجَعَ)،

(٦) قدّم فيه أبو ذر الهَرَوي حديث أبي هريرة.

٥	باب قصة إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه - باب قصة زمزم	باب مَا يُنْهَى مِنْ دَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ
٦	باب قصة زمزم وجهل العرب	باب قِصَّةِ خُزَاعَةَ
٧	باب مَنْ انْتَسَبَ إِلَى آبَائِهِ فِي الإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ	باب قصة زمزم و جهل العرب
٨	باب ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ وَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ	باب مَنْ انْتَسَبَ إِلَى آبَائِهِ فِي الإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ
٩	باب قِصَّةِ الْحُبْشِ(١).	باب قِصَّةِ الْحَبَشِ.

الراجح في المسألة:

هو ما ثبت في رواية أبي ذر الهروي من ترتيب اعتمد العلماء في شروحهم.

خلاصة الفصل الثاني

فيما يأتي أهم الأمور التي وصلت إليها الباحثة في هذا الفصل:

تعددت صور الاختلافات التي وقعت بين الرواة فبعضها وقع في الترجمة، و ما وقع في الترجمة كان من أكثر صور الاختلافات وقوعاً، بين رواة الصحيح. بالإضافة إلى وقوع الاختلافات في المتن، والتي تركّز أكثرها في مسألة الضبط، ووقعت اختلافات في الأسانيد وقد كان أكثرها حول تقييد الرواة الذين أُهملت أسماؤهم، كما وقعت الكثير من الاختلافات في الأقوال غير المرفوعة.

١. **صور الاختلافات التي وقعت بين (تراجم كتب صحيح البخاري)، تعلقت بأمرين الأول بالتعبير عن تراجم الكتب بلفظ كتاب أو أبواب أو باب، والثاني في مسألة التقديم والتأخير بالنسبة للبسملة.**

٢. **كثرة وقوع الاختلاف في الأقوال والأحاديث غير المسندة، يعود إلى عدة أسباب منها ما يتعلق بالإمام البخاري وما ألحقه من أقوال تفسيرية، وإضافات أثبتها في حاشية الصحيح وأثبتها ورّاقه عنه، فنقلها الإمام الفَرَبري، فما كان مثبتاً في المتن أبقاه، وما كتب في الحواشي، أثبته في نسخته، وهناك قدر كبير من هذه الاختلافات وقع بين الرواة بسبب هذا الأمر. فقد اختلف تصرّف الرواة عن الفَرَبري في إثبات هذه الإلحاقات في متن الصحيح، أو التنبيه على وقوعها في الحاشية مع التأكيد على صحتها.**

---

(١) هكذا ضبطت في نسخة الفاتح، ورقة رقم (١٥٠) من النسخة المخطوطة.

٣. ومن الأسباب الأخرى حرص الرواة عن الفَرَبري، والفَرَبري نفسه على تبيين وتفسير بعض الأمور التي تحتاج إلى تفسير، فكثر لذلك وقوع الزيادات بعد الترجمة، والأقوال التفسيرية.

٤. في معظم المواضع التي قمت بتتبعها لم يظهر موضع ما تفرد فيه أبو ذر عن غيره من الرواة بزيادة أو حذف.

٥. تكرر اختصار الآيات في رواية أبي ذر الهروي، وخاصة إذا كانت الآية جزءا من الترجمة، وقد كثر وقوع هذا الأمر حتى أصبح سمة واضحة لرواية أبي ذر الهروي، وقد ثبت في النّسخ المخطوطة المتعددة وقوع ذلك(١).

---

(١) انظر تنبيهات اليونيني في كتاب التفسير.

٦. ظهر من منهج الإمام أبي ذر الهروي في جمعه لرواية شيوخه الثلاثة؛ أنّه يجمع بين ما وقع منهم من فروقات في الموضع الواحد وينبّه عليه ما أمكن. الأمر الذي كان يدفع بعض الشرّاح إلى التعليق على وجود زيادات معينة، زادها عن غيره من الرواة وهذا الأمر ظهر في عدد من المواضع السابقة، مع التنبيه إلى أنّه كان يشير إلى صاحب هذه الزيادة، من خلال تثبيت الرقوم التي تعود إلى أصحاب الروايات.

الفصل الثالث

تحرير أسباب الاختلاف

في رواية أبي ذر الهروي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: عناية الإمام البخاري بكتابه الصحيح، وأثرها على وقوع الاختلافات.

المبحث الثاني: رواية الإمام أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وأثرها في ظهور الفروق.

المطلب الأول: **أثر الجمع بين روايات شيوخه الثلاثة على وقوع الاختلافات.**

المطلب الثاني: **الاختلاف بين الروايات بسبب تفردات أبي ذر الهروي.**

المبحث الثالث: أسباب وقوع الاختلافات بين رواة الصحيح:

المطلب الأول: **التصحيف**

المطلب الثاني: الوهم

المطلب الثالث: تعدد وجوه رواية الحديث.

المطلب الرابع: الاختلاف على راوٍ ما في السند.

المطلب الخامس: أسباب أخرى وقعت لرواة الصحيح من غير طريق أبي ذر الهروي.

توطئة

تنوعت الأسباب التي أدت إلى وقوع هذه الاختلافات، فهناك أسباب ارتبطت بعناية الإمام البخاري بصحيحه، وأسباب تعلّقت بأبي ذر الهروي خاصة، وبروايته عن شيوخه الثلاثة. و أسباب تعلّقت بظروف الرواية والرواة.

وفي هذا الفصل توضيح لأسباب التي أدت إلى وجود الفروق والاختلافات بين رواية أبي ذر الهروي وبقية الروايات عن أصحاب الفَرَبري، بحسب ما ظهر من خلال الأمثلة التي وقفت عليها في هذه الدّراسة، وعليه فإنّ ما سأذكره من أسباب أدت لظهور الفروق بين الروايات والنّسخ، مبني على الأمثلة التي نوقشت في فصول هذه الدراسة، وعلى ما وقفت عليه من مواضع نبّه عليها العلماء كالإمام أبي علي الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل، وابن حجر العسقلاني في الفتح، و يقتضي التنويه هنا أنّ مسألة استيعاب جميع أسباب الاختلاف يحتاج إلى استقراء تام لجميع المواضع التي وقع الاختلاف فيها بين الرواة، وهذا أمر عسير، لن تستطيع هذه الدّراسة تحقيقه، وعليه فإنّ هذا الفصل يعدّ ثمرة للفصول التي تضمنتها هذه الدّراسة، وقد يؤدي هذا إلى استدعاء بعض الأمثلة التي ذكرت في ثنايا هذه الفصول، وإعادة الإشارة إليها مع الحرص على الاختصار، اكتفاءً بذكرها في الموضع الذي نوقشت فيه.

المبحث الأول

عناية الإمام البخاري بكتابه الصحيح

وأثرها على وقوع الاختلافات

إنّ منهج العلماء في عنايتهم بمؤلفاتهم كان يتطلب المعاودة والمراجعة المستمرة لمصنفاتهم، وهو من الأمور المتعارف عليها في عرف العلماء، وقد ظهر للإمام البخاري من خلال تتبع أقوال تلميذه الفَرَبري الذي لازمه ثلاث سنوات، ووراقه محمد بن أبى حاتم الوراق الذي لازمه سنين طويلة؛ أنّ الإمام البخاري كان يديم النظر في مصنفاته، ويراجع ما كتب ويضيف بحسب ما يراه مناسباً.

قال محمد بن أبى حاتم الوراق:" كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانا، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارا بيده ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه"(١).

وهذا ما أكده تلميذه الفَرَبري الذي لازمه وأخذ عنه الصحيح حيث أورد الخطيب البغدادي قوله: قائلاً: قال محمد بن يوسف الفَرَبري:"كنت عند محمد بن إسماعيل البخاري بمنزله ذات ليلة فأحصيت عليه انه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثماني عشرة مرة."(٢)

- وفي هذا يقول حسن عبه جي:" من المعلوم أن كتب الحديث ومعظم كتب العلم سمعها من أصحابها تلامذة متعددون في أزمنة متفرقة، وإذا كان الكتاب كأحد الصحيحين شهرة وقبولا، ومؤلفه كأحد الإمامين الجليلين البخاري ومسلم علماً وفضلاً، كثرت رواته، وتعددت مجالس سماعهم، بالإضافة إلى أنّ صاحب الكتاب طول مدة قراءة كتابه وتكرار ذلك يعمل في كتابه ضرباً وكشطاً وإلحاقاً وتصحيحاً فتكثر حينئذ الروايات وتقع بينها الاختلافات."(٣)

- ويقول نزار ريان وهو يتحدث عن عمل البخاري في صحيحه:"وكان رضي الله عنه يديم النظر في كتابه، ويزيد وينقص، ويقدم ويؤخر، ويأتي برواية مكان أخرى، حسب ما يرى من تفاوت الروايات وتعاظم درجاتها فتذبل السرج ولا تَذبل عينيه..."(٤)

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص١٣.
(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص١٤.
(٣) الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد، ص١٠٥٦.
(٤) الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته، ص ٢٢٩.

وقد ظهر من خلال تتبع بعض الاختلافات والفروق ما يدل على أنّ كثيراًً من الفروقات التي ضبطها المحدثون في نسخهم، تعود إلى ما كان الإمام البخاري يلحقه ويضيفه على صحيحه، مع التنويه على مسألة هامة وهي أنّ هذه الإلحاقات التي كان الإمام البخاري يلحقها ويضيفها على مصنّفه الصحيح تعلقت ببعض التراجم، والأقوال التفسيرية، وفي التنبيه على بعض القضايا التي كان يحرص على تعليمها لتلاميذه وينبههم عليها.

والمتتبع في مباحث هذه الدّراسة يتبين أنّ الكثير من الفروقات ثبتت صحتها عن الفَرَبري، لورودها من عدة طرق عن أصحابه، ومن هذه الأمثلة ما ورد في الفروقات التي وقعت في في تقييد المهمل[١] حيث ثبتت صحتها عن الإمام الفَرَبري، راوي الصحيح عن البخاري، وقد تكررت ظاهرة صحة الفروق مع وقوع الاختلاف بين رواة الصحيح كأبي ذر الهروي، و الأَصيلي وكريمة المروزية حول موضع إثباتها فيما إذا كان في متن الرواية ، أم التنبيه عليه في الحاشية.

المبحث الثاني

رواية الإمام أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وأثرها في ظهور الفروق

إنّ المتتبع لرواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة (والمستملي، والحمّوي، والكُشْمِهَني)، يجد من خلال تتبع الفروق والاختلافات أنّ رواية أبي ذر امتازت بالدقة في تثبيت ما صح عن الإمام الفَرَبري، من خلال حرص أبي ذر الهروي على تثبيت أصح ما يثبت عن مشايخه، وما يتفقون عليه، مع التنبيه على ما اختلفوا فيه في حواشي روايته للصحيح، أو من خلال وضع الرقوم[٢] الخاصة فوق العبارة أو اللفظ المراد التنبيه عليه، كأن يثبت لديه صحة إثبات لفظ ما عن طريق رواية المستملي وحده، وهي لفظة صحيحة فينبه على ذلك بوضع رمز الإمام المستملي (سـ)، وقد ظهر هذا من خلال النّسخ المخطوطة، و تتبع الكثير من الفروقات في الفصل الثاني.

---

(١) انظر مطلب تقييد المهمل، من الفصل الثاني من الدّراسة، ص١٤٩.
(٢) سيأتي توضيح منهج أبي ذر الهَرَوي في روايته عن شيوخه الثلاثة في الفصل الثالث.

المطلب الأول

الجمع بين روايات شيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة

إنّ رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وجمعه لفروق هذه الروايات جعل في روايته صوراً انفرد بها عن بقية الرواة ممن روى الصحيح عن أصحاب الفَرَبري.

ومن الأمثلة على ذلك ما وقع من اختلاف بين الرواة ، وبين شيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة، حيث وقع في الصحيح ترجمتان متتاليتان ليس بينهما حديث، الأولى لا تعلق لها بالحديث الذي أخرجه الإمام البخاري، والثانية متعلقة بالحديث. وقد أثبت جميع الرواة في نسخهم الترجمتين، في حين أسقط الحمّوي والكُشْمِهَني إحدى الترجمتين، وأسقط المستملي الترجمة الأولى. وفي سبيل توضيح أبي ذر الهروي لما وقعت عليه صورة الرواية من قبل شيوخه قام بالآتي:

- أثبت في متن الرواية ما أثبته شيخاه الحمّوي والكُشْمِهَني وهي الترجمة الثانية ولفظها:"باب الركعة الأولى في الكسوف أطول" ورقّم فوقها برمز الحمّوي والكُشْمِهَني.

- ونبّه في الحاشية على ما ثبت في رواية شيخه المستملي من إثباته للترجمة الأولى وهي بلفظ" باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى"، دون الترجمة الثانية، ورقّم لذلك برمز شيخه المستملي، وعليه فإنّ صورة الرواية هنا وقعت بهذه الكيفية، نتيجة للجمع بين الروايات المتعددة[1].

- عندما ترجم أبو ذر الهروي لباب (لا يسعى إلى الصلاة وليأتها بالسكينة والوقار)، ثمّ ألحقها بـ(باب ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فانتهوا)، فقد نبه على أن الترجمة الأولى عن شيخه الحمّوي، والثانية لشيخيه المستملي، والكُشْمِهَني[2]. وهذا بخلاف ما وقع في الروايات الأخرى من الاكتفاء بصورة واحدة من صور الترجمة.

- مثال آخر ما وقع في ترجمة(باب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلا، وليقم بالسكينة والوقار)، فقد ثبتت الترجمة في رواية ابن الحطيئة بلفظ:"لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم إليها بالسكينة والوقار، باب لا

(١) رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عن أبي ذر، النسخة الزاهدية، ورقة رقم (١٣٢) من المخطوط.

(٢) رواية أبي مكتوم بن أبي ذر، نسخة ثناء الله الزاهدي، المجلد الأول، ورقة رقم (٥٧). وقد ورد هذا المثال سابقا. أنظر ص ١١٣ من هذه الرسالة.

يسعى إلى الصلاة"، وأثبت فوق عبارة:"باب لا يسعى إلى الصلاة" رمز(حـ)[١].

المطلب الثاني

الاختلاف بين الروايات بسبب تفرّدات أبي ذر الهروي

ويقصد بالتفردات ما خالف به أبو ذر بقيةَ رواة الصحيح، ولم يوافقه أحد، وقد كان الحافظ يشير في الفتح لهذه الصورة بقوله: "كذا لأبي ذر وحدَه" وقد وقعت الإشارة لذلك بهذه الصورة في كثير من المواضع ولكن تبين من خلال المواضع التي وقعت أنّ أبا ذر الهروي كان شديدَ الحرص على إثبات الرواية كما وقعت لديه عن شيوخه.

- ومثال ذلك: الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه[٢]:

- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ النبي ﷺ: "يَا بَنِي سَلِمَةَ أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ قَالَ خُطَاهُمْ."[٣]

وجه الاختلاف:

- ما ذكره ابن حجر في شرحه على الحديث حيث قال:" قَوْله: (عَنْ أَنَس)[٤]كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَحْدَهُ أَيْضًا وَلِلْبَاقِينَ " حَدَّثَنَا أَنَس " وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو نُعَيْم أَيْضًا"[٥].

- ولكن بالرجوع إلى النسخة اليونينية وجدت أنه أثبت الرواية بالعنعنة في المتن، ولم يشر اليونيني في تنبيهاته على تفرد لأبي ذر أو مخالفته في رواية الحديث، وبالرجوع إلى نسخة أبي الوقت وجدت أنها ثبتت الرواية بالعنعنة[٦]، وبهذا لا يصح كلام ابن حجر في مسألة تفرّد أبي ذر وروايته الحديث بالعنعنة بدل التحديث.

---

(١) ورقة رقم (١٣٠) من نسخة مغنيسيا المخطوطة.
(٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب (احتساب الآثار)، ج١، ص١٣٢، رقم٦٥٥.
(٣) ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص١٤٠.
(٤) الحديث هو حديث أنس الذي أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج١، ص١٣٢، رقم٦٥٥.
(٥) فتح الباري، ج٢، ص١٤٠، رقم٦٥٥.
(٦) ورقة رقم(٧٩) من مخطوط المدينة لرواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهَرَوي، وصورة رقم(٦٦) من مخطوط رواية أبي الوقت لصحيح البخاري.

المبحث الثالث

أسباب وقوع الاختلافات بين رواة الصحيح

المطلب الأول: **التصحيف**

المطلب الثاني: **الوهم**

المطلب الثالث: **تعدد وجوه رواية الحديث (الاختلاف على رواة الحديث).**

المطلب الرابع: **الاختلاف على راوٍ ما في السند.**

المطلب الخامس: **أسباب أخرى وقعت لرواة الصحيح من غير طريق أبي ذر الهروي.**

المطلب الأول

التصحيف

أولاً: الاختلافات بسبب التصحيف والتحريف:

يعتبر التصحيف من الأسباب الشائعة التي أدت إلى وقوع بعض الرواة في أخطاء وأوهام، وقد اعتنى العلماء بتوضيح صورها والتنبيه عليها، ومن ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر حول توضيح المقصود بالتصحيف بقوله: "وإن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق. فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحَرّف"(١).

"فهو يجعل التصحيف خاصاً بالالتباس في نقط الحروف المتشابهة في الشكل كالباء والتاء والثاء، و(الجيم والحاء والخاء)، و(والدال والذال)، و(الراء والزاي)، و(السين والشين)، و(الصلد والضاد)، و(الطاء والظاء). فإن صور تلك الحروف واحدة، ولا يفرق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة إلا النقط أو مقدارها."(٢)

" أمّا التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها كالدال والراء، والدال واللام، والنون والزاي في الحروف المتباعدة في الصورة."(٣)

وقد كان هذا سببا من الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى وقوع الأوهام والأخطاء من قبل الرواة، ومن صور الاختلاف التي وقعت بسبب التصحيف أو التحريف:

أ- وقوع تصحيف أو تحريف بالأسماء، من مثل (عمر، و عمرو، سعد وسعيد، عبدالله وعبيد الله، سلمان وسليمان، ابن جعفر وأبي جعفر، ابن مسعود، وأبي مسعود، عبدالرحمن وعبد الرحيم، أبي ذبيان إلى أبي ظبيان، زيد إلى يزيد ...الخ). وهذا أمر له تأثير إذ إنه يؤدي إلى إبدال راوٍ براوٍ،

---

(١) القاري الهَرَوي، الملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد، (٩٣٠-١٠١٤هـ)، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ط١، (تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم.)، دار الأرقم، بيروت، ص٤٨٩.

(٢) هارون، عبد السلام محمد، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٧.

والأمثلة على ذلك:

١. المثال الأول:

وقع في نسخة أبي ذر عن المستملي وهم في نسبة راو خطأ، وذلك في حديث:"معلى ابن أسد وموسى بن إسماعيل التنوخي"(١) وهذا خطأ والصواب إنّما هو التبوذكي. هذا ما نبّه عليه أبو علي الجياني، وبالعودة للنسخ المخطوطة من مثل نسخة الفاتح من رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عن أبيه أبي ذر الهروي، ثبت وجود هذا الخطأ، وقد رقّم فوقه (سـ) إشارة إلى وقوعه في رواية المستملي في متن الحديث، مع وجود تنبيه في الحاشية بلفظ: (وصوابه التبوذكي)(٢).

وقد اعتبر الحافظ(٣) أنّ ما وقع هو بسبب التصحيف، ووافقه على ذلك العيني(٤)، والقسطلاني(٥).

٢.المثال الثاني:

كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي من تصحيفات أذكر منها: قوله (ثمّ سألت الحضين) والصواب (الحصين) بالصاد وليس بالضاد(٦). وكذلك وقع في تحريف(عمر بن سعد) والصواب (عمر بن سعيد)(٧). وقوله (قال سليمان أبو رجاء) وصوابه (سلمان) مكبراً لا مصغراً(٨).

٣-وكما وقع في نسخة أبي ذر الهروي:

- حيث قال:"عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة" والصواب ما روته الجماعة عن البخاري:"عن أبي سلمة والأغر"وبدل قوله: (أبي جمرة) بالجيم والرا قال (أبي حمزة) بالحاء والزاي وهو وهم(٩).

---

(١) كتاب فضائل الصحابة، باب وفي قول النّبي صلى الله عليه وسلم:"ولو كنت متخذاً خليلا"، ج٥، ص٤. وفي كتاب التنبيه وقع هذا في الحديث رقم(٥٥)، ص٢١٣. حيث نبّه الجَيَّاني على وقوع هذا الوهم.

(٢) نسخة مخطوط الفاتح، ورقة رقم(١٦٠)، من المجلد الثاني.

(٣) فتح الباري، ج٧، ص٢٣.

(٤) عمدة القاري، ج١٦، ص١٧٨.

(٥) إرشاد الساري، ج٦، ص٨٦.

(٦) انظر الحديث الحادي عشر من تنبيهات الجَيَّاني.

(٧) صحيح البخاري، كتاب مناقب الصحابة، في باب مناقب عمر بن الخطاب. ج٥، ص١١، حديث رقم ٣٦٨٥. تقييد المهمل، ، ج٢، ص٦٦٣. الحديث رقم(٥٦) من تنبيهات الجَيَّاني.

(٨) صحيح البخاري، كتاب التفسير، في تفسير سورة المائدة، قوله تعالى:"إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله". تقييد المهمل، ج٢، ص٦٩٦، الحديث رقم(٨١) من تنبيهات الجَيَّاني، ،

(٩) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق. الجَيَّاني، تقييد المهمل، الحديث رقم(٤٩) من تنبيهات الجَيَّاني، ج٢، ص٦٤٥، والآخر الحديث(٧٠) من التنبيهات، ص٦٧٧، والحديث في باب غزوة الحديبية.

المطلب الثاني

وقوع الاختلافات بين الرواة بسبب الوهم

الأمثلة على وقوع الخطأ من الفَرَبري:

١. مثال ذلك ما وقع من خطأ من قبل الإمام الفَرَبري: في إبدال راو مكان راو في المتن:

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، فقال:" حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ أَنَّ ابْنَ خَبَّابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ فَقُدِّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ قَالُوا هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا فَقَالَ أَخِّرُوهُ لا أَذُوقُهُ قَالَ ثُمَّ قُمْتُ فَخَرَجْتُ حَتَّى آتِيَ أَخِي أَبَا قَتَادَةَ وَكَانَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ..." الحديث(١)

قوله: (أبو قتادة) والصواب قتادة. وهو قتادة بن النعمان(٢). والقَرينة الدالة على أنّ الخطأ من المحتمل أن يكون من الفَرَبري، هو تكرار الخطأ في عدد من النّسخ من قبل الرواة من أمثال: أَبِي ذَرّ، وَوَافَقَهُ الأَصيلي وَالْقَابِسِيّ فِي رِوَايَتِهمَا عَنْ أَبِي زَيْد الْمَرْوَزِيِّ وَأَبِي أَحْمَد الجُرْجاني، وأمثلة هذا قليلة، وقد ضبطها العلماء.

٢. ما وقع فيه أبو ذر الهروي من خطأ:

قَوْله (فِي مَقْعَد صِدْق: فِي مَنْبِت صِدْق) قال ابن حجر: "كَذَا لِأَبِي ذَرّ، وَلِغَيْرِهِ " فِي مَعْدِن " بَدَل "مَقْعَد" وَهُوَ الصَّوَاب، وَكَأَنَّ سَبَب الْوَهْم أَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْكَلَام فِي صِفَة الْجَنَّة وَأَنَّ مِنْ أَوْصَافهَا مَقْعَد صِدْق كَمَا فِي آخِر سُورَة الْقَمَر ظَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ.(٣)

٣. ما وقع من أخطاء من رواة الصحيح نبّه عليها العلماء:

ومن صور ذلك:

١- الحديث الذي أخرجه البخاري عن ثابت قال: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَضَانِي وَزَادَنِي"(٤)

حيث وقع في نسخة عن النسفي وأبي زيد المروزي عن الفَرَبري تعليق بدل وصله بسبب حذف سماع البخاري من ثابت وهو (ابن محمد العابد)(٥).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها، ج٧، ص١٠٣، رقم ٥٥٦٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، ما يؤكل من لحوم الأضاحي، ج٧، ص١٠٣، حديث٥٥٦٧. انظر: الجَيَّاني، تقييد المهمل، ج٢، ص٧٢٥. فتح الباري، ج١٠، ص٢٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنّة، ج٨، ١١٣. وفتح الباري، ج١١، ص٤١٩.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة، ج٣، ص١٦١.

(٥) انظر: الجَيَّاني، تقييد المهمل، الحديث رقم(٣٥) من تنبيهات الجَيَّاني ج٢، ص ٦٢٣. وابن

٢- وهم في نسخة ابن السكن إذ التبس عليه اسم شيخ البخاري:فجعله إسماعيل بن زرارة، وليس في شيوخ البخاري على الراجح إسماعيل بن زرارة، وإنما هو عمرو بن زرارة(١).

٣-تفرد أبو الحسن القابسي في إضافة صيغة تحديث قبل المتابعة: فقال:"حدثنا محمد بن فليح" قبل المتابعة، فأوهم وصلها، و البخاري لم يدرك محمد بن فليح، والصواب كما روت الجماعة معلقاً(٢).

٤- وهو حديث عثمان بن أبي شيبة، الذي وقع فيه الوهم(٣)، حيث قال الجياني:"وفي نسخة أبي إسحاق المستملي"جرير، عن منصور، عن أبي وائل، ومسروق، عن عائشة" عطف مسروقاً على أبي وائل، وهو وهم، وإنّما يرويه أبو وائل عن مسروق، وما أحفظ لأبي وائل رواية عن عائشة، رضي الله عنها"(٤).

قلت: وبالرجوع لمخطوط أبي ذر الهروي من طريق ابنه أبي مكتوم وجدت ما نصه بالحاشية:" عند أبي إسحق عن أبي وائل ومسروق، وقال أبو إسحق: رأيت في أصل عتيق عن مسروق"(٥).

ويظهر من هذين المثالين أنّ أبا ذر لم يكن مصدر الوهم في الرواية، وإنما مصدر الوهم هو ما وقع في رواية شيخه أبي إسحاق المستملي. وكذلك الحال بالنسبة للمواضع التي نبّه عليها الإمام الجياني في قسم التنبيه على الأوهام من كتاب التقييد، فقد كان مصدر الوهم شيوخ أبي ذر الهروي الكُشْمِهَني، والحمّوي.

حجر، فتح الباري، ج٥، ص٢٢٥.

(١) تقييد المهمل، الحديث رقم(٣٦) من تنبيهات الجَيَّاني، ج٢، ص٦٢٥. وانظر فتح الباري، ج٥، ص٣٦١. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي ﷺ، ج٤، ص٣ ، حديث رقم٢٧٤١.

(٢) الجَيَّاني، تقييد المهمل، ج٢، ص٦٢٧، الحديث رقم(٣٧) من تنبيهات الجَيَّاني. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في باب درجات المجاهدين، من كتاب الجهاد.

(٣) كتاب الدعوات، باب التعوذ من عذاب القبر، ج٧، ص ٧٨.

(٤) التنبيه على الأوهام بتحقيق الحامدي، الحديث رقم(١١٦)، ص٣٣٠.

(٥) نسخة الفاتح، المجلد الرابع، ورقة رقم (٦٧).

المطلب الثالث

تعدد وجوه رواية الحديث للاختلاف

ومن صوره: أن يقع اختلاف بين رواة صحيح البخاري، بسبب تعدد صور رواية الحديث؛ بسبب راوي الحديث في سند الحديث:

١) ومثاله: كما وقع من اختلاف بين رواة صحيح البخاري، في التصريح باسم راوٍ في السند وإبهامه، وذلك في حديث الزهري(١)، حيث وقع في غير روايةٍ أبي ذر"عن امرأة" بدل قوله عن هند في الإسناد، وسبب ذلك أنّ الزهري كان ربما أبهمها وربما سماها. وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري ولم يذكر هنداً ولا أم سلمة.

وقد يتساءل قائل فيقول: فكيف يقع رواة الصحيح في هكذا أمر الم يكن البخاري قد روى الحديث على وجه معين؟ وأقول: إنّ الأرجح هنا هو أنّ الإمام البخاري أثبت في صحيحه وجوه الرواية عن الزهري، ونقلها أصحاب الفَرَبري عن شيخهم الفَرَبري بحسب ما نقل لهم، فأثبت بعضهم الرواية بلفظ (هند) في المتن، ونبّه على الرواية الثانية في الحاشية، وقام البعض بعكس هذه الصورة.

٢) تعدد وجوه القراءة، وثبوت هذا التعدد: ونقصد بهذا أنّه قد يقع وجه من وجه القراءة للفظ قرآني، فيعتقد البعض أنّه وجه مخالف للصواب، فيجتهد ويعدّل في روايته بحسب الرواية المشهورة، ظنّاً منه أنّ هذا هو الصواب.

- ومثال ذلك ما وقع في باب قَوْله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّة الْمَتِينُ)(٢) [الذاريات: ٥٨] كذا لأبي ذر والأصيلي، والحفصوي على وفق القراءة المشهورة، وكذا هو عند النسفي، وعليه جرى الإسماعيلي، ووقع في رواية القابسي"إني أنا الرزاق" إلخ وعليه جرى ابن بطال وتبعه ابن المنيّر والكرماني وجزم به الصغاني، وزعم أن الذي وقع عند أبي ذر وغيره من تغييرهم لظنهم أنه خلاف القراءة، قال: وقد ثبت ذلك قراءة عن ابن مسعود. قلت: وذكر أن النبي ﷺ أقرأه كذلك كما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود قال: اقرأني رسول الله ﷺ فذكره(٣).

---

(١) كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، ج١، ص٣٤، برقم ١١٥.
(٢) كتاب التوحيد، باب قوله تعالى:"إنّ الله هو الرزاق ذو القوة المتين"، ج٩، ص١١٥.
(٣) فتح الباري، ج١٣، ص٣٦٠.

المطلب الرابع

الاختلاف على راوٍ ما في السند

أن يكون في إسناد الحديث راوٍ مختلف عليه في رواية الحديث:

إنّ وجود اختلافات في أصل الحديث كوجود راوٍ مختلف عليه سبب من أسباب وقوع رواة الصحيح في اختلافات ، الأمر الذي كان يوقع بعض الرواة في التباس معين، أو يجعل بعضهم يجتهد في نسبة راوٍ ما، أو اعتماد وجه من وجوه رواية الحديث بحسب ما ذهب إليه بعض العلماء، وذلك لأن رواة الصحيحين لم يكونوا مجرد نقلة للحديث لا يعون ما ينقلون؛ بل كان الواحد منهم إذا رأى خطأً ما نقل الرواية كما سمعها ثم يعلّق ويبين وجه الصواب، أو يضرب على الخطأ و يصحح، أو يختار وجه الصواب في المسألة بحسب ما يراه مناسباً فيرويه، وأمثلة هذا كثيرة أذكر منها:

- الذي وقع في اختلاف في نسخ صحيح البخاري حول إثبات راوٍ في السند وحذفه(1)، ونبه عليه الجياني في تقييد المهمل بسبب حذف راوٍ في الإسناد، وقد كان هذا بسبب الاختلاف على أيوب السختياني(2).

- حديث البخاري عن قُتَيْبَةُ:" قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرٌو عَنْ سُلَيْمَان ... قَالَ:"سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ"(3). حيث قيد فيه ابن السكن يزيد بن زريع، وقد روي في جميع نسخ الصحيح مهملا، فاجتهد ابن السكن في تقييده بابن زريع، ولكن الأرجح أنه ابن هارون، وبين العلماء اختلاف في تحديد يزيد هذا(4).

- حديث ابن أَسِيد بن جارية الثقفي في (قصة خُبيب بن عديّ وقتله)؛ حيث وقع الاختلاف بين رواة الصحيح في تسمية مبهم في السند وهو (ابن أسيد)، وقال الجياني:" أنّ هناك اختلافاً وقع لأصحاب الزهري في اسمه(5).

---

(1) والحديث هو حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم:"أي يوم هذا"،صحيح البخاري، ج1، ص24، حديث رقم67.

(2) الجَيَّاني، تقييد المهمل، باب رب مبلغ أوعى من سامع، ج2، ص569. وانظر حديث رقم(63) من تقييد المهمل، ج2، ص669.

(3) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب" غسل المني وفركه، ج1، ص332. حديث رقم230.

(4) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب" غسل المني وفركه ، ج1، ص55، حديث رقم 230. و الجَيَّاني، تقييد المهمل ، "، ج2، ص576.الحديث السادس.

(5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدراً، ج5، ص78، حديث رقم 3989 ، الجَيَّاني، تقييد المهمل ج2، ص670. الحديث الرابع والستين.

المطلب الخامس

أسباب أخرى وقعت لرواة الصحيح من غير طريق أبي ذر الهروي

السبب الأول: سلوك الجادة : وسلوك الراوي للجادة في روايته يؤدي إلى إبدال راوٍ مكان راوٍ، أو زيادة راوٍ في السند، أو حذف في السند، ومن الأمثلة على ما وقع من اختلاف بسبب سلوك الجادة:

- في حديث:"عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ عن مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ.."':

خالف ابن السكن في روايته عن الفَرَبري فقال:"عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر" جعل نافعا بدل عبدالله بن دينار. وهو وهم. وقد خالف بذلك أصحاب الفَرَبري. وهذا سلوك جادة؛ لشهرة طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر(١).

السبب الثاني: اجتهاد راوي الصحيح في تعديل أمر ما في نسخته:

وقد ظهر هذا الأمر بصورة واضحة في نسخة علي بن السكن، وأبي محمد الأَصيلي.

- فابن السكن كان في كثير من المواضع يصحح بعض الأمور، وقد كان الإمام الجياني يعلق على الاختلافات التي وقعت في نسخته، بقوله (ولعله من إصلاحه)، وهذا يعد مأخذاً عليه لأن راوي الكتاب ينبغي أن يروي الرواية كما سمعها، إلا إذا وقع في شك في كتابه أو سماعه فيقابله على أصول موثوقة.

ومن الأمثلة التي وقعت لابن السكن في ذلك حديث أبي الأحوص الذي حذف منه رجلاً في الإسناد(٢).

- أمّا الأَصيلي فكان يورد الأحاديث كما يسمعها من شيوخه كأبي زيد المروزي أو أبي أحمد الجُرْجاني، ويورد في حاشية نسخته تعليقا يصحح أو يضرب عن رواية معينة(٣). ولكنه كان يقع في بعض الأحيان في خطأ التصحيح فيأتي تصحيحه خلاف الصواب. وقد وقع ذلك في موضعين نبه عليهما الجياني.

الأول في الحديث: الذي صحح فيه الأَصيلي نسخة شيخه أبي أحمد الجُرْجاني، حيث جاءت الرواية(عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود) والصواب عن أبي مسعود، وما فعله الأَصيلي هو أنه صحح

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب "الجنب يتوضأ ثمّ ينام"، ج١، ص٦٥، حديث رقم ٢٨٨. والجَيَّاني، تقييد المهمل، ص٥٧٩. الحديث العاشر في تنبيهات الجَيَّاني. وابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٣٩٣.

(٢) تقييد المهمل، في باب إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بغير إذن أصحابه،ج٢،ص ٧٢٢. رقم١٠٢، وانظر ص٣٣ من البحث. ووقع هذا أيضا في الموضع السادس من تنبيهات الجَيَّاني انظر الجدول المرفق(ج).

(٣) انظر تقييد المهمل(المواضع التي نبّه عليها الجَيَّاني في كتابه: ١٠٠/٩٥/٩١/٨٢/٨٤).

الرواية في نسخته عن أبي أحمد فجعلها عن (ابن مسعود) وقد أخطأ فيما صوّب[1].

والثاني في حديث التصيد على الجبال، قال الجياني:" إلا أنّ أبا محمد كتب في حاشية كتابه:"هذا خطأ يعني الصواب عنده عن نافع وصالح مولى التوأمة. وليس كما ظنّ، والحديث محفوظ لنبهان أبي صالح، لإبنه صالح، ورواية من ذكرنا (ابن السكن، وأبو زيد، وأبو أحمد:"عن نافع وأبي صالح مكنى") صواب كما رَوَوَه، والوهم من أبي محمد الأَصيلي"[2].

السبب الثالث: وقوع شك بين أصحاب النّسخ في تحديد اسم راوٍ ما، وقد يكون سبب الشك هو اختلافاً لدى العلماء في تسمية هذا الراوي وقد وقع هذا في أكثر من حديث نبهت عليها اذكر منها ما وقع من شك في نسخة ابن السكن وأبي زيد وأبي أحمد فقالوا:" حدثنا أحمد أو محمد بن عبيدالله الغُداني" على الشك. وقد علل الجياني سبب ذلك وجود اختلاف بين العلماء في تسميته كما وقع عند البخاري في تاريخه[3].

---

(١) هذا ما ذكره ابن حجر في الفتح، كتاب التفسير، فضل سورة البقرة، حديث من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة، ج٩،ص٥٥-٥٦،رقم ٥٠٠٨. قال ابن حجر:" ووقع في رواية عبدوس بدله" ابن مسعود" وكذا عند الأصيلي عن أبي زيد المروزي(وفي نسخة عن أبي أحمد الجرجاني) وصوبه الأصيلي فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف، قال أبو علي الجَيَّاني: الصواب" عن أبي مسعود" وهو عقبة بن عمرو.الحديث (٩١) من كتاب الجَيَّاني.

(٢) تقييد المهمل، ج٢، ص٧١٩. الحديث رقم (١٠٠). وأخرج البخاري الحديث في صحيحه في كتاب الصيد، باب التصيد على الجبال، رقم ٥٤٩٢.

(٣) الحديث رقم (٦٣)، من تنبيهات الجَيَّاني، باب "إتيان اليهود إلى النبي ﷺ"، ج٢، ص٦٦٩.

ملخص الفصل

بعد هذا العرض الموجز لأسباب الاختلاف، وبناءً على ما تقدّم من أمثلة خلال هذه الدّراسة، أعرض الآتي:

أولاً: انقسمت الاختلافات والفروقات بين روايات صحيح البخاري ونسخه إلى عدة أقسام:

- فمن حيث الثبوت وعدمه: هناك اختلافات ثبتت صحتها، على اعتبار أنّها وجه من الوجوه المحتملة للرواية بحسب القرائن والشواهد، و القسم الآخر هي أوهام وقع فيها الرواة لعدة أسباب منها ما كان بسبب التصحيف، ومنها ما كان بسبب خطأ ما، ومنها ما وقع بسبب تعدد وجوه الرواية، أو بسبب الاختلاف على راوٍ في سند الحديث.وهذا النّوع من الاختلافات وقف عليه العلماء بالبيان والتحرير.

ومن حيث المصدر: فقد انقسمت هذه الاختلافات من حيث المصدر إلى ما يأتي:

١- منها ما كان مصدره رواة الأحاديث، ووجود الاختلاف عليهم في أصل رواية الحديث، كالاختلاف في بعض الأحاديث على أصحاب الزهري، وقد ظهر هذا في عدد من الأحاديث التي نوقشت في هذه الدّراسة.

٢- ومنه ما كان مصدره رواية الفَرَبري بسبب تعدد صور الرواية عن الإمام البخاري، والإلحاقات التي أضافها الإمام البخاري للجامع الصحيح. وقد كثرت هذه الصورة في التراجم، والأقوال غير المرفوعة، من تعليقات ومتابعات وأقوال تفسيرية.

من حيث التّفرد وعدمه:

أ. ما اجتمع عليه معظم أصحاب الفَرَبري على وجه من وجوه الزيادة أو النقص، دل هذا على أنّ مصدر الاختلاف هو شيخهم الإمام الفَرَبري وروايته للصحيح.

ب. وإذا اختلف أصحاب الفَرَبري في صورة من صور الرواية بينهم، دون أن يكون هناك من تفرد بهذه الصورة، كأن تتفق رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، ورواية النّسفي على صورة ما، ويخالفون بها ما وقع لبقية رواة الفَرَبري، فيدل على أنّ هذا الوجه من وجوه الرواية محتمل.

ت. وفي حالة وقوع تفرّد راوٍ من رواة الفَرَبري في صورة معينة، فقد يكون هذا وهماً وقع به.

ج. يتبين لنا من خلال تتبع نماذج الاختلافات التي وقعت بين رواة الصحيح، أن الخطوة الأولى لمن يبحث في الفروقات أن يميز طبقات الرواة بعضهم عن بعض، فيميز طبقة أصحاب البخاري وهم تلاميذه من الطبقةالأولى الذين سمعوا منه الصحيح، ثمّ يميز طبقة أصحاب

الفَرَبري وهم تلاميذه الذين سمعوا منه الصحيح؛ فإن اتفق معظمهم على رواية الحديث بصورة معينة دلّ هذا أنّ أصل الاختلاف مصدره الإمام الفَرَبري، ونسخته التي روى منها الجامع الصحيح لتلاميذه.

- **كثير من الطلبة لم يكن ليجرأ على التصرف في رواية الجامع الصحيح وما وقع من اختلاف هو صورة سمحت بها رواية الفَرَبري عن شيخه البخاري.**
- **كان من أسباب الاختلافات التي وقعت اجتهاد أصحاب الفَرَبري في مسألة ما، ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه، وإنما هي حالات خاصة كأن يتشككوا في قراءة ما، أو في تقييد راو ما.**
- **التفريق بين فروق الروايات، وفروق النّسخة الواحدة لنفس الراوي فقد يكون مصدر الاختلاف هو أخطاء النّساخ.**



الفصل الرابع

مناهج العلماء في التعامل مع اختلاف

الروايات للجامع الصحيح

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: منهج المحدّثين (رواة نسخ صحيح البخاري)

المطلب الأول: **عناية رواة النّسخ بضبط الفروق والاختلافات.**

المطلب الثاني: **نموذج من عناية رواة النّسخ بضبط الفروقات (نسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهَرْوي).**

المبحث الثاني: منهج علماء الحديث (أبي علي الغساني الجياني نموذجاً)

المطلب الأول:**منهج الإمام الجياني في تعامله مع الاختلافات**

المطلب الثاني: **صور الاختلافات وأسبابها في كتاب الجياني**

المبحث الثالث: منهج شرّاح الحديث (الحافظ ابن حجر نموذجاً)

المطلب الأول: **منهج الحافظ ابن حجر في التنبيه على الاختلافات والفروق بين الروايات وكيفية التعامل معها.**

خلاصة الفصل.

تمهيد

اهتم العلماء اهتماماً كبيراً بالجامع الصحيح للإمام البخاري، من مختلف الجوانب الحديثية من شرح لأحاديثه، وبيان لغريب ألفاظه، وجمع لطرق رواياته، وتصنيف مستخرجات على أحاديثه، ومن المسائل التي لاقت عناية العلماء أيضاً مسألة الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح ونسخه للإمام البخاري، والأوهام التي وقعت من بعض رواة الصحيح، فقد روى الجامع الصحيح عن الإمام البخاري عدد كبير من الرواة، اشتهرت رواياتهم في الأمصار، وكثر تلامذتهم، ولكن وقعت بعض الاختلافات بين أصحاب هذه الروايات ظهرت من خلال النّسخ المروية للجامع الصحيح، فكان هذا سبباً من أسباب حرص العلماء والمحدّثين على تتبع ما وقع من فروق، والعمل على ضبطها والتنبيه عليها وبيان الراجح بحسب وقوعها.

وهذا الفصل يقدم تصوراً يوضح جهود العلماء في تتبع فروق الروايات للجامع الصحيح للإمام البخاري، وبخاصة ما تعلق برواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة؛ من خلال تتبع لجهود المحدّثين للنّسخ المخطوطة التي توفرت، و قد اخترت لبيان هذه الجهود نسخة رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، وهي نسخة الفاتح المخطوط، و من ثمّ مقابلتها بمنهجية الإمام اليونيني في روايته لصحيح البخاري، وضبطه للفروق. ثمّ قمت بتسليط الضوء على جهود اثنين من علماء الحديث ممن كانت لهم العناية باختلاف روايات الجامع الصحيح، وضبط فروقه. وهم أبو علي الجياني في كتابه تقييد المهمل، والحافظ ابن حجر في شرحه على الصحيح فتح الباري.

وفي سبيل ذلك جعلت هذا المبحث مكوناً من ثلاثة مباحث، كما يأتي:

الأول: منهج المحدْثين (رواة نسخ صحيح البخاري).

الثاني: جهود الإمام الجياني في كتابه(الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة).

الثالث: عناية الحافظ ابن حجر باختلافات النّسخ، والعناية بفروق الروايات. من خلال جهوده في شرحه على صحيح البخاري، في كتابه (فتح الباري).

وتَبرُز أهميّةُ هذا الفصل في تنبيه الباحثين إلى الجهود العظيمة و العناية الحثيثة التي لقيها الجامع الصحيح للإمام البخاري، في جانب ضبط الرواية، بعد عصر التدوين. الأمر الذي يزيد كل مطلع ثقة بمنهج المتأخرين و ضبطهم لمروياتهم، وتعهدهم بحفظ صحيح البخاري، من دخول أي دخيل عليه.

المبحث الأول

منهج المحدّثين (رواة نسخ صحيح البخاري)

إنّ الاهتمام بفروق النسخ ليس أمراً محدثاً، أو متأخراً عن العصور الأولى، فلولا وجود العناية بهذه الفروقات بين المتقدمين، لما استطاع المتأخرون كالإمام اليونيني، و علماء السنة ممن اشتغلوا بشروح الصحيح من العناية والتنبيه على هذه الفروق.

وتعد العناية بضبط فروق الروايات من الأمور التي بيّن العلماء أهميتها، ومن ذلك أنّ العناية بفروق النّسخ تعد شرطاً لإتقان الرواية، ومعرفتها، وتمييزها عن غيرها. ويؤدي وقوع التقصير فيها إلى اختلاط الروايات، وعدم تمييز بعضها عن بعض. كما أنّ الرواية تفقد قيمتها، وتصبحُ جهدا لا طائل منه. أنّ قصّر المحدّث في ذلك[١].

وقد كان القاضي عياض ممن ذكر أنّ المحدثين كانت لهم جهود واضحة في الحرص على ضبط مروياتهم، فقد تحدّث في كتابه الإلماع حول منهج هؤلاء المحدثين في ضبط رواياتهم، وطريقتهم التي سلكها كل منهم في التنبيه على ما وقع لديه من فروق، بقوله: " ...وأولى ذلك أن يكون الأمر على رواية مختصة، ثمّ ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشى، وأُعلِم على ذلك كله بعلامة صاحبه؛ من أسمه أو حرف منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة. فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط؛ كأبى ذر الهروى، وأبى الحسن القابسى وغيرهما، فما أثبت لهذه الرواية كتبه بالحمرة وما نقص منهما مما ثبت للأخرى حوق[٢] بها عليه..."[٣]

قلت: يفهم من كلام القاضي عياض أنّ مسألة العناية بالفروقات وضبطها، ظهرت في النّسخ المخطوطة الأولى للرواة عن أصحاب الفِرَبري، فالإمام أبو ذر الهروي مثلاً اعتنى ببيانها، خاصة وأنّه كان يجمع بين روايات ثلاثة من شيوخه من رواة الصحيح عن الفِرَبري، وكذا الحال بالنسبة لأبي الحسن القابسي عن شيخيه المروزي والجُرْجاني، فقد كانت فروق النّسخ تضبط وينبّه عليها في هوامش النّسخ المخطوطة، وكذلك الأمر لمن جاء بعدهم فقد كانت عناية المتقدمين والمتأخرين مستمرة ولم تنقطع يوماً.

ومن ذلك ما ذكره الإمام العراقي مبيناً ما على المحدّث من ضرورة الالتزام بمنهج واضح في ضبط مروياته، خاصة إن كان الكتاب الذي

---

(١) النقاط الآتية ذكرها القاضي عياض في كتابه الالماع، باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك، وقد ذكرته بتصرف، ص١٨٩.

(٢) التحويق: "الحاء والواو والقاف أصلٌ واحد يقْرُب من الذي قبلَه. فالحَُوق: ما استدارَ بالكَمَرة"، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٢، ص٩٦. وفي المعجم الوسيط:"حوق عليه: عوج عليه الكلام و خلطه، ص٤٣٣.

(٣) القاضي عياض، الالماع، ص ١٨٩.

يرويه له أكثر من رواية، ونصُ قوله الآتي:" إذا كانَ الكتابُ مروياً بروايتين، أو أكثرَ ويقعُ الاختلافُ في بعضِها، فينبغي لمنْ أرادَ أنْ يجمعَ بينَ روايتينِ فأكثرَ في نسخةٍ واحدةٍ أنْ يَبْنِي الكتابَ أوَّلاً على روايةٍ واحدةٍ، ثمَّ مَا كانَ منْ روايةٍ أخرى ألحَقَهَا في الحاشيةِ أو غيرِها، مع كتابةِ اسمِ راويْها مَعَهَا، أو الإشارةِ إليهِ بالرمزِ إنْ كانتْ زيادةً. وَإنْ كانَ الاختلافُ بالنَّقْصِ أَعْلَمَ على الزائدِ أنَّهُ ليسَ في روايةِ فلانٍ باسمِهِ، أو الرمزِ إليهِ. وإنْ شاءَ كتبَ زيادةَ الروايةِ الأخرى بحُمْرَةٍ، وما نَقصَ منها حَوَّقَ عليهِ بالحُمْرةِ، فقد حكاهُ القاضي عياضٌ عَنْ كثيرٍ من الأشياخِ، وأهلِ الضَّبْطِ كأبي ذَرٍّ الهرويِّ وأبي الحسنِ القابسيِّ وغيرِهما."[1] وقد ظهر هذا المنهج في أقدم مخطوط وقفت عليه وهو مخطوط الإمام الأصيلي الذي يروي في الصحيح عن الإمامين أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني[2]، وقد أثبت تاريخ نسخ هذا المخطوط سنة (٥٠٥هـ) حيث كثر فيها الإشارة إلى فروق الروايات ومقابلتها بما وقع عند أصحاب الفَرَبري، واستخدام الرقوم في الحاشية وخلال المتن للإشارة لما وقع من فروق أو اختلافات، واللافت في هذا المخطوط ما وقع فيها من الترميز بلفظ(صح) فوق الكثير من الفروق التي أثبتت في الحواشي.

ولكنّ المتتبع لهذه الجهود في ضبط الفروقات يجد تفاوتا في الاهتمام بها من قبل رواة صحيح البخاري، من نسخة إلى أخرى، فبعض النّسخ تجد عناية واضحة بهذه الفروقات وتتبع دقيق لها، وهذا يعود إلى رواتها ومدى حرصهم على عقد المقابلات، و إظهار الفروقات، وبعض النّسخ لا تكاد تجد إلا إشارات قليلة وتنبيهات معدودة لفروقات الروايات والنّسخ[3].

ومن أمثلة ذلك ما وقع من عناية واهتمام بإبراز الفروق في النسخة الزاهدية، ونسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، فقد كانت هناك تنبيهات رصدت على هوامش هذه النسخ المخطوطة، ووقع فيها التنبيه على العديد من الفروقات التي وقعت بين شيوخ الإمام أبي ذر. في حين لا تجد هذه العناية في نسخ أخرى من مثل النسخة السعادية، و بعض نسخ رواية أبي الوقت السِجْزي، عن الداودي، عن الحمّوي. فقد خلت من التنبيه على الفروق.

وفيما يأتي توضيح لجهود العلماء التي بذلوها للعناية بهذه الفروق.

---

(١) زين الدين العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، (المتوفى٨٠٦هـ)، ص١٦١.

(٢) نسخة الجرجاني: وهي نسخة نادرة جدا؛ مصورة رقميا عن الأصل الخطي الموجود في خزانة مكتبة (مولاي عبدالله الشريف بوزان)، في المغرب، بخط أندلسي قديم، كتبها محمد بن عمر الهوري، سنة (٥٠٥هـ) وأثبت في آخرها سنده للإمام الأصيلي عن شيخيه أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجرجاني، عن الإمام الفربري، وهي مكونة من خمسة مجلدات والمتوفر منها المجلد الخامس، وعدد أوراقه(١٧٠) ورقة.

(٣) وأمثلة النّسخ التي ظهر فيها عناية بالفروقات والاختلافات: نسخة ثناء الله الزاهدي (الزاهدية) ونسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهَرَوي. والنّسخة النّاصرية ، والمغربية، لرواية ابن الحطيئة لصحيح البخاري. والنّسخة التركية لرواية كريمة المروزية.

المطلب الأول

عناية رواة النّسخ بضبط الفروق والاختلافات

سلك المحدثون ورواة المصنّفات أسلوباً خاصاً بهم في ضبط المرويات، وفي هذا المطلب ستعرض الباحثة لمنهج رواة صحيح البخاري في ضبط الفروق والإشارة إليها من خلال وصف ما وقع من جهود في ضبط الفروق في النّسخ المخطوطة لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر، وابن الحطيئة. قد ظهر هذا المنهج في النّسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي من طريق ابن الحطيئة، وأبي مكتوم، وفيما يأتي توضيح لمنهج المحدِّثين في تنبيههم على الاختلافات، مع التمثيل على بعضها:

١- شملت التنبيهات والإشارات لفروق النّسخ جميع عناصر الحديث النّبوي، فقد كانت هناك تنبيهات على الاختلافات التي وقعت بين الرواة؛ سواء التي وقعت في الترجمة، أم في السند، أم في المتون، أم في غيرها من الأقوال المعلقة والتفسيرية والمتابعات.

٢- اقتصرت المقابلات والتنبيهات في رواية ابن الحطيئة، وابن أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي، على ما وقع من اختلافات بين شيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة، بخلاف ما وقع من توسع في عرض التنبيهات في النّسخة اليونينيّة مثلاً، حيث وقعت المقابلات بين روايات شيوخ أبي ذر، وأصحاب الفَرَبري(١).

٣- لم تقتصر المقابلات على ما وقع بين الروايات، وإنّما كانت هناك تنبيهات بحسب ما وقع من اختلافات عند مقابلة النّسخة المخطوطة، بنسخ مخطوطة أخرى، مع التنبيه على أنّ هذه النّسخ الأخرى تعود في أصلها لرواية أبي ذر الهروي(٢).

---

(١) من مثل ما وقع عليه من تنبيه في حديث أبي موسى عن النّبي ﷺ، فقد اثبت في المتن لفظ (كقر الدجاجة)، ونبّه في الهامش على وقوع لفظ (الزجاجة) منسوباً للكشميهني. كتاب التوحيد، باب: قوله تعالى: (ونضع الموازين القسط)، النّسخة الزاهدية مخطوط رواية أبي ذر الهَرَوي، ج١، ورقة رقم(١٤٨).

(٢) فعلى سبيل المثال النّسخة الزاهدية قوبلت على نسخة الأصل المنسوخ منها وهي نسخة الفقيه صالح بن أبي بكر السراج، وعليه فقد وقعت في بعض المواضع مقابلات بين النسخة الخطية للمخطوط، وما وقع من اختلافات بينها وبين النسخة المقابل عليها. ومن ذلك ما أثبت في آخر النسخة المخطوطة: من أنّ هذه النّسخة بلغت مقابلة على قدر الاستطاعة على نسخ عدد من العلماء، وهي ثلاثة أصول نسخة القاضي عز الدين بن العديم المصرية، وأصل شامي وهي نسخة ابن النّصيبي، وأصل مغربي وهي نسخة شمس الدين.

وقد ثبت في أثناء المخطوط رصد عدد من الفروقات وترقيمها ب(خ) إشارة إلى إحدى النّسخ.

-ومن ذلك ما وقع من تنبيهات في النسخة المغربية لابن الحطيئة، حيث تكررت المواضع التي وقع فيها التنبيه على وجود فروقات معينة وقعت في أحد النّسخ. ومثالها ما وقع التنبيه عليه في كتاب القدر، باب في القدر، في حديث زيد بن وهب عن عبدالله، عن النّبي ﷺ:"وإنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنّة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع أو باع..." فنبه في الهامش بقوله:"في نسخة أو دراع". ورقة رقم(٢) من النّسخة المغربية.

٤- استخدام أسلوب الترقيم (تخصيص رموز خاصة) لكل رواية، للتسهيل في الإشارة إلى الرواية مصدر الاختلاف.

٥- اعتمدّ المحدثون منهجاً خاصاً في بيان الوجه الراجح في الاختلاف:

فقد كان للمحدّثين طريقتهم التي اتبعوها في التنبيه على مسألة الفروقات في نسخهم، فقد كانوا يحرصون على بيان ما رجح لديهم من خلال إثباته في المتن، ثمّ التنبيه على ما وقع من اختلاف في موضعه في الحاشية.

ومن أمثلة ذلك: ما ثبت في النّسخة الزاهدية لرواية أبي مكتوم، إذا وقع اختلاف بين شيوخ أبي ذر الهروي، ورجَّح وجهاً لأحدهم كان يرمز في المتن إلى صاحب الرواية الذي اعتمدت روايته للفظ، وينبّه في الهامش على وجه الاختلاف الذي وقع لغيره من شيوخ أبي ذر الهروي.

المثال الأول:

ما وقع من اختلاف في الحديث الذي أخرجه البخاري عن علي بن عبدالله المديني[(١)] في إثبات الراجح في اسم والد عبدالله فيما إذا كان (عمر) أو (عمرو)، فقد رجّح العلماء أنّ الحديث يروى عن (عبدالله بن عمر) وليس عن (عبدالله بن عمرو)، وبالعودة لمخطوط الفاتح من رواية أبي مكتوم عن أبي ذر الهروي فقد أثبت في المتن الحديث برواية (عبدالله بن عمر) ونبّه في الحاشية على ورود الرواية بـ (عمرو) عند الكُشْمِهَني. بالترقيم برقم(هـ) فوق لفظ(عمرو) الذي أورده في الحاشية[(٢)].

المثال الثاني:

ما وقع في كتاب الاستسقاء، باب(دعاء النّبي صلى الله عليه وسلم) في حديث الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:" أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ ... اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ"[(٣)]

فقد وقع في نسخة ثناء الله الزاهدي[٤] لفظ (سِنِي كَسِنِي) في متن الرواية مثبت فوقها رقمين هما (حـ سـ) إشارة إلى أنّها ثبتت هكذا عند

---

(١) كتاب المغازي، باب غزوة الطائف في شوال، الجزء الثالث، ورقة رقم (٣٩) من مخطوط رواية أبي مكتوم بن أبي ذر، نسخة الفاتح التركية.

(٢) سيأتي الحديث عن هذا الحديث في الأحاديث المنتقدة من الفصل الخامس من هذه الدراسة، الحديث السابع.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ج٢، ص٢٦، حديث رقم١٠٠٦. هكذا ثبتت في النسخة المطبوعة لدار طوق اليونينية، ولم ينبه على وجود أي اختلاف أو فرق.

(٤) ورقة رقم(١٢٣) من نسخة الزاهدية من مكتبة ثناء الله زاهدي في باكستان.

الحمّوي، والمستملي، مع إثبات لفظ (سنين) في الحاشية، والترقيم فوقه بـ(هـ) إشارة إلى ثبوت اللفظ عند الكُشْمِهَني هكذا.

وفي بعض الأحيان إذا وجد سقط أو حذف معين، كان الرواة يستخدمون حرف(لا) للإشارة إلى بداية الموضع الذي سقط، أو حذف ، ثمّ يتم استخدام حرف (إلى) للتنبيه على نهاية العبارة أو الموضع الذي سقط من رواية أحد الرواة، مع الترميز برمز خاص لصاحب الرواية للإشارة إلى ما وقع من حذف في روايته أو نسخته.

وهذا الأسلوب نجده مطبقاً أيضاً في فروع النّسخة اليونينية. فهو أسلوب اعتمده الإمام اليونيني أيضاً في ضبط فروق النّسخ لديه، وهو يدل على عناية الرواة بنسخهم التي كانوا يروونها ويقابلونها عن شيوخهم.

المطلب الثاني

نموذج من عناية رواة النّسخ بضبط الفروقات (نسخة الفاتح) لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، عن أبي ذر الهروي

منهج ضبط الفروقات بين النّسخ في رواية ابن أبي مكتوم عيسى، عن الشيخ المقرىء أبي الحسن علي بن حميد بن عمّار الأنصاري الأطرابلسي[١]، فقد وقع التنبيه في مقدمة نسخة (الفاتح) على توضيح منهج الرواة في ضبط الفروقات التي وقعت بين شيوخ أبي ذر الهروي بالآتي:

١) أصل في ضبط طرقهم كل حرف أو كلمة أو كلام عليه في هذا الكتاب تصحيح، وأعني به صح في الرواية هكذا.

٢) فإن كان في الحاشية شيءٌ بدل المصحح عليه في المتن فهو لمن عليه علامته، وصحَ المُصَحَحُ عليه في رواية الباقي.

٣) اعتمدت رقوما خاصة بأصحاب الروايات، وكل علامة هي بعض من اسم صاحبها حسب الآتي:

- حـ: علامة (الحا) علامة أبي محمد عبدالله بن أحمد بن حمُّويَه السَّرخْسي.

- سـ: والسين علامة أبي إسحق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المسْتملي.

---

(١) وهذا المنهج، هو مقدمة ثبتت في بداية كل جزء من الأجزاء الثلاثة من نسخة الفاتح، والتي يعود تاريخ نسخها عن الأصل في سنة (٧٣٦هـ).

- هـ: والها علامة أبي الهيثم محمد بن المكي بن زرّاع الكُشْمِيْنِهِني.

- حسـ: هذه الصورة إذا اجتمع أبو محمدٍ السَّرَخْسي وأبو إسحق المسْتملي على شيء.

- خ: والخا علامة نسخةٍ، ونعني نسخة من نُسخ طريق أبي ذرٍّ الهَرْوي.

٤) وليس في الكتاب شيءٌ عليه علامةٌ من هذه المرسومة من قبلُ وإن كانت(خآ إلا) وهو داخل في الرواية.

٥) إلا أن يكون عليه نفيٌ أو مكتوباً عليه حاشية. أو تنبيهٌ أو يكون شرح لغةٍ، أو بيان اسم رجلٍ؛ فمثلُ هذا معلومٌ أنَّه ليس من كتاب البخاري. فقد لا يكون عليه شيءٌ.

٦) وعلامة النّفي صورة اللام ألف لا (لا) فمتى كان على شيءٍ وقدامهُ بعض العلامات فهو منفي عن تلك.

٧) وكذلك التقديم والتأخير وعلامته صورة الميم (م) على أول الكلام المؤخر، وكذلك على أول المقدم. (وربما كتبت مؤخر على أول المؤخر مقدم على أول المقدم على آخره مكتوبٌ (إلى)، والتقديم والتأخير للكل حتى يثبت معه بعض العلامات.

٨) ومتى كان المختلف فيه كلاماً فعلى آخره مكتوب (إلى) آخره، وإن كان كلمةً جعلتها بين نقطٍ، وربما كتبت على آخرها (إلى)، واكتفيت بها من النقط وهو قليل، وإن كان حرفاً واحداً بين نقط.

٩) وربما صححت في المتن على شيء واقتصرت في الحاشية، وحذاه على العلامات.

وقد يكون نسخة وقد يكون نفياً لبعضٍ، وقد يكون إثباتاً، وقد يكون التصحيح على الذي في الحاشية لوقوعه ثمَّ به؛ ثُمَّ اتفقوا عليه في بعض النّسخ، أو لكونها في أحسنها، أو على الذي في المتن (خآ) النسخة مع بعض العلامات أودونَهَا.

١٠) وقد وضعتُ (خا) النّسخة فوق الكلمة، أو الكلام. فإن كانت من أسفل فيعني نسخة لم نتيقن أنّها من طريق أبي ذر، أو كانت ولم تكن سماعاً للشيخ رضي الله عنه.

١١) ومتى كان على شيء(أصح) وحذاه (عين علّةٍ) في الحاشية، أومثال النبرة؛ فأعني هكذا الرواية وفيه نظرٌ من جهة لغةٍ، أو شيء ما، وهو قليل.

قلت: يلاحظ هنا دقة المنهج التي حرص المحدثون على سلوكها في ضبطهم وإشارتهم لفروق الروايات من خلال ما ذكر سابقاً في ضبطهم لمروياتهم.

وفيما يأتي توضيح للطريقة التي سار عليها الإمام اليونيني في ضبطه للمقابلات وفروق النّسخ:

منهج الإمام اليونيني في الإحالة على الهوامش ورصد الفروق:

من الأمور التي تلزم المشتغلين بالحديث النبوي، وكتب السنة وبالتحديد صحيح البخاري، معرفة مقصود المحدّثين من مسألة الرقوم التي استخدمت للتنبيه على الاختلافات التي وقعت، لأنّ وجود هذه الرقوم وتوظيفها بصورة دقيقة، دليل على وجود منهج معين اتبعه المحدثون في ضبط مروياتهم.

ومن هؤلاء المحدثين الشيخ العلامة أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني في مقدمة نسخته لصحيح البخاري على ضرورة معرفة الأصول المشار إليها مما أحال عليها في هوامش نسخته من صحيح البخاري، وما علّم عليه بين الأسطر. بالإضافة إلى ضرورة فهم طريقة الترقيم، وما دلت عليها؛ حتى يفهم المقصود من التنبيه على الاختلاف فيما إذا كان إثباتاً أو نفياً، راجحاً أو مرجوحاً، وقد حذّر رحمه الله من إغفال هذا الأمر بقوله: "فافهم الرسم، واحذر من الغلط."[١].

وفيما يأتي توضيح لطريقته التي سلكها في التنبيه على ما وقع من فروق بين الروايات.

١. في حال وجود الاتفاق على رواية ما:

- الإشارة إلى الأئمة الأربعة حال اتفاقهم على رواية بكتابة الرقوم الآتية(هـ ص س ظ) مجتمعة، وذلك إذا وقع اتفاق الأئمة الحفاظ الأربعة، وهم أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصيلي، والحافظ أبو ذر الهروي، والحافظ أبو القاسم علي بن الحسين بن عساكر الدمشقي، والأصل المسموع على أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني.

قلت: ومثال ذلك ما أثبته اليونيني في كتاب الإيمان، باب (من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، حيث رقّم اليونيني فوق لفظ "أحدكم" رقوم الأئمة الحفاظ الأربعة (هـ ص س ط)[٢] في المتن؛ من قوله ﷺ: "قال لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". وذلك للإشارة إلى ثبوتها وصحتها[٣].

وسبب هذا الترقيم للفظ هو وجود اختلاف وقع بين بعض الرواة من مثل المستملي، والأَصيلي وابن عساكر، في رواية، وهذا ما وضّحه ابن حجر: بقوله:" وللمستملي: "أحدكم " وللأصيلي: "أحد " ولابن عساكر: "عبد " وكذا لمسلم عن أبي خيثمة."[٤]

٢. وما اتفق عليه ثلاثة منهم اسقط رسم أحدهم، وكذلك إذا اتفق إثنان منهم، رقم ما جعل رسماً لهما.

---

(١) نسخة مخطوط عبدالعزيز، لفرع اليونينة، ورقة رقم٢.
(٢) وهم أبو ذر الهروي، والأصيلي، وابن عساكر، وأبي الوقت السجزي.
(٣) نسخة فيض لفرع اليونينية، ورقة رقم ٨. صحيح البخاري مطبوع، ج١، ص١٣.
(٤) فتح الباري، ج١، ص٥٧.حديث رقم ١٣.

٣. وإذا لم يكن عندهم فإمّا أن اكتب على الهامش سقط عنده(هـ ص س ظ)، أو أكتب عليه (لا)، وأرقم رسم من ليس عنده، (مثاله إن وقع في أصل سماعي حديث بدء الوحي جمعه لك في صدرك، ووقع عنده (هـ ص س ظ) جمعه لك صدرك بإسقاط في فأنا أرقم على في (لا)، وأرقم فوقها وإلى جانبها (هـ ص س ظ).

٤. هذا وإن وقع الاتفاق على سقوطها، وإن كانت عند أحدهم وليست عند الباقين رُقم رسمه وتُركَ رَسمهم، وكذلك إن لم تكن عند واحد وكانت عند الباقين كتب عليها (لا)، ورقم فوقها الحرف المصطلح عليه، وعليه يقاس في كل ما يرى مرقوماً عليه.

٥. وقد راعى اليونيني رقم أبي ذر ومشايخه الثلاثة الحمّوي، والمستملي، وأبي الهيثم، فما خالف أصل سماعه[١]؛ فإن كانت المخالفة من الجميع كتبه في الهامش ورقم عليه(هـ) هكذا، وصحح عليه (صح) هكذا.

قلت: وهذا الأمر يعني أنّ اليونيني عندما يشير في الهامش لاختلاف ما ويرقم عليه بـ(هـ) فإنّ هذا يعني أنّ الاختلاف وقع من شيوخ أبي ذر الثلاثة، ولا يعني بحال أنّه تفردٌ تفرّد به أبو ذر عن شيخ من شيوخه، ذلك أنّه لو كان مصدر الاختلاف أحد شيوخ أبي ذر فإنّ الرقم سيكون بالإشارة لأبي ذر مع الترقيم لشيخه الذي وقع منه الاختلاف. ومثال ذلك أن يرقم على اختلاف ما بالرقم(هـ حـ) للإشارة أنّه من الحمّوي من طريق أبي ذر، أو (هـ سـ) إشارة إلى أنّ مصدر الاختلاف هو المستملي، وكذلك الأمر بالنسبة لشيخه ابن الهيثم الكُشْمِهَني، كما سيأتي.

٦. بيّن اليونيني أنّه إن وافقت رواية أحد مشايخ أبي ذر أصل سماعه، فإنّه يكتب الذي خالف إمّا في الأصل بين الأسطر، ويرقم عليه ما تقرر من الاصطلاح إنّه رسم له. أو في الهامش ويكتب فوقه الرقم.

٧. اعتمد اليونيني الرقوم الآتية: للحموي (حـ) وللمستملي (سـ)، وللكشميهني (هـ).

٨. إذا وقع الاختلاف عند اثنين من شيوخ أبي ذر اعتمد الرقوم الآتية:

- الحمّوي والمستملي رقمت عليه (حـ سـ)هكذا.
- وإن كان عند الحمّوي وأبي الهيثم رقمت عليه(حهـ) هكذا.
- وإن كان عند المستملي وأبي الهيثم رقمت عليه(سهـ) هكذا.

٩. وإن كان ثابتاً عند أحدهم دون الآخر رقّم عليه رسمه، إمّا في الأصل أو في الهامش، وقد وقع شيء كثير من التراجم، والأحاديث، والكلمات.

---

(١) ويقصد اليونيني بما خالف أصل سماعه أي خالف الرواية الأصل التي كانت معتمداً لرواية اليونيني وهي رواية أبي عبدالله الحسن بن أبي بكر عبدالله المبارك الزَّبِيدي.الرِّبعي.

١٠. وما كان يقع من اختلاف مصدره شيخ من شيوخ أبي ذر، كان يشير له في الهامش، ويضع رقم هذا الشيخ للتنبيه على أن هذا الاختلاف مصدره ذلك الشيخ، وليس غيره.

ومثال ذلك ما وقع في التعبير عن ترجمة (كتاب فرض صدقة الفطر) حيث أثبت في الهامش تنبيه على وجود اختلاف مصدره المستملي شيخ أبي ذر؛ فقد جاء في روايته (أبواب صدقة الفطر)، نبّه على ذلك بالإشارة إلى الاختلاف في الهامش، ووضع إشارة(ه سـ) فوق ما ذكر للتنبيه على ذلك(١).

خلاصة المبحث

بعد عرض منهج المحدِّثين في ضبطهم وتتبعهم لفروق الروايات، فإنّ هذا الأسلوب الدقيق يوضح لنا ما كان عليه المحدّثون المتأخرون من الدقّة، وشدة الحرص على عدم تفويت أية زيادة أو اختلاف، لأنّ الأمانة العلمية ومنهج التحديث يملي عليهم هذا التتبع الدقيق.

وهذا الحرص على إثبات كل ما ثبت في مروياتهم، يظهر لنا بجلاء أنّ تعامل المتأخرين من المحدثين مع فروق الروايات للجامع الصحيح فيه دليل على أهمية هذه الفروق، وضرورة عدم تجاهلها، حتى لو كانت بسيطة على اعتبار أنّ جزءاً كبيراً منها له تعلّقٌ بوجوه الرواية عن الفَرَبري.

ولذا فإنّه بعد تتبع منهج المحدثين من رواة الصحيح يتبين لنا أنّ الصورة الأصح في رواية صحيح البخاري، وتصديره للنّاس ينبغي أنّ يكون مع إثبات هذه الفروق، التي لولا أهميتها ما أثبتها وحفظها العلماء قرناً بعد قرن، فهي ليست زياداتٍ أملاها اجتهاد الرواة عليهم، أو كانت تصرفاً من أنفسهم، بقدرِ ما هي وجوه للرواية حفظها التلامذة (أصحاب الفَرَبري) عن شيخهم الفَرَبري، راوي الصحيح عن الإمام البخاري.

المبحث الثاني

منهج أبي علي الغساني الجياني

لقد حظي موضوع الاختلافات باهتمام بارز من بعض العلماء، وعلى رأسهم الإمام أبو علي الجياني الغساني (ت٤٩٨هـ)، في كتابه (الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة) تعلقت باختلاف نسخ صحيح البخاري وهي مواضع محدودة.

فقد صنّف الإمام الحافظ الجياني كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل "في خدمة الصحيحين فاعتنى فيه بما يشتبه ويشكل من أسماء الرواة

(١) انظر نسخة فيض الله من فروع اليونينية، ورقة رقم(٨١)، وصحيح البخاري مطبوع ، ج٢، ص١٣٠.

في الصحيحين، وتمييز من يلتبس منهم ببعض، والتنبيه على الأوهام الواقعة فيهما من قبل الرواة، حيث خصص الجزء الثاني من كتابه لدراسة الأوهام التي وقعت للرواة في نسخ البخاري، فاهتم في هذا الجزء بالاختلافات بين روايات ونسخ صحيح البخاري، وبين أسباب الاختلافات التي وقعت بين أصحاب الروايات، وأزال اللّبس والغموض عند كل من اعتقد أن هذه الاختلافات مصدرها الإمام البخاري رحمه الله.

وقد حظي كتابه بمكانة ميزته بين العلماء وفي هذا يقول القاضي عياض:" والناس مختلفون في إتقان هذا الباب اختلافا يتباين، ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن الحافظ أبو على الجيانى شيخنا رحمه الله، من أتقن الناس بالكتب وأضبطهم لها، وأقومهم لحروفها وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها، وأعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه ما احتاج إليه من ذلك على شيخه الشيخ أبى مروان ابن سراج اللغوي آخر أئمة هذا الشأن، وصحبته للحافظ أبى عمر بن عبد البر آخر أئمة الأندلس في الحديث وأخذه عنه وتقييده عليه وكثرة مطالعته. وناهيك عن إتقانه لكتابه الذي ألفه على مشكل رجال الصحيحين"(١).

وقد اعتمد الإمام الجياني في سبيل ذلك على ما جمعه من النسخ التي رويت عن البخاري نفسه من صحيحه وبين المفارقات التي وقعت بينها. وما قام به الغساني من عمل في كتابه سواء في قسم تمييز المشكل، أو تقييد المهمل، أو بيان الوهم يدل على مكانة عالية ومقدرة فائقة للغساني -رحمه الله- وخاصة إذا قارنّا عمله بعمل من جاء بعده، حيث مهّد لهم الطريق، وسهل لهم الوصول؛ ولذا يعتبر كتابه من أجلِّ الكتب في بابه لا يستغني عنه عالم فضلا عن طالب علم ممّن يشتغل بالصحيحين سواء في السند أو المتن(٢).

وقد استوعب في هذا الجزء من كتابه خمسة وثلاثين ومائة اختلاف وقع، قام بتحريرها والتعليق عليها وبيان الراجح فيها في أغلب الأحيان. وقد ارتكزت معظمها على الاختلافات في السند.

وقد وقع من هذه المواضع التي نبّه عليها ثلاثة عشر موضعاً اختصت بتنبيهات وانتقادات لأبي مسعود الدّمشقي وغيره من المحدّثين على أحاديث أخرجها البخاري في صحيحه، ولا علاقة لها باختلاف نسخ رواة الصحيح. وعليه فإنّ عدد الاختلافات التي نبه عليها أبو علي الجياني في كتابه والمتعلقة باختلافات بين روايات ونسخ الصحيح هي اثنان وعشرون ومائة موضع نبّه فيها على أوهام وأخطاء وقعت لرواة صحيح البخاري نقل فيها أقوال العلماء(٣).

وفيما يأتي عرض لجهود الحافظ الجياني في القسم الذي اعتنى فيه بالأوهام التي وقعت من رواة الصحيحين من كتابه تقييد المهمل، وتمييز المشكل:

---

(١) الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص١٩٢-١٩٣.

(٢) انظر: الحامدي، محمد صادق آيدن. التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين للجياني، ص٣٢. مقدمة المحقق.

(٣) والمواضع الإثنا عشر التي فيها تنبيهات وانتقادات لا تتعلق باختلاف النسخ هي بحسب ترتيبها في كتاب(تقييد المهمل/التنبيه على الأوهام/قسم البخاري) كالآتي: (٢٤،٢٣،٤،٢، ٤٠ ، ٦٧،٥٠،٤١ ، ٧١، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٢٦ ، ١٢٨).

المطلب الأول

منهج الإمام الجياني في تعامله مع الاختلافات

اعتنى الإمام الجياني -رحمه الله- عناية كبيرة بالاختلافات التي وقعت في الأسانيد في الجزء الذي خصصه للأوهام التي وقعت لرواة صحيح البخاري، واتّبع في ذلك منهجاً سلكه في معظم كتابه ألخصه بالآتي:

١) كان الجياني يبدأ بعرض الاختلاف من خلال عرض اسم الكتاب، ثمّ الباب الذي فيه، ثمّ ينقل سند البخاري منه إلى الصحابي، ثمّ يذكر طرف الحديث، ثمّ يقول:"هكذا في رواية فلان، وفي رواية فلان كذا، والصواب هو كذا وكذا.."

٢) وقبل عقد أية مقابلة، كان الجياني يحرص على إيراد أقوال أبي مسعود الدّمشقي إن وردت في موضع الاختلاف(١).

٣) ثمّ كان يقابل نسخة الراوي صاحب الاختلاف ببقية رواة الصحيح. سواء من رواة الفَرَبري كابن السكن، وأبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، وشيوخ أبي ذر الثلاثة، أو برواية أصحاب الطبقةالثالثة كأبي ذر، وأبي الحسن القابسي، والأصيلي، كما أنّه كثيراً ما يقابل الروايات بما وقع في رواية النّسفي، ومن ثم يقابلها بما ورد من روايات في المستخرجات كمستخرج الإسماعيلي، وأبي نعيم بالإضافة إلى كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي .

٤) اعتمد الإمام الجياني في مقابلاته على ما يورده أبو الحسن القابسي في نسخته للصحيح، فكان كثيرا ما يستشهد بما أثبته في نسخته.

٥) وكذلك فإنّه كان يقابل هذه الرواية إن احتاج الأمر بطرق الحديث الأخرى للوصول إلى وجه الصواب في المسألة، وتعليل سبب الخطأ أو الوهم، ومعرفة مصدره. فكان يذكر الدليل على صحة قوله، فيقول كذا رواه فلان، ورواه فلان وفلان، فيسوق بأسانيده هو ما يؤيد صحة قول أحد الرواة(٢).

---

(١) انظر الأحاديث الآتية من كتاب التنبيه بحسب ترتيبها:"الرابع ، و السادس، والثالث عشر، والخامس عشر...الخ".

(٢) انظر الحديث الثالث عشر كتاب التقييد(جزء الأوهام) ، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، حديث عبدالله بن مالك بن بحينة، فقد نبّه على الروايات الأخرى للحديث بقوله:"تابعه غندر، ومعاذ بن معاذ العنبري عن شعبة، وكذلك رواه يزيد بن زريع وحجاج بن محمد عن شعبة، ثمّ ساق أسانيده لطرق الحديث..." ص١٠٧. من كتاب الأوهام الواقعة في الصحيحين.

٦) وإذا تعلّق الأمر بزيادة راوٍ أو حذفه من السند فإنه يحرر الاختلاف من حيث اتصال السماع أو عدمه فيتبين مدى اتصال السند بوجود هذا الراوي أو عدمه من خلال تتبع أحوال اللقاء والمعاصرة.

٧) بالإضافة إلى أنه كثيراً ما يستشهد ببعض تعليقات أصحاب النسخ وتصحيحاتهم في حواشي نسخهم، والتي يكون فيها تجلية للاختلاف وبيان سبب الوهم، مع ذكر أقوال العلماء في المسألة كالدارقطني و أبي مسعود الدمشقي.

٨) أفاد الجياني من جهود العلماء ممّن سبقه، فكان ينقل عنهم و يستشهد بأقوالهم في كتابه، ومن أبرز هؤلاء العلماء: الدّارقطني، في كتابه الاستدراكات، والعلل، ورجال الصحيحين، أبو مسعود الدّمشقي في كتابه الأطراف، والكلاباذي، في الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، وأبو عبدالله الحاكم في كتابه المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم. وغيرها من الكتب(١).

٩) تفاوت عرض وتحليل الجياني للأوهام والاختلافات بحسب صورة الاختلاف، فقد كان يسهب في مناقشة بعض مواضع الاختلاف ويستوعب ما وقع في المسألة من اختلافات وروايات وأقوال للعلماء(٢)، وفي مواضع أخرى يعرض موضع الاختلاف والوهم، ثمّ يبين وجه الصواب بصورة مختصرة، بحسب ما تستدعيه طبيعة الاختلاف(٣).

---

(١) انظر، الجَيَّاني، التنبيه على الأوهام بتحقيق الحامدي، ص(٤٥-٤٦).

(٢) انظر الأحاديث الآتية من كتاب التنبيه على الأوهام:(الحديث الثالث، والرابع، السادس، الثاني والثالث عشر...)

(٣) ومثال الاختصار في العرض ما وقع في الحديث الأول من كتاب التنبيه على الأوهام: حيث ذكر ما وقع في حديث عمرو بن خالد من وهم في نسخة أبي زيد المروزي، فقد نقل عنه أبو الحسن القابسي وأبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي بلفظ (عمر بن خالد) وعلق بقوله:" وذلك وهم، والصواب: "عمرو" بفتح العين وسكون الميم، وهو عمرو بن خالد الحراني الجزري، وليس في شيوخ البخاري، من يقال له"عمر بن خالد". ص٧٦.
-و انظر الأحاديث الآتية من كتاب التنبيه على الأوهام:(الثاني، الخامس، والأحاديث من ٧-١١، والرابع عشر،...وغيرها كثير).

المطلب الثاني

صور الاختلافات وأسبابها في كتاب الجياني

أولاً: أهم أسباب الاختلافات:

من خلال استقراء و تحليل الأحاديث التي علّق عليها الإمام الجياني في جزء التنبيه على الأوهام من كتابه تقييد المهمل، قمت باستخلاص صور الاختلاف التي وقعت بين رواة الصحيح بحسب كلام الجياني. وقد وضحتها في الجدول(٤) حيث توصلت إلى ما يزيد على عشرين صورة من صور الاختلاف وقع فيها رواة الصحيح، تركّز أكثرها وقوعا في (إبدال راوٍ مكان راوٍ)، حيث تكرر وقوع ذلك في ثلاثين حديثاً تعددت أسبابها كوقوع التحريف أو التصحيف في الإسناد، أو بسبب وجود اختلاف على راوٍ في السند، وبعضها بسبب سلوك الجادة، وبعضها بسبب التباس اسم شيخ البخاري على الراوي. وغيرها من الأسباب.

ويلي هذه الصورة من حيث الوقوع ما كان بزيادة راوٍ أو حذفه في الإسناد وأسباب ذلك متعددة. ومن صور الاختلاف ما وقع مرة واحدة ومن ذلك:

- **حذف راويين من الإسناد وهماً: وهذا الخطأ وقع لأبي زيد المروزي عندما وقع في نسخته حذف راويين من أول الإسناد (عبدالله بن محمد وإسحاق بن نصر) (١).**
- **ومن صور الاختلاف ما وقع مرتين كقلب الإسناد:**

قلب اسم راوٍ:كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي عندما قلب اسم راوٍ فجعل الحديث عن (محمد بن إسحاق الفروي)، والصواب (إسحاق بن محمد)(٢).

قلب في السند:حيث وقع هذا في نسخة أبي زيد المروزي، عندما روى السند بقوله (وقال سعيد بن سلمة عن أبي سلمة) والصواب (قال أبو سلمة، عن سعيد بن سلمة)(٣).

وأمّا عن أسباب وقوع مثل هذه الاختلافات:

فإنّ الإمام الجياني كان يحرص في كثير من المواضع على تحليل وتعليل سبب وقوع الاختلاف، مع التنبيه على موضوع هام وهو أنّ الجياني تناول في كتابه ما وقع للرواة من أوهام ثبتت، أي أنّه تناول المواضع التي وقع الوهم فيها لرواة صحيح البخاري، فبين موضع

---

(١) انظر الجَيَّاني، التنبيه على الأوهام، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، ج٢، ص٦٩٢، موضع الاختلاف رقم (٧٦).

(٢) المرجع السابق، كتاب فرض الخمس،باب فرض الخمس، ص٦٣٦. موضع الاختلاف رقم (٤٣).

(٣) المرجع السابق، حديث أم زرع، ج٢، ص٧١٠، الموضع رقم (٩٣)

الوهم، وحاول تحرير أسباب وقوعهم في هذه الأوهام، وقد تعددت هذه الأسباب منها أن يكون في إسناد الحديث راوٍ مختلف عليه في رواية الحديث(١)، أو يكون بسبب التصحيف والتحريف(٢)، أو بسبب سلوك الجادة(٣)، أو بسبب اجتهاد راوي الصحيح في تعديل أمرٍ ما في نسخته، كما وقع في نسخة علي بن السكن، وأبي محمد الأَصيلي، وأبي ذر الهروي. و قد يكون بسبب وقوع شك بين أصحاب النّسخ في تحديد اسم راوٍ ما(٤).

جدول (٤) يوضح صور الاختلافات التي نبه عليها أبو علي الجياني في كتابه، مع بيان ترتيب الحديث الذي نبه على وقوع الاختلاف فيه بحسب تسلسله في كتابه (تقييد المهمل):

الرقم	صورة الاختلاف التي نبه عليها أبو علي الجياني	الأحاديث التي ورد فيها الاختلاف في كتاب تقييد المهمل(قسم البخاري التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين)
١	إبدال راوٍ براوٍ	وقع هذا النوع من الاختلاف في ثلاثين حديثاً وهي: ٩/ ١٠/ ٢٠/٢١/٣٦/٣٨/٣٩/٤٦/٤٨/ ٥١/٥٢ /٥٣/ ٥٤/ ٥٨/ ٦٨/٦٩ /٧٤/٧٨/٨٠/٨٢/ ٩١/ ٩٤/٩٥ /٩٦/ ٩٧/ ٩٨/١٠٠ /١٠١/١٠٧/١١٣/
٢	حذف راوٍ من السند	في أربعة عشر موضعاً: ٣/٨/١٤/١٨/٣٠/٤٤/٤٥/ ٤٩/ ٧٣/٨٥/٨٧/٩٩/١٠٢/١٢٤/١٢٩
٣	حذف راويين من الإسناد	حديث واحد:٧٦من نسخة أبي زيد المروزي حذف راويين من بداية الإسناد.
٤	زيادة راوٍ في السند	في عشرة أحاديث: ١٧/ ٢٢/ ٣٣/ ٣٤/ ٦١/٩٢ ١٢٣/ ١٢٧/ ١٣٤/ ١٠٥

(١) انظر:" الحديث الثالث، ص٨٠، والسادس، ص٨٩، والرابع والستين، ص٢٢٨".

(٢) وهي كثيرة ومن أمثلة ما وقع بسبب ذلك الأحاديث: الحديث رقم (١٠٥) من تنبيهات الجَيَّاني، ص٧٢٦،و الحديث رقم(٥٧)من تنبيهات الجَيَّاني، ص٦٦٤ والحديث رقم(٩٩) من تنبيهات الجَيَّاني، ص ٢٩٨. وانظر الحديث رقم(٩٨) من التنبيهات، من كتاب الأطعمة، باب تعرق العضد. ص٧١٧. والحديث(٩٧) من التنبيهات ص٧١٦.

(٣) انظر: الحديث العاشر في تنبيهات الجَيَّاني، من باب "الجنب يتوضأ ثمّ ينام"، ص٩٧.

(٤) انظر: الحديث رقم(٦٣) من تنبيهات الجَيَّاني، ص ٢٢٦.

٥	**زيادة واو العطف في السند**	**في حديث:٩٠: حدثنا محمد بن سيرين وحدثني معبد بن سيرين، والصواب حدثنا محمد بن سيرين، حدثنا معبد بن سيرين.**
٦	**الاختلاف في تقييد مهمل**	**في حديثين: ٥٩/٦**
٧	**وهم (خطأ) في تسمية راوٍ السند**	**في سبعة أحاديث: ١١٨/١١٢/٨٨/٦٥/٢٥/٢٣/١٥/١**
٨	**وهم (خطأ) في نسبة راوٍ في السند**	**في ثمانية أحاديث:١٩/ ١١٨/٥٧/٥٥/٣٢/٣١/٢٨/٢٧/**
٩	**اختلاف في ضبط اسم راوٍ في السند**	**في خمسة أحاديث: ١٣٣/١٢٥/٧٢/٣٣/٢٩**
١٠	**تسمية راوٍ مبهم في السّند**	**في حديث:٦٤**
١١	**وهم(خطأ) في وصل الحديث بدل إرساله**	**في حديثين: ٤٧/٢٦**
١٢	**قلب إسناد**	**في حديثين:٩٣/٤٣**
١٣	**وقوع سقط في المتابعة**	**في حديث:١٦**
١٤	**تعليق حديث بدل وصله**	**في حديث:٣٥،حذف صيغة التحديث بين البخاري وشيخه.**
١٥	**وصل حديث بدل تعليقه**	**في حديث:٣٧ زاد صيغة تحديث فأوهم الاتصال ولا يصح.**
١٦	**قلب اسم راوٍ**	**في حديثين:٨٩/٤٣**
١٧	**شك في تحديد راو في السند**	**في ثلاثة أحاديث:١٣٥/٦٣/٦٠**
١٨	**تنبيه على نسبة راوٍ في السند**	**في أربعة أحاديث: ثلاثة منها نبه فيها ابن السكن على نسبة راوٍ :١١٩/١٠٩/٧٥، وموضع نبه فيه الأَصيلي على نسبة راوٍ:٧٩.**

١٩	اختلاف في تقييد اسم راو أو في نسبته	في ثلاثة أحاديث: ١٢٢/١١٠/٥٩
٢٠	إبدال حرف بحرف (عن بواو العطف) والعكس.	في حديث: ١١٦/٩٠
٢١	إبدال في صيغة المتابعة (عن) بدل (في).	في حديث:(١٣) من التنبيهات
٢٢	تصحيف في اسم راوٍ	في تسعة أحاديث: ١٠٦/٨١/٧٠/٥٦/٤٩/١١/٧/ ١١٥/ ١٢١/١٢٠/
٢٣	حذف في المتن	حذف حرف العطف فتغير المعنى في حديث واحد: ٦٦
٢٤	تصحيف في المتن	في ثلاثة أحاديث نبه عليها: ١١١/١٠٣/٨٤

جدول(٥) يبين أهم نسخ صحيح البخاري وعدد الروايات التي انتقدها الإمام الجياني لكل منها:

الرقم	اسم راوي النسخة	عدد الروايات المنتقدة التي وقعت فيها بعض الأوهام ونبه عليها الجياني، وأصاب في ذلك، مع ذكر موضع كل منها من كتاب الجياني بحسب ترتيبها المتسلسل في الكتاب:
١	نسخة الفَرَبري	خمس روايات نبه عليها الجياني: الثالث والرابع منها نسبها الجياني للبخاري، و لكن استدرك عليه ابن حجر وبين أنها من الفَرَبري. -حذفت عبارة من رواية الفَرَبري في المتابعة التي ساقها البخاري بعد الحديث.(١٦) -سقط من نسخة الفَرَبري رجل في الإسناد وهو (أبو جمرة). (٤٩) -إبدال راوٍ براوٍ (روى الحديث عن ابن عمر) والصواب عن ابنً عباس .(٥١) (نبه على ذلك ابن حجر في الفتح). تسمية راوٍ، لم يسمه البخاري، وهوأبو جعفر المنادى.(٨٨)نبه على ذلك بن حجر في الفتح،واستدل برواية النسفي. -نسب (الفضل بن دكين) وهو معروف بنسبه إلى

		جده، إلى والده فقال(الفضل بن زهير)(١١٠).
٢	إبراهيم بن معقل النسفي	ثلاث روايات:٣٥/٤٢/٧٤
٣	أبو علي بن السكن	عشرون رواية : ٦/ ١٠/ ١٢/ ١٧/ ٢١/ ٢٩/ ٣٦/ ٥٢/ ٥٣/ ٥٤/ ٦٤/ ٦٨/ ٦٩/ ٨٠/ ١٠١/ ١٠٢/ ١٠٧/ ١٠٨/ ١١٣/ ١٣٤/
٤	أبو زيد المروزي	تسع عشرة رواية : ١/ ٥/ ١٥/ ١٨/ ٣٠/ ٣٤/ ٣٥/ ٣٩/ ٤٢/ ٤٥/ ٥٢/ ٧٦/ ٧٧/ ٨٧/ ١٠٣/ ١٢٥/ ١٢٧/ ١٢١/ ١٣٥
٥	أبو الحسن القابسي عن أبي زيد المروزي	خمس روايات :٧/٢٠/٥٨/٩٨ وفي نسختي القابسي وعبدوس عن أبي زيد نبّه الجياني على وهم وقع في نسختهما(٩٢)
٦	أبو محمد الأَصيلي عن أبي زيد المروزي	موضعان: ٢٢/٩٨
٧	أبو أحمد الجُرْجاني	إحدى عشرة رواية: ١٢/٣٤/٤٢/٤٧/٥٢/٦٥/٨٢/٩٢/٩٣/٩٤/١٠٣
٨	الأَصيلي عن أبي أحمد الجُرْجاني	خمس عشرة رواية: ٩/ ٤٦/ ٦٦/ ٧٤/ ٧٨/ ٧٩/ ٨٤/ ٨٩/ ٩٥/ ٩٦/ ١٠٦/ ١٢٤/ ١١١/ ١١٧
٩	أبو محمد الأَصيلي	ست عشرة رواية: ٢٥/ ٢٦/ ٢٧/ ٢٨/ ٣٢/ ٤٨/ ٦٠/ ٦١/ ٧٣/ ١٠٠/ ١٠٩/ ١٢٣/ ١٣٣/ ١١٤/ ١١٨/ ١٢٠

١٠	أبو الحسن القابسي	خمس عشرة رواية: ١١/ ٣١/ ٣٧/ ٣٨/ ٤٣/ ٤٤/ ٥٦/ ٥٧/ ٨١/ ٩٠/ ٩٧/ ٩٩/ ١٣٣/ ١١٩/ ١٢٠
١١	أبو ذر الهروي	نبه الجياني على ثلاثة أوهام وقعت في رواية أبي ذر(٣٣/٧٠/١٠٤) وفي نسخته عن الكُشْمِهَني خمسة أوهام (١/٣[1]/١٣/٤٩/٩٨) وعن أبي محمد الحمّوي أربعة (٣/٨/١٩/٨٤)، وفي نسخته عن أبي إسحق المستملي اثنان (٥٥/١١٦).

تحليل لما عرض في الجدولين:

من الملاحظات الهامة التي تحتاج إلى الوقوف عليها هي صورة الأوهام التي وقعت في الأسانيد وأدت إلى ظهور فروقات بين الروايات، وأمكن للعالم الجليل أبي علي الجياني الغساني أن يحررها ويبين وجه الصواب فيها من خلال منهجه التي اتبعه في بيان وجه الصواب عند كل اختلاف.

وبتأمل ما سبق أستطيع استخلاص النتائج الآتية:

١) يلاحظ أنّ صور الاختلاف بسبب الأوهام تعددت بالنسبة لرواة صحيح البخاري، وقد حاول الإمام الجياني أن يتتبع هذه الأوهام لبيان وجه الصواب فيها.

٢) نسبة الانتقادات والتنبيهات تفاوتت من راوٍ لآخرٍ من رواة الصحيح، فقد كانت الاختلافات التي وقعت بسببِ الفَرَبري قليلة جداً، وغير قادحة، مقابل ما كان من تميز في ضبطه لرواية الجامع الصحيح عن شيخه البخاري، في حين وقع لابن السكن وأبي الحسن القابسي، والأَصيلي، وأبي زيد المروزي العدد الأكبر من هذه التنبيهات، في حين أنّها كانت قليلة في رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وكذلك في رواية النّسفي.

٣) معظم الاختلافات التي رصدها الجياني وقعت في الأسانيد، ولكن لم يقع من بينها اختلاف يقدح أو يؤثر في صحة الأحاديث، التي أخرجها الإمام البخاري في صحيحه.

٤) قلة الأوهام التي وقعت في رواية أبي ذر الهروي، شاهد قوي على مدى الضبط والعناية التي تميزت بها رواية أبي ذر والتي جعلت روايته معتمداً للعلماء.

(١) ذكر الجَيَّاني أنّه ثبت في نسخة أبي ذر الهَرَوي عن أبي محمد الحموي، وأبي الهيثم عن الفربري، (حدثنا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة) وسقط لهما ذكر ابن أبي بكرة". ص ٨١، من كتاب التنبيه على الأوهام.

المبحث الثالث

منهج العلماء الذين اعتنوا بشرح صحيح البخاري

جهود الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) في فتح الباري نموذجاً

إنّ المتتبع لجهود شرّاح صحيح البخاري، يجد أن جُلّ العلماء قد اهتموا اهتماما كبيرا بمواضع الاختلافات وفروق الروايات التي وقعت بين رواة الصحيح. وقد اعتنوا بالحديث عنها وبيان وجه الصواب في هذه المواضع بحسب اجتهادهم واطلاعهم، ومن هؤلاء العلماء الحافظ ابن حجر العسقلاني، وسبب اهتمام الحافظ بمقابلة النّسخ هو أنّ النسخة التي اعتمدها لشرحه على صحيح البخاري هي رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة؛ الأمر الذي كان يدفعه لبيان ما وقع من فروق واختلافات بين الروايات.

كما أنّه لا يمكن لمن يعتني بشرح صحيح البخاري أن يغفل أهمية الوقوف على فروق الروايات لما له من أثر على فقه الحديث.

وفي سبيل توضيح منهج الحافظ في وقوفه على الاختلافات، قمت بعرض جهود الحافظ ابن حجر في تناوله للاختلافات من خلال كتابه فتح الباري، وتحدّثت فيها عن القرائن التي كان الحافظ ابن حجر يستعين بها في ترجيحه بين هذه الاختلافات التي وقعت.

ثمّ عقدت في نهاية المبحث دراسة تبرز حجم هذه الاختلافات ومواضع وقوعها بالنسبة لعناصر الحديث النبوي الشريف (الترجمة، والأسانيد، وصيغ التحديث، والأقوال المعلقة، والمتون، والمتابعات).

والغاية من هذا المبحث إفادة الباحثين في هذا المجال للاستقاء من نهج ابن حجر في كيفية التعامل مع الاختلافات والترجيح بينها. ووضع تصوّر يوضح حجم هذه الاختلافات ومواضع تركزها.

المطلب الأول

منهج الحافظ ابن حجر

في التنبيه على الاختلافات والفروق بين الروايات وكيفية التعامل معها

وقبل التعرف على منهج الحافظ في تناوله للاختلافات وجب التنبيه إلى أنّ هناك عدة عوامل ساعدت الحافظ ابن حجر في تناول الاختلافات، ومناقشتها، وبيان وجه الصواب فيها في أغلب المواضع(١).

١- نظراً لأنّ العصر الذي عاش فيه الحافظ ابن حجر هو القرن التاسع الهجري، فقد سبق الحافظ الكثير من العلماء الذين كان لهم جهودٌ، خدموا بها السنة النبوية وعلومها، وصحيح البخاري خاصة، من أمثال الدارقطني (٣٨٥هـ)في العلل، وأبي مسعود الدّمشقي(٤٠١هـ) في كتابه الأطراف، والإمام الجياني (٤٩٨هـ)، والقاضي عياض(٥٤٤هـ) في مشارق الأنوار، وابن رُشَيد السبتي (٧٢١هـ)، بالإضافة إلى علماء الحديث الذين خدموا صحيح البخاري من خلال الشروح التي ألفوها، فقد كان ابن حجر حريصاً على الاستفادة من علوم من سبقه، وقد ظهر هذا من خلال تضمين كتابه فتح الباري كلام هؤلاء العلماء والشرّاح.

٢- اطلاع الحافظ ابن حجر على الكثير من المستخرجات التي ألفت على الصحيح، ومعارضة ما وقع فيها بما وقع في الروايات المختلفة.

٣- هذا بالإضافة إلى عنايته الواسعة بتخريج النّصوص من المصادر الحديثية المتنوعة، وبيان الروابط الدقيقة التي تجمع بين الروايات المختلفة.

٤- التخصص الدقيق في الحديث وعلومه، إضافةً إلى ثقافته الواسعة في العلوم الشرعية، والتاريخية، والعربية المتعددة الجوانب والتي كان يتمتع بها الإمام ابن حجر.

٥- توخي الدّقة التامة، والاستيعاب في عقد المقابلات، فقد تيسر للحافظ الإطلاع على الكثير من الروايات، والنسخ الخطية المتعددة للرواية الواحدة، فقد وقع للحافظ عدة نسخ مخطوطة لرواية أبي ذر الهروي، قام بقراءتها بتدبر وتأنٍ عظيمين، ومعارضته لها بعضها ببعض.

وقد ظهر اهتمام الحافظ ابن حجر بالعناية بفروق الروايات والنّسخ من خلال اهتمامه بمقابلة أكثر من نسخة لرواية أبي ذر، ومعارضتها

---

(١) عبيد، روايات ونسخ الجامع الصحيح للبخاري، ص٦٦-٦٧. بتصرف.

بروايات الحديث، وحرصه على تتبع كل اختلاف وقع سواء في الترجمة، أو في السند أو في المتن، و إبرازه قرائن متعددة ، لتدعيم ما كان يرجحه ويذهب إليه عند وقوع الاختلافات.

وفيما يأتي توضيح لأهم الجوانب التي تظهر عناية الحافظ بتحرير مسألة الاختلافات:

أولاً: مقابلة أكثر من نسخة لرواية أبي ذر، ومعارضتها بروايات الحديث:

إنّ المتتبع لكلام الحافظ ابن حجر في الفتح يلحظ أنّه لم يكتف بتتبع الاختلافات بين الرواة بالاعتماد على نسخة واحدة، فابن حجر اكتفى بالتصريح بطريق واحدة من طرق أبي ذر الهروي، في بداية شرحه فتح الباري، وهي رواية أبي مكتوم عن أبيه أبي ذر الهروي(١). ولم يورد طرقه إلى أية روايات أخرى، ولكنّ تلميذه السّخاوي أكّد على أنّ الحافظ ابن حجر قد اطلع على النّسخة الصدفية وجعلها معتمده في شرحه.

وقال معلقاً على النّسخة الصدفية:"هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحه الفتح واعتمد عليه لأنه طيف به في مشارق الأرض ومغاربها؛ الحرمين، ومصر، والشام، والعراق، والمغرب، فكان الأولى بالاعتبار كرواية تلميذه ابن سعادة".(٢)"

هذا بالإضافة إلى كلام الحافظ ابن حجر في أثناء شرحه وتعليقاته على الفتح، فقد كان يعقد المقابلات على أكثر من نسخة من روايات أبي ذر، ويحتج بما يتفق عليه الأكثر؛ لكن دون أن يبين ما هي هذه النسخ والروايات. وأذكر هنا بعض المواضع التي صرّح الحافظ فيها بهذا الأمر.

المثال الأول:

"قال الحافظ ابن حجر: "قوله: "حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص" كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا لكريمة وأبي الوقت:"حدثنا محمد" غير منسوب، وسقط من رواية ابن شبويه وابن السكن وأبي زيد المروزي وأبي أحمد الجُرْجاني، ووقع في رواية الأَصيلي عن بعض مشايخه"حدثنا محمد البخاري"، فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه، وقد حدّث البخاري عنه بالكثير بغير واسطة، وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحيانا، والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا

(١) انظر فتح الباري، ج١، ص٨-١٠، حيث ساق ابن حجر أسانيده إلى طرق رواية الصحيح التي وقعت له.

(٢) الكتاني، فهرس الفهارس، ج٢، ٧٠٨. وقد سبق الحديث عن هذا الموضوع في الفصل الأول في معرض الحديث عن أشهر نسخ رواية أبي ذر الهَرَوي، ص٥٤.

الإسناد، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج. ووقع في حاشية بعض النسخ لأبي ذر: محمد هذا يشبه أن يكون هو الذهلي فالله أعلم"(١).

المثال الثاني:

قَوْله : (عُقُوق الْوَالِدَيْنِ مِنْ الْكَبَائِر ، قَالَهُ اِبْن عُمَر عَنْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

- كَذَا فِي رِوَايَة أَبِي ذَرّ "عُمَر" بِضَمِّ الْعَيْن ، وَلِلْأَصِيلِيّ عَمْرو بِفَتْحِهَا ، وَكَذَا هُوَ فِي بَعْض النُّسَخ عَنْ أَبِي ذَرّ وَهُوَ الْمَحْفُوظ، وَسَيَأْتِي فِي كِتَاب الْأَيْمَان وَالنُّذُور مَوْصُولًا مِنْ رِوَايَة الشَّعْبِيّ عَنْ عَبْد اللَّه بْن عَمْرو بْن الْعَاصِ عَنْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْكَبَائِر الْإِشْرَاك بِاَللَّهِ"(٢).

- **المثال الثالث:**

- قَوْله : (لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي) كَذَا لِلْأَكْثَرِ. وَفِي نُسْخَة مِنْ رِوَايَة أَبِي ذَرّ " بِأَوْلِيَاء "(٣).

ثانياً: تنظيم وتسلسل طريقة الحافظ ابن حجر في تناوله للاختلافات ودراستها:

فقد كان الحافظ ابن حجر يتناول الاختلاف من خلال عرض صورة وقوعه في رواية أبي ذر، ثمّ يقوم بمعارضته بروايات الجامع الصحيح، وبما وقع لديه من نسخ، ثمّ يعارضه بطرق الحديث الأخرى، إن كان الاختلاف قد وقع في السند أو في المتن، أو في الأقوال غير المرفوعة. ثمّ يحتج بما يتوفر لديه من قرائن تؤيد صحّة ما يذهب إليه عند كل اختلاف. وقد اختلفت القرائن التي كان ابن حجر يستدل بها في مسألة الترجيح بين

---

(١) فتح الباري، كتاب العيدين، باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة، ج٢، ص٤٦٣. في شرحه على حديث رقم(٩٧١).

(٢) فتح الباري، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، ج١٠، ص٤٠٥. في شرحه على قول عبدالله بن عمرو بعد الترجمة. حيث استدل بما أثبت في أكثر النسخ في رواية أبي ذر على ما وقع في نسخة واحدة ولعلها رواية أبي مكتوم.

(٣) فتح الباري، كتاب الأدب، باب تبل الرحم ببلالها، ج١٠، ص ٤٢٠. في شرحه على حديث رقم ٥٩٩٠.

وقد وقع استشهاد ابن حجر بما وجد في النسخ الأخرى في مواضع أخرى أذكرها كالآتي:

١. كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، ج٤، ص ٧٨. في شرحه على حديث رقم ١٨٦٤.

٢.كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوى الجاهلية، ج٦، ص٥٤٧، في شرحه على حديث رقم ٣٥١٨.

٣. كتاب الصوم، باب الصوم من آخر الشهر، ج٤، ص ٢٣٠. في شرحه على حديث رقم ١٩٨٣.

٤.كتاب التفسير، باب (وتقول هل من مزيد)(ق:٣٠)، ج٨، ص ٥٩٥، رقم ٤٨٥٠. في شرحه على حديث رقم ٤٨٥٠.

٥.كتاب الطلاق، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، ج٩، ص٤٥٤، في شرحه على حديث رقم ٥٣١٠.

الاختلافات بحسب موضوع هذا الاختلاف فيما إذا وقع في السند أو المتن أو الترجمة أو التعليقات وغيره.

ثالثاً: أبرز القرائن التي استند إليها الحافظ ابن حجر وغيره من العلماء للترجيح بين الاختلافات:

١) الاحتجاج بطرق الرواية:

١ـ كما في المثال الآتي؛ قال ابن حجر:" قَوْله : (فِيهِ صُورَة) كَذَا لِكَرِيمَة وَغَيْرهَا، وَفِي رِوَايَة أَبِي ذَرّ عَنْ مَشَايِخه إِلَّا الْمُسْتَمْلِيّ " صُوَر"بِصِيغَةِ الْجَمْع، وَكَذَا فِي قَوْله:"فَإِذَا عَلَى بَابه سِتْر فِيهِ صُورَة"، وَوَقَعَ فِي رِوَايَة عَمْرو بْن الْحَارِث:" فَإِذَا نَحْنُ فِي بَيْته بِسِتْرٍ فِيهِ تَصَاوِير"، وَهِيَ تُقَوِّي رِوَايَة أَبِي ذَرّ.[1]

٢) قَرينة الأكثر، ومخالفة الرواية لكثير من الروايات:

١ –و مثاله: ما حكم به الحافظ على رواية أبي ذر عن الكُشْمِهَني للفظ (حتى دكن) بدل (حتى ذكر) واعتباره تصحيفا، لمخالفته كل الروايات الأخرى(٢).

٣) موافقة الرواية لروايات الحديث خارج الصحيح، دليل على صحتها، و احتمال الرواية بأكثر من وجه:

أ.ومثاله: قال الحافظ ابن حجر:" قوله: "يخرج من النار بالشفاعة" كذا للأكثر من رواية البخاري بحذف الفاعل، وثبت في رواية أبي ذر عن السَّرَخْسي عن الفَرَبري "يخرج قوم" وكذا للبيهقي في البعث من طريق يعقوب بن سفيان عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه، وكذا لمسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد بن زيد ولفظه: "إنّ الله يخرج قوما من النار بالشفاعة" وله من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو سمع جابر مثله"(٣).

قلت: يفهم من كلام الحافظ أنّ هذه الزيادة التي زادها أبو ذر زيادة ممكنة وغير مرجوحة، بدليل ورودها في طرق الحديث في خارج الصحيح. كما أنّها زيادة توضح المعنى ولا تغيّر فيه شيئاً.

ب. الاحتجاج بالروايات المحفوظة للترجيح بين الاختلافات:

---

(١) فتح الباري، كتاب اللباس، باب من كره القعود عن الصورة، ج١٠، ص٣٩٠، حديث رقم ٥٩٥٨.

(٢) قال ابن حجر:" وفي رواية أبي ذر عن الكُشْمِهَني: "حتى دكن" بدال مهملة وكاف مكسورة ثمّ نون أي صار أدكن أي أسود، قال أهل اللغة، الدكن لون يضرب إلى السواد، وقد دكن الثوب بالكسر يدكن بفتح الكاف وبضمها مع الفتح، وقد جزم جماعة بأن رواية الكُشْمِهَني تصحيف". المرجع السابق، و ذلك في كتاب الأدب، باب من ترك صبية غيره تلعب..الخ، ج١٠، ص٤٢٦، حديث رقم٥٩٩٣.

(٣) المرجع السابق، كتاب الرقاق، باب صفة الجنّة والنّار، ج١١، ص٤٢٥. حديث رقم ٦٥٥٨، وبالعودة لنسخة الفاتح من رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، لم تثبت هذه الزيادة في المتن. ورقة رقم(٨٣). وبالرجوع إلى رواية أبي الوقت السجزي عن شيخه الداودي عن الحموي، نسخة الحرم المكي، تبين عدم ثبوت التصريح بلفظ(القوم)، ورقة رقم ١٢١.

ومثاله: قول الحافظ ابن حجر:"قوله:"يتبع الميت" كذا للسرخسي، والأكثر، وفي رواية المستملي: "المرء" وفي رواية أبي ذر عن الكُشْمِهَني: "المؤمن" والأول المعتمد فهو المحفوظ من حديث ابن عيينة وهو كذلك عند مسلم"(١).

قلت: نلاحظ هنا أنّ الحافظ ابن حجر رجّح رواية السَّرَخْسي لتوفر عدة قرائن، منها ورود لفظ (الميت) عن أكثر الرواة، وموافقته للمحفوظ والراجح والمشهور من رواية ابن عيينة.

ج. احتجاج الحافظ ابن حجر بروايات أصحاب الموطأ.

قال الحافظ ابن حجر:"قَوْله : (وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِئ عَنْهُ) كَذَا لِأَبِي ذَرّ وَغَيْره. بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَر أَنَّ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَة كَرِيمَة "مُجْزِيًا" فَقِيلَ هُوَ عَلَى لُغَة مَنْ يَنْصِب بِأَنَّ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، أَوْ هِيَ خَبَر كَانَ الْمَحْذُوفَة. وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ مِنْ خَطَإِ الْكَاتِب، فَإِنَّ أَصْحَاب الْمُوَطَّأ اِتَّفَقُوا عَلَى رِوَايَته بِالرَّفْعِ عَلَى الصَّوَاب"(٢).

٤) قَرينة وقوع التفرد:

ونلحظ هنا أنّ وقوع التفرد في رواية ما، يعتبر قَرينة دالة على أنّ هذا الاختلاف يعتبر مرجوحاً ما لم يعضد بعاضد، واعتباره خطأ وقع إمّا من النّساخ أو من صاحب الرواية.

٥) ومثاله: قول الحافظ: "حدثنا معلى بن أسد وموسى بن إسماعيل التبوذكي" كذا للأكثر وهو الصواب، ووقع في رواية أبي ذر وحده "التنوخي" وهو تصحيف" (٣).

٦) سياق الحديث قَرينة من القرائن:

وقد كان ابن حجر يستعين بهذه القَرينة عند الترجيح بين الاختلافات التي كانت تقع في التراجم. من خلال محاولة بيان مدى مناسبة سياق الحديث وموضوعه مع الترجمة.

- مثاله ما قاله ابن حجر:"قَوْله: (بَاب مَا يَجُوز مِنْ الظَّنّ) كَذَا لِلنَّسَفِيّ، وَلِأَبِي ذَرّ عَنْ الْكُشْمِهَنِي، وَكَذَا فِي اِبْن بَطَّال، وَفِي رِوَايَة الْقَابِسِيّ والجُرْجاني "مَا يُكْرَه" وَلِلْبَاقِينَ "مَا يَكُون" وَالْأَوَّل أَلْيَق بِسِيَاقِ الْحَدِيث(٤).

٧) الاستشهاد باللغة والمشهور من كلام العرب في مجال النحو، واللغة والمعاني:

أ. مثاله: قَوْله: (بِثَلَاث ذَوْد) كَذَا لِأَبِي ذَرّ، وَلِغَيْرِهِ بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ، وَقِيلَ: الصَّوَاب الْأَوَّل لِأَنَّ الذَّوْد مُؤَنَّث(٥).

---

(١) فتح الباري، كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، ج١١، ص٣٦٥، حديث رقم ٦٥١٤.
(٢) المرجع السابق، كتاب الحج، باب باب مَنْ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَر بَدَلٌ، ج٤، ص١٠.
(٣) المرجع السابق، كتاب فضائل الصحابة، باب قوله:"لو كنت متخذا خليلا لاتخذت"، ج٧، ص٢٣، حديث رقم ٣٦٦٢.
(٤) فتح الباري، كتاب الأدب، بَاب مَا يَجُوز مِنْ الظَّنّ، ج١٠، ص٤٨٥.
(٥) المرجع السابق، كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان، ج١١، ص٦٠١.

ب.قال ابن حجر:"وَقَوْله حَذَفْته" بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَة عِنْد أَبِي ذَرّ وَالْقَابِسِيّ، وَعِنْد غَيْرهمَا بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَة، وَهُوَ أَوْجَهُ لِأَنَّ الرَّمْي بِحَصَاةٍ أَوْ نَوَاة وَنَحْوهمَا؛ إِمَّا بَيْن الْإِبْهَام وَالسَّبَّابَة وَإِمَّا بَيْن السَّبَّابَتَيْنِ، وَجَزَمَ النَّوَوِيّ بِأَنَّهُ فِي مُسْلِم بِالْمُعْجَمَةِ، وَسَيَأْتِي فِي رِوَايَة سُفْيَان الْمُشَار إِلَيْهَا بِالْمُهْمَلَةِ ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيّ : الرِّوَايَة بِالْمُهْمَلَةِ خَطَأ لِأَنَّ فِي نَفْس الْخَبَر أَنَّهُ الرَّمْي بِالْحَصَى وَهُوَ بِالْمُعْجَمَةِ جَزْمًا . قُلْت : وَلَا مَانِع مِنْ اِسْتِعْمَال الْمُهْمَلَة فِي ذَلِكَ مَجَازًا[(١)].

ج. ومثال ما رجحه بحسب الإعراب:"قَوْله (وَقَالَ أَبُو وَائِل شَهِدْت صِفِّينَ وَبِئْسَ صِفِّينَ)

"كذا لأبي ذر ولغيره: "وبئست صفون" وفي رواية النسفي مثله ولكن قال: "وبئست الصفون" بزيادة ألف ولام، والمشهور في (صفين) كسر الصاد المهملة وبعضهم فتحها وجزم بالكسر جماعة من الأئمة والفاء مكسورة مثقلة اتفاقا، والأشهر فيها بالياء قبل النون كماردين وفلسطين وقنسرين وغيرها، ومنهم من أبدل الياء واوا في الأحوال، وعلى هاتين اللغتين فإعرابها إعراب غسلين وعربون، ومنهم من أعربها إعراب جمع المذكر السالم فتتصرف بحسب العوامل، مثل {لفي عليين، وما أدراك ما عليون} ومنهم من فتح النون مع الواو لزوما نقل كل ذلك ابن مالك ولم يذكر فتح النون مع الياء لزوما... "[(٢)]

د. و مثال ما استند إليه من كلام الشعر ومعاني اللغة:

قَوْله (فَسَدَّدَ إِلَيْهِ) بِدَالَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ الْأُولَى ثَقِيلَة قَبْلهَا سِين مُهْمَلَة أَيْ صَوَّبَ وَزْنه وَمَعْنَاهُ ، وَالتَّصْوِيب تَوْجِيه السَّهْم إِلَى مَرْمَاهُ وَكَذَلِكَ التَّسْدِيد وَمِنْهُ الْبَيْت الْمَشْهُور:

أُعَلِّمُهُ الرِّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي.

وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الْإِعْجَام وَيَتَرَجَّح كَوْنُهُ بِالْمُهْمَلَةِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى التَّعْلِيم لِأَنَّهُ الَّذِي فِي قُدْرَة الْمُعَلِّم بِخِلَافِ الشِّدَّةِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ فَإِنَّهُ لَا قُدْرَةَ لِلْمُعَلِّم عَلَى اِجْتِلَابهَا ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَة أَبِي ذَرّ عَنْ السَّرَخْسِي وَفِي رِوَايَة كَرِيمَةَ عَنْ الْكُشْمِيهَنِي بِالشِّينِ الْمُعْجَمَة وَالْأَوَّل أَوْلَى فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّد بْن أَبِي عَدِيّ عَنْ حُمَيْد بِلَفْظِ " فَأَهْوَى إِلَيْهِ " أَيْ أَمَالَ إِلَيْهِ."[(٣)]

٨) استشهاد ابن حجر بالقراءات في تحرير الاختلاف:

١- ومثاله: قَوْله: (وَقَرَأَ الْأَعْمَش:إِلَى نَصْب) يَعْنِي بِفَتْحِ النُّون كَذَا لِلْأَكْثَر، وَفِي رِوَايَة أَبِي ذَرّ بِالضَّمِّ، وَالْأَوَّل أَصَحّ. وَكَذَا ضَبَطَهُ الْفَرَّاء عَنْ الْأَعْمَش فِي "كِتَاب الْمَعَانِي" وَهِيَ قِرَاءَة[(٤)].

---

(١) فتح الباري، كتاب الديات، باب من أخذ حقه، واقتص دون سلطان، ج١٢، ص ٢١٦، رقم الحديث٦٨٨٩.

(٢) المرجع السابق، ج ١٣، ص٢٨٨، حديث

(٣) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الديات، باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان، ج١٢، ص٢١٧.

(٤) المصدر السابق، كتاب الجنائز، بَاب مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ، ج٣، ص٢٢٥.

ت.قَوْله (بَاب وَحَرُمَ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) كَذَا لِأَبِي ذَرّ وَفِي رِوَايَة غَيْره (وَحَرَامٌ) بِفَتْحِ أَوَّله وَزِيَادَة الْأَلْف وَزَادُوا بَقِيَّة الْآيَة، وَالْقِرَاءَتَانِ مَشْهُورَتَانِ: قَرَأَ أَهْلَ الْكُوفَة بِكَسْرِ أَوَّله وَسُكُون ثَانِيه وَقَرَأَ أَهْ."[١]

٨) موافقة الاختلاف لما ورد عن العلماء؛ إن كان الاختلاف في الأقوال غير المرفوعة، وفي الأقوال التفسيرية:

-مثاله ما قاله ابن حجر في الفتح:"قَوْله : (وَالْقَاضِيَة الْمَوْتَة الْأُولَى الَّتِي مُتُّهَا لَمْ أَحْيَ بَعْدهَا) كَذَا لِأَبِي ذَرّ ، وَلِغَيْرِهِ " ثُمَّ أَحْيَا بَعْدهَا " وَالْأَوَّل أَصَحّ وَهُوَ قَوْل الْفَرَّاء."[٢]

رابعاً: استيعاب الحافظ بن حجر لكثير من مواضع الاختلافات، وفوارق النسخ ومناقشتها في شرحه فتح الباري:

إنّ المتتبع لجهد الحافظ ابن حجر يجد اهتماماً واضحاً وعناية كبيرة بمسألة الاختلافات والفروق التي وقعت من قبل الرواة، سواء أكانوا من طبقة الفَرَبري كالنسفي، وحماد بن شاكر، أم وقعت من أصحابه كالكُشْمِهَني، والحمّوي، والمستملي، والسَّرَخْسي، والمروزي، والجُرْجاني ..الخ. ويتضح لنا بصورة جلية حرص الحافظ على التنبيه ما أمكن على وقوع اختلاف ما، مع عدم الاكتفاء بمجرد ذكر الاختلاف، وإنما محاولة بيان وجه الصواب في الاختلاف، فيما إذا كان وهماً وقع للرواة، أم أنّه وجه صحيح احتملته الرواية، و ثبت في روايات أصحاب الفَرَبري عن الفَرَبري.

وفي سبيل التعرف على منهج الحافظ ابن حجر في فتح الباري، فقد قمت بتتبع معظم المواضع التي نبّه فيها ابن حجر على وجود أي اختلاف ارتبط برواية أبي ذر الهروي، وقد اجتهدت بعد جمع هذه المواضع في العمل على تصنيفها بحسب موضعها ما أمكن، فيما إذا كانت في الترجمة أم في الأقوال المعلقة، أم في السند أم في المتن. ثمَّ حاولت الاجتهاد في بيان صور الاختلاف التي وقعت.

---

(١) المصدر السابق، كتاب القدر، باب في القدر،ج١١، ص٥٠٢.
(٢) المصدر السابق، كتاب التفسير، سورة الحاقة، ج٨، ص٦٦٤.

وقد قمت بتتبع ما يزيد عن ألف وأربعمائة موضع (١٤٦٠) في فتح الباري، أشار فيها ابن حجر إلى اختلافات وقعت في رواية أبي ذر الهروي، و أكون بهذا قد تتبعت معظم المواضع التي أشار فيها ابن حجر إلى وجود اختلافٍ تعلّق برواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري، إلا ما فاتني منها دون قصد. أو لم يكن له تعلق باختلاف بين الروايات، كأن يكونَ الهدفُ بيانَ أمر وتوضيحه. مع التنبيه إلى مسألة مهمة وهي أن الحافظ في كثير من المواضع كان يستشهد بما وقع في رواية أبي ذر للاستدلال به على صحة رواية ما، أو بيان وهم وقع في رواية ما.

وقد هدفت من خلال ما رصدته إلى إعطاء تصوّر حول طبيعة هذه الاختلافات،

وفيما يأتي توضيح لذلك تلك المواضع التي رصد فيها الحافظ ابن حجر الاختلافات التي وقعت وتعلقت برواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة. ذلك أنّ المتتبع لصور الاختلاف التي وقعت بين الرواة، ورصدها الحافظ ابن حجر يجد تفاوتا بينها من حيث الوقوع، بحسب الجدول الآتي:

جدول(٦) يبين مواضع الاختلافات بحسب ما ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري، فيما يتعلق برواية أبي ذر الهروي:

الرقم	موضع التنبيه على الاختلاف	عددهـــا
١	**الاختلافات التي وقعت في الأسانيد**	**١٤٠**
٢	**الاختلافات التي وقعت في المتن**	**٣٣٣**
٣	**الاختلافات التي وقعت في صيغ الأداء**	**٢٢**
٤	**الاختلافات التي وقعت في تقديم أحاديث وتأخيرها**	**١٢**
٥	**الاختلافات في تراجم الأحاديث (عناوين الكتب والأبواب)**	**٥٤٣**
٦	**الاختلافات في الأقوال غير المرفوعة، ويشمل المتابعات والأقوال المرفوعة والتفسيرية**	**٤١٠**
مجموع المواضع التي رصدت		**١٤٦٠**

مناقشة نتائج ما عرض في الجدول (٦):

يلاحظ من خلال النتائج السابقة لحصر وتصنيف التنبيهات التي وقعت في رواية أبي ذر الهروي ما يأتي:

١. وقعت اختلافات وتنبيهات في أسانيد الروايات ولكنها كانت قليلة جداً. مقارنة بما وقع في عناصر الحديث الأخرى. و مقارنة بعدد الأحاديث في صحيح البخاري.

٢. تركزت أكثر اختلافات الرواة في التراجم والأقوال غير المرفوعة وهذا دليل على اهتمام الرواة، وعنايتهم بما وقع من فروق، حتى لو لم يتعلق بالسند أو المتن، مهما كان بسيطاً.

٣. وقعت اختلافات وفروقات في المتون، ولكنها قليلة بالنظر إلى عدد وحجم الأحاديث النبوية في الصحيح.

٤. الاختلافات التي وقعت بين الرواة في مسألة التقديم والتأخير، أمكن ضبطها ومناقشتها، وهي قليلة جدا، وهذا يؤكد كلام الحافظ ابن حجر.

وفيما يأتي عرض نموذج تحليل لهذه التنبيهات مع بيان صور الاختلاف بحسب ما نبّه عليها الحافظ ابن حجر. و قد اخترت الاختلافات التي نبّه عليها الحافظ ابن حجر وتعلقت بالإسناد.

جدول (٧) يوضح أهم صور التنبيهات التي نبّه عليها ابن حجر، ووقعت لأبي ذر الهروي في الأسانيد.

الرقم	صورة الاختلاف	عدد المواضع	مواضع الاختلاف (أرقام الأحاديث بحسب ترقيم فؤاد عبد الباقي
١	إبدال صيغة التحمل بصيغة أخرى	٧	١، ١٤، ٥٣٣، ٢٦٥، ٤٧٢٢،٦٠٦، ٤٨٩١،
٢	تصحيف اسم راو أو تحريف	٤	٤٠، ١٨٤٧، ٣٦٥٧، ٤١٧٦،
٣	تقييد مهمل	٤٤	٧٢،٨٠، ٩٧، ١٨٠، ٢٩٢، ٣٤٤، ٣٦٩، ٥٣٤، ٩٤٥، ٩٠٢، ٩٤٦، ٩٧٠، ١٧١٢، ١٢٠٨، ١١٩٠، ١١٣١، ١٠٢٨، ١٦٠٤، ١٩٦٥، ١٩٣٤، ٢١٩٢،٢٦٩٧، ٢٧٥٦، ٣٧٣٠، ٣٨١٣، ٤٦٢٠، ٤٩١١، ٤٩٤٤، ٤٩٨٥، ٥١٢٠، ٥٧٧٩، ٥٨٣٨، ٥٩٩٤، ٦٢٣٥، ٦٢٩٥، ٦٣١٢، ٦٥١٣، ٦٨٠٦، ٦٨٨٣، ٧٠١١، ٧١٨٩، ٧٢٦٦، ٧٣٤٧، ٧٣٧٦،
٤	الاختلاف على تقييد المهمل	٧	١٧٠٦، ١٧٩٦، ٢٣٨٥، ٣٢٢٣، ٣٦٨٢،٣٩٨٨، ٤٦١٣.
٥	زيادة تعريف اسم الراوي بذكر اسم الجد أو الكنيةأو النسبة	٣	١٤٥، ١٥٨، ٣٦٧٩،
٦	حذف راو من السند	٣	٣٩١٢،٣٦٨٦،٢٤٤،
٧	ضبط اسم الراوي	٤	٦٠٦٠،١٩٨٣،١٢٥٣،٢٤٧
٨	وهم في اسم الراوي	٢	٢٥٦، ٥٠٨٤،

٩	التصريح باسم الراوي	٢	٧٣٦، ٥٧٧٦،
١٠	بيان نسبة الراوي	١٠	١،١١٩٤،٢٣٩٥،٢٧٥٨،٢٧٦٤، ٢٧٨٠،٣٨٥٧،٣٩٦٩،١١٦٥، ٦٨١٩
١١	اختصار من اسم الراوي	٩	١٧٠٠، ٥٥٥٣، ٦٢٣٣، ٦٤٠٨، ٦٤١٩، ٦١٦١، ٦٤٣٣، ٦٤٦٩، ٧٣٥٧،
١٢	إبدال راوٍ براو	ـــــ	ـــــــــ
١٣	التصريح باسم راو مبهم	٢	١١٥، ٥٧٧٦
١٤	حذف كنية راو	١	١١٩،
١٥	وصل الحديث بدل تعليقه	٤	٦٥٦، ١١٤٦، ٢٢٩١، ٣٠٩٣،
١٦	حذف أداة الاتصال(حذف لنا)	١	٤٥٤٣،
١٧	زيادة حرف العطف في الإسناد	٢	٥٦٣، ٥٩٧١،
١٩	زيادة لفظ (وقال) في السند	١	٤٦٢٠،
٢٠	إثبات راو في السند سقط من رواة آخرين للنسخ.	١	٢٥٦٣،
٢١	زيادة لفظ (لي) أفاد اتصال السّند	١	٤١٢٥،
٢٢	التصريح باسم الإمام البخاري في سند	٢	٣٧٣٨، ٦٧٦٦

	الحديث		
٢٣	نسبة الراوي إلى جده	٢	٤٤٩٧، ٦٨٦٨،
٢٤	نسبة الراوي إلى أبيه بدل جده	١	٥٥٠٢
٢٥	اختصار جزء من السند	١	٦٨٨٣
٢٦	زيادة راوٍ في بعض النسخ	٢	٧٠٦٢، ٧٣٥١

من خلال الأمثلة والمواضع التي تمّ رصدها بالنسبة لتنبيهات الحافظ ابن حجر في الأسانيد توصلت للآتي:

١. تركزت الاختلافات في الأسانيد على تقييد المهمل من رواة السند بالدرجة الأولى، وقد رصدت من الأمثلة على ذلك ما يقارب(٥٠) تنبيهاً، ذكر فيها الحافظ ابن حجر وقوع تقييد لراوٍ معين في السند، وقع الاختلاف فيها في مواضع محدودة تقريباً في (ستةً مواضع)، ذكرت في الجدول السابق.

٢. تتضمن هذه الاختلافات عدداً من المواضع التي تكرر فيها التنبيه على تقييد محمد بن سلام في عدد من المواضع، حيث كان يثبت تقييد هذا الراوي في رواية أبي ذر.

٣. لم يثبت لدي فيما وقفت عليه من أمثلة، وقوع صورة (تبديل راوٍ براوٍ) في السند. على الرغم من أنّ هذه الصورة كانت أكثر الصور وقّوعاً في الأوهام التي وقف عليها الجياني، في غير رواية أبي ذر الهروي.

٤. يلاحظ أنّ الحافظ ابن حجر استوعب الكثير من المواضع التي وقع فيها اختلافات وفروق بين الروايات.

٥. كان الحافظ في معظم مواضع الاختلاف يحرص على بيان وجه الصواب في الاختلاف، مبيناً أدلته في الترجيح، وأسباب ما ذهب إليه، وبهذا فقد وضع الإمامان الجياني والحافظ ابن حجر لكل من يأتي بعدهما نهجاً يسير عليه لفهم هذه الفروق والاختلافات.

٦. انقسمت تنبيهات الحافظ ابن حجر من حيث الهدف والغاية إلى قسمين، قسم نبّه فيه على وقوع الاختلاف في رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وقسم استدل به على صحة ما وقع من صورة الرواية، وبيان عدم صحة ما خالف رواية أبي ذر الهروي.

ومثال ذلك:

ما وقع في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العشاء إلى نصف الليل، قال الحافظ بن حجر:"

(حَدَّثَنَا عَبْد الرَّحِيم الْمُحَارِبِيُّ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَقَعَ لِأَبِي الْوَقْتُ وَغَيَّرَهُ عَبْد الرَّحِيم بِغَيْرِ صِيغَةَ أَدَاء."[١]

ومثال الاستدلال بروايته:

- ما قاله الحافظ ابن حجر:" وَوَقَعَ فِي غَيْر رِوَايَة عَنْ أَبِي ذَرّ " عَنْ اِمْرَأَة " بَدَل قَوْله عَنْ هِنْد فِي الْإِسْنَاد الثَّانِي. وَالْحَاصِل أَنَّ الزُّهْرِيّ كَانَ رُبَّمَا أَبْهَمَهَا وَرُبَّمَا سَمَّاهَا..."[٢]

قلت: نبّه ابن حجر في كلامه إلى وقوع التصريح باسم المرأة التي روت الحديث في رواية أبي ذر الهروي، واعتماده ما صرح به، مع تعليله لسبب هذا الاختلاف وتنبيهه على أنّ الحديث في أصله مختلف عليه بين أصحاب الزهري، لأن الزهري روى الحديث بالوجهين، ويبدو أنّ الإمام البخاري رواه كذلك للتنبيه على الصورتين.

---

(١) فتح الباري، ج٢، ص٥١، حديث رقم ٥٧٢.
(٢) فتح الباري، كتاب العلم، باب العلم بالعظة، ج١، ص٢١٠، حديث رقم ١١٥.

خلاصة الفصل الرابع

إنّ وقوع مثل هذه الاختلافات من قبل رواة البخاري من أصحاب الفَرَبري، كشيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة، وغيرهم من الرواة، مسألة أمكن تتبعها من كثير من العلماء، فلم تكن في عصور المتقدمين من المحدّثين والعلماء أمراً خطيراً، وإنّما هي مظهر من مظاهر منهج الدّقة والتحري الشديدين الذي سار عليه المحدثون في مروياتهم من أحاديث وكتب، لم يغفلها أحد منهم.

وهي ظاهرة منحها العلماء جهدهم وطاقتهم، فحَرَصُوا على رصدها وتتبعها، وضبطها، وبيان وجه الصواب فيها ما أمكن، ودليل ذلك ما تمّ عرضه في هذا الفصل من جهود علمية عميقة في طرحها ومعالجتها لهذه الظاهرة العلمية التي نشأت بين نسخ الصحيح ورواياته وما ذاك إلاّ لوجود منهج علمي اتبعه المحدثون في رصد هذه الفروق.

وعليه فإنّ وجود مثل هذه الجهود العلمية المتخصصة يسهل المهمة على كل من أراد أن يتتبع هذه الفروق، ويبحث عن وجه الصواب فيها، ويعرف أسبابها.

الفصل الخامس

أثر الاختلافات بين روايات الجامع الصحيح

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر تحرير الاختلاف بين الروايات في الردّ على الأحاديث المنتقدة:

المطلب الأول: **الأحاديث التي انتقدها المتقدمون من علماء الحديث في صحيح البخاري، كالدّارقطني، وأبي مسعود الدّمشقي، و عبد الغني بن سعيد الأزدي.**

المبحث الثاني: التبييض والحذف في صحيح البخاري، وفيه:

المطلب الأول: **مناقشة قول أبي الوليد الباجي في مسألة التبييض.**

المطلب الثاني: **دراسة مواضع تحدّث فيها العلماء عن مسألة التبييض.**

المبحث الثالث: الرد على الانتقادات الموجهة لصحيح البخاري بسبب اختلاف الروايات.

المطلب الأول: **الانتقادات التي وجّهها فؤاد سيزكين لصحيح البخاري بسبب اختلافات نسخ الصحيح، (نموذجاً).**

توطئة

إنّ وقوع رواة الصحيح في اختلافات متعددة كان سبباً من أسبابا ظهور انتقادات العلماء على بعض الأحاديث قديماً وحديثاً، سواء من المتقدمين أو المتأخرين من علماء الحديث.

كما أنّ وقوع هذه الفروقات بين روايات أصحاب الفَرَبري، وإبراهيم بن معقل النّسفي، وغيرهم أثار بعض الانتقادات المعاصرة، لعدم وضوح أسباب ظهور هذه الفروقات لدى البعض، و لعدم فهم المتأخرين منهج المتقدمين في ضبطهم وتحقيقهم للمرويات، الأمر الذي أثار عدداً من الإشكالات والانتقادات.

و قد بات من المعلوم لكل متتبع للفروق التي وقعت بين النّسخ والروايات أنّه قلّما يقع فرق، دون أن ينسب إلى الراوي أو الرواة الذين صدر منهم هذا الاختلاف. فإثبات المحدّثين لهذه الفروق في نسخهم، وحرصهم على توثيقها، ونسبة كل اختلاف وقع لمصدره، مهما كان هذا الاختلاف بسيطاً أمر يساعد كل باحث على الاجتهاد في حل مثل هذه الاختلافات وتحريرها، ومعرفة وجه الصواب فيها، والرد على أي انتقاد يوجّه بسببها.

ولذا فإنّني في هذا الفصل سأعرض عدداً من الانتقادات التي وقعت لبعض الأحاديث في صحيح البخاري بسبب اختلافات الروايات. و سأقوم بتوظيف ما توفر لدي من نسخ مخطوطة في الرد ومناقشة هذه الاختلافات.

كما سأتناول بعض الشبهات والانتقادات التي أثيرت من قبل البعض بسبب هذه الاختلافات بصورة عامة، واستغلت في الوقت المعاصر للتشكيك بصحة رواية الجامع الصحيح للإمام البخاري. من مثل الانتقادات التي أثيرت حول مسألة المواضع التي تركها الإمام البخاري مبيضة. والانتقادات التي وجهها فؤاد سيزكين لصحيح البخاري في كتابه تاريخ التراث العربي.

المبحث الأول
أثر تحرير الاختلاف بين الروايات
في الردّ على الأحاديث المنتقدة

يتناول هذا المبحث بضعة أحاديث منتقدة أوردها الإمام ابن حجر في هدي الساري (مقدمة فتح الباري) كان للاختلافات التي وقعت بين نسخ صحيح البخاري علاقة بها، منها أربعة أحاديث انتقدها الدّارقطني و ثلاثة انتقدها أبو مسعود الدمشقي[١]، وحديث واحد انتقده الإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي. وقد كان للإمام أبي علي الغساني الجياني أثر في تحرير الاختلاف فيها، وبيان وجه الصواب من خلال تتبع ما وقع في روايات الصحيح، وفي هذا المبحث سأعرض لهذه الأحاديث، وأقوم بعرض الانتقادات التي أثيرت حولها، ومن ثمّ مقابلتها ما أمكن بالنّسخ المخطوطة بحسب الحاجة، ورصد ما أصل إليه من نتائج لكل حديث منها.

الحديث الأول من الأحاديث المنتقدة:

قال البخاري: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ <u>عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ</u> عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ..." الحديث[٢].

موضع النقد:

انتقد الدّارقطني إخراج البخاري لهذا الحديث بهذا الإسناد الذي جعل فيه محمدُ ابن سنان، بسر بن سعيد شيخاً لعبيد بن حنين، وإنّما هو رفيقه في رواية هذا الحديث. قال الدارقطني: "هذا السياق غير محفوظ، واختلف فيه على فليح؛ فرواه محمد بن سنان هكذا، وتابعه المعافي بن سليمان الحراني، ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤذن وأبو داود الطيالسي عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعا، عن أبي سعيد."[٣]

---

(١) هو: عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، الدمشقي، الحنبلي، ٥٤١-٦٠٠هـ، إمام حافظ، متعبد، زاهد، ولد في شوال، وجمع وصنّف، وتوفي بدمشق، ودفن بسفح قاسيون. له كتب كثيرة أشهرها: الكمال في أسماء الرجال وهو أول كتاب خاص برجال الستة.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، ج١، ص١٠٠، حديث رقم٤٦٦. وهو الحديث الرابع من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني، انظر هدي الساري، ص(٣٦٩-٣٧٠)

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري ابن حجر،ج ١، ص ٣٤٩.

أولاً: هذا الحديث روي بثلاثة طرق مختلفة عن فليح بن سليمان(١)، قال الإمام الجياني:" ولعل فليحاً كان يحدث به مرة عن عبيد بن حنين، ومرة عن بسر بن سعيد، ومرة يجمعهما وكلٌ صواب. والحديث محفوظ لسالم أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعا عن أبي سعيد الخدري"(٢).

وقد ذكر الإمام الجياني أنّ هذه الرواية هي من طريق ابن السكن وأبي أحمد الجُرْجاني وهما من رواة الصحيح عن الإمام الفَرَبري(٣)، وقد ذكر ابن السكن تعليقا للبخاري يوضح فيه مصدر الخلل، حيث نقل ابن السكن في زوائده على الصحيحين عن الفَرَبري عن البخاري أنه قال:"هكذا حدّث به محمد بن سنان، وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف". وعلى هذا فانتقاد الدّارقطني هو انتقاد لرواية ابن السكن وأبي أحمد الجُرْجاني.

قلت: يؤكد البخاري في قوله أنّ الرواية بهذه الصورة خطأ، ونلحظ أنّه نسب صيغة التحديث إلى محمد بن سليمان فلم يقل البخاري إنّ فليحاً حدث به هكذا، خاصة وأنّ الحديث روي عن فليح بصورته الصحيحة، و هذا ما أكده ابن حجر في مقدمة الفتح(٤)، ولكنه لم يستبعد أن الخطأ ربما وقع من فليح عندما حدّث محمد بن سنان، واعتبر رواية المعافى بن عمران دليلا مؤيدا على ذلك، حيث قال:"...ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان..."(٥).

---

(١) وهي كالآتي: الأولى: رواية محمد بن سنان و المعافى بن سليمان الحراني عن فليح عن سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد.

والثانية: رواية يونس بن محمد و سعيد بن منصور عن فليح عن سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين، وبسر بن سعيد كلاهما عن أبي سعيد، وهي عند مسلم وابن أبي شيبة. انظر: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ج٤، ص١٨٥٥،رقم ٢٣٨١. وأخرجه بن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل،باب ما ذكر في أبي بكر الصديق، ج٦،ص٣٤٨، رقم٣١٩٢٦.

والثالثة: رواية أبي عامر العقدي عن فليح عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد وحده، عن أبي سعيد الخدري، وقد أخرجها البخاري في صحيحه. انظر: كتاب فضائل الصحابة، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ، ج٣، ص ٤، رقم٣٦٥٤.

-هذا بالإضافة لوجود متابعة لفليح أخرجها البخاري من طريق مالك سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين وحده، عن أبي سعيد كما هي عند الإمام البخاري في صحيحه. أنظر: صحيح البخاري: كتاب مناقب الصحابة، بَاب هِجْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ،ج٣، ص٥٧.

(٢) أبو علي الجَيَّاني، التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، قسم البخاري، ط١(تحقيق محمد صادق آيدن الحامدي)، دار اللواء، الرياض،١٩٨٧م ص١٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٤) انظر هدي الساري، ص ٣٦٩.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج١، ص ٦٦٥. وهذا الحديث روي بثلاثة طرق مختلفة عن فليح بن سليمان٥، قال الإمام الجَيَّاني:" ولعل فليحاً كان يحدث به مرة عن عبيد بن حنين ومرة عن بسر بن سعيد ومرة يجمعهما وكل صواب. والحديث محفوظ لسالم أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعا عن أبي سعيد الخدري". انظر التنبيه على

وبالعودة للنسخ المخطوطة فقد وجدت أنّه ثبت في رواية كريمة المروزية، عن شيخها الكُشْمِهَني، والكُشَاني عن شيخه الفَرَبري، فقد وجدت أنهم أثبتوا الرواية عن محمد بن سنان، بإسقاط حرف العطف، أي أنهم رووا الحديث بالصورة التي انتقدها الدارقطني و بين عدم صحتها، لأنها جعلت بسر بن سعيد شيخ عبيد بن حنين[١].

ثانياً: أنّ رواية الأَصيلي عن شيخه أبي زيد المروزي، و رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة جمعيهم عن الفَرَبري، عن محمد بن سنان قال:" نا فليح قال:نا أبو النضر، عن عبيد ابن حنين عن أبي سعيد الخدري..."[٢]. أي بحذف بسر بن سعيد، فلم يرو هؤلاء الرواية المنتقدة في نسختهما، وهذا ما أشار إليه اليونيني وصححه[٣]. وفي هذا ردّ على الإمام الدّارقطني في أنّ الإمام البخاري ما كان يفوته مثل هذا الخطأ.

ولكنّ بالرجوع للنسخ المخطوطة لرواية ابن الحطيئة عن أبي ذر الهروي، وجدت بأنّه أثبت صورة أخرى للرواية صحيحة بإثبات بسر بن سعيد مع إثبات العطف، فرواها: "عن عبيد بن حنين، وعن بسر بن سعيد "[٤].

وثبت في رواية أبي الحسن بن أبي بكر القلانسي، عن أبي الوقت السِجْزي، الرواية بإثبات ذكر بسر بن سعيد مع حذف صيغة التحديث، وإثبات العطف (عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد)[٥].

وثبوت الرواية بالصورة الصحيحة في نسخ رواة الصحيح، دليل على أنّ الإمام البخاري قد روى الحديث بصورته الصحيحة.

وأمّا عن تعليل وقوع هذا الاختلاف في نسخ الصحيح: فأقول بأنه لا تعارض فيه فقد ذكر الجياني أنّ الرواية المنتقدة رواها ابن السكن وأبو أحمد الجُرْجاني عن الفَرَبري بصورتها المنتقدة، مع الإشارة إلى وقوع الخطأ، وذكر التصحيح من خلال إيراد كلام البخاري ونقده لرواية محمد بن سنان، في حين جاءت رواية أبي زيد المروزي، و رواية شيوخ أبي ذر كلهم عن الفَرَبري بذكر وجه من الوجوه الصحيحة للرواية. ولا تناقض في هذا التصرف، وقد لا يكون سبب وقوع هذا الاختلاف أصحاب الفَرَبري وإنّما الإمام الفَرَبري نفسه، فقد يكون روى الحديث مرة مع

الأوهام، ص ١٠٢.

(١) وقد ثبتت هذه الصورة في رواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني، في النسخة السليمانية، ورقة رقم(٦٧). وكذلك ثبتت صورة الرواية بإثبات (عن بسر بن سعيد) في نسخة الكُشَاني، عن الفربري، في النسخة المخطوطة ورقة (٢٨).

(٢) ثبتت هذه الصورة في رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهَرَوي، النّسخة الزاهدية. ورقة رقم ٥٠. وكذلك ثبت في رواية أبي علي الصدفي النسخة الملكية، ورقة رقم(٢٥). وفي رواية ابن منظور القيسي، ورقة رقم (١٢٤).

(٣) انظر صحيح البخاري، ، ج١، ص ١٠٠.

(٤) مخطوط ابن الحطيئة نسخة مغنيسيا ورقة رقم (١٠٢) ثبت سند الرواية كالآتي:"عن محمد بن سنان، قال حدثنا فليح، قال حدثنا أبو النّضر، عن عبيد بن حنين، وعن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد...". فجاءت الرواية على الصورة الثانية لها.

(٥) ثبتت هذه الرواية في النسخة المخطوطة، من مكتبة طرخان، ورقة رقم (٣٩).

بيان قول شيخه البخاري وتحديد موضع الخطأ وبيان التصويب، وتارة بذكر وجه الصواب دون الإشارة إلى موضع الخطأ.

الحديث الثاني من الأحاديث المنتقدة:

قال البخاري:"حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ النَّبِىُّ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ" . تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ."(١)

وجه الإنتقاد:

فقد ذكر الجياني أنّ الحديث هكذا روي عن أبي الحسن القابسي، وأبي محمد الأَصيلي، وأبي ذر الهروي. ولكنّ ابن السّكن زاد في روايته بعد حديث أبي تميلة قوله: "تَابَعَهُ يُونُسُ ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ عن سعيد. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ" وبهذا فقد جعل لسعيد بن الحارث شيخينَ.

وقد انتقد أبو مسعود الدمشقي تصحيح البخاري لرواية جابر، فقد اعتبر أبو مسعود في أطرافه أنّ رواية يونس بن محمد عن فليح عن سعيد بن الحارث، إنّما هي من مسند أبي هريرة، لا من مسند جابر. فقال: "وإنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا عن جابر".

واستدل بكلامه على الآتي: رواية محمد بن الصلت، عن فليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، و رواية الهيثم بن جميل، عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة.

قلت: في هذا الحديث عدد من الأمور المشكلة، منها:

- اختلافات وقعت بين رواة الصحيح، في إيراد لفظ المتابعة، وما وقع في عبارة المتابعة من غموض اقتضى التفسير، وقد حلّه الحافظ ابن حجر.
- والثانية إشكالات وقعت في روايات الحديث نفسه عن فليح بن سليمان.

وستحاول الباحثة مناقشة انتقاد أبي مسعود الدمشقي لهذا الحديث بقوله أنّ الحديث (من رواية أبي هريرة لا من رواية جابر رضي الله عنهما)(٢).

قال ابن حجر: " قوله: "تابعه يونس بن محمد عن فليح وحديث جابر أصح" كذا عند جمهور رواة البخاري عن طريق الفَرَبري، وهو

(١) كتاب العيدين، باب مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ، ج٤، ص ١٥٢. حديث رقم ٩٨٦.
(٢) انظر، ابن حجر، فتح الباري ج٢، ص٤٧٣، حديث رقم ٩٨٦. وانظر: صحيح البخاري، النسخة اليونينية، ج٢، ص ٢٣. حديث رقم ٩٨٦

مشكل لأن قوله: "أصح" يباين قوله: "تابعه" إذ لو تابعه لساواه فكيف تتجه الأصحية الدالة على عدم المساواة. وذكر أبو علي الجياني أنه سقط قوله: "وحديث جابر أصح" من رواية إبراهيم ابن معقل النسفي عن البخاري فلا إشكال فيها قال: ووقع في رواية ابن السكن "تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة" وفي هذا توجيه قوله أصح، ويبقي الإشكال في قوله تابعه فإنه لم يتابعه بل خالفه، وقد أزال هذا الأشكال أبو نعيم في المستخرج فقال: "أخرجه البخاري عن محمد عن أبي تميلة وقال: تابعه يونس بن محمد عن فليح. وقال محمد بن الصلت: عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح". وبهذا جزم أبو مسعود في الأطراف، وكذا أشار إليه البرقاني..."(١)

قلت خلاصة كلام ابن حجر:

أن في العبارة حذفاً وإبهاماً أزاله أبو نعيم في المستخرج حيث بيّن فيه أن عبارة (وحديث جابر أصح) هي من قول (محمد بن الصلت عن فليح)، وقد سقطت عند أصحاب الفَرَبري وبقي ما عدا ذلك، قال أبو نعيم:" أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيّ عَنْ مُحَمَّد عَنْ أَبِي تُمَيْلَةَ وَقَالَ:تَابَعَهُ يُونُس بْن مُحَمَّد عَنْ فُلَيْح ، وَقَالَ مُحَمَّد بْن الصَّلْت: عَنْ فُلَيْحٍ عَنْ سَعِيد عَنْ أَبِي هُرَيْرَة ، وَحَدِيثُ جَابِر أَصَحّ."(٢)

قلت: وقد أشار ابن حجر إلى وجود رواية لأبي ذر تشابه لفظ ابن السكن صحيح فمن خلال تتبع ومقابلة ما وقع في النّسخ المخطوطة التي توفرت للباحثة، وجدت أنّه ثبت في رواية ابن الحطيئة ما نصّه (تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح)، ثمّ ألحق فوق عبارة المتابعة لفظ (وقال محمد بن الصلت عن فليح) هكذا ثمّ رقم فوق هذا الإلحاق لفظ (صح) للتأكيد على التثبت من صحة ورود هذه العبارة، وهذا يؤكد كلام ابن حجر من وقوع الرواية بتمامها في رواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي، في حين لم تثبت صورة المتابعة بهذا التفصيل في رواية كل من أبي مكتوم بن أبي ذر(٣)، وابن منظور(٤)، وأبي علي الصدفي(٥)، جميعهم عن أبي ذر الهروي.

وذلك وقع التنبيه على ثبوت هذا التفصيل في إيراد المتابعة لإحدى روايات أبي ذر الهروي حيث وقع التنبيه أنّه صح في رواية أبي ذر -دون بيان أو تحديد عمن- بعد حديث أبي تميلة قوله" تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح".

كما ذكر ابن حجر في الفتح كلاماً نقله عن أبي على الصدفي في حاشية نسخته التي بخطه من البخاري، قوله في تفسير لفظ المتابعة:"لا

---

(١) انظر ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٤٧٣، وقد أورد ابن حجر كلاماً كثيراًً للعلماء.
(٢) المصدر نفسه،ج٢، ص٤٧٤.
(٣) ورقة رقم(١٢١) من النسخة الزاهدية المخطوطة. مع التنبيه على وقوع تنبيه في الحاشية عن الحموي بورود المتابعة (عن سعيد).
(٤) ورقة رقم (٢٣٥) من النّسخة المخطوطة لرواية ابن منظور.
(٥) ورقة رقم(٤٧) في النّسخة الملكية المغربية.

يظهر معناه من ظاهر الكتاب وإنما هي إشارة إلى أن أبا تميلة ويونس المتابع له خولفا في سند الحديث، وروايتهما أصح، ومخالفهما وهو محمد بن الصلت رواه عن فليح شيخهما فخالفهما في صحابيه؛ فقال:"عن أبي هريرة" قلت فيكون معنى قوله وحديث جابر أصح أي من حديث من قال فيه عن أبي هريرة"(١)

وهذا ما أثبتته النّسخ الخطية، وبالعودة إلى مخطوط كريمة المروزية النسخة السليمانية فقد ثبت فيها لفظ(تابعه يونس بن محمد عن فليح، عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث جابر أصح)(٢)وبهذا اللفظ ثبت عند الإمام الكُشَاني في روايته عن شيخه الفَرَبري(٣).

الرد على هذا ما وقع من انتقادات أبي مسعود الدّمشقي:

ردَّ أبو علي الجياني على أبي مسعود الدمشقي بأمور عدة:

١- إخراج أبي بكر بن أبي شيبة الحديث في مسنده عن يونس بن محمد من مسند جابر، وكذلك فعل أبو نعيم في مستخرجه، والبرقاني كذلك، وأبو جعفر العقيلي في مصنفه كلهم عن يونس من طريق جابر رضي الله عنه(٤). وبيّن أنّ في هذا تأكيداً على صحة ما رجحه البخاري، وصحّحه.

٢- أنّ الترمذي صرح بأن أبا تميلة وعيسى بن يونس روياه عن فليح عن سعيد عن جابر، وقد وافق البخاري في أن رواية جابر هي أصح(٥).

٢- قال أبو علي الجياني:"كذا وقع عنده _ يقصد ما رواه ابن السكن _ والظاهر أنّ هذا الإصلاح من قبله، والتخليط فيه من دون البخاري."(٦)، وقال أيضا: "وقول البخاري صحيح، ومتابعة يونس بن محمد لأبي تميلة صحيحة".

٣- كما أنّ الحافظ ابن حجر أيّد أبا علي الجياني بما ذهب إليه. وقد رجح هو والجياني وغيره من العلماء أن الحديث روي على صورتين.

---

(١) ج٢، ص٤٧٤.

(٢) ورقة رقم (١٣٢) من النّسخة السليمانية.

(٣) ورقة رقم(٥٢) من النّسخة المخطوطة.

(٤) الجَيَّاني، تقييد المهمل وتمييز المشكل، ج٢، ص٥٩٣.

(٥) أخرج الترمذي حديث أبي تميلة عن أبي هريرة، كتاب الصلاة، باب مَا جَاءَ فِى خُرُوجِ النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- إِلَى الْعِيدِ فِى طَرِيقٍ وَرُجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، حيث قال:
حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلِ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى الْكُوفِىُّ وَأَبُو زُرْعَةَ قَالاَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ النَّبِىُّ -صلى الله عليه وسلم- إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِى طَرِيقٍ رَجَعَ فِى غَيْرِهِ. قَالَ وَفِى الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِى رَافِعٍ.
قَالَ أَبُو عِيسَى وَحَدِيثُ أَبِى هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. =
= وَرَوَى أَبُو تُمَيْلَةَ وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ وَقَدِ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلإِمَامِ إِذَا خَرَجَ فِى طَرِيقٍ أَنْ يَرْجِعَ فِى غَيْرِهِ اتِّبَاعًا لِهَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِىِّ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ كَأَنَّهُ أَصَحُّ، ج ٢، ص ٤٣٥.

(٦) انظر الحامدي، التنبيه على الأوهام، ص١١٥.

قلت: الحديث روي من طريق جابر وأبي هريرة وكلا الطريقين صحيح ولكن يبدو أن طريق جابر أصح وهذا ما أيّده البخاري، ووقوع أصحاب الفَرَبري في مثل هذا الاختلاف كان سببه الإمام الفَرَبري، فأصحابه هم من اختلفوا عليه، و ما أورده علي بن السكن وأبو ذر والكُشْمِهَني و الكُشَاني وثبت في النّسخ المخطوطة، ساهم في التأكيد على صحة ما أخرجه البخاري.

كما أن ابن حجر رجح أن يكون مصدر الوهم هو فليح بن سليمان(١) ذلك أن معظم العلماء ضعفوه، وما أراه أن البخاري روى له في عدة مواضع انتقاها له انتقاءً، ونبّه بعد ذلك على روايات أخرى له، وهذا يؤكد على أنّه قد يكون فليح بن سليمان هو مصدر الوهم. والله أعلم.

الحديث الثالث:

حديث عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قال: "أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الْغَسَّانِيُّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ..."(٢) الحديث.

موضع الانتقاد:

١)انتقد الدارقطني إخراج البخاري للحديث من طريق أبي مروان عن هشام بن عروة منقطعاً، دون ذكر زينب.

قال الدارقطني:" أخرج البخاري حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة "أنّ النّبي ﷺ قال لها إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون" الحديث وهذا منقطع وقد وصله حفص بن غياث، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة. ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة كذلك في الموطأ"(٣).

(١) قال عنه يحيى بن معين بأنه ضعيف ، وهو أقرب إلى اسماعيل بن أويس، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال أبو أحمد بن عدي: و لفليح أحاديث صالحة يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي عن عبد الرحمان بن أبي عمرة عن أبي هريرة، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر، وغيره أحاديث مستقيمة، وغرائب. تهذيب الكمال للمزي،(ج ٢٣ / ص ٣٢٠)، وقال ابن حجر في التقريب: فليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ. تقريب التهذيب (ج ٢ / ص ١٦).

(٢) كتاب الحج، بَابُ مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنْ الْمَسْجِدِ،ج٢،ص١٥٤، رقم١٦٢٦.

(٣) هدي الساري، ص٣٧٧، الحديث الرابع والعشرون من الأحاديث المنتقدة.

٣) وانتقد الجياني رواية أبي محمد الأَصيلي، عن الفَرَبري للحديث من طريق عروة عن زينب عن أم سلمة، متصلاً، وقد خالف بهذا رواة الصحيح فقد رواه ابن السكن و عبدوس عن أبي زيد وغيرهم مرسلاً لم يذكر بين عروة وأم سلمة زينب. وهو الصحيح والمحفوظ(١) .

٤)

الردّ على الانتقادات:

- روى الإمام البخاري الحديث متصلاً من رواية مالك، ولكنه عطفه على رواية هشام بن عروة ورواه دون ذكر زينب، لأنها الرواية المحفوظة. مع تقديم رواية مالك المتصلة التي لا خلاف عليها.

- أورد الجياني في التقييد أربع متابعات لأبي مروان الغساني بعدم ذكر زينب بخلاف رواية حفص بن غياث.

- نقل ابن حجر في الفتح كلاماً للإمام أحمد بن حنبل نبّه فيه على أنّ هناك تغايراً بين رواية البخاري. وبين الرواية التي ساقها الدارقطني، فرواية الدارقطني في صلاة الصبح يوم النحر، ورواية البخاري في صلاة الصبح يوم الرحيل من مكة(٢).

- ذكر العلماء أنّ إمكانية سماع عروة من زينب واردة وبقوة لأنّ عروة أدرك من حياتها نيفاً و ثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد. ولكن الرواية المحفوظة هي بحذف زينب، وهذا ما أخرجه البخاري.

- أمّا اختلاف نسخة الأَصيلي، وما وقع فيها فإنّ الأَصيلي خالف كل الرواة عن الفَرَبري في روايته حديث هشام متصلاً، و يبدو أنّه وهم في ذلك لوجود أصل الخلاف في رواية الحديث من طريق هشام بن عروة من قبل رواة الحديث.

وبالعودة للنسخ المخطوطة فقد ثبت في رواية الكُشَاني٣، رواية أبي علي الصدفي من طريق أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة(٤). وفي رواية أبي الوقت من طريق الحمّوي، ثبت عندهم جميعاً الرواية بحذف زينب(٥)، وبالعودة لفروع النّسخة اليونينية فقد ثبت في نسخة فيض الله رواية الحديث أيضاً بحذف زينب(٦).

وهذا يؤكد أنّ ما وقع في نسخة الأَصيلي تفرد خالف به رواة الصحيح، وأنّ ما أثبته الرواة بحذف زينب هو الصواب والمحفوظ الذي أخرجه الإمام البخاري.

---

(١) تقييد المهمل، ج٢، ص٦٠٨.
(٢) فتح الباري،ج٣، ص٥٦٩.
(٣) ورقة رقم (٨٢) من النّسخة المخطوطة من مكتبة طرخان.
(٤) ورقة رقم(٧٧) من النسخة الملكية.
(٥) ورقة رقم (١١٧) من النّسخة المخطوطة لرواية أبي الحسن بن أبي بكر القلانسي عن أبي الوقت السجزي.
(٦) ورقة رقم(٧٨) من النّسخة المخطوطة.

الحديث الرابع:

و هو حديث مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَيْتُ عِيسَى ومُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ فَأَمَّا عِيسَى فَأَحْمَرُ جَعْدٌ عَرِيضُ الصَّدْرِ وَأَمَّا مُوسَى فَآدَمُ جَسِيمٌ سَبْطٌ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الزُّطِّ"[١]:

موضع الانتقاد:

هذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها أبو مسعود الدمشقي على الإمام البخاري وحكم فيها بخطأ البخاري، ومخالفته لبقية الروايات إذ إنّ الحديث محفوظ عن ابن عباس وليس عن ابن عمر.

قال أبو مسعود الدمشقي:" كذا رواه البخاري عن ابن كثير عن إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر، واخطأ في قوله ابن عمر، وإنما رواه محمد بن كثير وإسحاق بن منصور السلولي وابن زائدة ويحيى بن آدم وغيرهم عن إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عباس، وقد نبه أبو ذر في نسخته على ذلك"[٢].

وبالعودة للنسخة المخطوطة التي توفرت للباحثة؛ فقد وجدت قول أبي ذر الهروي كما نبّه عليه أبو مسعود الدِّمشقي، في النّسخة المخطوطة لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر: "قال الشيخ أبو ذر: هكذا وجدت في سائر النسخ المسموعة من الفَرَبري و(مجاهد عن ابن عمر) فلا أدري هكذا حدّث به البخاري أو غلط فيه الفَرَبري؛ لأني رأيته في سائر الروايات عن كثير وغيره:"مجاهد عن ابن عباس" فهو الصواب، والله أعلم"[٣].

وذكر الإمام الجياني هذا الانتقاد في كتابه تقييد المهمل وبيّنه ولم يردّ عليه وكأنه أيد ما انتقده أبو مسعود الدمشقي[٤].

وبالرجوع للنسخ المخطوطة التي توفرت للباحثة فقد وجدت أنّه ثبت الحديث عن ابن عمر في رواية الكُشْاني[٥]، و رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي[٦]، وكذلك في نسخة رواية شرف الدين الدمياطي من طريق أبي الوقت السِجْزي[٧]. جميعهم أثبتوا الحديث عن ابن عمر.

---

(١) كتاب أحاديث الأنبياء، باب قَوْلِ اللَّهِ{ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا }، ج٤، ص١٦٦، رقم٣٤٣٨.وانظر هدي الساري، ص٣٨٤، الحديث الثاني والخمسون من الأحاديث المنتقدة. وانظر فتح الباري لابن حجر ، ج ١٠، ص ٢٣٨، برقم ٣١٨٣.

(٢) الجَيَّاني، تقييد المهمل، ج٢،ص٦٥٨.

(٣) نسخة مخطوط الفاتح، ج٢، ورقة رقم (١٤٢).

(٤) الجَيَّاني، تقييد المهمل، ج٢، ص٦٥٧.

(٥) ورقة رقم (١٧١) من النسخة المخطوطة.

(٦) نسخة مخطوط الفاتح، ج٢، ورقة رقم (١٤٢).

(٧)ورقة رقم (١٦٣) من النسخة المخطوطة، من مكتبة تشستر بتي.

مناقشة الانتقاد والرد عليه:

١- لقد أخرج الإمام البخاري هذا الحديث في غير موضع الانتقاد في ثلاثة مواضع أخرى، في الحج واللباس والأنبياء وكلها عن مجاهد عن ابن عباس(١) .

٢- إن تعدد الطرق وكثرتها عن ابن عباس، والتي أشار لها الجياني، و ذكرها ابن حجر في الفتح؛ يجعل أمر هذه الرواية بيّناً، لا يمكن أن يخفى على البخاري.

فقد ناقش الإمام ابن حجر هذا الحديث في هدي الساري، ونقل قول أبي ذر الهروي، وذكر عدداً من طرق الحديث، ثمّ توصّل إلى نتيجة مفادها أنّ هذا الخطأ هو من سبق القلم، والوهم فيه من غير البخاري(٢).

٣- إخراج الإسماعيلي للحديث في مستخرجه من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل وقال فيه "عن ابن عباس"، ولم يتعقبه كعادته. وكأن الإمام ابن حجر يشير إلى أن هناك احتمالاً في أنّ النسخة التي اعتمدها الإسماعيلي لم ترد الرواية فيها عن ابن عمر، وإلا كان الإسماعيلي علّق عليها.

٤- قول أبي ذر الذي ثبت في النسخ المخطوطة يشير إلى احتمال أن يكون الخطأ مصدره رواية الفَرَبري، وإثبات الحديث كما ورد في المتن عن ابن عمر، وهذا دليل على دقة النقل، فقد أثبت أبو ذر الهروي الحديث كما سمعه من شيوخه الثلاثة فأداه كما سمعه، ونبّه على وقوع الخطأ والوهم في الحاشية، دليل واضح على حرصهم على تأدية الرواية دون تصرف منهم.

كل هذه المؤشرات والقرائن استدل بها بعض الحفّاظ على أنّ الوهم ليس من البخاري، و إنما يبقى الاحتمال أنه من سبق القلم، أو أنّه من الفَرَبري.

قلت: يلاحظ هنا أنّ الفروق التي وقعت بين الروايات ساهم في إظهار وجه الحق، وبيان مصدر الوهم؛ فرواية ابن السكن وأبي أحمد المروزي ساعدت علي تجلية موقف البخاري من رواية شيخه محمد بن سنان، ثمّ جاءت رواية أبي زيد المروزي وشيوخ أبي ذر الهروي لتؤكد على عدم احتجاج البخاري برواية محمد بن سنان بصورتها. وفي هذا فائدة هامة تشير إلى أهمية الرجوع لروايات صحيح البخاري؛ لما فيها

---

(١) والحديث أخرجه الإمام البخاري في أكثر من موضع منها:

١) كتاب الحج ، باب التلبية إذا انحدر في الوادي،ج ٢، ص١٣٩، حديث رقم رقم١٥٥٥، وفيه زيادة ذكر الدجال.

٢) كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا: قال البخاري: حَدَّثَنِي بَيَانُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَذَكَرُوا لَهُ الدَّجَّالَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ أَوْ ك ف ر قَالَ لَمْ أَسْمَعْهُ وَلَكِنَّهُ قَالَ أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ وَأَمَّا مُوسَى فَجَعْدٌ آدَمُ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ انْحَدَرَ فِي الْوَادِي"ج٤، ص١٤٠رقم ٣٣٥٥.

٣) وفي كتاب اللباس ، باب الجعد،ج٧، ص١٦٢، رقم٥٩١٣. من طريق محمد بن المثنى عن ابن أبي عدي، عن أبي عون.

(٢) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج١٠،ص٢٤١.

من فوائد.

الحديث الخامس:

وهو حديث: أَزْهَرُ بْنِ جَمِيلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِىُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتِ النَّبِىَّ - ﷺ- فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتُبُ عَلَيْهِ فِى خُلُقٍ وَلاَ دِينٍ ... »[١].الحديث

موضع النقد:

١) انتقد الدارقطني الإمام البخاري في هذا الحديث بسبب إخراجه الحديث من طريق أزهر بن جميل موصولاً، وقد خالف أزهر بن جميل أصحاب عبد الوهاب الثقفي في رواية الحديث موصولاً، وقد رواه أصحاب الثقفي مرسلاً، بالإضافة إلى مخالفته رواية حمّاد بن سلمة، وأصحاب خالد الحذاء، جميعهم رَوَوْه مرسلاً.

٢) زاد أبو ذر الهروي في نسخته عن شيخيه المستملي والكُشْمِهَني بعد حديث أزهر بن جميل عن ابن عباس قولاً للبخاري ذكر فيه:"قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ لَا يُتَابَعُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ" [٢].

وبالرجوع للنسخ المخطوطة لرواية أبي ذر فقد ثبت في نسخة رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي، هذا التعليق، مع الإشارة إلى سقوطه فقط من نسخة الحمّوي، وهذا يعني ثبوته في نسخة المستملي والكُشْمِهَني، كما أنّه أثبت فوق هذه العبارة إشارة إلى وقوع المقابلة والمعارضة على نسخة الأصل[٣]؛ للتأكيد على صحة ورود هذا القول في نسخة الأصل.

قلت: وقد فسّر ابن حجر كلام البخاري بانّ أزهر بن جميل لا يتابع على ذكر ابن عباس في هذا الحديث فقد أرسله البقية، ونص قول ابن حجر هو الآتي: " "قال أبو عبد الله" هو البخاري. قوله: "لا يتابع فيه عن ابن عباس" أَيْ لَا يُتَابَع أَزْهَر بْن جَمِيل على ذِكْر اِبْن عَبَّاس فِي هَذَا الْحَدِيث بَلْ أَرْسَلَهُ غَيْره، وَمُرَاده بِذَلِكَ خُصُوص طَرِيق خَالِد الْحَذَّاء عَنْ عِكْرِمَة، وَلِهَذَا عَقَّبَهُ بِرِوَايَةِ خَالِد وَهُوَ اِبْن عَبْد الله الطَّحَّان عَنْ خَالِد وَهُوَ الْحَذَّاء عَنْ عِكْرِمَة مُرْسَلًا ثُمَّ، بِرِوَايَةِ إِبْرَاهِيم بْن طَهْمَان عَنْ خَالِد الْحَذَّاء مُرْسَلًا، وَعَنْ أَيُّوب مَوْصُولًا، وَرِوَايَة إِبْرَاهِيم ابْن طَهْمَان عَنْ أَيُّوب الْمَوْصُولَة وَصَلَهَا الْإِسْمَاعِيلِيّ .

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه،ج٧، ص٤٦، رقم ٥٢٧٣.

(٢) انظر صحيح البخاري النسخة اليونينية، طبعة دار طوق، فقد أشار اليونيني إلى أنّ هذه الزيادة ثبتت لأبي ذر عن اثنين من شيوخه، لكن ابن حجر ذكر أنّها عن المستملي فقط. ج٧، ص٤٦، رقم ٥٢٧٣.

(٣) وذلك بوضع دائرة منقوطة في الوسط، وهذا ما جرت عليه عادة المحدثين في الإشارة إلى وقوع المقابلات والتثبت من الأصول. انظر عبد القادر، توثيق النّصوص وضبطها عند المحدثين، ص٢٠٠.

مناقشة الانتقاد:

لمّا أخرج البخاري حديث أزهر بن جميل موصولاً أعقبه بخمسة طرق ذكرها متوالية في نفس الموضع من الكتاب والباب مباشرة بعد ذكر حديث أزهر بن جميل(١).

وعليه فقد بيّن الإمام البخاري رحمه الله الاختلاف على رواية هذا الحديث، واختار أن يبتدئ بحديث أزهر بن جميل(٢) الموصول وهذا هو الموضع الوحيد الذي أخرج البخاري فيه لأزهر ابن جميل، ويبدو أنّ الإمام البخاري يصحح روايته حتى لو خالف بها أصحاب الثقفي، مع بيانه كما ذكر في نسخة أبي ذر الهروي أن أزهر بن جميل لا يتابع عن ابن عباس، و معتمد البخاري في ذلك أن الحديث جاء موصولا وصح من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا.

قال ابن حجر:" ... حكى البخاري الاختلاف فيه وعلّقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلا، وعن أيوب موصولا؛ وذلك لما يقوي رواية جرير بن حازم وفي رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة قال البخاري عقب حديث أزهر لا يتابع فيه عن ابن عباس"(٣).

الحديث السادس:

وهو حديث مُسَدَّدٌ عن أَبُي الْأَحْوَصِ قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّنَا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدىً..."(٤)

موضع الاختلاف في:

خالف ابن السكن بقية رواة الصحيح فروى حديث أبي الأحوص وأسقط منه"عن أبيه".

قال الجياني:" هكذا جاء هذا الإسناد من طريق أبي الأحوص:" عن

---

(١) وهي كالآتي: ١- حديث إسحاق الواسطي بإسناده عن خالد الحذّاء رواه مرسلاً.(ح٥٢٧٤)
٢- وقال إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.رواه مرسلاً
٣- وعن أيوب بن تميمة عن عكرمة عن ابن عباس، مرسلا.(ح٥٢٧٥)
٤- حديث محمد بن عبدالله بن المبارك بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس موصولا.(ح٥٢٧٦)
٥- حديث سليمان عن حماد عن أيوب عن عكرمة مرسلاً.(ح٥٢٧٧)

(٢) أزهر بن جميل: بن جناح الهاشمي مولاهم البصري الشطي، بالمعجمة وتشديد الطاء صدوق. تقريب التهذيب ابن حجر ، (تحقيق: مصطفى عبد القادر)،ج١، ص٧٤.

(٣) هدي الساري، ص٣٩٤، الحديث الثمانون من الأحاديث المنتقدة.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ ج٧، ص٩٨، رقم٥٥٤٣. و ليست معنا مدى" بضم أوله - مخفف مقصور - جمع مدية بسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين، سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أي عمره". ابن حجر، فتح الباري، ج٩، ص٦٢٨.

عباية بن رفاعة، عن أبيه عن جده رافع بن خديج" لأبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني، ولأبي ذر عن شيوخه الثلاثة كلهم عن الفَرَبري، وكذلك جاء في نسخة النسفي. وسقط قوله"عن أبيه" في نسخة ابن السكن وحدَه، إنما عنده عن عباية بن رفاعة عن جده" وأظنه من إصلاح بن السكن"(١).

مواضع الانتقاد:

١) وقد انتقد الجياني فعل ابن السكن قائلاً:"والأولى في رواية أبي الأحوص أن يكون فيه"عباية عن أبيه عن جده" لأن تُنصّ الرواية كما حفظت عن راويها على ما فيها".

٢) وانتقد عبد الغني بن سعيد الحافظ الأزدي: رواية البخاري عن مسدد ،عن أبي الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عبابة بن رفاعة، عن أبيه عن جده رافع بن خديج فقال:"وأخطأ أبو الأحوص في هذا حيث قال عن أبيه عن جده"، وقد حذف البخاري في الصحيح قوله عن أبيه فصار عن عباية عن جده رافع وهو الصواب. قال وهذا أصل يعمل عليه من بعد البخاري إذا وقع له خطأ في حديث أن يسقطه"(٢).

٣) إخراج البخاري لرواية أبي الأحوص التي فيها زيادة، فأبو الأحوص خالف سائر رواة الحديث كالثوري وشعبة وزائدة وعمر بن عبيد الطنافسي وغيرهم(٣).

٤) رجّح ابن أبي حاتم رواية الحديث دون ذكر (أبيه)، واعتبر الرواية بذكر أبيه من باب (الوهم) (٤).

مناقشة الانتقاد:

١) رواية ابن السكن تعدُّ تصرّفاً منه خالف به بقية رواة الصحيح، والأصل الصحيح هو ما رواه بقية الرواة بإثبات الزيادة.

٢) رواية أبي الأحوص انتقدها عبد الغني بن سعيد الحافظ الأزدي على اعتبار أن الإسناد متصل دون زيادة (أبيه)، ولكنه اعتقد أنّ الإمام

---

(١) تقييد المهمل، في باب إذا أصاب القوم غنيمة فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بغير إذن أصحابه، ج٢، ص ٧٢٢. رقم١٠٢.

(٢) هدي الساري، ص٣٩٦،الحديث الخامس والثمانين من الأحاديث المنتقدة.

(٣) انظر فتح الباري، ج٩، ص٦٢٥.

(٤) قال ابن أبي حاتم:"وسألتُ أبي عَن حدِيثٍ ؛ رواهُ أبُو الأحوصِ ، عن سعِيدِ بنِ مسرُوقٍ ، عن عبايةَ بنِ رِفاعة ، عن أبِيهِ ، عن جدِّهِ رافِعِ بنِ خدِيجٍ ، قال : أتيتُ النّبِيّ صلى الله علَيه وسلم ، فقُلتُ : يا رسُولَ اللهِ ، إنّا نلقى العدُوّ وليس معنا مُدى فقال رسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ما أنهر الدّم وذُكِر اسمُ اللهِ عليهِ فكُلُوهُ ما لم يكُن سِنٌّ أو ظُفرًا، ..." وذكر الحدِيث. قال أبِي: روى هذا الحدِيث الثّورِيُّ وغيرُهُ ، ولم يقُولُوا فِيهِ : عن أبِيهِ.قُلتُ: فأيُّهُما أصحُّ ؟ قال : الثّورِيُّ أحفظُ." علل ابن أبي حاتم،ج٢، ص٤٥.

البخاري حذف من رواية أبي الأحوص ذكر أبيه. وهذا خطأ بيّنه الإمام الجياني في التقييد، فما وقع لعبد الغني هو رواية ابن السكن التي أسقط منها(أبيه) مخالفا جميع النّسخ للصحيح والتي روي الحديث فيها بزيادة (أبيه).

فقد ثبتت الرواية بإثبات لفظ أبيه في رواية كل من أبي ذر الهروي(١)، وأبي الوقت السِجْزي عن الحمّوي(٢)، والكُشَاني(٣). في النسخ المخطوطة. وعليه فإنّه يفهم منه بوضوح أنّ البخاري أخرج رواية أبي الأحوص بإثبات لفظ (أبيه) بقصد واضح.

٣) إخراج البخاري لرواية أبي الأحوص يُفسر بأمرين الأول أنّ عباية سمع الحديث من أبيه عن جده، والثاني أن هذا من المزيد في متصل الأسانيد. أراد البخاري أن ينبه عليه.

وهذا ما ذكره ابن حجر في هدي الساري حيث قال:" أخرج البخاري الوجهين ولا بعد في أن يكون عباية سمعه من جده مع أبيه فذكر أباه فيه. والذي يجري على قواعد النقاد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد."(٤)

وخلاصة القول:

هو أنّ رواية أبي الأحوص بإثبات "عن أبيه" ثبتت وصحّت في النّسخ المخطوطة من غير طريق ابن السكن، فقد ثبتت عند شيوخ أبي ذر الثلاثة، وعند الكُشَاني، وهذا دليل على صحة ثبوتها، وعليه يكون هذا من باب المزيد في متصل الأسانيد، قد يكون عباية سمعه من أبيه عن جدّه، أوسمعه من جدّه مباشرة، فيرويه عالياً عن جده كما هي رواية الأكثرين، ونازلاً عن أبيه عن جدّه كما هي رواية أبي الأحوص ومن معه.

وقد يؤيد ما أوردناه من أنّ البخاري أراد التنبيه على رواية أبي الأحوص وما وقع فيها من اختلاف، من خلال إخراجه الحديثَ نفسَه في صحيحه عن ثلاثة رواة آخرين ثقات وهم أبو عوانة(٥)، وشعبة(٦) وعمر بن عبيد الطنافسي(٧)، كلهم عن سعيد بن مسروق، وكلهم رووا الحديث دون زيادة(عن أبيه). على الرغم من وجود من تابع أبا الأحوص في إثبات لفظ (أبيه) ولكن البخاري لم يخرج رواياتهم داخل الصحيح(٨).

---

(١) ورقة رقم(١٧) من الجزء الثالث، لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر، في نسخة الفاتح المخطوطة.

(٢) ورقة رقم(٢٧٥) من الجزء الثالث من رواية الزَّبِيدي، عن أبي الوقت السجزي، نسخة الحرم المكي، وورقة رقم (٢٧٤) من رواية الدمياطي عن أبي الوقت السجزي.

(٣) ورقة رقم (٢٧٩) من النّسخة الكُشَانية المخطوطة.

(٤) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص٣٧٥.

(٥) باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً، ج٧، ص٩١، حديث رقم٥٤٩٨.

(٦) باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد،ج٧، ص٩٢، حديث رقم٥٥٠٣.

(٧) باب إذا ندّ بعير لقوم، ج٧، ص٩٨، حديث رقم٥٥٤٤.

(٨) قال ابن حجر في الفتح:"قوله: "عن سعيد بن مسروق" هو الثوري والد سفيان، ومدار هذا

الحديث السابع:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الأَعْمَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: "لَمَّا حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّائِفَ فَلَمْ يَنَلْ مِنْهُمْ شَيْئًا قَالَ: "إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ ..."(١). الحديث

موضع النقد:

حديث عمرو بن دينار عن أبي العباس الشاعر عن عبد الله في قصة حصار الطائف اختلف فيه على ابن عيينة في اسم والد عبد الله هل هو عمر بن الخطاب، أو عمرو بن العاص، فوقع في أكثر النسخ من صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر يعني ابن الخطاب وهي نسخة أبي علي بن السكن، وأبي زيد المروزي، وفي نسخة أبي ذر عن شيخيه أبي إسحاق المستملي، وأبي محمد الحمّوي السَّرَخْسي(٢). وعلى هذا يكون معظم الرواة عن الفَرَبري أثبتوها بالضم أي (عن عبدالله بن عمر بن الخطاب)، وفي بعضها عن (ابن عمرو) وذلك في نسخة الأَصيلي عن شيخه أبي أحمد الجُرْجاني، وفي نسخة النّسفي عن البخاري(٣)، وفي نسخة الكُشْمِهَني(٤). وقد ثبتت الرواية في نسخة الكُشَاني عن (عمرو) (٥).

الحديث في الصحيحين عليه. قوله: "عن عباية" بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف تحتانية. قوله: "عن جده رافع بن خديج" كذا. قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في آخر كتاب الصيد والذبائح. وقال أبو الأحوص "عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده" وليس لرفاعة بن رافع ذكر في كتب الأقدمين ممن صنف في الرجال، وإنما ذكروا ولده عباية بن رفاعة. نعم ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: إنه يكنى أبا خديج، وتابع أبا الأحوص على زيادته في الإسناد حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه، وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سليم عن= =عباية عن أبيه عن جده، قاله الدار قطني في "العلل"، قال: وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه، وتعقب بأن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الإسناد عن أبيه، فلعله اختلف على المبارك فيه فإن الدار قطني لا يتكلم في هذا الفن جزافا، ورواية ليث بن أبي سليم عند الطبراني، وقد أغفل الدار قطني ذكر طريق حسان بن إبراهيم". فتح الباري، ج٩، ص٦٢٥.

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان،ج٥، ص١٥٦، رقم ٤٣٢٥. وأخرجه أيضاً في صحيحه كتاب الأدب، باب التبسم والضحك، ج٨، ص ٢٣رقم٦٠٨٦. وأخرجه في كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة، ج٩،ص١٣٨، رقم٧٤٨٠، وقد أورده بعد إخراج الحديث كاملا معلقا بإثبات بالرواية عن (ابن عمر).

(٢) وبالعودة للنسخة اليونينية اثبت اليونيني في نسخته (عبدالله بن عمرو) ونبه على اختلاف رواية أبي ذر عن شيخيه. وقد تمّ التثبت من وقوع ذلك في نسخة الفاتح المخطوطة حيث أثبت في المتن لفظ الحديث عن (عبدالله بن عمر) ورقم فوقه(حسـ) وأثبت في الحاشية التنبيه على وقوع الرواية عن (عبدالله بن عمرو) بالترقيم فوقها بالرقم(هـ) للإشارة على وقوع الرواية بهذه الصورة عند الكُشْمِهَني.

(٣) أبو علي الجَيَّاني، التنبيه على الأوهام، بتحقيق الآمدي، ص٢٥٤. وانظر ابن حجر، هدي الساري، ص٤٠١.

(٤) بالرجوع إلى نسخة أبي عمران الصفار ثبت في الرواية إثبات الحديث عن (عبدالله بن عمرو) وذلك في المخطوط، ورقة رقم (٨٠).

(٥) ثبت ذلك في النسخة الكُشَانية المخطوطة لرواية الإمام الكُشَاني عن الفربري، ورقة

رقم(٢١٤).

رجّح أكثر العلماء رواية ابن عيينة عن (ابن عُمر بن الخطاب) مستندين على أدلة متعددة ومن هؤلاء الإمام الدارقطني وأبو علي الجياني والمزي والقسطلاني، وفيما يأتي بعض من الأدلة التي استندوا عليها:

١) قول أبي زيد المروزي:"كذا في أصل الشيخ – يعني الفَرَبري- عن عبدالله بن عمر، يعني عن ابن الخطاب".وهذا ما أكده الأَصيلي في روايته عن شيخه:" حيث قال قرأته على أبي زيد"ابن عَمرو بفتح العين وبسكون الميم"ورد علي:"أبن عُمر بضم العين".

٢) قول أبي علي الغساني معلقا على كلام الأَصيلي:"وهو الصواب، وقد غلط في هذا كثير من الناس منهم علي بن المديني، فقال عبدالله بن عمرو وخطّأه في ذلك حامد ابن يحيى البلخي، ورجع إليه ابن المديني".

٣) ذكر أبو الحسن الدارقطني القولين في هذا الإسناد في كتاب العلل، ثم قال: والصواب من قال ابن عمر بن الخطاب".

٤) إخراج أبي مسعود الدمشقي الحديث في مسند عبدالله بن عمر، عن البخاري في الأطراف.

وكذلك أخرجه الحميدي(١)، وأبو خيثمة في مسنديهما حيث أخرجا الحديث في مسند ابن عمر بن الخطاب.

٥) الاختلاف مصدره اضطراب ابن عيينة في روايته للحديث، فقد اختلف أصحاب ابن عيينة عليه فأصحابه الأقدمون رووه بالضم، والمتأخرون رووه بالفتح. قال المزي:"منهم من قال: عن عبد الله بن عمر؛ ومنهم من قال: عن عبد الله بن عمرو، وكان القدماء من أصحاب سفيان يقولون: عن عبد الله بن عمر، كما وقع عند البخاري في عامة النسخ. وكان المتأخرون منهم يقولون: عن عبد الله بن عمرو، كما وقع عند مسلم والنّسائي في أحد الموضعين. ومنهم من لم ينسبه كما وقع عند النّسائي في الموضع الآخر. والاضطراب فيه عن سفيان"(٢). وقد استشهد المزي بقول أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني:"بلغني أن إسحاق بن موسى الأنصاري وغيره قالوا: عبد الله بن عمرو. ورواه عنه يعني عن سفيان من أصحابه من يفهم ويضبط، فقالوا: عبد الله بن عمر".

وقد ذكر العلماء أنّ هذا الاختلاف لا يعد قادحاً وذلك لأن الحديث يدور حول صحابي، وهم كلهم عدول رضي الله عنهم وأرضاهم.

قلت: ويظهر هنا أنّ سبب الاختلاف الذي وقع عند بعض رواة نسخ

---

(١) مسند الحميدي، ج٢، ص٣٠٩، رقم ٧٠٦.
(٢) المزي، تحفة الأشراف، ج٧،ص٣٣٨.

الصحيح هو بسبب اضطراب رواية ابن عيينة، الأمر الذي أوقع بعض رواة الصحيح في لَبْس واضطراب في الرواية، ولكن الأكثرية من رواة الصحيح رووا الحديث عن ابن عمر بن الخطاب وليس عن عمرو، وهذا أمر استند إليه العلماء في بيان وجه الصواب في الرواية.

خلاصة المبحث الأول:

من خلال مناقشة الأحاديث السبعة التي ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمته على الفتح، نلاحظ أنّ أربعة أحاديث منها وقع الاختلاف فيها من قبل رواة صحيح البخاري بسبب وجود اختلاف في أصل الحديث على أحد رواة الحديث. وهي الأحاديث: الأول والثاني، والثالث، والسابع.

وأما الحديث الرابع فسبب انتقاد أبي مسعود الدمشقي ليس الإمام البخاري وإنّما هو من سبق القلم أو أنّه وقع من قبل الإمام الفَرَبري.

وأمّا الخامس فقد زاد أبو ذر الهروي قولاً للبخاري، احتج به العلماء للرد على انتقاد الدارقطني إخراج البخاري لحديث أزهر بن جميل. وقد ثبت هذا القول في النّسخ المخطوطة.

و أمّا الحديث السادس: فقد وقع الانتقاد على الحديث بشكل عام من قبل عبد الغني بن سعيد بسبب استشهاده بتصرف ابن السكن وحذفه راوياً، ظنّاً منه أنّه من تصرّف البخاري. و ما وقع في النّسخ المخطوطة وروايات البخاري دلّ على خلاف ذلك.

وخلاصة القول فإنّ وقوف الباحثين على موضوع الاختلافات التي وقعت بين رواة صحيح البخاري، ورجوعهم إلى النسخ المخطوطة، وتتبع صور الاختلاف كما وقعت؛ أمور تساهم في فهم كلام العلماء على وجهه الصحيح، كما أنّها تساعد الباحثين على دفع الانتقادات عن الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري في صحيحه، وهذا يدلّ على أهمية تتبع مسألة روايات الصحيح لإثبات وجه الصواب فيما وقع من اختلاف.

المبحث الثاني

التبييض والحذف في صحيح البخاري

يتناول هذا المبحث المواضع التي ترجم لها البخاري أي أثبت لها (باباً وترجمة) ولكنّه لم يورد حديثاً تحت هذه الترجمة، أو أنّه أورد حديثاً ما، لا يتعلق بترجمة الباب من حيث الظاهر، فاعتبر البعض بأنّها صورة من صور البياضات وأنّ وجود هذا الحديث تحت هذه الترجمة هو من تصرف النقلة (رواة الصحيح)، وهذه الصورة أثارت انتباه المتأخرين إلى مسألة المواضع المبيضة من خلال ما ورد في ثنايا كتب شراح صحيح البخاري من تعليقات.

ومن ذلك: ما قاله ابن حجر:" وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديثاً إلى حديث لم يذكر فيه باباً فأشكل فهمه على الناظر فيه"(١).

ومصدر القول بمسألة البياضات، ووجود مواضع مبيضة تركها الإمام البخاري؛ هو القول الذي ذكره أبو الوليد الباجي(المتوفى ٤٧٤هـ)(٢)، نقلاً عن شيخه أبي ذر الهروي، عن المستملي، ونقله عنهم كل العلماء ممن جاؤوا بعدهم، وهو قول معروف لا تجد كتاباً تحدّث عن مسألة البياضات إلا واستند إلى كلام المستملي في ذلك، نقلاً عن أبي الوليد الباجي، ولم يثبت في كتب العلماء من شروحات وغيرها، غير هذا النّص الذي بنى عليه العلماء أحكامهم واستنتاجاتهم.

ولذا فإنّي في هذا المبحث سأقوم بمناقشة هذا الموضوع كما يأتي:

المطلب الأول: مناقشة قول أبي الوليد الباجي في مسألة التبييض. وفيه:

١- تحليل مقولة الإمام المستملي، التي نقلها أبو الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي، وأوردها في كتابه.

٢- ذكر أقوال العلماء وتعقيباتهم على مقولة أبي الوليد الباجي.

٣- الرد على هذه المقالة، و مناقشة ما ورد فيها. سواء عن المستملي، وما علّق به أبو الوليد الباجي.

المطلب الثاني: دراسة لبعض المواضع التي تحدّث فيها العلماء عن مسألة التبييض.

---

(١) هدي الساري، ص١٠.

(٢) تقدّم التعريف به.

الخلاصة: أعرض فيها النتائج حول مسألة التبييض والحذف التي وقع فيها الرواة و الرد على من ادّعى وفاة الإمام البخاري قبل تبييض كتابه الصحيح.

المطلب الأول

مناقشة قول أبي الوليد الباجي في مسألة التبييض

كما ذكرت آنفاً فإنّ مقولة أبي الوليد هي المقولة التي ارتكز عليها العلماء في الإشارة إلى مسألة التبييض والحذف. فقد نقل كثير من العلماء كلام أبي الوليد الباجي في كتبهم، ومنهم ابن رُشَيد السبتي، و الكرماني، والحافظ ابن حجر، والإمام القسطلاني، وغيرهم ونصّ القول هو:

قال أبو الوليد الباجي:"...وقد أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ رحمه الله ثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد، قال:" انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد ابن يوسف الفَرَبري فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض"(١).

"ومما يدلّ على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السَّرَخْسي، ورواية أبي الهيثم الكُشْمِهَني، ورواية أبي زيد المروزي، وقد نسخوا من أصل، واحد فيها التقديم والتأخير، وإنّما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرة(٢) أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، و يبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث وإنما أوردت هذا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث، الذي يليها وتكلفهم في تعسف التأويل ما لا يسوغ..."(٣)

أولاً: تحليل مقولة أبي الوليد الباجي التي نقلها عن المستملي:

هذه المقولة أثارت التساؤلات الآتية:

١- هل ترك البخاري مواضع مبيضة، تراجم لم يورد تحتها شيئاً من الأحاديث؟

٢- هل هناك أحاديثُ أوردها البخاري لم يوردها تحت ترجمة ما؟

٣- هل يصح الاستدلال بهذه المسألة على أنّ الإمام البخاري لم يبيض كتابه الصحيح؟

---

(١) إلى هنا ينتهي كلام المستملي، وما يأتي بعده هو كلام أبي الوليد الباجي تعليقاً على ما ذكره المستملي.

(٢) طرة: حاشية الورقة وطرفها أو جانبها، انظر: المعجم الوسيط، مادة: "طر" ج٢، ص٥٤٤. و"الرقعة": القطعة من الورق تكتب. انظر: المعجم الوسيط، مادة "رقع"، ج١، ص٣٦٥. وهذه من استخدامات النسخ.

(٣) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ج١، ص ٣١٠-٣١١.

٤- هل كانت نسخة الصحيح التي لدى الفَرَبري صحفاً مفرقة في رقع غير مرتبة، فكان الترتيب تصرفاً من الرواة قاموا به، بحسب كلام أبي الوليد الباجي في آخر مقولته؟

صور الخلاف الذي أثاره كلام المستملي:

وهذا القول الذي نقله الباجي وعلّق عليه أثار عدداً من القضايا، الآتية:

١- إيراد البخاري تراجم لأبواب لم يدرج فيها أحاديث، وإخراجه أحاديث دون إلحاقها بترجمة.

٢- قيام المستملي وبعض الرواة بالتصرف، وضم أحاديث إلى أبواب.

٣- استشهد البعض بهذا القول على أنّ البخاري توفي قبل أن يبيض صحيحه؛ أي أنّه أبقاه مسوّدة كما ادعى الكثيرون. و سبب هذا الفهم والادعاء نشأ بسبب ما ذكره الباجي في كلامه وتعليقه على عبارة المستملي، بقوله :" وإنّما ذلك بحسب ما قدّر كل واحد منهم فما كان في طرة أو رقعة مضافة أنّه من موضع ما فأضافه إليه"، فهذه العبارة استند إليها البعض للقول بقيام الرواة بعمل تصرّف وتغيير في تراجم البخاري في صحيحه، وترتيبٍ لأحاديثه.

الرد على قول أبي الوليد الباجي من خلال أقوال العلماء وتعليقاتهم على مسألة التبييض:

إنّ المتتبع لكلام العلماء يجد أنّهم اعتمدوا كلام المستملي حول وجود مواضع مبيضة قام الإمام البخاري بتركها، وقد حاول ابن رُشَيد أن يبرر سبب ترك هذه المواضع بقوله أنّ الإمام البخاري تركها باختياره لأنه لم يجد حديثاً على شرطه، في حين اعتبر ابن حجر أنّ ما قاله المستملي قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة.

ولكن لا أحد من العلماء اتفق مع أبي الوليد الباجي في قوله بأنّ الإمام البخاري توفي ولمّا يبيض كتابه الصحيح باستثناء المهلب بن صفرة، حيث قال في أثناء شرحه على الصحيح:"ألفيت مؤلفه لم يبلغ من تهذيبه ما أراد، ولا تمكن فيه من كل ما أمل، واستدللت على أنّه أعجل عنه بأجل، أو غالب شغل: أنّه بوب أبواباً كثيرة وتركها فارغة، ... ومن تلك الأبواب الفارغة ما صدر فيها الأحاديث بما يدل على المعنى، ثمّ لم يخرج فيها غير التصدير، وأبواب كثيرة قال فيها: "باب" ثمّ ذكر أحاديثها ولم يترجم لها بالمعنى... وأحاديث مقطوعة لم يسندها، كحديث إن لقيتم فلاناً وفلاناً فاحرقوهما بالنّار... وفي كثير من الأبواب خرّج فيها أحاديث يخفى معنى ذلك التبويب من نصّها، إلا باستدلال خفي وغوص ذكي، ولو أمهل – والله أعلم –لأردف تلك النّصوص بما هو أجلى لوجوه المعاني." (١)

(١) المهلب بن أبي صفرة (٤٣٥هـ)، المختصر النّصيح في تهذيب الجامع الصحيح، ط١، ٢م، (تحقيق الشريف ولداباه)، دار القلم، الرباط،١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. ص٤.

في حين أن معظم العلماء:كابن المنيّر، وابن رُشَيد، وابن حجر، والقسطلاني، لم يتفقوا مع الإمام أبي الوليد الباجي فيما ذهب إليه. و فيما يأتي أنقل أقوال عدد منهم.

١- قول ابن المنيّر(الإمام العلامة ناصر الدين ابن المنيّر المتوفى سنة ٦٨٣ هـ):

تناول ابن المنير مسألة ترك البخاري مواضع مبيضة في كتابه، وتصرف النّساخ فيها من خلال مقدمته في كتابه المتواري على أبواب البخاري، حيث أنكر قول من قال:" اخْتُرم ولم يُهذب الكتاب، ولم يرتب الأبواب. وقائل يقول: جاء الخلل من النّسّاخ و تجذيفهم".

ولم يتفق مع من يستخدم هذه المسألة ذريعة لتبرير عدم اتفاق الترجمة مع الأحاديث التي أدرجت تحتها.

وعلى خلاف ذلك ذكر أنَّه في كتابه قام ببيان مناسبة ما يزيد على أربعمائة ترجمة مع ما أخرجه البخاري تحتها من أحاديث[١].

حيث قال بعد ذكره لأنواع التراجم التي ذكرها البخاري في صحيحه:" ومجموع ما وجدت له من هذه الأنواع قريب أربع مئة ترجمة تحتاج التنبيه، فأثبتها ونبهت على كل نوع منها في مكانه بأقصى الإمكان، وأخصر وجوه البيان"[٢].

٣- قول ابن رُشَيد السبتي: وأمّا ابن رُشَيد فإنّه لم يسلّم لأبي الوليد الباجي قوله بأنّ الإمام البخاري توفي ولما يبيض كتابه، حيث أعرض وأضرب صفحاً عن ذكر مقالته التي قالها، وهذا دليل على أنه لم يؤيده فيما ذهب إليه[٣].

٤- موقف ابن حجر من كلام المستملي:

نقل ابن حجر كلام المستملي في مسألة المواضع المبيضة، وأورده في مقدمة فتح الباري(هدي الساري)، في الفصل الثاني، وقد اعتبر ابن حجر فعل المستملي الذي ذكره في كلامه، قاعدة حسنة يصار إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً.

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري في تعليقه على مسألة التراجم الخفية:

"وقد ادّعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدا وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثمة وقع من بعض من نّسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديثاً إلى حديث لم يذكر فيه باب فأشكل فهمه على الناظر فيه وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد

---

(١) المتواري على أبواب البخاري ناصر الدين ابن المنير، ج١،ص٤.
(٢) المرجع السابق، ص٦.
(٣) إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح، ص٢٤.

الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري فقال أخبرني الحافظ أبو ذر..."[١]

وبالنسبة لمسألة عدم تبييض البخاري كتابه؛ فقد ذكر في نهاية الفصل الثاني تعقيباً على كلامه على مسألة التراجم الظاهرة والخفية بعد ما ضرب أمثلة على مسألة غموض بعض التراجم بالنسبة للأحاديث بقوله: "وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمّل ظفر ومن جد وجد وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة وتكلم عليها ولخصها القاضي بدر الدين بن جماعة..."[٢].

قلت: إنّ المتأمل لكلام ابن حجر يدرك بصورة جلية إنكار ابن حجر لمسألة أو فكرة التبييض، وترك البخاري كتابه مسوّدة دون تبييض. ولكنّ هذا الكلام وهذا التصريح أوقعنا في تناقض مع ما صرّح به الحافظ في الفتح، في بعض المواضع التي لم يورد فيها البخاري حديثاً تعلّق بترجمة الباب بصورة واضحة.

٥- قول أبي العباس القسطلاني(ت٩٢٣هـ):

أنكر القسطلاني ما ذهب إليه أبو الوليد الباجي، في القول الذي نقله عن المستملي حول وجود(أشياء لم تتم وأشياء مبيضة)، و ما أنكره القسطلاني على أبي الوليد الباجي هو التعليق الذي علّق به الباجي، بعد ذكره لقول المستملي، فقد ذكر:" وإنما ذلك بحسب ما قدّر كل واحد منهم فما كان في طرة أو رقعة مضافة أنّه من موضع ما فأضافه إليه".

فقد ردّ القسطلاني على الباجي رداً حازماً رافضاً به ما تضمنه قوله، حيث قال:" وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث إنّ الكتاب قرئ على مؤلفه، ولا ريب أنّه لم يقرأ عليه إلا مرتباً مبوباً، فالعبرة بالرواية لا بالمسوّدة التي ذكر صفتها..."[٣]

- مناقشة ما قاله المستملي والرد عليه:

١- انفرد المستملي وحده من بين تلاميذ الفَرَبري في مقولته التي قالها، حول وجود مواضع مبيّضة في صحيح البخاري، على الرغم من كثرتهم، وعدد من اشتهر منهم وعرف ما يزيد على إثني عشر راويا، منهم أبو الهيثم الكُشْمِهَني، وأبو محمد الحمّوي، وابن السكن، وأبو زيد المروزي، وأبو أحمد الجُرْجاني، وأبو علي بن شبويه، وأبو علي بن حاجب الكُشَاني، وأبو نصر الأخسيكتي، وغيرهم[٤].

وهؤلاء الرواة من أصحاب الفَرَبري لم يرد عنهم أي شيء يتعلق بوجود مواضع مبيضة.

(١) مقدمة فتح الباري، ج١، ص٨. في معرض حديثه في الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه.
(٢) المرجع السابق،ج١،ص١٤.
(٣) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ص٤٣-٤٥.
(٤) سبق التعريف بهم، في الفصل الأول.

٢- و على فرض أننا سلّمنا للمستملي بما وجده في كتاب البخاري، فكيف نوفق بين هذا وبين عرض الإمام البخاري صحيحه على كبار العلماء في عصره وعدم تعليقهم على هذه المواضع(١). فهذا أمر يحتاج إلى تفسير. كما أنّ في مسألة عرض الصحيح بعد تأليفه وتصنيفه رداً على ما ذكره المهلب بن أبي صفرة في كتابه.

٣- إنّ ما ورد على لسان الإمام المستملي قد لا يتفق مع منهج المحدِّثين في حرصهم على نقل الروايات وضبطها وتحري الدقة فيها، في قيامه مع غيره- ولم يذكر من هم- بالتغيير على ما وجدوه في صحيح البخاري، ألا يعتبر هذا مخالفة صريحة لمنهج المحدّثين في الرواية، والذي يلزمهم برواية الأحاديث والكتب كما هي وكما تروى عن أصحابها، دون تصرف بزيادة أو نقص.

وما يؤيد كلامي القول الذي ذكره أبو الوليد الباجي بعد تعليقه على فعل المستملي، حيث بين أنّه كان من الواجب على المستملي تركه؛ أي ترك الأمر على حاله دون التدخل فيه وهذا هو الأصح(٢). على الرغم من أنّ المستملي كما ذكر أبو ذر الهروي؛ هو إمام في الرواية ولا يمكن أن يخفى عليه أمر كهذا.

وعليه فإنّ قول المستملي يضعنا أمام موقف يحتاج إلى تجلية وتفسير حقيقة ما حدث من تصرف قصده صاحبه، وذلك حتى لا يفهم كلام المستملي على غير وجهه المراد.

٤- وهناك تساؤل يفرضه الموقف برمته، وهو هل كانت رواية المستملي عن شيخه الفَرَبري وجادة أم إجازة، وما يرد على ذلك هو ما نقله ابن رُشَيد في إفادة النصيح من قوله: "وبسندنا إلى أبي الوليد الباجي قال: وأبو إسحاق المستملي ثقة مشهور. وروينا عن أبي ذر أنّه كان يقول : أخبرني أبو إسحاق المستملي ببلخ، وكان من الثقات المتقنين، ذكره الغساني، سمع أبو إسحاق من أبي عبدالله الفَرَبري صحيح البخاري وحدّث به عنه. ونقل أبو إسحاق فرعه من أصل البخاري"(٣).

وما ذكره ابن رُشَيد حول سماع المستملي لصحيح البخاري من شيخه الفَرَبري، ثمّ نقله ومقابلته نسخته على أصل البخاري الذي كان لدى الإمام الفَرَبري، لا يتفق مع قيامه بعد ذلك بالتصرّف بحسب ما شاء في تقديم وتأخير الأبواب والأحاديث، إلاّ إذا كان ما قام به المستملي من تصرّف مقيد بما سمعه من شيخه الفَرَبري، إذ كيف يكون قد سمع الصحيح من شيخه، ثمّ وقعت له ولأصحابه هذه المواضع التي استشكلت عليه، ولا يعود لشيخه، أو يستند لما سمعه عنه في اتخاذ القرار في التصرف المناسب. مع التنويه إلى أنّه تهيأ للمستملي أكثر من وسيلة

---

(١) وهؤلاء العلماء هم يحيى بن معين، و علي بن المديني، وأحمد بن حنبل. ذكرهم أبو جعفر العقيلي. انظر الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج١، ص٨.

(٢) انظر ابن رُشَيد ، إفادة النصيح، ص ٢٦.

(٣) انظر ابن رُشَيد ، إفادة النصيح، ص ٢٦.

لتثبيت حفظه وسماعه للجامع الصحيح، تارة من شيخه وتارة من أصل البخاري، الذي نقل نسخته منه.

٥- وتحقق مسألة السماع و الانتساخ للمستملي مع ما عُرف عنه من إتقانه لما يرويه يؤكّد لنا مسألة في غاية الأهمية وهي أنّه لو وقع تصرّف ما فإنّه لن يخرج عن دائرة ما سمعه من شيخه، ونقله من أصل الإمام البخاري.

٦- ولذا فإن سلّمنا أيضاً بمقالة أبي الوليد الباجي عن فعل المستملي، بكل ما فيها من لبس وغموض وحاجة إلى التفسير، فإني أرى أنّ حل الإشكال يبدأ في محاولة فهم قصد المستملي بقوله:" انتسخت كتاب البخاري من أصله. كان عند ابن يوسف الفَرَبري فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيّضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض."(١)

فجميع العلماء ساروا على ما فسره أبو الوليد الباجي للعبارة.

ثانياً الرد على تعليق أبي الوليد الباجي، و مناقشة ما ورد فيه :

١) قام أبو الوليد الباجي بتفسير عبارة المستملي بحسب ما استقر الأمر في نفسه، وقد كان تعليقه سبباً في فتح المجال أمام كل من يرغب بإثارة الشبهات والانتقادات لصحيح البخاري. فقد قال معلقاً على كلام المستملي:

" قال أبو الوليد:" ومما يدلّ على صحة هذا القول، أنّ رواية أبي إسحاق، ورواية أبي محمد، ورواية أبي الهيثم، ورواية أبي زيد، وقد نسخوا من أصل واحد-فيها التقديم والتأخير، وإنّما ذلك بحسب ما قدّر كل واحد منهم فما كان في طرة أو رقعة مضافة أنّه من موضع ما فأضافه إليه. ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث."(٢)

ملاحظات وردود على ما قاله أبو الوليد الباجي:

وما أريد قوله هو أنّ المستملي لم يشر ولم يذكر أي شيء يتعلق بتبييض الإمام البخاري لكتابه، وهذا القول صدر من أبي الوليد الباجي بناء على ما فهم.

وأكثر ما يرد به على تحليل أبي الوليد الباجي هو كلام ابن رُشَيد وتعليقه على ما ذهب إليه أبو الوليد الباجي، إذ إنّ ابن رُشَيد خطّأ الباجي فيما ذهب إليه، فقد قال معلقاً على كلامه:

---

(١) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح، ج١، ص٨.
(٢)أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح، ج١، ص٨.

"وإنما وقع للبخاري- رضي الله عنه- هذا لما كان عليه من النفوذ في غوامض المعاني والخلوص من مُبهماتها والغوص في بحارها والاقتناص لشواردها، وكان لا يرضى إلا بدرّة الغائص وظبية القانص. فكان رضي الله عنه- يتأنّى ويقف وقوف تخّير لا تحيّر لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه فحُمّ له الحِمام ولم تمهله الأيَّام؛ لا لما قاله أبو الوليد من قوله الخطأ الذي ضربنا عن ذكره."(١)

ويفهم من كلام ابن رُشَيد بأنّ الإمام البخاري، وإن ظهر لديه في صحيحه تراجم لا يجد القارىء بينها وبين ما أورده من أحاديث تحتها صلة واضحة، فهذا لأن هذه المواضع من المواضع التي تحتاج إلى الغوص في المعاني للكشف عن وجه العلاقة بينها وبين هذه الأحاديث، وهذه إشارة منه _رحمه الله_ إلى التراجم الخفية.

وبالنسبة لمقولة الإمام الباجي فإنّي أرد عليه بما يأتي:

١- إنّ وجود بضعة أبواب وتراجم خلاها البخاري من أحاديث، ليس مسوغاً لإصدار حكم بعدم تبييض الإمام البخاري لكتابه الصحيح، حتى لو صدر هذا الكلام من كبار العلماء، فالإمام البخاري استغرق في تأليف كتابه ست عشرة سنة، ومكث يحدّث منه ما لا يقل عن عشرين عاماً، بدليل قول العلماء بعرض صحيح البخاري على كبار العلماء في عصر البخاري، ومنهم أحمد بن حنبل المتوفى(سنة ٢٤١هـ)، وكما هو معلوم فالبخاري توفي سنة (٢٥٦هـ) وبالطبع فإنّ عرض الصحيح تم قبل وفاة الإمام أحمد بن حنبل، فكيف نقبل التسليم بمسألة عدم التبييض في فترة زادت على عشرين سنة لكتاب ألفه صاحبه ومكث بعد التأليف دهراً يُحدّث منه الآف الرواة.

٢- استشهد أبو الوليد الباجي على صحّة كلام المستملي بالاختلافات التي وقعت بين رواة الفَرَبري، وهذا التفسير والربط بني على استنتاج وتحليل من نفسه، وهذا أمر لم يشهده، لأنه لم يعاصرهم، ولا دليل عليه، بل إنّ الشواهد التاريخية تنفي ما ذهب إليه، من أنّ أصحاب الفَرَبري وجدوا الصحيح نسخاً متفرقة غير مرتبة فاجتهد كل بحسب ما رآه مناسباً.

٣- و هذه الصورة التي نقلها الباجي، وفسرها تقتضي أن يكون هناك تفاوت كبير في التقديم والتأخير، ولا يقتصر الأمر على تقديم إحدى الترجمتين على الأخرى في نفس الموضع.

٤-كما أنّ هذا الكلام يرد عليه بما قلناه سابقاً من أن الإمام البخاري عرض كتابه بعد الانتهاء من تصنيفه مرتبا مضموماً بعضه إلى بعض، وهذا ما جرت به العادة.

---

(١) ابن رُشَيد السبتي، إفادة النصيح، ص٢٦.

ويؤيد ما ذهبت إليه ما قاله القسطلاني وعقّب به على مقولة الباجي، حيث قال: وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث إن الكتاب قرىء على مؤلفه، ولا ريب أنّه لم يقرأ عليه إلا مرتباً مبوباً، فالعبرة بالرواية لا بالمسوّدة التي ذكر صفتها..."(١).

٣- وإذا سلّمنا وجود هذه المواضع المبيضة، فإنّ وجودها لا يمكن اعتباره بحال دلالة على عدم تبييض الكتاب، وإنّما نستطيع وصفه بأنّه ربما من التعديلات التي أراد البخاري أن يضيفها للصحيح، وهذا أمر علمي معروف، فعلماء الحديث كانوا عندما يصنِّفون كتبهم، لا يدعونها جانباً وإنما كانوا حريصين على مراجعة كل ما صنّفوه وعمل التعديلات أو إضافة ما يرونه مناسباً، من وقت لآخر.

فإن تصورنا هذا النهج العلمي المتبع من قبل العلماء، فكيف لا نقبل ولا نتصوّر قيام عالم كالإمام البخاري، بمراجعة صحيحه خلال السنوات الطويلة التي قضاها وهو يحدِّث النَّاس بعلمه ومن كتابه الصحيح، أليس من البديهي أن يقوم بإضافة بعض التعديلات ومراجعة نفسه فيما صنّف أو كتب، ومن ثمّ فإننا نستطيع القول بأن مثل هذه المواضع التي قد يكون الإمام البخاري تركها، هي مواضع أراد مراجعتها مراجعة علمية مدروسة، ولا علاقة لها بمسألة تبييض الصحيح، أو تركه مسوّدة.

و لعل هذا ما نستطيع به تفسير كلام ابن رُشَيد عندما قال:" فكان رضي الله عنه- يتأنّى ويقف وقوف تخّير لا تحيّر لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه فحُمّ له الحِمام ولم تمهله الأيَّام"(٢).

والدليل على أنّ الإمام البخاري كان ممّن يحرص على مراجعة ما يكتب وينظر فيه، ما قاله محمد بن أبى حاتم الوراق حيث قال:" كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانا، فكنت أراه ... يأخذ القداحة فيورى نارا بيده ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلّم عليها ثم يضع رأسه"(٣).

وهذا ما أكده تلميذه الفَرَبري الذي لازمه وأخذ عنه الصحيح حيث أورد الخطيب البغدادي قوله: قال محمد بن يوسف الفَرَبري:"كنت عند محمد بن إسماعيل البخاري بمنزله ذات ليلة فأحصيت عليه انه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثماني عشرة مرة"(٤).

٣- كما أننا إذا أردنا اعتماد قول أبي الوليد الباجي في تتبع هذه المواضع فإنّه بحسب قوله ينبغي أن يكون الاختلاف واقعاً بين أربعة من رواة الفَرَبري ابتداءً وهم أبو إسحاق المستملي، وأبو محمد الحمّوي السَّرَخْسي، وأبو الهيثم الكُشْمِهَني، وأبو زيد المروزي. حتى نقول إنّ هذا الموضع من المواضع التي وقع فيها اختلاف، وتبييض، وتصرّفٌ

---

(١) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري،ج١، ص٤٣-٤٥.
(٢) ابن رُشَيد ، إفادة النصيح، ص٢٦.
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص١٣.
(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص١٤.

من الرواة.

وعليه فإن لم يكن الاختلاف قد وقع بينهم في التقديم والتأخير، فيكون هذا من الاختلافات التي لا تعلّق لها بمسألة ترك بعض المواضع مبيضة، لأنّه من المفترض أن يكون أصحاب الفَرَبري الأربعة قد رووا لتلاميذهم ما استقر عليه كل موضع بحسب ما تَلقّوه من شيخهم الفَرَبري.

وهذا ما لم يتحقق في عدد من المواضع التي اعتبر بعض العلماء (كابن رُشَيد، والكرماني، وابن حجر وغيرهم) أنّها من المواضع التي ترك فيها البخاري بياضاً، وسيظهر هذا عند مناقشة المواضع التي نبّه عليها العلماء كما سيأتي.مع التنبيه على مسألة هامة وهي أنّ عدد المواضع التي نبّه عليها العلماء واعتبروا أنّ ما وقع فيها من اختلاف بسبب المواضع المبيضة، وأنّ تصرفاً للنقلة وقع. لم يتجاوز بضعة مواضع.

وهذا ما يؤكد صحة كلام الإمام ابن حجر حيث ذكر في مقدمة الفتح إلى أنها مواضع قليلة جداً و قد صرح بذلك(١).

٤- هذه المواضع التي نبّه عليها العلماء كان تنبيههم اجتهاداً، واقصد بذلك أن هذه المواضع التي علّق عليها العلماء، كان تعبيرهم للأمر يأخذ منحى الاجتهاد الظني لا التأكيد القطعي، فقد لجأوا إلى هذا التفسير لتبرير المواضع التي استوقفتهم من حيث المناسبة بين الترجمة والأحاديث المدرجة إليها.

قواعد مستخلصة للحكم على اختلاف ما قيل إنّه وقع بسبب المواضع المبيضة:

بناءً على كلام المستملي، وأبي الوليد الباجي فإنّ هناك قرائن ينبغي توافرها في أي اختلاف لاعتبار أنّه بسبب تلك المواضع التي تركها الإمام البخاري مبيضة، بحسب ما نقل عن المستملي، وهي:

١) أن تكون صورة الاختلاف الذي وقع من باب (التقديم والتأخير في الترجمة والأحاديث)، ولا تعلق له بزيادة ما أو اختلاف على ضبط ما، أو حذف وما شابه من صور الاختلاف المتعددة.

٢) أنّ تكون صورة هذا الاختلاف قد وقعت بين أشهر أصحاب الفَرَبري وتلاميذهم. فإن لم تكن صورة الاختلاف وقعت من قبلهم، ونسبت إلى نسخهم؛ فإنّه يعاد النّظر في تفسير وتعليل الاختلاف بناء على المواضع المبيضة، وتصرّف الرواة.

٣) بحسب ما ذكر سابقاً فإنّه إن وقع اختلاف ما في التقديم والتأخير عند راوٍ ما، أو في نسخة واحدة، وبالمقابل اتفق أصحاب الفَرَبري على خلاف ذلك، فما وقع هنا هو اختلاف مرجوح لا نحكم عليه أنّه اختلاف

(١) ابن حجر، هدي الساري، الفصل الثاني في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه، ج١، ص٨.

وقع بسبب المواضع المبيضة.

٤) حصر العلماء صور الاختلافات بسبب المواضع المبيضة في أمرين:

- الأولى: ثبوت تراجم لم يثبت بعدها شيء متعلق بها، من وجه جلي أو ظاهر.

- والثانية: ثبوت أحاديث لم يترجم لها البخاري.

المطلب الثاني

دراسة لبعض المواضع التي تحدّث فيها العلماء عن مسألة التبييض

في هذا المطلب تناولت نماذج من التراجم التي ذكر العلماء أنّه وقع لرواة الصحيح والنقلة تصرّف فيها بسبب(التبييض أو المواضع المبيضة، أو أنّ البخاري أخلى لها بياضاً، فألحق الرواة المواضع بعضها ببعض) بحسب تعبير العلماء من شرّاح الحديث عن هذه المسألة. و الهدف من تناول هذه المواضع بالتحليل هو معرفة وجه الصواب فيها، ومدى تعلّقه بما قاله العلماء حول تصرّف رواة الصحيح في ترتيبها من حيث التقديم والتأخير.

المواضع التي نبّه عليها العلماء واعتبروا أنّها من البياضات:

المثال الأول: أن يذكر ترجمة دون أن يورد حديثاً تحتها يناسب الترجمة:

ومثاله: ما وقع في كتاب الأذان، باب: "القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام

ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع". أخرج فيه البخاري حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ »(١).

محل الاختلاف:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الآذان، ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع، ج١، ص١٥٨، حديث رقم٧٩٥.

قال ابن بطال:"ترجم له البخاري:« باب القراءة في الركوع والسجود »، ولم يُدخل فيه حديثًا بجواز ذلك ولا بمنعه."[1] اختلف العلماء في ثبوت هذه الزيادة في الترجمة وهي لفظ:" باب القراءة في الركوع والسجود"، حيث أشار ابن بطال إلى وقوعها في الصحيح، و مصدر الإشكال في هذا الموضع هي أنّ هذه الزيادة انفرد بها ابن بطال، وهي لفظ (بَاب الْقِرَاءَة فِي الرُّكُوع وَالسُّجُود). في حين نفى ابن رُشَيد، وابن حجر وقوع هذه الزيادة في الترجمة في نسخ صحيح البخاري.

الخلاف الثاني:

محاولة العلماء لتفسير وقوع هذه الزيادة، و تعليل ابن حجر بأنّ هذه الزيادة سببها المواضع المبيضة، ولكن وقع تصرف لابن حجر في نقل أقوال العلماء.

فقد ذكر الحافظ ابن حجر كلام ابن المنّير بشيء من التصرف؛ حيث قال:" وقد تبع ابن المنير ابن بطال، ثم اعتذر عن البخاري بأن قال: يحتمل أن يكون وضعها للأمرين فذكر أحدهما، وأخلى للآخر بياضا ليذكر فيه ما يناسبه، ثمّ عرض له مانع فبقيت الترجمة بلا حديث."(٢)

ونصّ كلام ابن المنيّر هو الآتي:" باب القراءة في الركوع والسجود، وما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع...قلت: رضي الله عنك! هذه الترجمة يحمل أن يكون وضعها على القراءة في الركوع، ليذكر فيها بالإجازة أو المنع. ثم عرض له مانع من ذلك فبقيت الترجمة بلا حديث يطابقها. والله أعلم."(٣)

مناقشة مسألة البياض الذي نبّه عليه ابن بطال:

قلت: إنّ الزيادة التي زادها ابن بطال هنا هي زيادة انفرد بها، بحسب كلام ابن رُشَيد، وابن حجر، ولم يوافقه أحد من رواة الصحيح عن الفَرَبري، وفي النسخة اليونينية لم ينبّه اليونيني على وجود أي اختلاف بين رواة الفَرَبري على ترجمة الباب، أو الحديث(٤). ولكن بالرجوع للنسخ المخطوطة التي توفرت وجدت أنّ هذه الزيادة قد ثبتت بالفعل في نسخة واحدة من رواية أبي الحسن علي بن أبي بكر

(١) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ج٤، ص١٤.
(٢) ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٢٨٢. هذا نصّ كلام ابن حجر في الفتح.
(٣) ابن المنيّر، المتواري على أبواب البخاري، ص٤٠.
(٤) لم ينبه اليونيني على وقوع مثل هذه الزيادة مطلقاً وقد ثبت هذا في النّسخ المطبوعة، ففي المطبوع في طبعة دار طوق وهي معتمد هذه الدّراسة ج١، ص١٥٨، لم يقع التنبيه على ذلك، وفي المخطوطة، لم تثبت هذه الزيادة في نسخة فيض الله، ورقة رقم (٤٧)، وكذلك في نسخة عبد العزيز، ورقة رقم(٦٠)، ولم تثبت كذلك في نسخة الكُشَاني المخطوطة ورقة رقم(٤٣)، وقد تمت مراجعة نسخة ابن الحطيئة ورقة رقم(١٦٣)، ونسخة الزَّبِيدي، ورقة رقم(٦٧٦).

القلانسي(١)، عن شيخه أبي الوقت السِجْزي والتي يرويها عن شيخه الداودي، عن الحمّوي، ولكن لما تفرد القلانسي بهذه الزيادة، وخالف بذلك ما وقع للرواة الآخرين، فإنّ هذه الزيادة تعتبر مرجوحة. وبذا فوجود هذه الزيادة وما بني عليها من نتائج محل نظر واعتراض لعدم ثبوتها في النّسخ الخطية الصحيحة، حتى نثبت محل الخلاف وقضية البياض. ويبقى هذا اجتهاداً اجتهده ابن بطال اعتماداً على زيادة في ترجمة الباب وقعت له.

وبهذا فإنّ قوله إنّ الإمام البخاري ترك هذه الترجمة حتى يتسنى له حديث في الباب، لا يتجه، لعدم ثبوت هذه الزيادة في الأصل.

المثال الثاني:

ما وقع في كتاب الكسوف حيث وقع اختلاف بين شيوخ أبي ذر الهروي حول إثبات ترجمة:

(باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى)، قبل ترجمة (بَاب الرَّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُسُوفِ أَطْوَلُ)، بحيث ثبت وجود الترجمتين متتاليتين، ولا يوجد حديث بينهما. والحديث الذي جاء بعد الترجمة الثانية هو حديث عائشة رضي الله عنها ولا تعلّق له بالترجمة الأولى، أنّ:" النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي سَجْدَتَيْنِ الْأَوَّلُ الْأَوَّلُ أَطْوَلُ."(٢)

قال ابن رُشَيد:"وقع في هذا الموضع تخليط من الرواة، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الأولى قطعا، وأما الثانية فحقها أن تذكر في موضع آخر، وكأن المصنف ترجم بها وأخلى بياضا ليذكر لها حديثاً أو طريقاً كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتابة إلى بعض فنشأ هذا، والأليق بها حديث أسماء(٣) المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه.."(٤)

وقد أيّد ابن حجر ما قاله ابن رُشَيد من أنّ هذا من المواضع المبيضة، ووافقه العيني(٥) حيث نقل كلام ابن حجر في عمدة القاري.

---

(١) هذه الزيادة ثبتت في النسخة المخطوطة للقلانسي، ورقة رقم(٦٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الكسوف، ج٢، ص٤٠، حديث رقم١٠٦٤. وعند الرجوع لابن المنيّر في كتابه المتواري، لم أجد له تعليقاً على الأمر.

(٣) وحديث أسماء الذي عناه ابن رُشَيد هو المذكور في كتاب صحيح البخاري، كتاب الكسوف، في باب (صلاة النساء مع الرجال في الكسوف)، قال البخاري رحمه الله:" حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ =امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ أَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خَسَفَتْ الشَّمْسُ فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي فَقُلْتُ مَا لِلنَّاسِ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَتْ سُبْحَانَ اللَّهِ فَقُلْتُ آيَةٌ فَأَشَارَتْ أَيْ نَعَمْ قَالَتْ فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْغَشْيُ فَجَعَلْتُ أَصُبُّ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ.." الحديث، ج٢، ص٣٧، حديث رقم ١٠٥٣.

(٤) هذا القول منقول عن فتح الباري، بحسب ما ذكره ابن حجر العسقلاني في الفتح، عن ابن رُشَيد السبتي، ج٢، ص ٥٤٨.

(٥) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج١١، ص٥٦.

محل الخلاف: ألخصه كالآتي:

١. **هو في عدم مناسبة ترجمة (باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى) لحديث الباب، وكان الأولى أن تذكر هذه الترجمة في غير هذا الموضع؛ وبالتحديد في حديث أسماء بنت أبي بكر المذكور آنفاً.**
٢. **قيام شيوخ أبي ذر بحذف الترجمة الأولى وإبقاء الثانية كما حصل مع الحمّوي والكُشْمِهَني، في حين أبقى المستملي الترجمة الأولى التي لا تعلق لها بالحديث. وهذا عدّ تصرفاً واختلافاً وقع بسبب هذه المواضع التي تركها الإمام البخاري بياضاً.**
٣. **ما ذكره شراح الصحيح حول ترك الإمام البخاري بياضاً ليذكر لها حديثاً كعادته، فلم يتفق، فضم بعضهم الكتابة بعضها إلى بعض، فوقع الخلط.**

تحرير محل الخلاف في هذه المسائل:

بالتأمل فيما وقع أجد أنّ ما قام به الرواة في ضم البابين بعضهما إلى بعض هي الصورة الطبيعية للرواية، ولا يمكن اعتبارها خلطاً وقع منهم، ولم يقع منهم أي تقديم أو تأخير بالنسبة لموقع الترجمتين من الصحيح، فقد قام الرواة ممن أثبتوا ترجمة البابين برواية الترجمتين كما وقعت من قبل الإمام البخاري، حيث ثبت في رواية ابن الحطيئة أنّه أثبت الترجمة الأولى والثانية وقد وجدت الترجمتين مثبتتين في نسخة مغنيسيا، هكذا:"باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى، باب الركعة الأولى في الكسوف أطول." (١)

وفي نسخة أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر أثبت أبو ذر في المتن الترجمة الثانية، و نبّه على وقوع هذه الصورة من قبل الحمّوي والكُشْمِهَني، ثمّ أشار في الهامش إلى الترجمة الأولى ونبّه على أنّ هذا وقع في رواية المستملي.(٢)

الأمر الثاني: إنّ قيام الإمام أبي علي بن شَبْويَة بإثبات الترجمة الأولى والتنبيه عليها في الحاشية بقوله:"ليس فيه حديث"، وفعل الإسماعيلي في مستخرجه(٣)، شاهد على أنّ الرواة ضبطوا رواية الفَرَبري عن البخاري كما وقعت، وإلا لماذا ينبّه ابن شبوية على عدم وجود حديث في الباب؟ سوى أنّه أراد رفع أي التباس قد يقع أو توهم من سقوط أي حديث. أمّا عن تبرير ما وقع من تصرّف لشيوخ أبي ذر فقد يكون هذا محض اجتهاد وقع منهم في إثبات ما رأوه مناسباً لحديث الباب.

وفيما يأتي جدول (٨) يلخص صورة ما وقع في النّسخ المخطوطة من اختلاف في باب الركعة الأولى في الكسوف:

صورة الاختلاف ووقوعها	الرواية واسم النسخة	الرق

(١) نسخة مغنيسيا المخطوطة لرواية ابن الحطيئة.ج١، ورقة رقم (٢١٦).
(٢) النسخة الزاهدية لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، ورقة رقم(١٣٢).
(٣) انظر ما ذكره الإمام ابن حجر في الفتح ج٢، ص٥٤٨.

م	المخطوطة	
١	رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر- النسخة الزاهدية(١)	أثبت الترجمة الثانية(بَاب الرَّكْعَة الْأُولَى في الكسوف أطول) في المتن كما في رواية الحمّوي والكُشْمِهَني- ونبّه على الترجمة الأولى (باب صب المرأة على رأسها)، في الحاشية مع التنبيه على أنّ هذا التصرف وقع من المستملي في روايته.
٢	رواية ابن الحطيئة- نسخة مغنيسيا	أثبت الترجمتين معاً.
٣	رواية أبي علي الصدفي، عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر- النسخة الملكية(٢)	أثبت الترجمتين معاً، ولكن قدّم ترجمة:" الرَّكْعَة الْأُولَى فِي الْكُسُوفِ أَطْوَلُ"، على الترجمة الأولى
٤	رواية ابن منظور القيسي عن أبي ذر- نسخة ابن منظور(٣)	أثبت تحت ترجمة(باب صب المرأة على رأسها)، الحديث الثاني من الباب السابق، وهو باب (الصلاة في كسوف القمر)(٤)، ثمّ أثبت ترجمة (باب الركعة الأولى...)، وأخرج فيه حديث عائشة.
٥	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق الزبيدي- الحرم المكي(٥)	أثبت الترجمتين معاً:(باب صب المرأة...)، ثمّ (باب الركعة الأولى...)
٦	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق القلانسي، نسخة مكتبة طرخان(٦)	أثبت الترجمتين معاً: (باب صب المرأة...)، ثمّ (باب الركعة الأولى...)
٧	رواية كريمة المروزية-النسخة السليمانية(٧)	ثبت فيها ترجمة (صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى)، و سقطت الترجمة الثانية.
٨	رواية الكَشَاني-نسخة مكتبة طرخان(١)	أثبت الترجمتين معاً، ولكن قدّم ترجمة:" الرَّكْعَة الْأُولَى فِي الْكُسُوفِ

(١) ورقة رقم (١٣٢) من المخطوط.
(٢) ورقة رقم (٥٠) من المخطوط.
(٣) ورقة رقم (٢٥٥) من المخطوط.
(٤) والحديث هو حديث أبي بكرة :" قال ثم خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج يجر رداءه حتى انتهى إلى المسجد وثاب الناس إليه فصلى بهم ركعتين فانجلت الشمس فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله وإنهما لا يخسفان لموت أحد..." قلت: هذا الحديث جعله مدرجاً تحت ترجمة(باب صب المرأة..). صحيح البخاري، كتاب الكسوف،ج٢، ص٣٩، حديث رقم١٠٦٣.
(٥) ج١، ورقة رقم (١٣١) من المخطوط. وقد ثبت في رواية الدمياطي نسخة تشستر بتي، عن أبي الوقت السجزي بنفس الصورة حيث أثبت الترجمتين معاً، ورقة رقم(٥١).
(٦) ورقة رقم (٧٩) من المخطوط.
(٧) ورقة رقم (١٤٤) من المخطوط.

		أطوَلُ"، على الترجمة الثانية.

المثال الثالث: إثبات زيادة ترجمة وقعت للمستملي:

ما وقع في كتاب الجهاد باب (بغلة النّبي ﷺ)، فقد وقعت زيادة في رواية المستملي حيث زاد باب (الغزو على الحمير) قبل هذه الترجمة، وهذه الزيادة وافقه عليها النّسفي(٢)، ولكن لا أحد من أصحاب الفَرَبري أثبت هذه الترجمة. وقد حاول ابن حجر تعليل وجود هذه الزيادة، ونسب ذلك إلى مسألة المواضع التي تركها الإمام البخاري مبيضة بقوله:" "باب الغزو على الحمير" كذا في رواية المستملى وحده... يحمل على أنه وضع الترجمة وأخلى بياضا للحديث اللائق بها فاستمر ذلك، وكأنه أراد أن يكتب طريقا لحديث معاذ: "كنت ردف النّبي ﷺ على حمار يقال له عفير"(٣).

وقال العيني:"وهذا الباب وقع في رواية المستملي وحده، بلا حديث فكأنّه وضع الترجمة وأخلى بياضا للحديث فاستمر على ذلك. وضم النّسفي هذه الترجمة للترجمة التي تليها فقال باب الغزو على الحمير وبغلة النبي البيضاء، ولم يتعرض إلى وجهه أحد من الشرّاح وليس له وجه أصلا على ما لا يخفى."(٤)

مناقشة الاختلاف:

إنّ ما وقع من قبل المستملي من إثبات هذه الترجمة، أمر انفرد به عن أصحاب الفَرَبري، و قد تكون هذه من الزيادات المرجوحة، بدليل عدم موافقة أصحاب الفَرَبري له في ذكرها، ومع ذلك فقد قام أبو ذر بالتنبيه على وقوعها من قبل المستملي(٥).

وثبوت هذه الترجمة في رواية النّسفي مع إلحاقها بترجمة الباب الذي جاء بعدها، يؤكد على أنّ هذه الترجمة مصدرها الإمام البخاري، وقد يكون للفربري نظر في إثباته لها بحسب روايته عن البخاري، فقد تكون ترجمة ضرب عليها الإمام البخاري، ولم يشأ إثباتها، ولذا لم يروها الفَرَبري لبقية تلاميذه، في حين أراد المستملي أن يثبتها من باب إثبات ما وقع له.

مع التنويه على مسألة هامة وهي أنّه لم يقع في هذا المثال أي تقديم أو تأخير، وجلُّ ما في الأمر هو في عدم موافقة أصحاب الفَرَبري المستملي في إثبات هذه الترجمة. وما أراه أنّ صورة الاختلاف الذي وقع لا يدل على أنّ أصحاب الفَرَبري قاموا بالتقديم والتأخير أو التصرف

---

(١) ورقة رقم (٥٦) من المخطوط.

(٢) ذكر هذا الإمام ابن حجر في الفتح، ج٦، ص٧٤، ووافقه القسطلاني في إرشاد الساري، ج٦، ص٤٠٥، والعيني في عمدة القاري، ج١٤، ص١٦٢.

(٣) فتج الباري، كتاب الجهاد، باب

(٤) عمدة القاري، ج١٤، ص١٦٢. نقلت قول القاري هنا وتركت تعبير الحافظ في الفتح، لأنّ قول القاري يعطي صورة الأمر بصورة أوضح. وانظر كلام الحافظ في الفتح، ج٦، ص٧٤.

(٥) كما سيأتي في الجدول الذي رصد فيه الاختلاف.

كيفما شاءوا.

جدول(٩) يبين فروق الروايات والنّسخ في إثبات الترجمة التي زادها المستملي باب الغزو على الحمير:

الرقم	الرواية و اسم النسخة المخطوطة	صورة الاختلاف ووقوعها
١	رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر- نسخة الفاتح(١)	ثبت في الرواية باب الغزو على الحمير، ثمّ باب (بغلة النّبي ﷺ)(٢).
٣	رواية أبي علي الصدفي، عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر- النسخة الملكية	ثبت في الرواية باب الغزو على الحمير، ثمّ باب (بغلة النّبي ﷺ)
	رواية أبي علي الصدفي –النسخة السعادية المغربية(٣)	ثبت في الرواية باب الغزو على الحمير، ثمّ باب (بغلة النّبي ﷺ)
٥	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق الزبيدي- الحرم المكي(٤)	أثبت ترجمة (بغلة النبي ﷺ).
٦	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق القلانسي- نسخة مكتبة طرخان(٥)	أثبت ترجمة (بغلة النبي ﷺ).
	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق شرف الدين الدمياطي- نسخة مكتبة تشستر بتي(٦).	أثبت ترجمة (بغلة النبي ﷺ).
٧	رواية كريمة المروزية-نسخة بيروت(٧)	أثبت ترجمة (بغلة النبي ﷺ).
٨	رواية الكُشَاني-نسخة مكتبة طرخان(٨).	أسقطها الكُشَاني من المتن، وأثبت ترجمة (بغلة النّبي ﷺ) وورد التنبيه عليها في الحاشية

المثال الرابع: **عدم مناسبة الترجمة لحديث الباب:**

ما جاء في صحيح البخاري، في كتاب الجهاد: (باب جوائز الوفد، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة) حيث أخرج البخاري حديث ابن عباس وفيه:" أَنَّهُ قَالَ يَوْمُ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ

(١) ج٢، ورقة رقم(٨٧) من المخطوط.

(٢) ووقع التنبيه في المخطوط من خلال الرقوم، بالإشارة إلى أنّ هذه زيادة وقعت لأبي ذر الهَرَوي.

(٣) ج٢، ورقة رقم(٣١٣) من المخطوط، ووقع التنبيه في المخطوط من خلال الرقوم، بالإشارة إلى أنّ هذه زيادة وقعت لأبي ذر الهَرَوي.

(٤) ورقة رقم (١٢٨) من المخطوط.

(٥) ورقة رقم (٢٠٩) من المخطوط.

(٦) ورقة رقم (١٣٤) من المخطوط.

(٧) ورقة رقم (١٤٤) من المخطوط.

(٨) ورقة رقم (١٤٢) من المخطوط.

الْحَصْبَاءَ فَقَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ..." (١)

محل الخلاف:

ذكر الحافظ ابن حجر أنّ ترجمة (جوائز الوفد) وقعت متقدمة في جميع نسخ رواية الفَرَبري، مما أدّى إلى إشكالٍ في عدم مناسبة الحديث الذي ورد بعد باب (هل يستشفع إلى أهل الذمة). في حين جاء في رواية أبي علي بن شبوية عن الفَرَبري تأخير ترجمة "جوائز الوفد"، عن الترجمة "هل يستشفع"، وكذا هو عند الإسماعيلي، وبه يرتفع الإشكال، فإنّ حديث ابن عباس[٢] مطابق لترجمة جوائزالوفد لقوله فيه: "وأجيزوا الوفد" بخلاف الترجمة الأخرى، وكأنّه ترجم بها وأخلى بياضا ليورد فيها حديثا يناسبها فلم يتفق ذلك[٣].

١. كما أنّ ابن حجر ذكر أنّ الرواة تصرفوا بضم البابين، ووافقه على ذلك القسطلاني[٤]، والعيني. حيث قال العيني:"وكان البخاري وضع هاتين الترجمتين، وأخلى بينهما بياضا؛ ليجد حديثا يناسبهما، فلم يتفق ذلك. ثمّ إنّ النسّاخ أبطلوا البياض، وقرنوا بينهما."[٥]

٢. ما ذكره ابن حجر وغيره من الشراح من أنّه ليس في رواية النّسفي (باب جوائز الوفد)، بل الذي وقع عنده: (باب هل يستشفع إلى أهل الذمة)، وأورد فيه حديث ابن عباس – المذكور سابقاً- وفي طلب المطابقة بينهما تعسف، ولقد تكلف بعضهم في توجيه المطابقة فقال:" ولعله من جهة أن الإخراج يعني في قوله أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، يقتضي رفع الاستشفاع، والحض على إجازة الوفد يقتضي حسن المعاملة، أو لعل إلى في الترجمة بمعنى اللام أي هل يستشفع لهم عند الإمام وهل يعاملون[٦].

تحرير الخلاف:

إنّ اتفاق أصحاب الفَرَبري على صورة التقديم والتأخير في هذا الموضع، يشير إلى أنّ هذا الاتفاق لا بد أن يكون منبعه رواية الفَرَبري نفسه، إذ لا يمكن أن يتفق أصحاب الفَرَبري على كثرتهم على وجه واحد في الرواية دون أن يكون شيخهم الفَرَبري هو مصدرَ هذا الاتفاق.

---

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص٦٤.
(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص٦٤، حديث رقم٣٠٥٣.
(٣) انظر فتح الباري، ج٦، ١٦٠.
(٤) إرشاد الساري، ج٦، ص٥٨٦.
(٥) عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، ١٤، ص٢٩٨.
(٦) انظر فتح الباري، ج٦، ص١٧٠، و العيني ، عمدة القاري، ج٢٢، ص١٢٨.

وعليه فإنّ وقوع الترجمتين من حيث الموضع والترتيب، بهذه الصورة، دليل على ضبطهم لرواية شيخهم الفَرَبري عن البخاري، وأمّا مسألة تصرّف الرواة بالترجمتين بروايتهما متتاليتين دون ترك بياض بينهم، أقول إنّ اتفاق الرواة على إيراد لفظ باب لكل ترجمة منها، صورة توضح أنّهم لم يتصرفوا بالرواية وإنّما رووها على وجهها الذي وقع، وهذه الصورة من إيراد ترجمتين متتاليتين دون إيراد حديث بينهما هي صورة ضبط الرواة للمواضع التي ترجم لها البخاري، ولم يورد تحتها حديثاً معيناً، وكان قد ترك بين الترجمة الأولى والثانية فراغاً تصرّف فيه الرواة بأن ضموا الترجمتين لبعضهما، وهذا ما قصده المستملي بكلامه. في مسألة المواضع المبيضة[1].

وخلاصة الأمر فإنّ هذا المثال لا تعلّق له للتدليل على وقوع تصرّف من قبل المستملي والحمّوي والكُشْمِهَني، من أصحاب الفَرَبري، لعدم وجود أي اختلاف وقع بينهم في إيراد الترجمتين.

وأمّا مسألة تعلّق الترجمة ومناسبتها للحديث الذي أخرج بعد ترجمة (هل يستشفع إلى أهل الذمة) فهذه مسألة تتفاوت فيها الأفهام، وتندرج تحت التراجم الخفية التي تتطلب اجتهاداً لمعرفة العلاقة بين الترجمة وما أدرج تحتها.

وبالعودة للنّسخ المخطوطة ثبت في نسخة أبي الوقت السِجْزي من طريق القلانسي تقديم ترجمة باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم، ثمّ باب جوائز الوفد[2].

في حين ثبتت صورة الرواية للترجمتين كما ذكر ابن حجر، عن أصحاب الفَرَبري.

---

(١) انظر المطلب الأول من هذا المبحث..
(٢) ورقة رقم (٢٢٢) من النسخة المخطوطة من مكتبة طرخان.

كما في الجدول الآتي.

جدول(١٠) يبين فروق الروايات والنّسخ في تقديم وتأخير باب جوائز الوفد:

الرقم	الرواية و اسم النسخة المخطوطة	صورة الاختلاف ووقوعها
١	رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر (نسخة الفاتح)(١)	قدّم ترجمة باب جوائز الوفد، على ترجمة (باب هل يستشفع إلى أهل الذمة)
٣	رواية أبي علي الصدفي، عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر(النسخة الملكية)(٢)	قدّم ترجمة باب جوائز الوفد. على ترجمة (باب هل يستشفع إلى أهل الذمة)
	رواية أبي علي الصدفي (النسخة السعادية المغربية)(٣)	قدّم ترجمة باب جوائز الوفد.
٥	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق الزبيدي(الحرم المكي)(٤)	قدّم ترجمة باب جوائز الوفد.
٦	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق القلانسي (نسخة مكتبة طرخان)(٥)	قدّم ترجمة باب جوائز الوفد.
	رواية أبي الوقت السِجْزي من طريق شرف الدين الدمياطي- نسخة(مكتبة تشستر بتي)(٦)	قدّم ترجمة باب جوائز الوفد.
٧	رواية كريمة المروزية (نسخة بيروت أمين دمج)(٧)	أثبت الترجمتين، ولكن أثبت ترجمة جوائز الوفد في المتن، و ذكر الترجمة الثانية في الحاشية.
٨	رواية الكُشَاني (النسخة الكُشَانية من مكتبة طرخان)(٨)	قدّم ترجمة باب جوائز الوفد.

المثال الخامس: **عدم تعلق الأحاديث الذي أوردها البخاري بالترجمة من حيث الظاهر:**

جاء في كتاب الأيمان، باب (اليمين فيما لا يملك، وفي المعصية، وفي الغضب):

حيث أخرج البخاري تحته ثلاثة أحاديث(٩).

(١) ج٢، ورقة رقم (١٠٣) من المخطوط.
(٢) ورقة رقم (١٤٦) من المخطوط.
(٣) ج ٢، ورقة رقم (٣٣٢) من المخطوط.
(٤) ج٢، ورقة رقم (١٥٣) من المخطوط.
(٥) ورقة رقم (٢٢٢) من المخطوط.
(٦) ورقة رقم(١٤٢) من المخطوط.
(٧) ج٣، ورقة رقم (١٨٧) من المخطوط. والموجود في مكتبة أمين دمج، في بيروت.
(٨) ورقة رقم (١٥٠) من المخطوط.
(٩) الحديث الأول عن أبي موسى ، وفيه:" قَالَ أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

محل الخلاف:

اعتبر الكرماني أنّ ما وقع في هذا الباب، هو من تصرف النقلة بسبب عدم تعلق الأحاديث الذي أوردها البخاري بالترجمة من حيث الظاهر، ولكنّ الإمام ابن حجر لم يوافقه في ما ذهب إليه لأنّه بالإمكان معرفة وجه العلاقة بين الترجمة والأحاديث وقد بينها الحافظ في الفتح، دون أن يصار إلى مسألة (تصرّف النقلة)(١).

وفيما يأتي نص كلام الكرماني:

قال الكرماني:"كيف دلّ الحديثان على الجزأين الأولين من الترجمة؟ قلت: لعله قاسهما على الغضب، أو أراد بقوله (في المعصية) وفي شأن المعصية؛ لأن الصديق حلف بسبب إفك مسطح والإفك من المعصية؛ وكذا كل ما لا يملك الشخص فالحلف عليه موجب للتصرف فيما لا يملك فعل ذلك فيه، أي ليس له أن يفعله شرعا. والظاهر أنه من تصرفات النقلة من أصل البخاري، إذ قال بعضهم نقلنا عنه وفيه مبيضات كثيرة، وتراجم بلا حديث، وأحاديث بلا ترجمة، فأضفنا البعض إلى البعض."(٢)

وقد اعترض ابن حجر على كلام الكرماني، وعلّق على ما قاله بقوله:"لا يخفى تكلفه، والأولى أنّه لا يلزم أن يكون كل خبر في الباب يطابق جميع ما في الترجمة. وهذا إنما يصار إليه إذا لم تتجه المناسبة وقد بينا توجيهها."(٣)

المثال السادس:

إيراد البخاري ثلاث تراجم متتالية دون إيراد حديث بينها:

فقد وقع في الصحيح ثلاث تراجم ليس بينها حديث في كتاب الفرائض، باب (ميراث العبد النصراني والمكاتب النّصراني، وإثم من

أَسْأَلُهُ الْحُمْلاَنَ فَقَالَ وَاللَّهِ لاَ أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ وَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضْبَانُ فَلَمَّا أَتَيْتُهُ ...." الحديث. صحيح البخري، ج٨، ص١٣٨، حديث رقم٦٦٧٨.

والثاني حديث عائشة في حادثة الإفك، وفيه:" حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِمَّا قَالُوا، كُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ الْحَدِيثِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ { إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ } الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلَّهَا فِي بَرَاءَتِي فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ.." الحديث، ج٨، ص١٣٨، رقم ٦٦٧٩.

والثالث حديث: (أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفَرٍ مِنْ الْأَشْعَرِيِّينَ فَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضْبَانُ فَاسْتَحْمَلْنَاهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا ثُمَّ قَالَ وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا". صحيح البخاري، ج٨، ص١٣٨، حديث رقم ٦٦٨٠.

(١) قال ابن حجر: "باب اليمين فيما لا يملك وفي المعصية والغضب" ذكر فيه ثلاثة أحاديث يؤخذ منها حكم ما في الترجمة على الترتيب، وقد تؤخذ الأحكام الثلاثة من كل منها ولو بضرب من التأويل، وقد ورد في الأمور الثلاثة على غير" انظر فتح الباري، ج١١، ص٥٦٤.

(٢) الكواكب الدراري، ج٢٣، ص١٢٣.

(٣) فتح الباري، ج١١، ص٥٦٦.

انتفى من و لده، بَاب مَنْ ادَّعَى أَخًا أَوْ ابْنَ أَخٍ)[١].

ثمّ أورد البخاري بعد هذه التراجم المتوالية الحديث الآتي:

" قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قال: "حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى شَبَهِهِ فَرَأَى شَبَهًا بَيِّنًا بِعُتْبَةَ، ..."[٢] الحديث.

محل الخلاف:

قال العيني:"(باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني وإثم من انتفى من ولده) أي هذا باب في ميراث العبد النصراني إلى آخره. كذا وقع عن الأكثرين بغير حديث. وفي رواية أبي ذر عن المستملي والكُشْمِهَني باب (من ادعى أخا وابن أخ) ولم يذكر فيه حديثا."[٣] وقال الكرماني:" هنا ثلاث تراجم متوالية "باب ميراث العبد النصراني"، "باب إثم من انتفى من ولده"، "باب من ادعى أخا"، وقد ذكروا أنّ البخاري ترجم الأبواب، وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له وخلّى بين الترجمتين بياضا، والنقلة ضموا البعض إلى البعض"[٤].

تحرير الخلاف:

حاول بعض العلماء كابن المُنيّر أن يبين وجه العلاقة بين التراجم التي أوردها البخاري، وحديث عائشة الذي أورده البخاري بقوله:" باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني.

قلت: رضي الله عنك! أدخل البخاري هذه الترجمة، ولم يدخل فيها حديثاً، وكأنّه أدرجها تحت الحديث المتقدم، ليفهم أن النظر فيها محتمل أن يقال: لا يرثه، عملاً بعموم الحديث. وأن يقال: يأخذ المال لأن العبد المال، وله انتزاع ماله حياً، فكيف لا يأخذه ميتاً؟. هذا إن قلنا: إنه يملك. وإن قلنا: لا يملك العبد ألبتة فأولى."[٥]

قلت: وما قاله ابن المنيّر كلام متجّه، إذا يفترض أن يكون البخاري أورد هذه التراجم لإيراد أحاديث أخرى، فقد تكون المسألة متعلقة بتعدد ما يمكن أن يستنبط من قصة زمعة، ينطبق فيه الأمر على ما ترجم له البخاري.

---

(١) صحيح البخاري، ج٨، ص١٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٨، ص١٥٦، حديث رقم٦٧٦٥.
(٣) عمدة القاري، ج٢٣، ص ٢٦١. و انظر ابن حجر، فتح الباري، ج١٢، ص٥٣.
(٤) الكرماني، الكواكب الدراري، ج٢٣، ص ١٧٦.
(٥) ابن المنير، المتواري في على أبواب البخاري، ص١٦٤.

وفيما يأتي عرض لصورة الرواية كما وقعت عند العلماء والمحدّثين:

١. قال ابن حجر أمّا الإسماعيلي فلم يقع عنده "باب ميراث العبد النصراني" بل وقع عنده" باب إثم من انتفى من ولده" وقال: ذكره بلا حديث، ثم قال: "باب من ادعى أخا أو ابن أخ" وذكر قصة عبد بن زمعة(١).

٢. وقع عند أبي نعيم " باب ميراث النصراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أخا أو ابن أخ " وهذا كله راجع إلى رواية الفَرَبري عن البخاري(٢).

٣. وأمّا النّسفي فوقع عنده" باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني " وقال: لم يكتب فيه حديثا، وفي عقبه " باب من انتفى من ولده ومن ادعى أخا أو ابن أخ " وذكر فيه قصة ابن زمعة.

٤. قلت ووقع في مخطوط الأَصيلي عن شيخيه المروزي والجُرْجاني٣، إثبات جميع التراجم، لكن مع تقديم ترجمة (باب من بَاب مَنْ ادَّعَى أَخًا أَوْ ابْنَ أَخٍ) ثمّ أثبت التراجم الأخرى، مع إثبات لفظ كل بابٍ قبل كل ترجمة، ومن ثَمّ تكرر ورود ترجمة (باب من بَاب مَنْ ادَّعَى أَخًا أَوْ ابْنَ أَخٍ) بعد الترجمتين، ولكن مضرب عليها. ويبدو أنّها إشارة إلى تقديم ترجمة(باب من ادّعى أخاً أو أخ) على بقية التراجم. هذا بالإضافة لما وقع في الحاشية من إثبات عبارة (ليس في هذا الموضع حديث ..).

٥. ووقع في مخطوط رواية أبي ذر الهروي من طريق أبي مكتوم إثبات التراجم كالآتي: حيث قدّم ترجمة (من ادعى أخا أو ابن أخ) ورقم فوقها بالرقم(لا إلى) و إشارة (ح) إلى سقوطها من رواية الحمّوي، ثمّ أتبع هذه الترجمة المقدمة بالترجمتين مع إثبات لفظ وترك بياض (فراغ) بينهما، (باب ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني باب وإثم من انتفى من ولده)(٤).

وهذه الصورة هي عينها التي ثبتت في رواية ابن الحطيئة عن أبي ذر الهروي، مع توضيح الرقوم والتأكيد على أنّ هذا الترتيب وقع عند المستملي والكُشْمِهَني(٥).

ووقع عند الإمام الكُشَاني في روايته عن شيخه الفَرَبري في النسخة المخطوطة إثبات أول ترجمتين وحذف ترجمة(من ادعى أخا أو ابن أخ)، فجعل قصة ابن زمعة للترجمتين(٦).

وقال ابن حجر: قوله: "... فتلخص لنا من هذا كله أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمعة لترجمة (من ادعى أخا أو ابن أخ)، ولا إشكال فيه، وأمّا الترجمتان فسقطت إحداهما عند بعض وثبتت عند بعض وهذا كلّه راجع

(١) ابن حجر، فتح الباري، ج١٢، ص٥٢.
(٢) ابن حجر، فتح الباري، ج١٢، ص٥٢.
(٣) وهذا المخطوط نسخة نفيسة تعود لتاريخ(٥٠٥هـ)، موجود في مكتبة بوزان في المغرب، ورقة رقم (٧٥).
(٤) الجزء الرابع، ورقة رقم(١٠٠) من نسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم عن أبي ذر الهَرَوي.
(٥) ورقة رقم(٥٣) من مخطوط الخزانة العامة في الرباط، وثبت كذلك في النسخة الناصرية لمخطوط ابن الحطيئة، ورقة رقم(٣١٤). وثبتت كذلك في النسخة الملكية للصدفي عن أبي ذر الهَرَوي ورقة رقم(٣٣٨).
(٦) ورقة رقم(٣٢٨) من النسخة الكُشَانية المخطوطة. من مكتبة طرخان.

إلى رواية الفَرَبري عن البخاري، وأما النّسفي فوقع عنده"باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني" وقال: لم يكتب فيه حديثا، وفي عقبه "باب من انتفى من ولده ومن ادعى أخا أو ابن أخ" وذكر فيه قصة ابن زمعة، فتلخص لنا من هذا كله أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمعة لترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا إشكال فيه، وأما الترجمتان فسقطت إحداهما عند بعض وثبتت عند بعض، قال ابن بطال: لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا"(١).

قلت: أخالف الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه، فقد ثبت عن الأكثرية (من أصحاب الفَرَبري كالمستملي، والكُشْمِهَني، والجُرْجاني، والمروزي، والكُشَاني) تقديم باب (من ادعى أخا أو ابن أخ)، على الترجمتين، وجعلوا قصة ابن زمعة لترجمة باب ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني باب وإثم من انتفى من ولده).

في حين خالف الحمّوي، وقدم الترجمتين، وجعل قصة ابن زمعة لترجمة (من ادعى أخاً..).

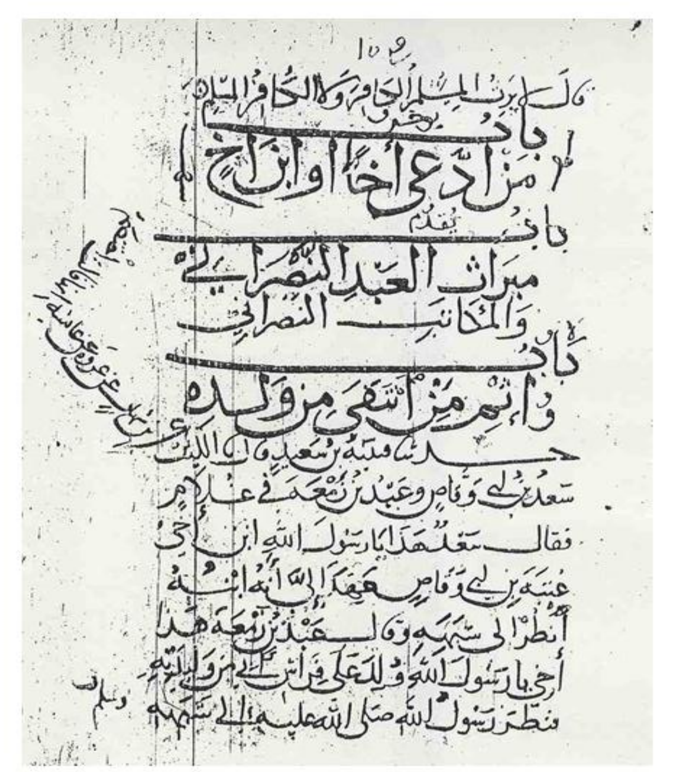
وفيما يأتي صور لأربع مخطوطات تبين صورة ما وقع من رواية.

(١) فتح الباري، ج١٢، ص٥٣.

لوحة رقم (١٠٠) من نسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي ، توضح ترتيب ثلاث تراجم أوردها البخاري في صحيحه متتالية، ووقع التقديم والتأخير فيها. انظر المثال السادس من الفصل الخامس مبحث التبييض والحذف. ص(٣٣٧) من هذه الدّراسة.

لوحة رقم(٧٥) من نسخة الجرجاني من مكتبة بوزان في المغرب. لنفس الموضع من كتاب الفرائض، باب من ادعى أخا أو ابن أخ.

لوحة رقم(٣١٤) من النسخة الناصرية لابن الحطيئة دمشق. يظهر فيها ترتيب التراجم وتظهر فيها الرقوم المتعلقة برواية المستملي والكشميهني



لوحة رقم(٥٣) من نسخة مخطوط الخزانة العامة في المغرب، لرواية ابن الحطيئة يظهر فيها ترتيب الأبواب مع إثبات الرقوم.

بعد مناقشة الأمثلة السابقة خلصت الباحثة للآتي:

١- بناءً على ما سبق فإنّه يقصد بالمواضع المبيضة: المواضع التي نبّه عليه بعض العلماء وأشاروا إلى وجود تصرّف من قبل النقلة (رواة صحيح البخاري)، بسبب وجود بياض تركه البخاري في هذه المواضع لإضافة أحاديث على شرطه لاحقاً. فقام الرواة بالتصرّف في هذه المواضع.

٢- ظهر من خلال مناقشة الأمثلة السابقة أنّ المواضع التي اعتبرها العلماء مواضع مبيضة، هي تلك المواضع التي أورد فيها الإمام البخاري ترجمتين متتاليتين، دون أن يورد حديثاً بعد الترجمة الأولى.

٣- تبين للباحثة من خلال البحث الحاسوبي أنّ المواضع التي أشار العلماء إلى وقوع تصرّف بسبب التبييض، أو البياض، أو المواضع المبيضة التي تركها البخاري، قليلة وتكاد تكون معدودة، وقد تناولت الباحثة عدداً منها(١).

٤- قول المستملي (فأضفنا بعض ذلك إلى بعض): وقول شرّاح الأحاديث (وهذا من تصرف النقلة) ثبت لي من خلال الأمثلة السابقة أربع صور تفسر المقصود بهاتين العبارتين، أذكرها فيما يأتي:

أ. الأولى بالضم، وترك الفراغ (البياض) الذي كان الإمام البخاري قد تركه في النّسخة التي كانت عند الإمام الفَرَبري.

ب. أو بإلحاق ترجمة الباب الأول بالترجمة الثانية مع إسقاط لفظ باب، بحيث تصبح وكأنهما ترجمة واحدة يجمع بينها حرف عطف.

ج. أو بوقوع اختلاف في تقديم أو تأخير الترجمة الأولى عن الثانية، كما ظهر في الأمثلة السابقة، بسبب اجتهاد بعض الرواة. وبسبب الصورة التي أثبتت فيها إحدى الترجمتين في أصل النّسخة التي كانت لدى الفَرَبري. و لكن مع التنبيه على أنّ وقوع الاختلاف في التقديم والتأخير كان في نفس الموضع، إذ لم يقع تقديم وتأخير نسب عند العلماء في تقديم ترجمة قبل أبواب أو بعد أبواب.

د. والصورة الأخيرة هي بحذف إحدى الترجمتين، وأعزو هذا التصرف إمّا إلى الإمام الفَرَبري، فربما كان يروي الأحاديث على

---

(١) و من المواضع القليلة الأخرى المتبقية التي لم أتناولها بالدراسة، ونبّه العلماء على وقوع تصرّف للرواة فيها ما يلي:

١) كتاب أحاديث الأنبياء، بَاب: { وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ إِلَى قَوْلِهِ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ }.

٢) كتاب النكاح، بَاب طَعْنِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعِتَابِ.

٣) كتاب الحدود، باب إذا زنت الأمة.

أكثر من صورة، أو إلى أصل نسخة البخاري التي كانت عند الإمام الفَرَبري، من وجود بعض من هذه التراجم قد أثبت في الحواشي، فاجتهد أصحاب الفَرَبري في إثباتها في موضعها، ولكن اختلفوا في تقديمها وتأخيرها، واختلفوا في إثباتها أو حذفها. وهذا أمر لا يقلل ولا ينقص من حرص رواة الصحيح على دقة النقل.

٥- من المتفق عليه أنّ الإمام البخاري ترك بعض الأبواب التي ترجم لها في الصحيح دون إيراد أي حديث فيها، كما ظهر من الأمثلة السابقة، وهي مواضع قليلة جدا ولا تكاد تشكل نسبة من التراجم التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه، ولكن لا يصح الاستدلال بها على ترك الإمام البخاري كتابه مُسَوَّدَة.

٦- إنّ وجود هذه المواضع له عدة تفسيرات؛ منها أنّها من المواضع الذي أضافها البخاري على صحيحه من باب الإضافات التي يضيفها أي مصنف لكتاب يؤلفه، وهذا ما جرت عليه عادة العلماء من مراجعة مؤلفاتهم، وإضافة بعض التعديلات عليها، كما حصل مع الإمام السخاوي، في كتابه فتح المغيث[١]، وهذا أمر لا يقدح بالكتاب المصنف بحال، وإنما هو دليل على اهتمام المصنف بمؤلفاته، ومراجعته لها.

٧- لم يتعلّق موضوع التبييض (ترك الإمام البخاري مواضع مبيضة) بمسألة إضافة أو حذف أي حديث من أحاديث صحيح البخاري، ودليل هذا قول المستملي الذي وضّح بنفسه مقصوده من كلامه و هو: (وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض).

فلم يذكر المستملي أي شيء يتعلق بمسألة زيادة حديث أو حذفه، وجل ما وقع هو في مسألة ضم التراجم، إلى بعضها دون ترك (فراغ) أو بياض كما كان في أصل نسخة البخاري التي كانت عند الإمام الفَرَبري. و في هذا رد على الكثير ممّن استغلوا مقولة المستملي في إثارة شبهة وجود تصرف وإقحام في صحيح البخاري.

٨- ظهر من خلال هذا المبحث أهميّة العودة إلى النّسخ المخطوطة لفهم كلام العلماء والمحدِّثين على صورته التي قصدوها، كما أنّ العودة للنّسخ المخطوطة، أمر يساعد على تجلية وجه الصواب، وفهم صور الاختلاف، وتحري أسبابها.

---

(١) ذكر الأستاذ موفق عبد القادر في كتابه توثيق النّصوص وضبطها أنّ الإمام السخاوي (ت٩٠٢هـ) أضاف الكثير من التعديلات على كتابه (فتح المغيث)، ظهر في النّسخة المخطوطة في مكتبة الحرم المكي وبخطه.ص٨٣.

المبحث الثالث

الرد على الانتقادات الموجّهة لصحيح الإمام البخاري

بسبب ما وقع من اختلافات في روايات صحيح البخاري

سيراً على أهداف هذه الدّراسة فقد ارتأيت مناقشة الانتقادات التي وجّهت لصحيح البخاري بسبب ما وقع من اختلافات بين الرواة، وبين النسخ، بإيراد كلام فؤاد سيزكين[1] في كتاب تاريخ التراث العربي، فقد ذكر عدداً من الانتقادات حول روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري أعرضها فيما يأتي، مع مناقشتها:

الانتقاد الأول:

١- ما ذكره فؤاد سيزكين حول روايات صحيح البخاري، حيث قال:"وأول شارح للصحيح هو الخطابي.. ولم يكن يعرف إلا الروايتين الأوليين(٢)، وأما الروايات الأخرى فيبدو أنها لم تنل في القرون الأولى اهتماما كبيرا، وأنّ النسيان قد طغى عليها"(٣).

يشير سيزكين إلى أنّ روايات صحيح البخاري توارت ولم يبق منها إلا روايتان وهما رواية الفَرَبري، ورواية إبراهيم بن معقل النسفي.

مناقشة الانتقاد والرد عليه:

وأول شارح للصحيح هو ويعد أول شرح لصحيح البخاري وهو كتاب (النّصيح) لشيخ الإسلام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي التلمساني المتوفى (٤٠٢هـ) بتلمسان(٤). إنّ الرد على فؤاد سيزكين

---

(١) باحث تركي معاصر، ولد سنة ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

(٢) ويقصد بها رواية الفربري، والنسفي، والروايات الأخرى هي رواية النسوي، والبزدوي، والمحاملي.

(٣) سزكين، تاريخ التراث العربي، ج١، ص٢٢٦.

(٤) "أصله من مدينة المسيلة وقيل من بسكرة، سكن طرابلس الغرب وبها أملى كتابه "النامي" شرحاً للموطأ، توجد منه نسخة في مكتبة القرويين بفاس تحت رقم 527. نزل تلمسان فأقام بها إلى وفاته. وله تفسير للقرآن المجيد تداوله العلماء فنقلوا عنه. قال ابن فرحون: كان فقيها فاضلا متقنا مؤلفا مجيدا له حظ من اللسان والحديث والنظر.ألّف كتابه "النامي" في شرح الموطأ، والواعي في الفقه و"النصيح" في شرح البخاري والإيضاح في الرد على القدرية ,وغير ذلك.وكان درسه وحده، لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور وإنما وصل بإدراكه. حمل عنه أبو عبد الملك البوني وأبو بكر بن محمد ابن أبي زيد.توفي بتلمسان سنة ٤٠٢ هـ. وقبره عند باب العقبة." ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب، ص٢١.

و قال ابن حجر في معجمه: كتاب شرح الموطأ وكتاب شرح البخاري كلاهما تأليف أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي التلمساني أنبأنا بهما أبو علي الفاضلي عن أحمد بن أبي طالب عن جعفر بن علي عن محمد بن عبد الرحمن الحضرمي عن عبد الرحمن بن

يتطلب فهم ومعرفة واقع الرواية عن الإمام البخاري، فمن المعلوم أنّ البخاري حدّث بكتابه سنين طويلة، وقد نقل عنه الصحيح عدد كبير من التلاميذ ممن نشط بعضهم في التحديث واتخذ مجالس للرواية، ولم ينشط الآخر للتحديث لانشغاله بعلوم ومسائل أخرى، ومن ذلك أنّ أفضل تلاميذ البخاري نشاطا في الحمل عنه والملازمة هما اثنان فقط الفَرَبري والنسفي، في حين أنّ المحاملي لا نستطيع القول أنّه حمل الصحيح وحدّث به لأنه كان في الأصل قاضيا سمع مجالس من صحيح البخاري أملاها الإمام البخاري في آخر زيارة زارها لبغداد.

وعليه فإنّ وجود اثنتين من الروايات هي مما اشتهر وعرف من روايات صحيح البخاري لا يقلل من قدر الصحيح، خاصة إذا عرفنا أنّ رواية الفربري اشتهرت وعرفت في الأفاق كلها.

الانتقاد الثاني:

ما ذكره حول رواية الإمام الفَرَبري عن شيخه البخاري، فقد ادّعى بأنها كانت رواية مختلطة ومعقدة، واستدل بكلامه على فعل الإمام الخطّابي، وأبي نعيم الأصفهاني، والحميدي في كتبهم من عدم اعتمادهم على نسخة الفَرَبري.

ونص قوله الآتي:

قال فؤاد سيزكين:"ويتضح من مقارنة النقول التي وصلت إلينا في المصادر أنّ رواية النسفي أقل صعوبة وغموضا في نصها عن رواية الفَرَبري، بكثير، ومن المرجّح أنّ هذا هو السبب في أن الخطابي وأبا نعيم الأصفهاني (المتوفى سنة٤٣٠هـ/١٠٣٨م)، والحميدي (المتوفى سنة ٤٨٨هـ/١٠٩٥م) فضّلوا رواية النسفي فجعلوها أصلا لشروحهم أو لعملهم فيها، ورغم هذا فإن رواية النسفي قد توارت _لأسباب لا نستطيع أن نعرض لها في هذا الموضع _أمام رواية الفَرَبري، وتعتمد هذه على أصل يرجع إلى نص نسخة أبي جعفر محمد بن أبي حاتم كاتب البخاري... وهذه النصوص المتداولة لا بد أنّها كانت مختلطة ومعقدة للغاية، حتى إنّ النسخ الأولى المنسوخة عنها تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا..."(١)

مناقشة الانتقاد والرد عليه:

حمل كلام سيزكين في مضمونه أموراً خطيرة و في غاية الأهمية حول رواية الإمام الفَرَبري، راوي الصحيح، ألخصها بالآتي:

١- عدم اعتماد العلماء على رواية الفَرَبري في شروحهم، وكتبهم.

محمد بن عتاب عن يوسف بن عبد الله النمري (ابن عبد البر) عنه إجازة ومات سنة اثنتين وأربعمائة."

(١) سيزكين، تاريخ التراث العربي، ج١، ص٢٢٧.

٢- نص رواية الفَرَبري هو نص فيه غموض وعدم وضوح.

٣- ما أدّعاه من أنّ اعتماد الفَرَبري كان على أصل يرجع إلى نص نسخة أبي جعفر محمد ابن أبي حاتم كاتب البخاري.

ويرد على كلامه من خلال واقع كتب العلماء و شروحاتهم، فإنّ الإمام الخطابي وإن كان قد اعتمد في شرحه (أعلام السنن في شرح صحيح البخاري) على رواية إبراهيم بن معقل النّسفي فإنّه أيضاً كان على إطلاع على رواية الفَرَبري، بدليل ما ذكره من قيامه بإتمام ما نقص عليه من رواية الجامع الصحيح من خلال رواية الفَرَبري، إضافة لذلك فإنّ اعتماد الخطابي على رواية النسفي لا يقلل من أهمية رواية الفَرَبري، كما أنّ اعتماد كثير من العلماء في شروحاتهم لصحيح البخاري على رواية الفَرَبري لم يقلل أهمية رواية إبراهيم بن معقل النّسفي خاصة وأنّ رواية النّسفي متقدمة على رواية الفَرَبري، و قد كان النّسفي محدثاً معروفاً وهو أكبر سنا ومكانة من الفَرَبري، فقد كان عمر الإمام الفَرَبري عند وفاة البخاري لا يتجاوز الخامسة والعشرين سنة.

أمّا الحديث عن مسألة الغموض في رواية الفَرَبري و وجود الاختلاط فيها، فهذا كلام يحتاج إلى أدلة وشواهد، ولكنّ سيزكين لم يقدم أي دليل على ما يدعم صحة كلامه، وعلى خلاف ذلك فإنّ انتشار واشتهار رواية الفَرَبري على غيرها من روايات صحيح البخاري، شاهد قوي على قبول روايته واعتمادها لدى المحدثين والمشتغلين بالحديث.

وأمّا عن مسألة الغموض في الرواية، فهذا التعبير يحتاج للوقوف عنده، إذ إنّ دقة منهج المحدثين تقتضي رواية الكتب والمصنفات بالصورة التي نقلوها عن شيوخهم، وقيام الإمام الفَرَبري برواية الصحيح بالصورة التي سمعها وتلقاها عن شيخه، مع إثبات ما أثبته الإمام البخاري في صحيحه من وجوه للرواية، أو أية زيادات و تعديلات. هي الصورة الصحيحة التي يقتضيها منهج المحدّثين في الرواية.

ويضاف إلى هذا أنّه لم يذكر عن أحد من علماء الحديث توجيه هذا النقد لرواية الفَرَبري، خاصة وأنّ الرواية التي بين أيدينا لصحيح البخاري، هي رواية الفَرَبري التي نقلها تلاميذه عنه، وهي ذاتها التي جعلها كبار الأئمة معتمدهم في شرحهم للصحيح. كالإمام الكرماني، وابن رجب، وابن حجر، غيرهم.

وبالنسبة لقول سيزكين من أنّ اعتماد الفَرَبري كان على أصل يرجع إلى نص نسخة أبي جعفر محمد بن أبي حاتم كاتب البخاري.

فإنّه يرد عليه بتوجيه سؤال هام وهو هل كانت هذه النسخة التي بين يدي الفَرَبري عن ورّاق البخاري هي معتمده في الرواية؟

والإجابة عن هذا السؤال تتلخص بما ثبت في ترجمة العلماء للفربري حول سماعه الصحيح من شيخه البخاري مرتين في حياته، و بهذا فقد تهيأ للفربري رواية الصحيح بأكثر من طريق من طرق التحمل،

وهذا الأمر يقوي الثقة برواية الفَرَبري للصحيح، وعلى خلاف ما أراده سيزكين من إثارة الشكوك بسبب اعتماد الفَرَبري على نسخة أبي جعفر محمد بن أبي حاتم كاتب البخاري. فإنّ توفر نسخة مصححة على البخاري، وبخط وراقه الذي لازمه سنين طويلة، دليل يدعم صحة رواية الفَرَبري عن شيخه البخاري.

الانتقاد الثالث حول أصول النسخة اليونينية:

ذكر سيزكين كلاماً حول أصول النسخة اليونينية، أنقله كالآتي:" ... وفي القرن السابع الهجري عندما اقتصر الناس على الاشتغال بالاختلاف بين الروايات التي ترجع إلى النّص المتداول للفربري، قام علي بن محمد بن عبدالله اليونيني (المتوفى سنة ٧٠١هـ/١٣٠٢م) بتحرير النّص الذي بين أيدينا، ويبدو أن الروايات الأخرى قد ضاعت للأسف"[١].

مناقشة الانتقاد، والرد عليه:

تضمنت مقولة سيزكين أكثر من مسألة أعرضها فيما يأتي:

١) ادّعى سيزكين أنّ النّاس اقتصروا على الاشتغال بالاختلاف بين الروايات .... الخ القول. ما قاله سيزكين حول اقتصار النّاس بالاشتغال بالاختلاف بين الروايات، كلام لا يسلم له و ينبغي الوقوف عليه لأمور عدّة:

أولها: أنّ اهتمام المحدّثين والعلماء بدراسة فروق النّسخ والروايات بدأ مع بداية عصر الرواية للحديث النّبوي، منذ زمن الصحابة، إلى العصور المتأخرة، ولم يكن أمراً متأخراً فطن له العلماء، ودليل ذلك ما قاله القاضي عياض حول منهج المحدّثين وعنايتهم بمروياتهم ومنهم أبو ذر الهروي(ت٤٣٤هـ) في التنبيه على فروق الروايات[٢].

والثاني: أنّ الإدعاء بأنّ اهتمام النّاس اقتصر على العناية باختلاف الروايات، أمر يحتاج إلى برهان، لأنّ عناية العلماء والنّاس بصحيح البخاري، كانت من عدة جوانب منها ما كان اهتماماً بشرحه، وروايته ، ورجاله، فلم يخل عصر من العصور من العناية بهذه الجوانب الحديثية.

٥) وبالنسبة لقوله:" ويبدو أن الروايات الأخرى قد ضاعت للأسف..."

فما حدث هو أنّ طريق الفَرَبري اشتهرت على غيرها بسبب نشاط أصحاب الفَرَبري واهتمامهم بنشر الجامع الصحيح، ويبدو أنّ هذا الأمر لم يتهيأ للرواة الآخرين وهم النّسفي وحماد بن شاكر والبزدوي، وإضافة لذلك فإنّ وجود رواية الفَرَبري الأكمل والأتم والتي عرض فيها الفَرَبري سماعه على شيخه الفَرَبري أكثر من مرة، وجّهت النّاس في ذلك الزمان

---

(١) سيزكين، تاريخ التراث العربي، ج١، ص٢٢٦.

(٢) القاضي عياض، الإلماع، ص١٨٩.

إلى الفَرَبري، وهذا أمر طبيعي أن يتوجه النّاس إلى سماع الرواية الأتم للجامع الصحيح عن الإمام البخاري.

وعليه فلو سلّمنا أنّ الروايات الأخرى قد فقدت، ولم تظهر للآن، فإنّه ينبغي التأكيد على أنّ رواية الجامع الصحيح للإمام البخاري حفظت من خلال رواية الفَرَبري، الذي تواترت رواية الصحيح عنه، فالإمام الفَرَبري اشتغل بالتحديث، وروى عنه الصحيح العدد الكبير، وقد عرّفت بأشهرهم في بداية هذه الدّراسة(١)، وهذا أمر يبعث على الثقة بأنّ رواية الصحيح لم تتعرض للضياع، أو الفقدان مطلقاً.

الانتقاد الرابع:

ادّعى سيزكين أنّ أكثر روايات الجامع الصحيح تعود في أصولها إلى رواية اليونيني ونصّ قوله:"...والنصوص التي وصلت إلينا ترجع أكثرها إلى تحرير اليونيني، وجزء منها يرجع إلى الأعمال السابقة على اليونيني والتي لا تعود بدورها إلا على روايات استمدت من رواية الفَرَبري.."(٢)

مناقشة هذا الإدعاء:

إدّعاء سيزكين بأنّ أكثر روايات الجامع الصحيح تعود في أصولها إلى رواية اليونيني، كلام فيه مغالطة، وخلط كبير(٣)، لأنّ رواية اليونيني تعود في أصلها إلى رواية من روايات الزبيدي، عن أبي الوقت السِجْزي، عن شيخه الداودي، عن أبي محمد الحمّوي، عن شيخه الفَرَبري. أي أنّ رواية الإمام اليونيني هي إحدى الروايات المأخوذة عن رواية الفَرَبري. فهي فرع عنها.

وبالنظر إلى حال الروايات المتبقية لصحيح البخاري، فإنّ ما توفر للباحثة من نسخ مخطوطة لرواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، من طرق عدّة: كطريق أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي، وطريق ابن الحطيئة عن أبي ذر الهروي، وطريق أبي الوليد الباجي المشهورة عن تلميذه أبي علي الصدفي (الرواية الصدفية)، وفرعها لابن سعادة(الرواية السعادية).

بالإضافة إلى وجود عدد من الروايات المتعددة عن أبي الوقت السِجْزي كطريق أبي الحسن القلانسي، والزبيدي، والهروي، والدمياطي....الخ من طرق روي فيها صحيح البخاري عن أبي الوقت السِجْزي.

بالإضافة لوجود عدد من النّسخ المخطوطة لرواية كريمة المروزية عن شيخها الكُشْمِهَني.

---

(١) انظر: الفصل الأول من هذه الدّراسة، المبحث الثاني، والثالث.

(٢) سزكين، تاريخ التراث العربي، ج١، ص٢٢٦.

(٣) يتوهم من يقرأ كلام سيزكين من أنّ رواية اليونيني لا علاقة لها برواية الإمام الفَرَبري، هذا ما أوهم به تعبيره. وقد يصدق ذلك أي شخص لا خبرة له بطرق روايات الصحيح.

يوضّح أنّ الجامع الصحيح للإمام البخاري، لا يزال محفوظاً بطرقه ورواياته عن أشهر التلاميذ.

الانتقاد الخامس: منهج المحدثين في إيرادهم للاختلافات:

اعتبر فؤاد سيزكين أنّ منهج المحدثين في إيرادهم للاختلافات منهج غامض، ولا يصلح لمعالجة أو توضيح مشكلة الاختلافات.

ونص قوله كما ذكر:"والنّصوص التي وصلت إلينا ترجع في أكثرها إلى تحرير اليونيني، وجزء منها يرجع إلى الأعمال السابقة على اليونيني والتي لا تعود بدورها إلا إلى روايات استمدت من رواية الفَرَبري، وهي تقدّم في قسم منها اختلافات لا تصلح للأسف لحل مشكلات النّص..."(١)

مناقشة الانتقاد والرد عليه:

وبالنّسبة لمسألة العناية بالاختلافات فالإمام اليونيني لم يبتدعها من عنده، وإنما ظهرت مسألة التدقيق والتثبت والدقة في النقل والعزو في نسخ أصحاب الفَرَبري ممن كانوا يحرصون على إظهار بعض الفروق التي وقعت بين الروايات، وهذا ما قصده سيزكين بقوله:"وجزء منها يرجع إلى الأعمال السابقة على اليونيني والتي لا تعود بدورها إلا على روايات استمدت من رواية الفَرَبري". ودليل ذلك ما وقع من مقابلات رصدت في مختلف نسخ صحيح البخاري المخطوط من مثل النسخة المخطوطة لرواية أبي الحسن علي بن حميد الطرابلسي عن أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي، عن أبيه أبي ذر الهروي، عن شيوخه الثلاثة. فقد امتازت هذه النسخة المخطوطة للرواية بوجود مسألة ضبط الرواية عن شيوخ أبي ذر الثلاثة.

وقد عرضت لهذا المنهج الدقيق في الفصل الرابع، من هذه الدّراسة.

وكذلك الأمر بالنسبة للنسخة المخطوطة لرواية الكُشَاني وهو آخر من حدّث عن الإمام الفَرَبري، فقد امتازت النسخة المخطوطة بوجود الضبط والمقابلات لما وقع من اختلاف في الروايات الأخرى كرواية أبي الهيثم، والمستملي والكُشْمِهَني وغيرهم.

-ولكنّ قوله:" وهي تقدّم في قسم منها اختلافات لا تصلح للأسف لحل مشكلات النص. ولا يعرف حتى اليوم مصير النّص الأصلي لليونيني، الذي كان موجودا في إحدى مكتبات إسطنبول..."٢ فهذا قول لا يسلم له به، وهو أمرٌ يعود بنا إلى أهميّة هذه الدّراسة التي هدفت فيها إلى توضيح مشكلة الاختلافات التي وقعت في صحيح البخاري، من حيث حجمها، وأهميتها، وتمركزها، وأسبابها، ولكن أنوه هنا إلى أنّ ما قام به الإمام اليونيني من تثبيت لما وقع من اختلافات أو فروق بين الروايات

(١) سيزكين، تاريخ التراث العربي، ج١، ص٢٢٧.
(٢) سزكين، تاريخ التراث العربي، ج١، ص٢٢٧.

هو أمر في غاية الفائدة، ويعتبر مصدراً مفيداً للتنبيه على ما وقع من فروق بين الروايات، خاصة عند مقابلتها بالمخطوط الموجود، مما يساعد على حل الكثير من الإشكالات من خلال رسم منهج واضح المعالم للتعامل مع هذه الاختلافات، والعمل على فهم أسبابها وتحرير ما يحتاج منها إلى تحرير.

و يُعتبر منهج رواة صحيح البخاري في التزامهم ببيان فروق الروايات منهجاً فريداً يؤكد على سيرهم على خطى المحدّثين والمحققين، واهتمامهم بالدقة في النقل والبيان والتوضيح، ولا يعتبر مثلبة أو مأخذا يؤخذ عليهم بقدر ما هو جهد عظيم ومنهج ابتكروه حفظوا به روايات صحيح البخاري، وأكّدوا من خلاله على دقتهم في النقل.

وهذا المنهج الذي ابتكره ووضع قواعده المحدِّثون، هو جزء مهم من منهج التحقيق العلمي، الذي يحفظ الأصول و يطابقها بما كتب عليها من فروع. ويثبت أدنى اختلاف مهما دق، أو صغر.

وأمّا عن انتقاد فؤاد سيزكين حول فائدة عرض الاختلافات بالصورة التي عرضت فيها فإنه يرد عليه بأنّ المنهج الذي اعتمده الإمام اليونيني هو ذاته منهج المحدثين في ضبط مروياتهم، وهو منهج علمي غاية في الدقة والتحقيق.

كما أنّ إدعاءَه بأن هذا منهج غامض لا يفي بحل إشكالات النص، لا يستقيم بدليل اعتماد كبار شرّاح السنّة في كتبهم على منهج اليونيني في نسخته على صحيح البخاري، ويدل على ذلك أنّ الإمام القسطلاني اعتمد في شرحه إرشاد الساري على نسخة الإمام اليونيني وقد ذكر ذلك صراحة في مقدمة شرحه.

ونصُّ قوله الآتي، انقله للفائدة والرد على كلام سيزكين:"ولقد وقفت على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل، فرأيت من أجلها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدّث شمس الدين محمد بن أحمد المزي الغزولي، وقف التنزكية بباب المحروق خارج القاهرة، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك، وأصل اليونيني المذكور غير مرة بحيث إنّه لم يغادر منه شيئاً كما قيل. فلهذا اعتمدت في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه إسناداً ومتناً إليه، ذاكراً جميع ما فيه من الروايات وما في حواشيه من الفوائد والمهمات."(١)

والمتأمل لمقولة القسطلاني يرى القيمة العلمية التي كانت النسخة اليونينية تحتلها لدى العلماء، ومقدار الفوائد التي حصلوها بسبب هذه النسخة التي اعتنى بها الإمام اليونيني عناية كبيرة.

وهذا يدلّ على أنّ منهج الإمام اليونيني منهج واضح، ساعد من جاء بعده على فهم ومعرفة ما وقع من اختلافات بين رواة الجامع

---

(١) القسطلاني، إرشاد الساري، ج١، ص٧٠.

الصحيح للإمام البخاري.

الانتقاد السادس: مصير النّص الأصلي لليونيني:

أثار فؤاد سيزكين شبهة تثير شكوك كل من يقرأها حول حفظ الأمّة لأصول صحيح البخاري، مسقطاً كلامه حول ضياع النّسخة الأصل من اليونينية.

ونص قوله:" ...ولا يعرف حتى اليوم مصير النّص الأصلي لليونيني، الذي كان موجودا في إحدى مكتبات إستنبول، ثمّ أرسل بأمر السلطان عبد الحميد لينشر في مصر..."

مناقشة الانتقاد والرد عليه:

إنّ وجود الفروع المقابلة للنسخة اليونينية والتي عرضت على كبار العلماء، وقوبلت بالنّسخة الأصل، مع احتفاظ المكتبات بها، وخزائن المخطوطات شاهد على حفظ النّسخة اليونينية، حتى لو فقد الأصل، فإنّ وجود الفروع الموثقة والمقابلة، من قبل كبار العلماء والمحدّثين يوازي وجود الأصل بعينه، ولا يعد هذا مطعناً.

وهذه قاعدة من قواعد التحقيق اتفق عليها العلماء؛ إذ إنّ وجود نسخة عورضت وقوبلت على نسخ أخرى وقرأها عددٌ من العلماء، وصححت، وكتبت عليها البلاغات، والسماعات، وخطوط العلماء، مع كون ناسخها من أهل الضبط والتقييد، ومن المعروفين بجودة الخط وحسنه، مع قلة أخطائها وندرة التصحيف والتحريف فيها يجعلها نسخة تصلح أن تتخذ كأصل يعتمد عليه في التحقيق... فنسخة واحدة مقابلة ومُعارضة قد تكفي في التحقيق"(١)

ومع ذلك فقد توفرت من اليونينية عشرات النّسخ التي قوبلت وصححت على أصولها، وأُثبت فيها السماعات و الطباق، وخطوط العلماء.

وهذه قاعدة بناها المحققون بحسب أقوال المحدثين قديماً فقد ورد عن الإمام النووي قوله:"...فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه، أن ينقله من أصل مقابل على يدي ثقتين بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول فقد تكثر تلك الأصول المقابل بها كثرة تتنزل منزلة التواتر أو منزلة الاستفاضة هذا كلام الشيخ وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات فان الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة به والله اعلم "(٢).

وفي هذا ردٌّ واضح على ما ذكره سيزكين، فلا زالت فروع النّسخة اليونينية محفوظة في مكتبات العالم، مع وجود المقابلات والمعارضات، وخطوط العلماء الثقات، التي تؤكد حفظ الأمّة لمصادر السنة وعدم

---

(١) عبد القادر، توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص ٨٤. بشيء من الاختصار.
(٢) النووي، شرح صحيح مسلم، ج١، ص١٤.،

ضياعها[1]. فضلاً عن ضرورة الإشارة والتنويه إلى أنّ النسخة اليونينية ليست الأصل الوحيد الذي يوثق به لنسخ صحيح البخاري، بدليل ما عرضته هذه الدراسة من توفر عشرات النّسخ الخطية الموثقة من طرق واضحة عن الإمام الفَرَبري كرواية أبي الوقت السِجْزي المشرقية عن الداودي عن الحمّوي، وهي الأصل الرئيس الذي بنى عليه اليونيني مقابلاته للنسخ الأخرى، بالإضافة إلى روايات أبي ذر الهروي، وبخاصة أصول رواية أبي علي الصدفي والتي لا زالت المكتبات المغربية محتفظة بها، بالإضافة إلى رواية الكُشَاني وهو آخر من روى الصحيح عن الإمام الفَرَبري، ولعل هذه الدّراسة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حفظ الله تعالى لأصول الجامع الصحيح للإمام البخاري، ولعل في المستقبل القريب يظهر المزيد من النّسخ التي لا زالت مغمورة في الكثير من المكتبات في العالم كالتركية، والمغربية.

وخلاصة القول في هذا المبحث:

هو أنّ إطلاع الباحثين وأهل الاختصاص على أصول النّسخ المخطوطة لصحيح الإمام البخاري، يساعد الباحثين على بناء تصوّر واضح عن عناية المحدثين واهتمامهم بمروياتهم. الأمر الذي يزيد كل باحث وعالم ثقة بمنهج علمائنا واهتمامهم بحفظ أصول الأحاديث ومصنفاته.

---

(1) وقد توفر للباحثة من خلال ما قدمته دار الكمال من نسخ مخطوطة لصحيح البخاري فروع متعددة للنسخة اليونينية تجاوز عشرين نسخة مخطوطة، ويراجع الفصل التمهيدي في وصف المخطوطات للتوسع والاستفادة.

خاتمة بنتائج الدّراسة وتوصياتها

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسَّلام على نبينا وحبيبنا نبي الهدى والرحمة محمد، وعلى آله وصحبه وسلم الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين. و بعد أن منَّ الله علي بإنجاز هذه الدِّراسة.

فقد تبيّن لي النتائج الآتية:

١. تعتبر رواية أبي ذر الهروي من أهم الروايات التي اعتنت بضبط الفروق، وقد تبين من خلال الأمثلة التطبيقية السابقة الدّقة الكبيرة والتحري الشديد الذي امتاز به أبو ذر الهروي في روايته للصحيح عن (شيوخه الثلاثة: المستملي، والحمّوي، والكُشْمِهَني).

٢. اشتهرت رواية أبي ذر الهروي شهرة كبيرة من طرق عدة، في المشرق والمغرب الإسلامي، ولكنّها عرفت في المغرب الإسلامي بصورة أكبر على يد أبي علي الصدفي بروايته عن شيخه أبي الوليد الباجي.

٣. أثبتت الدّراسة عدم وجود تفرّدات للإمام أبي ذر الهروي، أو تصرف منه بالزيادة أو بالحذف أو بالإبدال في روايته لصحيح البخاري عن شيوخه الثلاثة.

٤. ظهر من خلال الأمثلة التطبيقية في هذه الدّراسة أنّ أغلب ما وقع من فروق بين الروايات يعود في مصدره إلى أصحاب الفَرَبري بداية، والذي يعود لتعدد وجوه الرواية عن الفَرَبري.

٥. لا يصح القول إنّ هذه الفروق هي اجتهادات أو زيادات لأصحاب الطبقة الرابعة ممّن هم في طبقة أبي ذر الهروي، وكريمة المروزية، وأبي الحسن الداودي و الأَصيلي وغيرهم.

٦. ظهر من خلال مقابلة فروق الروايات الدقة والأمانة التي كان رواة صحيح البخاري يحرصون عليها، الأمر الذي ينفي أي احتمال لإقحام أي حديث، أو عبارة لم يكن الإمام الفَرَبري ليوردها عن شيخه البخاري.

٧. كان تعدد وجوه الرواية من قبل الإمام الفَرَبري سبباً هاماً من أسباب وقوع هذه الفروقات.

٨. أظهرت هذه الدّراسة العناية المستمرة بصحيح البخاري، من قبل مصنفه الإمام البخاري، الأمر الذي نتج عنه إضافة إلحاقات تعلّقت بتفسير بعض الأقوال، والتنبيه على وجوه متعددة للرواية، أثبتها البخاري في صحيحه.

٩. كان من أكثر الفروق التي تكرر التنبيه عليها في فتح الباري عند ابن حجر العسقلاني في تراجم الأبواب، وقد كان من أكثر الصور

تكرار وقوع الاختصار في الآيات، والذي ظهر من خلال الدّراسة أنّ سببه قد يعود لنشاط الراوي، وقد يكون بسبب نشاط الفَرَبري في إيراده الآيات بتمامها، أو اختصارها، وهي على كل حال صورة لا تخل بأصول الرواية والتحديث.

١٠. وقعت فوائد كثيرة بسبب توفّر عدّة روايات للجامع الصحيح للإمام البخاري ساهمت في الرد على انتقادات وجهت لبعض الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري. وساهمت في التنبيه على الأخطاء أو الأوهام التي وقعت للرواة، فعندما يتفرد راوٍ بصورة معينة في الرواية ويخالف بذلك بقية رواة الصحيح فإنّ هذا مؤشر على وجود وهم ما وقع لأحد الرواة.

أمكن كشفه وبيانه بسبب توفّر هذه الروايات.

١١. تضمنت فروق الروايات والنّسخ التي أثبتها رواة صحيح البخاري فوائد متعددة من مثل تقييد بعض الرواة الذين أهملت أسمائهم، من خلال تحديد نسبهم، أو زيادة التعريف بهم، ومن الفوائد الأخرى بيان أسماء بعض الرواة المبهمين، بالإضافة إلى إثبات العبارات والأقوال التفسيرية التي لا يخفى على أحد أهميتها.

وقد خرجت هذه الدّراسة بالتوصيات الآتية:

١- أهمية الإبقاء على فروق روايات ونسخ صحيح البخاري، وإلحاقها بعد دراستها وضبطها بالنّسخ المطبوعة لصحيح البخاري؛ لأن جزء كبير منها يعود إلى الإمام البخاري، و تعدد وجوه الرواية عن الفَرَبري.

٢- أهمية رجوع طلبة الحديث في دراساتهم إلى المصادر المخطوطة الأصيلة، واكتسابهم الدربة للتعامل معها.

٣- محاولة البحث عن مزيد من المصادر المخطوطة لروايات صحيح البخاري ونسخه، وعمل دراسات مقارنة لروايات صحيح البخاري، للوصول إلى نتائج تفصيلية أكثر حول مسألة فروق روايات ونسخ صحيح البخاري.

٤- توجّه الباحثين في مجال الحديث النّبوي للعناية بمنهج المتأخرين في روايتهم للمصنفات الحديثية بالدراسة.

٥- توجّه الباحثين لدراسة رواية أبي الوقت عبد الأول السِجْزي، والتي لم تأخذ حقّها من قبل الباحثين والمتخصصين، وذلك لأهميتها الكبيرة، وانتشارها واشتهارها من طرق عدّة ، فكثيرة هي النّسخ التي بنيت على أصول هذه الرواية، كرواية الصغاني، واليونيني، والبقاعي، وهذا شاهد كبير على أهمية هذه الرواية. بالإضافة إلى ضرورة العناية برواية الشيخة المسندة كريمة بنت أحمد المروزية والتعريف بجهودها في رواية صحيح البخاري.

وختاماً أقول:

هذه خلاصة بحثي وجهدي في دراسة الموضوع، ويعلم الله أنّي حاولت ما استطعت، وبذلت كل الوسع الممكن في فهمه و في عرضه، والاجتهاد في اعتماد مصادره،

ولكن يبقى هذا جهد بشري متواضع لا يخلو من جوانب النقص والخطأ، والحمد لله أولاً و آخراً، وصلي اللهم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر
والمراجع
والملاحق

فهرس المخطوطات

قائمة بمخطوطات صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل،(ت٢٥٦هـ)، مع التنويه إلى أنّها جميعها توفرت للباحثة بصورة(رقمية)، أوردها فيما يأتي بحسب اسم راوي كل منها:

١. رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي،

- مكتبة (ثناء الله زاهدي)، باكستان، مجلد، دار الكمال، سوريا.

- مكتبة محمد الفاتح، مدينة اسطنبول، تركيا، برقم(١٠٦٣)،ثلاثة مجلدات، دار الكمال، سوريا.

٢. ابن الحطيئة أبي العباس(٤٧٨-٥٦٠هـ)،

- مركز إحياء التراث الإسلامي، في مدينة دمشق، مجلد واحد، دار الكمال، سوريا.

- الخزانة العامة في مدينة الرباط، في المغرب، من مكتبة عبد الحي الكتاني، تحت رقم(٣١٨)، مجلد واحد، دار الكمال، سوريا.

- مكتبة مغنيسيا، في مدينة مغنيسيا، غرب تركيا، تحت رقم (٢٠٣)، مجلد واحد. دار الكمال، سوريا.

٣. رواية أبي عبدالله محمد بن أحمد بن منظور القيسي:

- مكتبة جامعة الملك سعود، في المملكة العربية السعودية، تحت رقم(٧٢٨٨)، مجلد، دار الكمال، سوريا.

٤. أبي علي بن حسين بن محمد بن فيارة الصدفي:

- الخزانة العامة، في مدينة الرباط، المغرب، تحت رقم(١٣٣٢)، ثلاثة مجلدات، دار الكمال، سوريا.

- المكتبة الوطنية في الجزائر، برقم(٤٢٩)، مجلد واحد كامل. دار الكمال، سوريا.

- الخزانة الملكية في المغرب في القصر الملكي، مجلد واحد كامل. دار الكمال، سوريا.

- مكتبة الحرم النبوي الشريف، في المدينة المنورة، في السعودية برقم(٢٣٢/٦٧). دار الكمال، سوريا.

٥. رواية كريمة بنت أحمد المروزية:

- مكتبة قونية في تركيا تحت رقم (٤٧٧٢)، ويوجد منها نسخة مصورة رقمياً في مركز جمعة الماجد، برقم(١٤١٦٥).

- مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة، في السعودية تحت رقم(٢٥١). دار الكمال، سوريا.

- مكتبة (تشستر بتي)، مدينة دبلن، إيرلندا تحت رقم(٢٥٠٥١٩٧٩)، ويوجد منها نسخة مصورة بالميكروفيلم في مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية، برقم(٤٠٦١).
- دار الكتب في الكويت، برقم(٦٦٤). دار الكمال، سوريا.
- المكتبة السليمانية، تركيا، تحت رقم(٢٩٧.٣٣\٤٩)، مجلدين. دار الكمال، سوريا.
- مكتبة (أمين دمج)، بيروت، لبنان، جامعة الإمام بالأرقام(١٨١٥، ١٨١٦، ١٩٣٠). دار الكمال، سوريا.
- مكتبة دار الكتب القومية، رقم(٦٤١)، نسخة (ميكروفيلم)، ويوجد منها صورة رقمية في دار الكمال في سوريا.

٦. رواية ابن الصفار عن شيخه أبي الهيثم الكشميهني:

- مكتبة جامعة الإمام في مدينة الرياض، في السعودية، تحت رقم(١٩١١)، مكتبة أمين دمج في مدينة بيروت، في لبنان. دار الكمال، سوريا.

٧. رواية أبي الوقت عبد الأول السجزي (ت٥٥٣هـ):

- مكتبة الحرم المكي، مكة المكرمة، السعودية تحت رقم (٧٩٩).
- مكتبة طرخان والدة السلطان، والموجودة في تركيا برقم(٢٩٧.٢)، المجلد الأول.
- مكتبة تشستر بتي، في مدينة دبلن، في ايرلندا، تحت رقم (٤١٧٦).
- مكتبة كوبريلي، الموجودة، في مدينة استانبول، في تركيا تحت رقم (٣٦٢).
- مكتبة كوبريلي، في مدينة استانبول في تركيا، برقم(٣٥٥).
- مكتبة فيض الله، الموجودة، في مدينة قسنطينية، في تركيا تحت رقم (٤٧٥).
- مكتبة يوسف آغا، الموجودة، مدينة قونية، في تركيا تحت رقم (٥٥٥٥).
- مكتبة يازمة باغشلر، في مدينة اسطنبول، الموجودة في تركيا، رقم (٢٩٧).
- مكتبة الملك عبدالعزيز، في الرياض، في السعودية، ولا يوجد عليها رقم تصنيف، وهي مكونة مجلد واحد ، والنسخة كاملة يعود تاريخ نسخها إلى سنة (١١٨٦هـ).
- مكتبة الحرم المكي، مكة المكرمة في السعودية تحت رقم (٧٧٦).

٨.رواية الأصيلي أبو محمد عبدالله بن إبراهيم

- المكتبة(الوطنية الجزائرية) في الجزائر، تحت رقم (٤٣٢)، دار الكمال، سوريا.

- خزانة مكتبة (مولاي عبدالله الشريف بوزان)، في المغرب، برقم(١٥٥).

٩. رواية أبي علي إسماعيل محمد بن أحمد بن محمد بن حاجب الكشاني:

- مكتبة (طرخان والدة السلطان) في تركيا، تحت رقم(٢٩٧٢).

المصادروالمراجع

-أحمد بن حنبل،(٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس،
(ط١)،(١٩٨٨)، بيروت ،الرياض: المكتب الإسلامي، دار الخاني.

ـــــ المسند، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: الرسالة.

- ابن الأثير، محمد الجزري، ت٦٠٦هـ. النهاية في غريب الحديث والأثر، (ط١)،٢م ، خليل مأمون شيحا، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م)، دار المعرفة: بيروت.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، (٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، ط (بدون)، (١٩٨٦م)، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

ـــــ الجامع الصحيح، (ط١) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ١٤٢٩هـ.

- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ). جامع الترمذي، ط١، إشراف:صالح بن عبد العزيز،(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، الرياض: دار السلام.

- ابن الجوزي، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي، (ت٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (ط١) ، ١٠م، (١٣٥٨هـ)، بيروت، دار صادر.

- الجياني، للإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ)،

ـــــ تقييد المهمل وتمييز المشكل ،ط١، ٣م، اعتنى به علي بن محمد العمران، ومحمّد - بن عزير شمس، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، السعودية: دار عالم الفوائد.

ـــــ التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، قسم البخاري، ط١،تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي،(١٩٨٧م)، دار اللواء، الرياض.

- ابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي (٣٢٧هـ)،

ـــــ الجرح والتعديل، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند. ـــــ العلل، المطبعة السلفية، القاهرة،١٣٤٣هـ.

- ابن حجر ، أحمد بن علي ، (ت ٨٥٢):

ـــــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، (١٩٨٨م)، بيروت: دار الفكر

ــــــ هدي الساري ، مطبوع مع فتح الباري المذكور، (١٤٠٧هـ).
ــــــ تقريب التهذيب، ط٤، تحقيق:محمد عوامة، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، حلب، دار الرشيد.
ــــــ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، بيروت، دار إحياء التراث العرب.
-الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله (٦٢٦هـ). معجم البلدان، (ط بدون)، ٥م، دار الفكر ، بيروت.
-الحميدي، محمد بن فتوح،(ت٤٨٨ه)، الجمع بين الصحيحين،(ط١)، ٤م، تحقيق: علي حسين البواب، (١٤١٩ه/١٩٩٨ه)، بيروت: دار ابن حزم.
-الخطابي، الإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ، ط١، (١٤٠٩هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود ، معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى.
-الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي ،(ت٤٦٣هـ). موضح أوهام الجمع والتفريق،(ط بدون)،٢م، (١٣٧٩هـ/١٩٦٠م) حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- الدارقطني ، علي بن عمر ،(ت٣٨٥):
ــــــ الإلزامات والتتبع ، دراسة وتحقيق مقبل الوادعي، (ط٢)،بيروت: دار الكتب العلمية .
ــــــ العلل ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي،(ط١)، (١٩٨٥م)، الرياض ، دار طيبة.
-أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، (ت٢٧٥ه)، السنن ، ط١ ،(إشراف: صالح بن عبد العزيز)، دار السلام ، الرياض ، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م .
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ،(ت ٧٤٨هـ)،
ــــــ سير أعلام النبلاء ، تحقيق جماعة من العلماء ط٦، (١٩٨٩م)، بيروت : مؤسسة الرسالة.
ــــــ تاريخ الإسلام، ط١، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، لبنان: بيروت.
ــــــ ميزان الاعتدال، ط١، ٨م ، تحقيق: الشيخ محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود)، (١٩٩٥م.)، بيروت، دار الكتب العلمية.
-ريان، نزار عبد القادر، (٢٠٠٢م)، الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،المجلد العاشر، (العدد الأول).

-أبو زهو، محمد محمد، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، الحديث والمحدثون، بيروت، دار الكتاب العربي.

-الزيّات، أحمد حسن وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، المكتبة الإسلامية، تركيا، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

-ابن رشيد، محب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد السبتي الفهري الأندلسي (ت٧٢٦هـ)،إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، تحقيق الدكتورالشيخ محمد الحبيب ابن الخوجه)، (١٣٢١هـ) تونس:الدار التونسية للنشر.

-الزركلي، خير الدين،(١٩٨٠م) الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت.

-الزرهوني، محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزرهوني (ت١٣١٨ه)، محقق شرح الفجر الساطع على الصحيح الجامع، تحقيق: عبد الفتاح الزنيفي، دار الرشد، الرياض.

- السمعاني، الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق: المعلمي اليماني ، ومجموعة من الأساتذة، بيروت، نشره أمين دمج.

-السيوطي، السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري، (٨٤٩-٩١١ هـ) طبقات الحفاظ، ط٢، (١٩٩٤)، بيروت، دار الكتب العلمية.

-ابن فارس ، أبي الحسين أحمد بن زكريا الرازي ، (٣٩٥ه). معجم مقاييس اللغة، ط١، ٢م، (إشراف: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.

-الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (٨١٧هـ). القاموس المحيط، ط٣، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ٣م ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

-القضاة، أمين وشرف، (١٩٩٣)، تعدد روايات متون الحديث النبوي، مجلة دراسات الأردنية، المجلد العشرون، ص(٣٦٨-٣٨٩).

- عبد القادر، موفق بن عبدالله، (١٩٩٣م)، توثيق النّصوص وضبطها عند المحدثين، بيروت، دار البشائر.

-عبيد، محمد بن عبد الكريم ، روايات ونسخ الجامع الصحيح للبخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بحث منشور في مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة - العدد الرابع.

-عبه جي، حسن محمد، الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجه الشيخان من طريق واحد، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود، م١٦، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٤م.

-ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد(ت١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب تحقيق عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

- عياض، القاضي أبو الفضل بن موسى اليحصبي السبتي،

ـــــ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة.

ـــــ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، (ط١)، تحقيق: السيد أحمد صقر، (١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م)، القاهرة، دار التراث / المكتبة العتيقة

-العين، أحمد بن موسى، (ت٨٥٥ه)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ط بدون)، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي .

-الفاسي، (المتوفى : ٨٣٢هـ)، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي ، ذيل التقييد في رواة السنن و المسانيد، ط١، تحقيق: كمال يوسف الحوت،(١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، بيروت، دار الكتب العلمية.

-القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد،(ت٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري،(١٩٩٠م)،(ط١)، بيروت، دار الفكر.

-القنوجي، أبو الطيب السيد صديق حسن،(١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، الحطة في ذكر الصحاح الستة، بيروت، دار الكتب التعليمية.

-الكتّاني، عبد الحي بن عبد الكبير،

ـــــ التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة، تحقيق: د.عبد المجيد خيالي، دار نجيبويه، مصر.

ـــــ الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث، منشورات مجلة الأزهر،(١٤١٨هـ).

ـــــ الإمام الخطابي، رائد شراح صحيح البخاري، (١٤١٣هـ).منشورات مجلة الأزهر.

-الكتاني، يوسف، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، بيروت: دار لسان العرب.

-الكرماني، محمد بن يوسف(ت٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، (١٩٨١م)، بيروت، دار إحياء الكتاب العربي.

- الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد (ت٣٨٤هـ)، رجال صحيح البخاري، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق: عبدالله الليثي، (١٩٨٧م)،الرياض، مكتبة المعارف.

-ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، (٢٧٣هـ).السنن، (ط٣)، ٥م، تحقيق: خليل مأمون شيحا، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، بيروت، دار المعرفة.

-مالك، ابن أنس بن مالك، (ت١٧٩ه)، الموطأ، (ط٢)،٢م، تحقيق:خليل مأمون شيحا، بيروت، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، بيروت: دار المعرفة.

-ابن المبرد، الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادي(ت٩٠٩هـ)، الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري وروايات عن النسفي، تحقق: صلاح هلال، (١٤٢٠هـ)، دار الوطن، الرياض.

- المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف عبد الرحمن،(٦٥٤-٧٤٢ هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف،(ط١)، (١٩٩٩م)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب.

-مسلم، أبو الحسن بن الحجاج النيسابوري الإمام (ت٢٦١هـ). الصحيح ، (ط بدون)، ٥م، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء الكتب العربية .

-المقّري، أبو العباس أحمد بن محمد، ٩٩٢-١٠٤١ هـ ، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، تحقيق:إحسان عبّاس، (١٩٨٨م)، بيروت، دار صادر.

-ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (٧١١هـ). لسان العرب، ط بدون، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

-المهلب بن أبي صفرة (٤٣٥ه)، المختصر النّصيح في تهذيب الجامع الصحيح، ط١، ٢م، تحقيق الشريف ولداباه، (١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م)، الرباط، دار القلم.

-ابن المُنيّر، ابن السكندري، أحمد بن محمد بن منصور، ٦٢٠-٦٨٣ هـ المتواري على أبواب صحيح البخاري، (١٩٩٠م)، المكتب الإسلامي، دار عمّار.

- ناصر الدين الدمشقي، (ت٨٤٢ه)، تحفة الإخباري بترجمة البخاري، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، (٢٠٠٩م)، بيروت، دار البشائر.

-ابن النجار، محمد بن محمود بن الحسن، (٥٧٨ -٦٤٣ هـ) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاء أبو الحسين أحمد بن أيبك المعروف بـ ابن الدمياطي (١٩٧٩م)، حيدر آباد الهند، دائرة المعارف العثمانية.

- الندوي، تقي الدين المظاهري، الإمام البخاري رضي الله عنه سيد الحفاظ والمحدثين، (١٩٧٦م)، دمشق، دار القلم.

- ابن نقطة، الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني، (٦٢٩هـ)، التقييد لمعرفة الرواة والسنن و المسانيد، (١٤٠٣هـ)، الهند، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

-نور سيف، أحمد محمد، عناية المحدثين بتوثيق المرويات، وأثر ذلك على تحقيق المخطوطات، (ط بدون)، دمشق، دار المأمون للتراث.

- أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد،(٤٧٤هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، (ط١)، تحقيق: أبو لبابة حسين، (١٩٨٦م)، الرياض: دار اللواء.

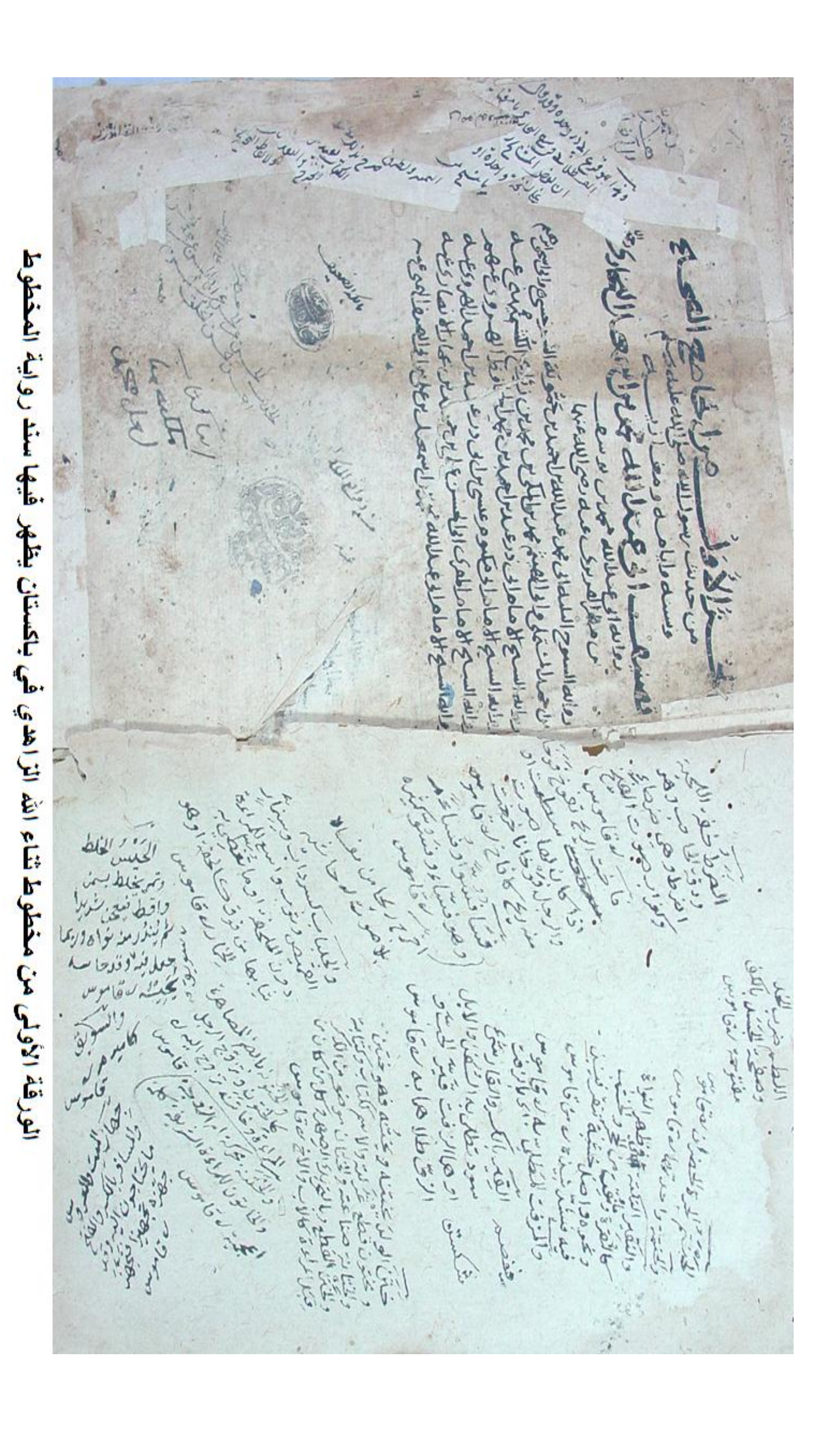
-النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، (ت٦٧٦هـ)، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.

- هاشم، الحسيني عبد المجيد، الإمام البخاري محدثاً وفقيها، بدون تاريخ أو رقم الطبعة، القاهرة، مصر العربية للنشر.

-هارون، عبدالسلام محمد، (١٩٩٦م)، تحقيق النّصوص ونشرها، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ملحق (١) بصور مخطوطات الجامع الصحيح للإمام البخاري على النحو الآتي:

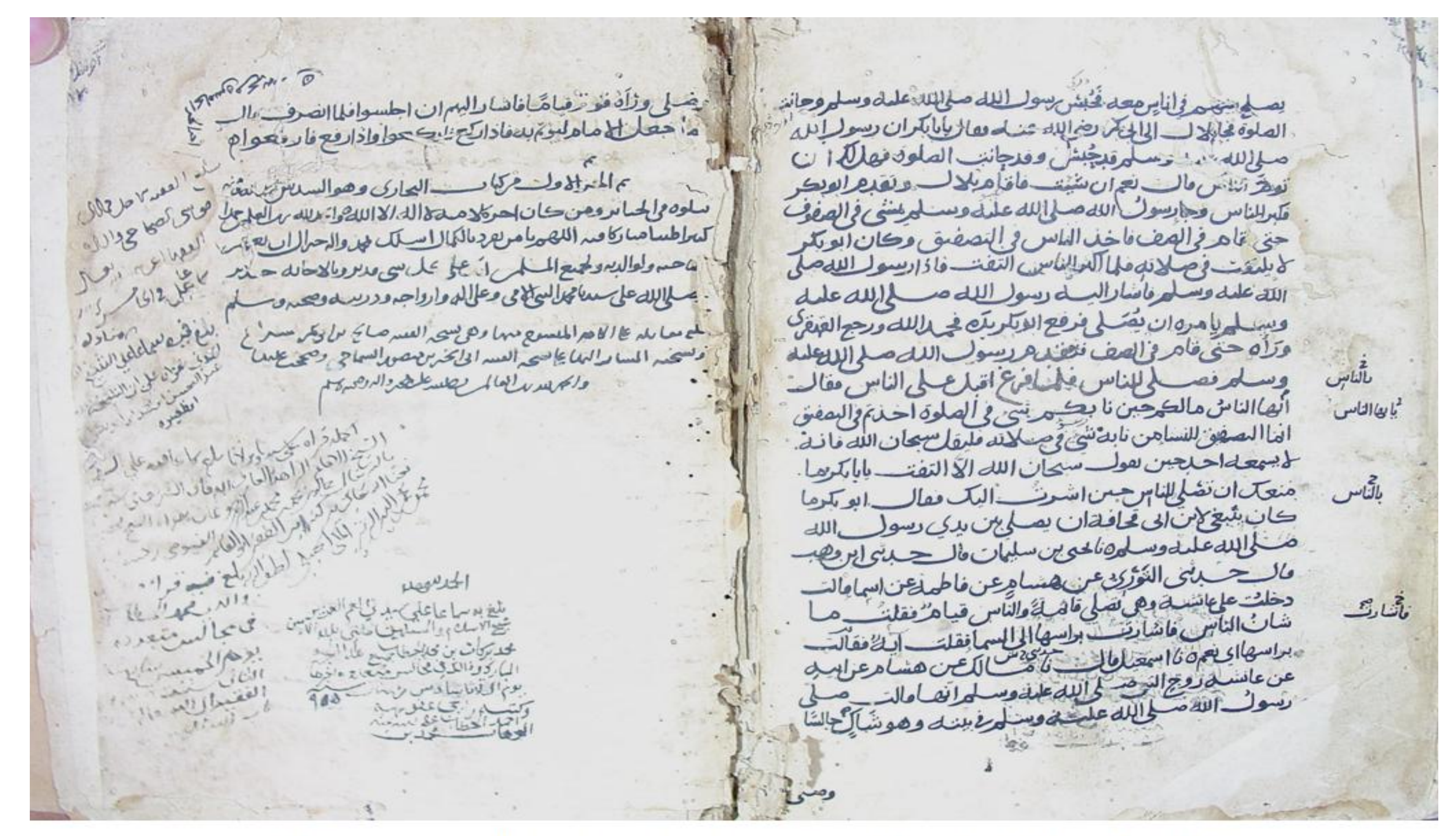
١. **صور مخطوطات رواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي عن أبيه أبي ذر الهروي.**
٢. **صور مخطوطات رواية ابن منظور عن أبي ذر الهروي.**
٣. **صور مخطوطات رواية أبي علي الصدفي عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي.**
٤. **صور مخطوطات رواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي.**
٥. **صور مخطوطات رواية كريمة المروزية، عن شيخها أبي الهيثم الكُشْمِهَني.**
٦. **صور مخطوط أبي عمران الصفار عن أبي الهيثم الكشيهني.**
٧. **صور مخطوطات أبي الوقت السِجْزي عن شيخه الداودي، عن الحمّوي. برواية كل من(الزبيدي، والقلانسي، والدمياطي)**
٨. **صور مخطوطات الأَصيلي عن شيوخه (أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني).**
٩. **صور مخطوط الكُشَاني عن شيخه الفَرَبري.**
١٠. **صور من فروع النّسخة اليونينية (نسخة كوبريلي، نموذجاً).**



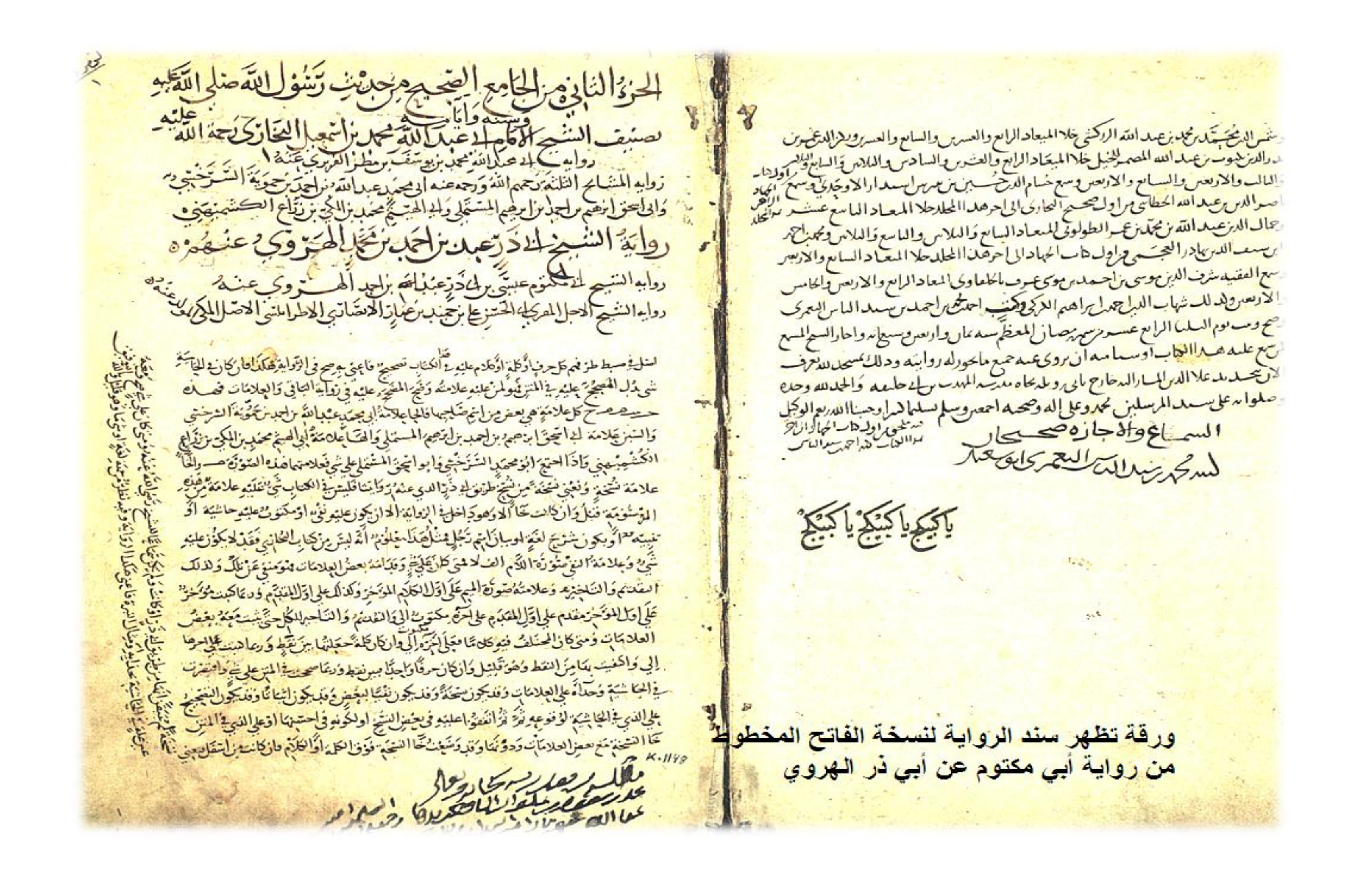
الورقة الأولى من مخطوط ثناء الله الزاهدي في باكستان يظهر فيها سند رواية المخطوط



الورقة الأولى لمخطوط رواية أبي مكتوم بن أبي ذر عن أبي ذر الهروي، من مكتبة ثناء الله الزاهدي في باكستان



الورقة الأخيرة لمخطوط رواية أبي مكتوم بن أبي ذر عن أبي ذر الهروي، من مكتبة ثناء الله الزاهدي في باكستان

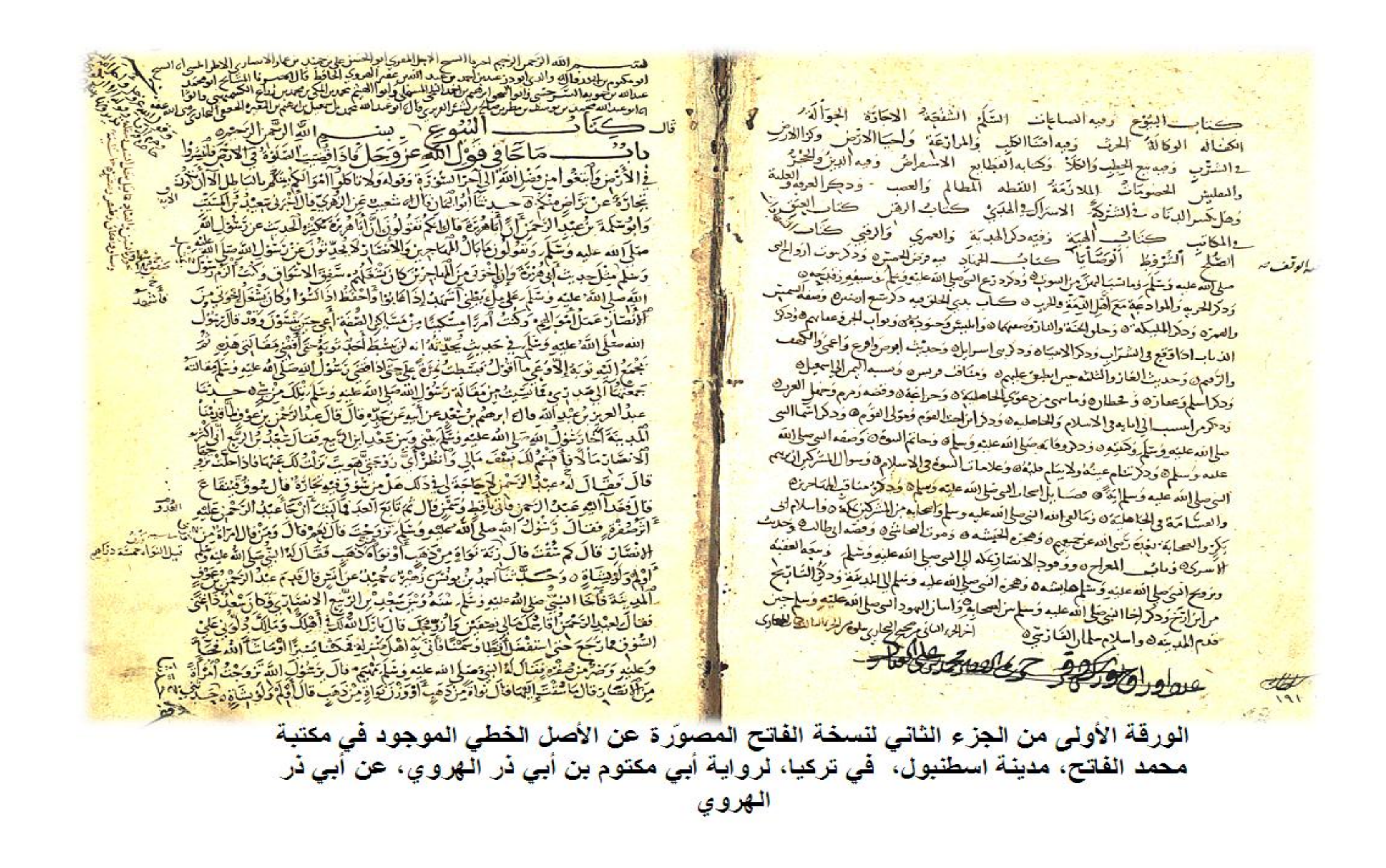


الجزء الثاني من الجامع الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

تصنيف الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمة الله عليه

رواية الشيخ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي عنهم

ورقة تظهر سند الرواية لنسخة الفاتح المخطوط
من رواية أبي مكتوم عن أبي ذر الهروي



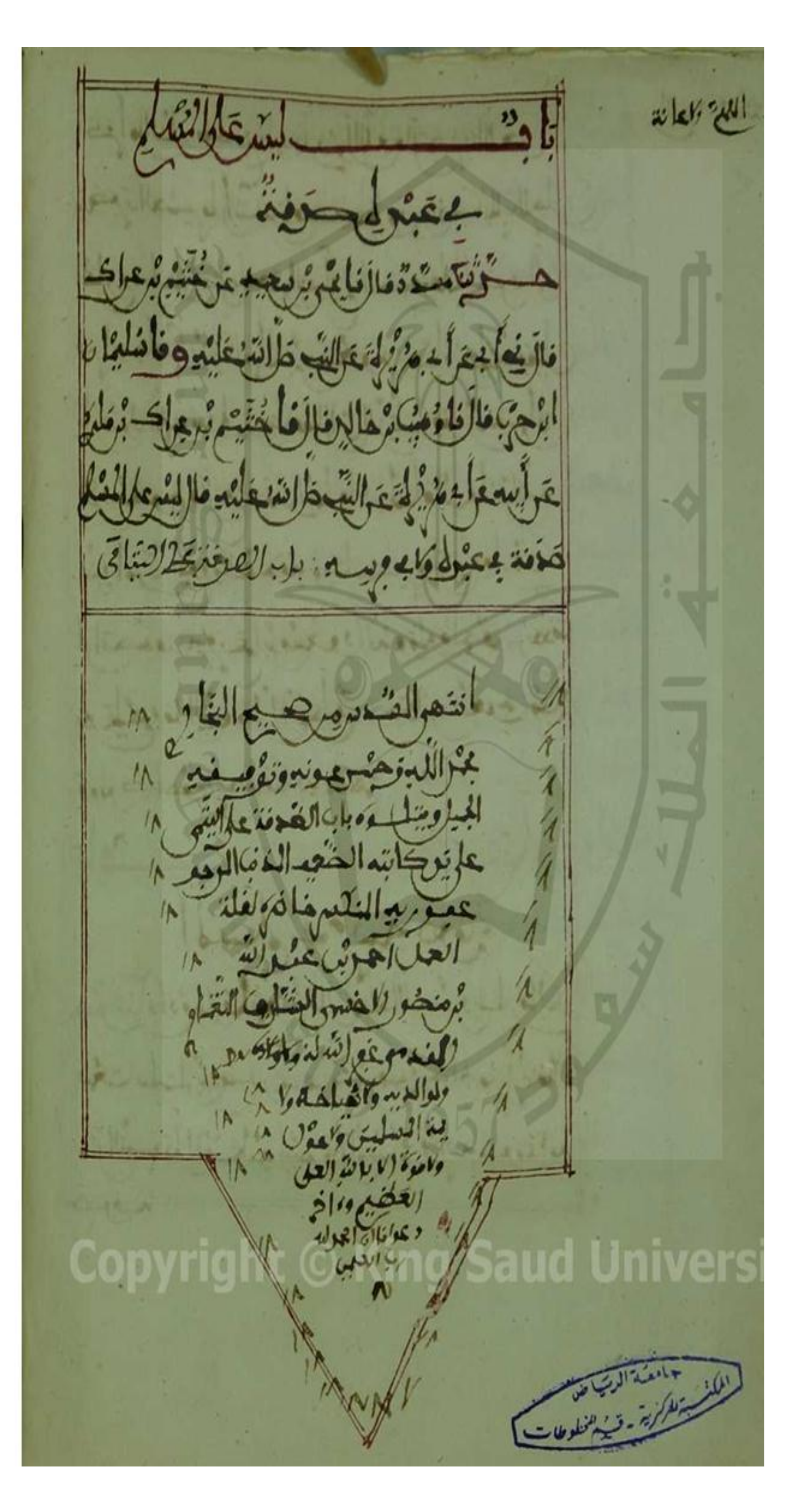
الورقة الأولى من الجزء الثاني لنسخة الفاتح المصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة محمد الفاتح، مدينة اسطنبول، في تركيا، لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي، عن أبي ذر الهروي



الورقة الأخيرة من الجزء الرابع من نسخة مخطوط الفاتح لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي من مكتبة محمد الفاتح من تركيا



الورقة الأولى من نسخة مخطوط رواية ابن منظور عن أبي ذر الهرويوهي نسخة مصوّرة من مكتبة جامعة الملك سعود


باب ليس على المسلم في عبده صدقة

حدثنا مسدد قال أنا يحيى بن سعيد عن خثيم بن عراك قال حدثني أبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثنا سليمان بن حرب قال أنا وهيب بن خالد قال أنا خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه باب الصدقة على اليتامى

انتهى القدر من صحيح البخاري بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل وتلوه باب الصدقة على اليتامى على يد كاتبه الضعيف المذنب الراجي عفو ربه ... العبد أحمد بن عبد الله بن منصور ... غفر الله له ولوالديه ولوالديه وأشياخه ولجميع المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

اللوحة الأخيرة من نسخة مخطوط رواية ابن منظور عن أبي ذر الهروي وهي نسخة مصورة من مكتبة جامعة الملك سعود


بسم الله الرحمن الرحيم ... وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد

كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله تبارك وتعالى إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده

الورقة الأولى من نسخة مخطوط رواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهروي وهي نسخة مصورة من الخزانة الملكية بالمغرب



اللوحة الأخيرة من نسخة مخطوط رواية أبي علي الصدفي عن أبي ذر الهروي وهي نسخة مصورة من الخزانة الملكية بالمغرب



كتاب الحج

باب وجوب الحج وفضله وقول الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين

باب فضل الحج المبرور

باب قول الله تعالى يأتوك رجالا وعلى كل ضامر

باب فرض مواقيت الحج والعمرة

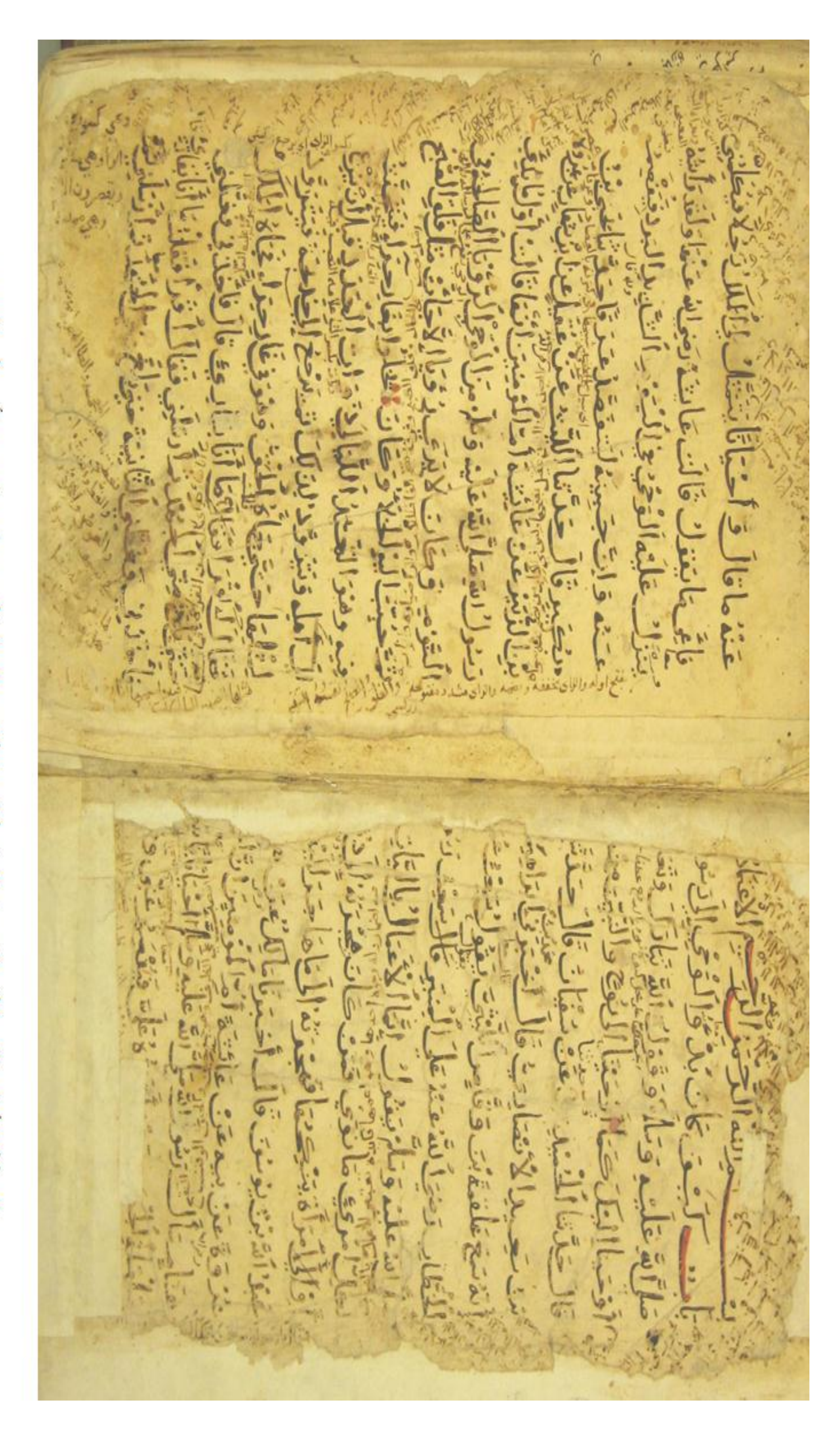
باب الحج على الرحل

باب قول الله عز وجل وتزودوا

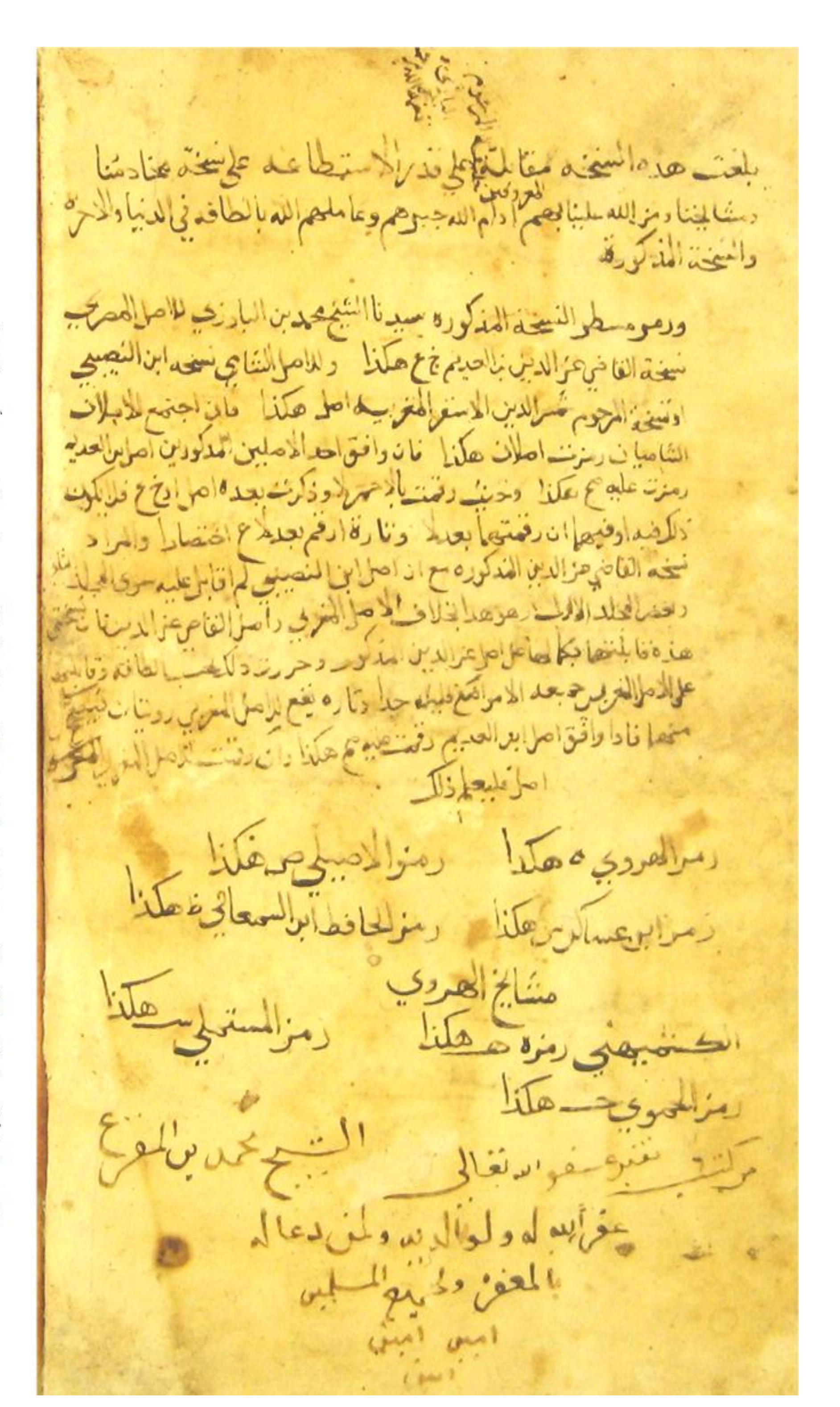
باب مهل أهل مكة للحج والعمرة

الورقة الأولى من الجزء الثاني لمخطوط ابن سعادة في الخزانة العامة بالرباط

الورقة الأخيرة من الجزء الخامس من مخطوط رواية ابن سعادة في الخزانة العامة بالرباط



الورقة الأولى لنسخة مغنيسيا التركية لرواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي



بلغت هذه النسخة مقابلة بحسب قدر الاستطاعة على نسخة عند شيخنا
مشايخنا رحمهم الله علينا ببعضهم أدام الله جبرهم وعاملهم الله بالطافه في الدنيا والآخرة
والنسخة المذكورة

ورموز سطر النسخة المذكورة سيدنا الشيخ محمد بن البارزي للأصل المصري
نسخة القاضي عز الدين بن العديم خ ع هكذا وللأصل الشامي نسخة ابن النصيبي
او نسخة المرحوم شمس الدين الاسعردي المغربية اصل هكذا فان اجتمع الاصلان
الشاميان رمزت اصلان هكذا فان وافق احد الاصلين المذكورين اصل ابن العديم
رمزت عليه ع هكذا وحيث رقمت بالاحمر او ذكرت بعده اصل او خ ع فلم يكن
ذلك فيه او فيهما ان رقمتهما بعد لا وتارة ارقم بعد لا ع اختصارا والمراد
نسخة القاضي عز الدين المذكوره مع ان اصل ابن النصيبي لم اقابل عليه سوى المجلد
وبعض المجلد الاول رمزها بخلاف الاصل المغربي واصل القاضي عز الدين
هذه فانني قابلتها بكمالها على اصل عز الدين المذكور وحررت ذلك بحسب الطاقة
على الاصل المغربي بعد الامر فلينتبه جدا وتارة يقع في الاصل المغربي روايات
منهما فاذا وافق اصل ابن العديم رقمت عليه ع هكذا وان رقمت للاصل المغربي
اصل فليعلم ذلك

رمز الهروي ه هكذا رمز الاصيلي ص هكذا
رمز ابن عساكر س هكذا رمز الحافظ ابن السمعاني ة هكذا

مشايخ الهروي
الكشميهني رمزه هـ هكذا رمز المستملي س هكذا
رمز الحموي حـ هكذا

الشيخ محمد بن المرع

عفى الله له ولوالديه ولمن دعا له
بالمغفرة ولجميع المسلمين
امين امين

اللوحة الأخيرة لنسخة مقتبسيا التركية لرواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي



الورقة الأولى التي يظهر فيها سند الرواية إلى ابن الحطيئة عن أبي ذر الهروي، من نسخة مكتبة مغنيسيا العامة

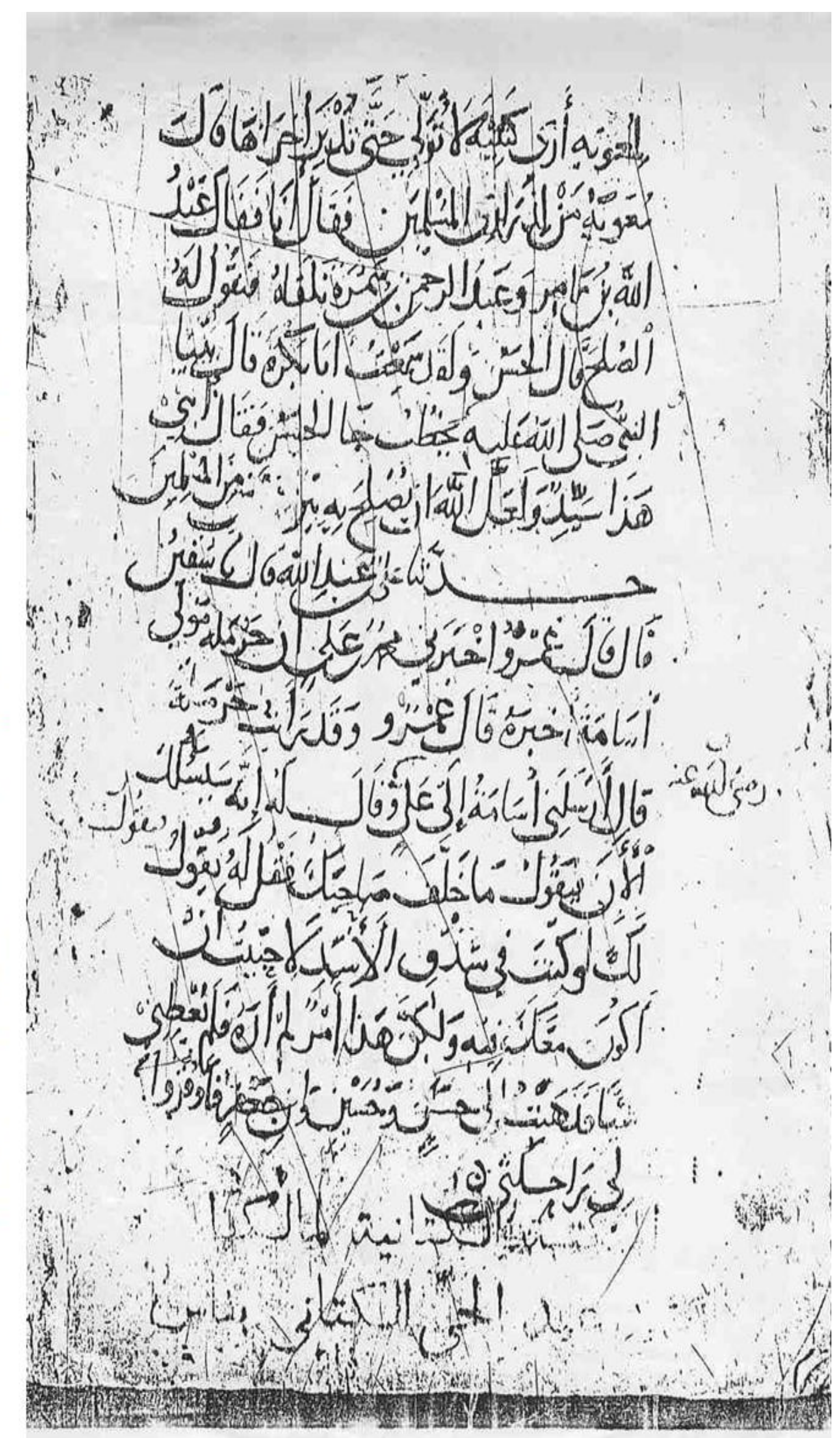


بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب القدر
باب في القدر
حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك
قال شعبة قال أنبأني سليمن الأعمش قال
سمعت زيد بن وهب عن عبد الله قال حدثنا
رسول الله صلى الله عليه وهو الصادق المصدوق
قال إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين
يوما ثم علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة
مثل ذلك ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربعة
برزقه وأجله وشقي أو سعيد فوالله إن
أحدكم أو الرجل يعمل بعمل أهل النار
حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراع
فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة

فيدخلها وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى
ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين فيسبق
عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها
وقال آدم إلا ذراع حدثنا سليمن
بن حرب قال حدثنا حماد عن عبيد الله بن أبي بكر
عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل الله بالرحم
ملكا فيقول أي رب نطفة أي رب علقة
أي رب مضغة فإذا أراد الله أن يقضي خلقها
قال يا رب أذكر أم أنثى أشقي أم سعيد
فما الرزق فما الأجل فيكتب كذلك في بطن أمه
باب
جف القلم على علم
وأضله الله على علم
وقال أبو هريرة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم
جف القلم بما أنت لاق وقال ابن عباس

الورقة الأولى من النسخة المغربية لرواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي، من الخزانة العامة بالرباط

الورقة الأولى التي يظهر فيها سند الرواية إلى ابن الحطيئة عن أبي ذر الهروي، من نسخة الخزانة العامة بالرباط



المعوية أرى كتيبة لا تولي حتى تدبر أخراها قال
معوية من لذراري المسلمين فقال أنا فقال عبد
الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة نلقاه فنقول له
الصلح قال الحسن ولقد سمعت أبا بكرة قال بينا
النبي صلى الله عليه يخطب جا الحسن فقال ابني
هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين
حدثنا علي بن عبد الله قال سفين
قال قال عمرو أخبرني محمد بن علي أن حرملة مولى
أسامة أخبره قال عمرو وقد رأيت حرملة
قال أرسلني أسامة إلى علي رضي الله عنه وقال إنه سيسألك
الآن فيقول ما خلف صاحبك فقل له يقول
لك لو كنت في شدق الأسد لأحببت أن
أكون معك فيه ولكن هذا أمر لم أره فلم يعطني
شيئا فذهبت إلى حسن وحسين وابن جعفر فأوقروا
لي راحلتي

الورقة الأخيرة من النسخة المغربية لرواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي، من الخزانة العامة بالرباط



الجامع الصحيح

من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

تصنيف ابي عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابرهيم البخاري رحمه الله

روايه ابي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري عنه

روايه الحموي والمستملي وابي الهيثم ثلاثتهم عنه

روايه ابي ذر عبد بن احمد بن عبد الله الهروي عنهم

روايه الفقيه ابي القاسم عبد الجليل بن ابي سعيد عنه

روايه الفقيه ابي عبد الله محمد بن منصور الحضرمي عنه

علامه الحموي

علامه المستملي

علامه مجموعها

علامه ابي الهيثم



كتاب الاضاحي كتاب الاشربة كتاب المرضى كتاب الطب

كتاب اللباس كتاب الادب كتاب الاستيذان كتاب الدعاء

كتاب القدر كتاب الايمان كتاب الكفارات كتاب الفرايض

كتاب الحدود كتاب المحاربين كتاب الديات كتاب الاستتابة

كتاب الاكراه كتاب الحيل كتاب التعبير كتاب الفتن

كتاب الاحكام كتاب التمني كتاب الاعتصام كتاب التوحيد

النسخة الناصرية لرواية ابن الحطيئة وهذه النسخة مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مركز إحياء التراث الإسلامي في مدينة دمشق

اللوحة الأولى النسخة الناصرية لرواية ابن الحطيئة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مركز إحياء التراث الإسلامي في مدينة دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسره

كتاب الاضاحي

باب سنة الاضحية

وقال بن عمر هي سنة ومعروف حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا
شعبه عن زبيد اليامي عن الشعبي عن البراء قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
ان اول ما نبدا به في يومنا هذا ان نصلي ثم نرجع فننحر فمن فعله فقد اصاب سنتنا
ومن ذبح قبل فانما هو لحم قدمه لاهله ليس من النسك في شي فقام ابو برده بن نيار
وقد ذبح فقال ان عندي جذعة قال اذبحها ولن تجزي عن احد بعدك قال مطرف عن
عامر عن البراء قال النبي صلى الله عليه وسلم من ذبح بعد الصلاة تم نسكه واصاب سنة
المسلمين حدثنا مسدد قال نا اسمعيل عن ايوب عن محمد عن انس بن مالك
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من ذبح قبل الصلاة فانما ذبح لنفسه ومن
ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه واصاب سنة المسلمين

باب قسمة الامام الاضاحي

بين الناس حدثنا معاذ بن فضاله قال نا هشام عن يحيى عن بعجة الجهني
عن عقبه بن عامر الجهني قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين اصحابه ضحايا
فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله صارت لي جذعة قال ضح بها

باب الاضحية للمسافر والنساء

حدثنا مسدد قال نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عايشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وحاضت بسرف قبل ان تدخل مكة

وهي تبكي

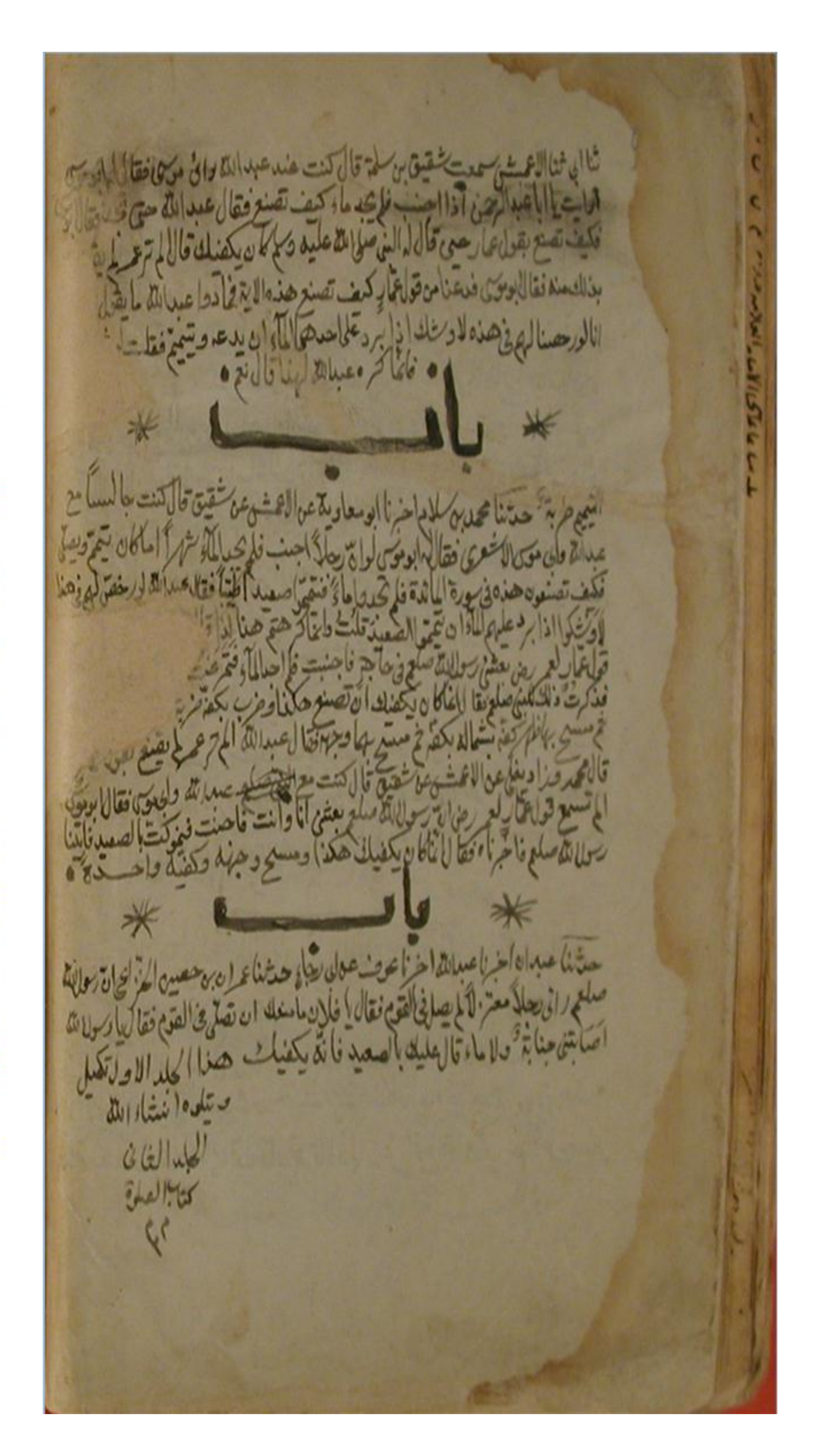
ناس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم (تراقيهم) يمرقون من الدين
كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه قيل
ما سيماهم قال سيماهم التحليق أو قال التسبيد. باب
قول الله ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وأن
أعمال بني آدم وقولهم يوزن. وقال مجاهد القسطاس العدل بالرومية
ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل. وأما القاسط فهو الجائر
حدثنا أحمد بن إشكاب قال حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة
عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كلمتان حبيبتان إلى
الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان. سبحان الله
وبحمده. سبحان الله العظيم.
تم كتاب الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري ولله الحمد
والصلاة على رسوله محمد النبي وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وسلم تسليما

فرغ من نسخه يوم الخميس خامس عشر من شهر صفر سنة سبع وثمانين وستمائة
كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى المستغفر لربه [illegible] عفا الله عنه
اللاذقية بمنزله بها. وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.
رحم الله من نظر فيه وترحم عليه وعلى والديه وعلى جميع المسلمين آمين آمين آمين
والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا [illegible]

اللوحة الأولى للنسخة الناصرية لرواية ابن الحطيئة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مركز إحياء التراث الإسلامي في مدينة دمشق



الورقة الأولى لرواية كريمة المروزية عن شيخها الكشميهني النّسخة التركية من مكتبة قونية



ثنا ابي ثنا الاعمش سمعت شقيق بن سلمة قال كنت عند عبد الله وابي موسى فقال له ابو موسى
ارايت يا ابا عبد الرحمن اذا اجنب فلم يجد ماء كيف تصنع فقال عبد الله حتى ... فقال ابو موسى
فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفيك قال الم تر عمر لم يقنع
بذلك منه فقال ابو موسى فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الاية فما درى عبد الله ما يقول
انا لو رخصنا لهم في هذه لاوشك اذا برد على احدهم الماء ان يدعه ويتيمم فقلت لشقيق
فانما كره عبد الله لهذا قال نعم

باب

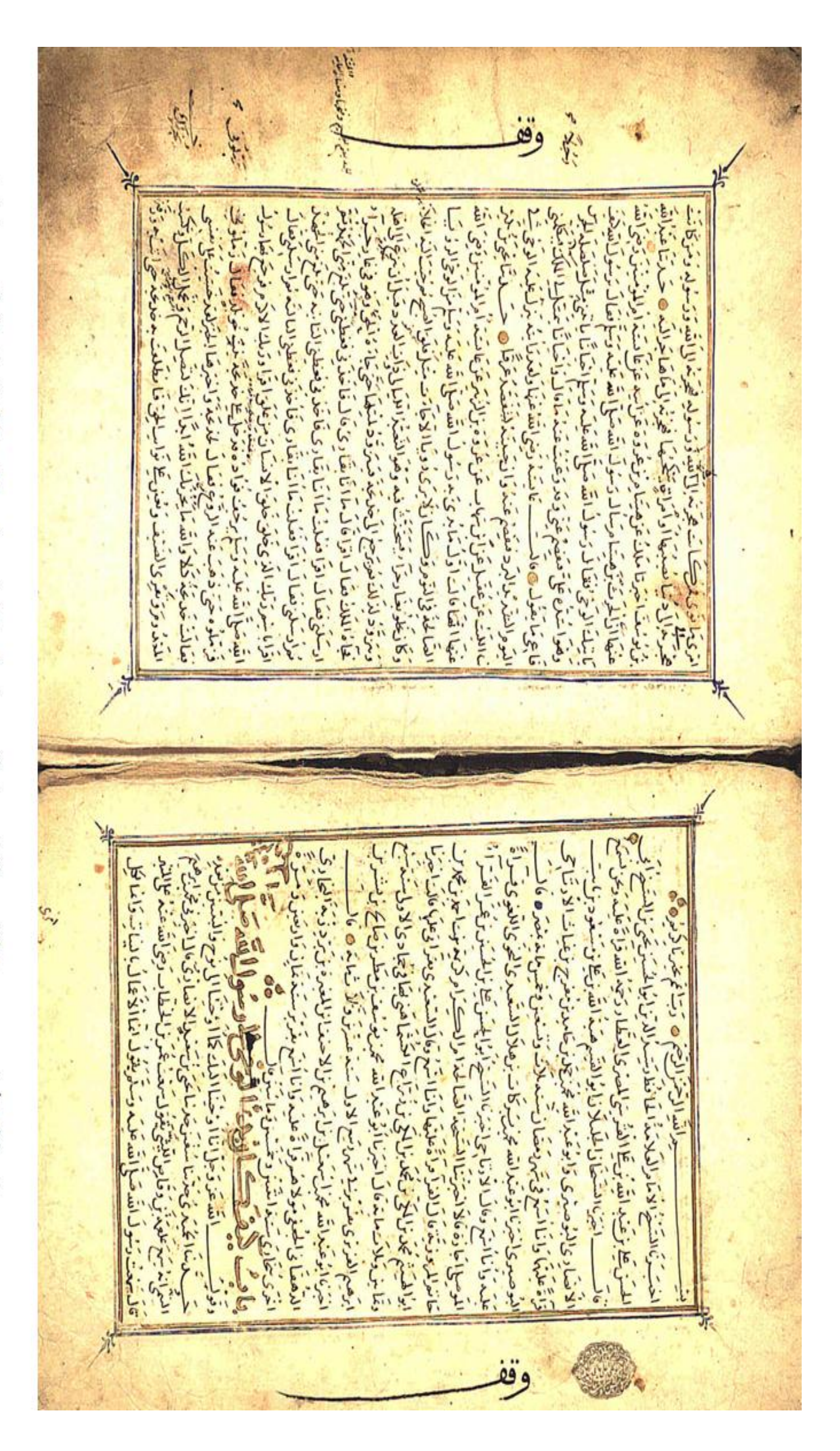
التيمم ضربة حدثنا محمد بن سلام اخبرنا ابو معاوية عن الاعمش عن شقيق قال كنت جالسا مع
عبد الله وابي موسى الاشعري فقال له ابو موسى لو ان رجلا اجنب فلم يجد الماء شهرا اما كان يتيمم ويصلي
فكيف تصنعون بهذه في سورة المائدة فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فقال عبد الله لو رخص لهم في هذا
لاوشكوا اذا برد عليهم الماء ان يتيمموا الصعيد قلت وانما كرهتم هذا لذا قال نعم ...
قول عمار لعمر بعثني رسول الله صلعم في حاجة فاجنبت فلم اجد الماء فتمرغت ...
فذكرت ذلك للنبي صلعم فقال انما كان يكفيك ان تصنع هكذا وضرب بكفه ...
ثم مسح بها ظهر كفه بشماله او ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه فقال عبد الله الم تر عمر لم يقنع بقول ...
قال محمد وزاد يعلى عن الاعمش عن شقيق قال كنت مع عبد الله وابي موسى فقال ابو موسى
الم تسمع قول عمار لعمر ان رسول الله صلعم بعثني انا وانت فاجنبت فتمعكت بالصعيد فاتينا
رسول الله صلعم فاخبرناه فقال انما كان يكفيك هكذا ومسح وجهه وكفيه واحدة

باب

حدثنا عبدان اخبرنا عبد الله اخبرنا عوف عن ابي رجاء حدثنا عمران بن حصين الخزاعي ان رسول الله
صلعم راى رجلا معتزلا لم يصل في القوم فقال يا فلان ما منعك ان تصلي في القوم فقال يا رسول الله
اصابتني جنابة ولا ماء قال عليك بالصعيد فانه يكفيك

هذا المجلد الاول تكميل
ويتلوه ان شاء الله
المجلد الثاني
كتاب الصلوة

اللوحة الأخيرة للنسخة التركية من مكتبة قونية لرواية كريمة المروزية

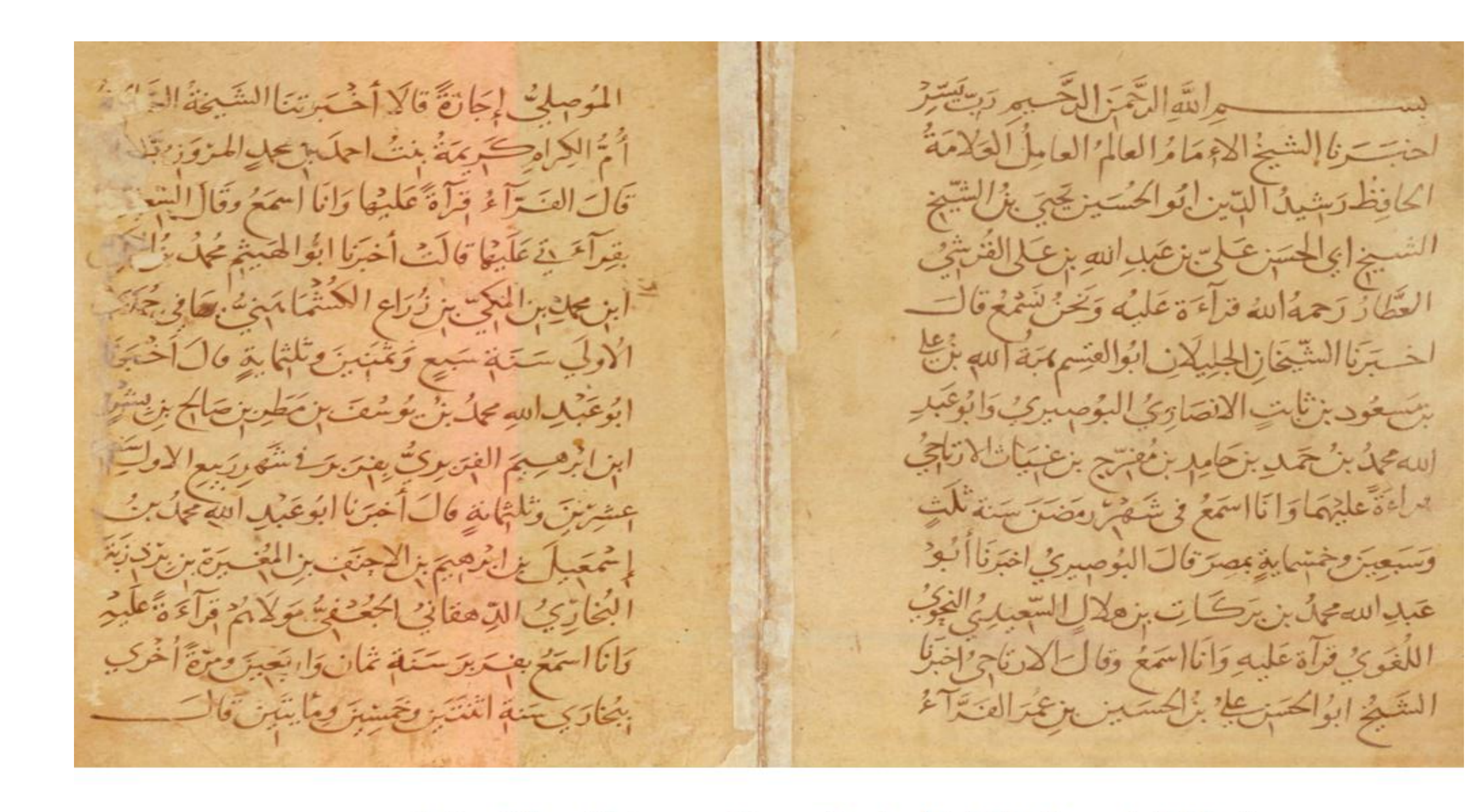


الورقة الأولى من رواية كريمة المروزية عن شيخها الكشميهني (النسخة السليمانية) من تركيا


اللوحة الأخيرة من رواية كريمة المروزية عن شيخها الكشميهني (النسخة السليمانية) من تركيا

أبو بكر وبلال فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول كل امرئ مصبح في
أهله والموت أدنى من شراك نعله وكان بلال إذا أقلع عنه الحمى
رفع عقيرته يقول ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحولي إذخر
وجليل وهل أردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل
قال اللهم شيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأمية بن خلف كما (العن صح)
أخرجونا من أرضنا إلى أرض الوباء ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد اللهم بارك لنا في
صاعنا وفي مدنا وصححها لنا وانقل حماها إلى الجحفة قالت وقدمنا
المدينة وهي أوبأ أرض الله قالت فكان بطحان يجري نجلا تعني ماء آجنا
حدثنا يحيى بن بكير ثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن
زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال اللهم ارزقني شهادة في
سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك صلى الله عليه وسلم وقال
ابن زريع عن روح بن القسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة بنت عمر
رضي الله عنها قالت سمعت عمر نحوه وقال هشام عن زيد عن أبيه عن
حفصة سمعت عمر رضي الله عنه آخر كتاب الحج وهو الجزء الأول
من صحيح البخاري من تجزئة أربعة أجزاء يتلوه إن شاء الله تعالى كتاب الصوم
الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على نبي الرحمة وشفيع الأمة وكاشف
الغمة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible]


بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
اخبرنا الشيخ الإمام العالم العامل العلامة
الحافظ رشيد الدين ابو الحسين يحيى بن الشيخ
الشيخ ابي الحسن علي بن عبد الله بن علي القرشي
العطار رحمه الله قراءة عليه ونحن نسمع قال
اخبرنا الشيخان الجليلان ابو القسم هبة الله بن علي
بن مسعود بن ثابت الانصاري البوصيري وابو عبد
الله محمد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الارتاحي
قراءة عليهما وانا اسمع في شهر رمضان سنة ثلث
وسبعين وخمسماية بمصر قال البوصيري اخبرنا ابو
عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدي النحوي
اللغوي قراءة عليه وانا اسمع وقال الارتاحي اخبرنا
الشيخ ابو الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء

الموصلي إجازة قالا أخبرتنا الشيخة ال...
أم الكرام كريمة بنت احمد بن محمد المروزية
قال الفراء قراءة عليها وانا اسمع وقال ال...
بقراءتي عليها قالت أخبرنا ابو الهيثم محمد بن مكي
ابن محمد بن المكي بن زراع الكشميهني بها في جمادى
الاولى سنة سبع وثمانين وثلثماية قال أخبرنا
ابو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر
ابن ابرهيم الفربري بفربر في شهر ربيع الاول سنة
عشرين وثلثماية قال أخبرنا ابو عبد الله محمد بن
إسمعيل بن ابرهيم بن المغيرة بن بردزبة
البخاري الدهقاني الجعفي مولاهم قراءة عليه
وانا اسمع بفربر سنة ثمان واربعين ومرة أخرى
ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومايتين قال

الورقة الأولى من نسخة البابطين(من السعودية) من رواية كريمة المروزية

اللوحة الأخيرة للنسخة المخطوطة من البابطين لرواية كريمة المروزية

في كتابه وسنة نبيه وأباحه للناس غير أهل
مكة قال الله عز وجل ذلك لمن لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام وأشهر الحج التي ذكر الله في كتابه
شوال وذو القعدة وذو الحجة فمن تمتع في هذه
الأشهر فعليه دم أو صوم والرفث الجماع والفسوق
المعاصي والجدال المراء ٥

باب

الاغتسال عند دخول مكة ٥

حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علية
أخبرنا أيوب عن نافع كان ابن عمر إذا دخل أدنى
الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى
ثم يصلي به الصبح ويغتسل ويحدث أن نبي الله صلى
الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ٥ تم الرابع ٥

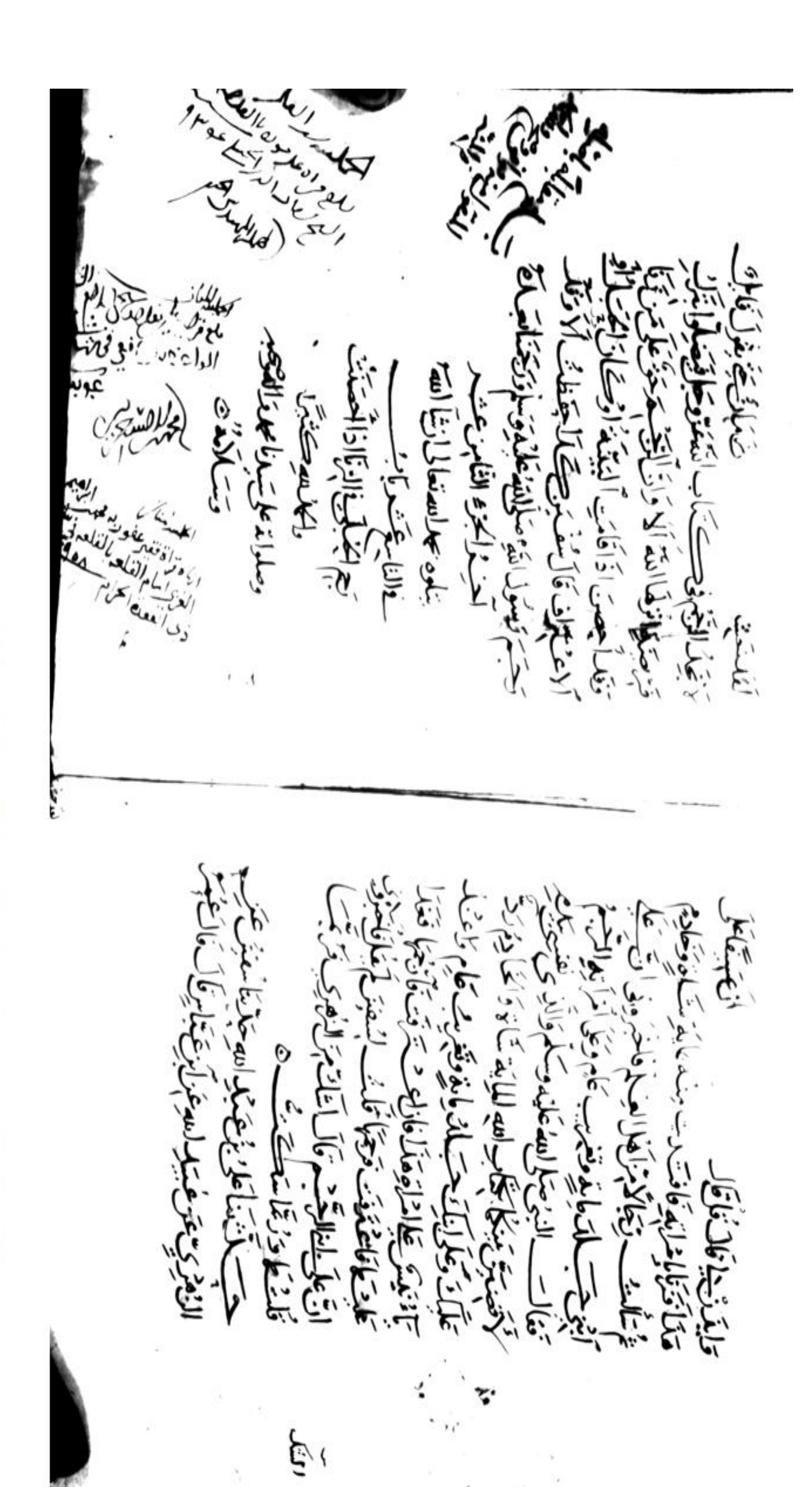
بلغ مقابلة بأصله وصح ولله الحمد والمنة وكتبت أمة الله فاطمة بنت سليمان الأنصارية الدمشقية في رابع صفر سنة ثلاث وستين وثمانمائة ٥

بسم الله الرحمن الرحيم
أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة حجة
رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن الشيخ ... بن
علي بن عبد الله بن علي القرشي المصري العطار
رحمه الله قراءة عليه ونحن نسمع قال أخبرنا
الشيخان الجليلان أبو القسم هبة الله بن علي بن
سعود بن ثابت الأنصاري البوصيري وأبو عبد
الله محمد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأرتاحي
قراءة عليهما وأنا أسمع في شهر رمضان سنة ...
وتسعين وخمسمائة بمصر قال البوصيري
أخبرنا أبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال
السعيدي النحوي اللغوي قراءة عليه وأنا أسمع
وقال الأرتاحي أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي

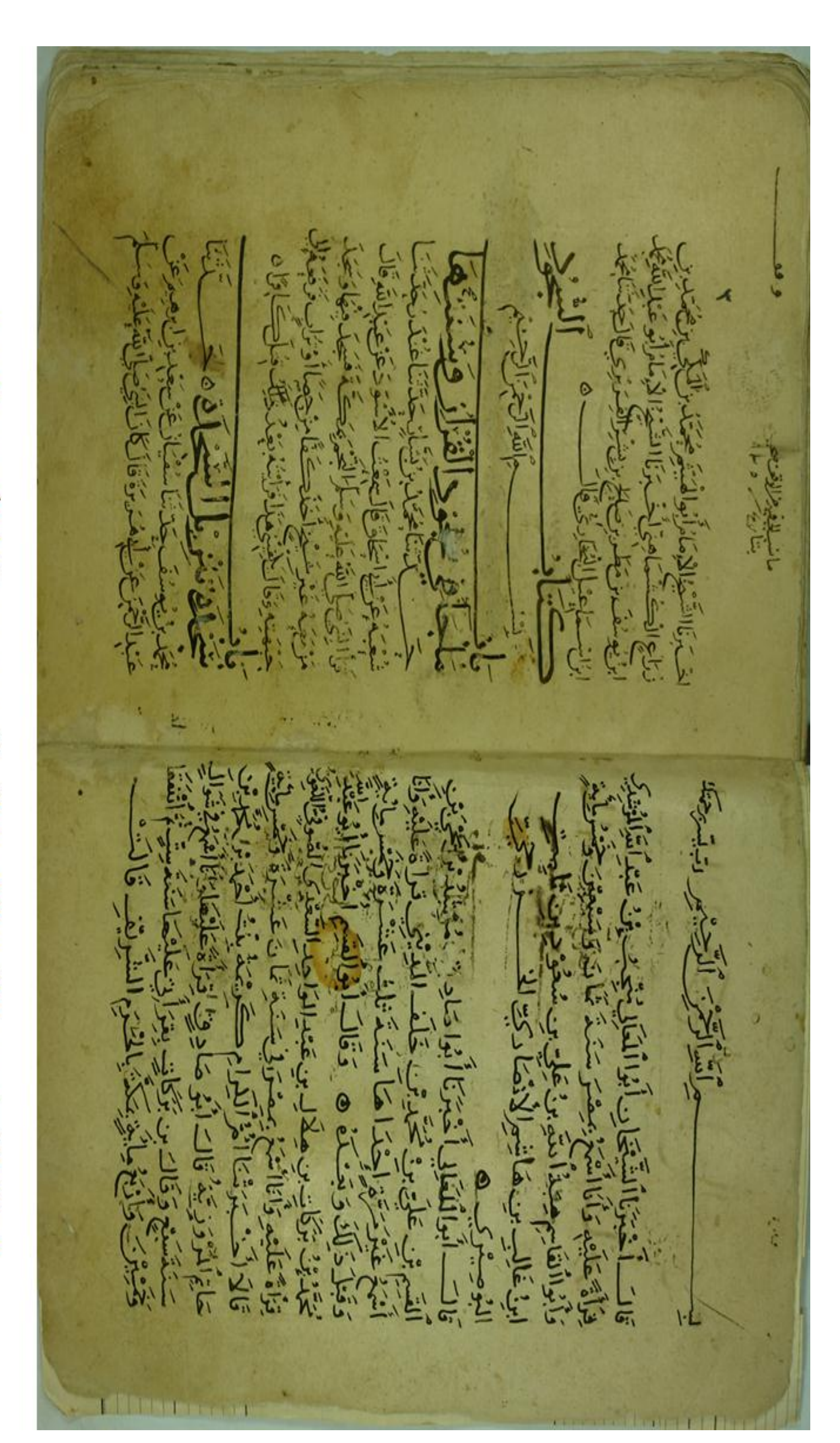
بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي إجازة قالا أخبرتنا
الشيخة الصالحة أم الكرام كريمة بنت أحمد بن
محمد بن حاتم المروزية قال الفراء قراءة عليها وأنا
أسمع وقال السعيدي بقراءتي عليها قالت
أخبرنا أبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن المكي بن زراع
الكشميهني بمكة في شهر جمادى الأولى سنة سبع
وتسعين وثلثمائة قال أخبرنا أبو عبد الله محمد
ابن إسمعيل بن إبراهيم بن الأحنف بن المغيرة بن
بردزبه البخاري الجعفي مولاهم قراءة
عليه وأنا أسمع بفربر سنة ثمان وأربعين ومرة أخرى
ببخارى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة قال

باب
قول النبي صلى الله عليه وسلم ٥

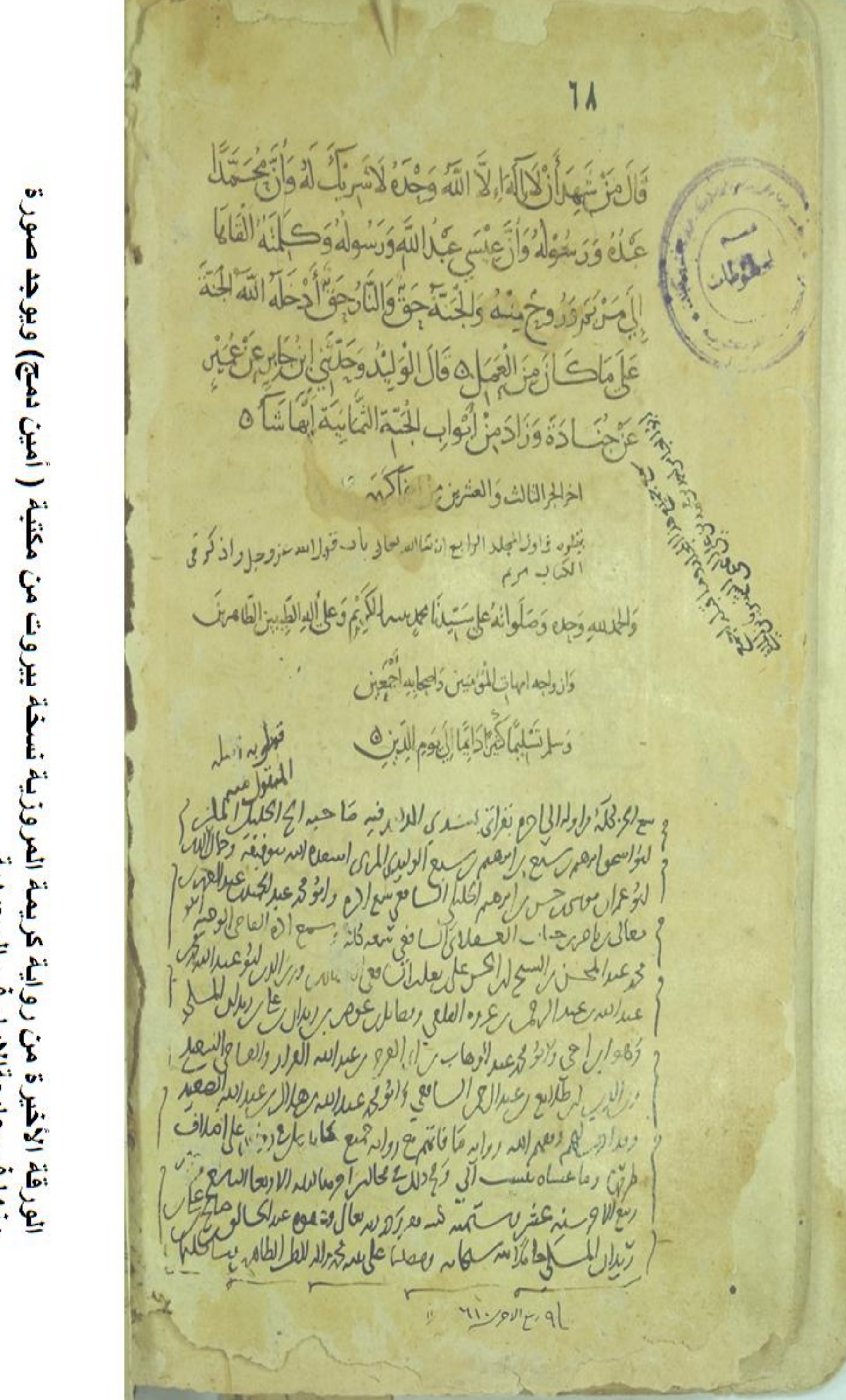
الورقة الأولى من نسخة تشستر بتي لرواية كريمة المروزية



الورقة الأخيرة لرواية كريمة المروزية لمخطوط تشستر بتي



الورقة الأخيرة من رواية كريمة المروزية نسخة بيروت من مكتبة (أمين دمج) ويوجد صورة منها في جامعةالإمام في السعودية.



٦٨

قال من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها
إلى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة
على ما كان من العمل. قال الوليد وحدثني ابن جابر عن عمير
عن جنادة وزاد من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء.

آخر الجزء الثالث والعشرين من ...

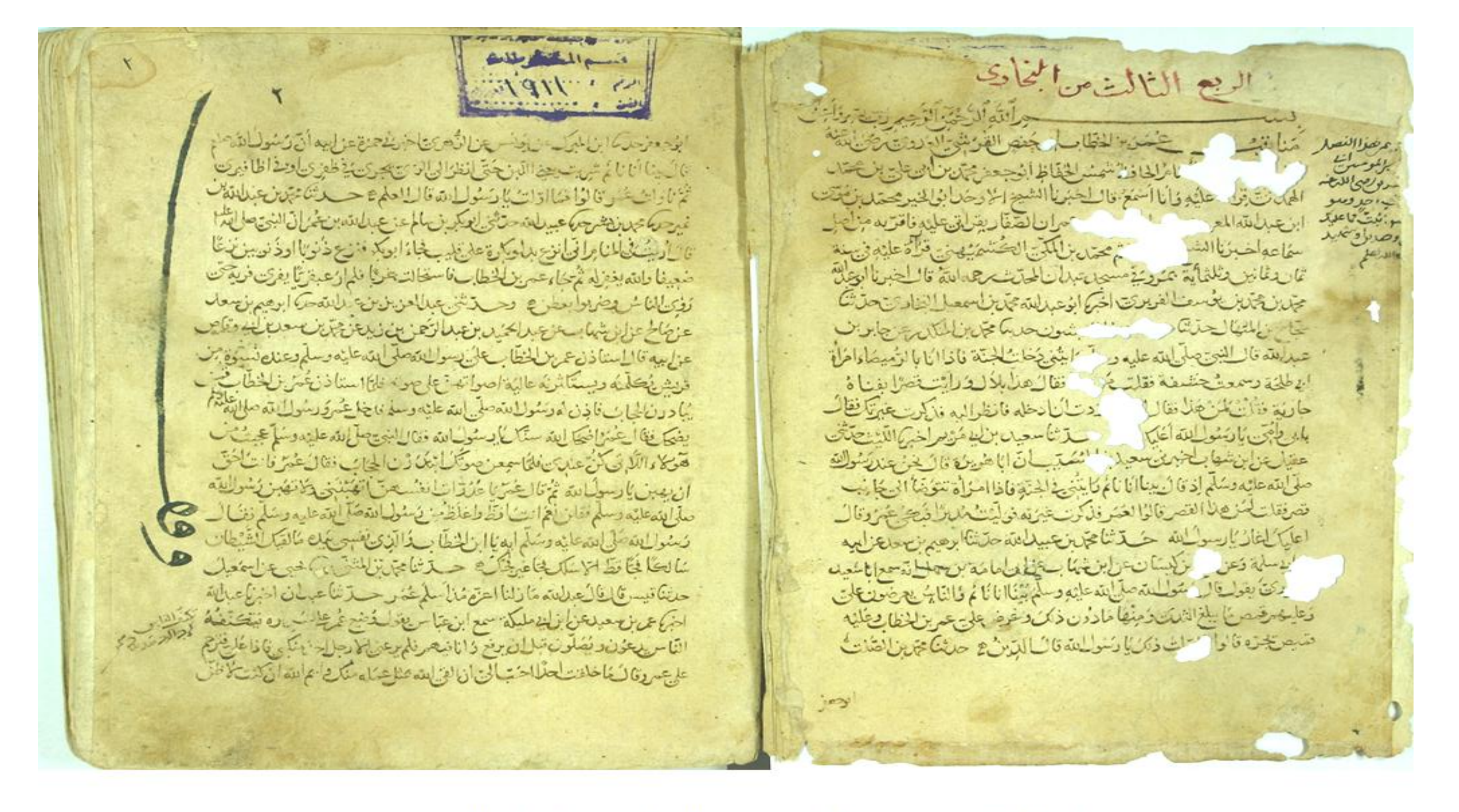
يتلوه في أول المجلد الرابع إن شاء الله تعالى باب قول الله عز وجل واذكر في الكتاب مريم

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله الطيبين الطاهرين

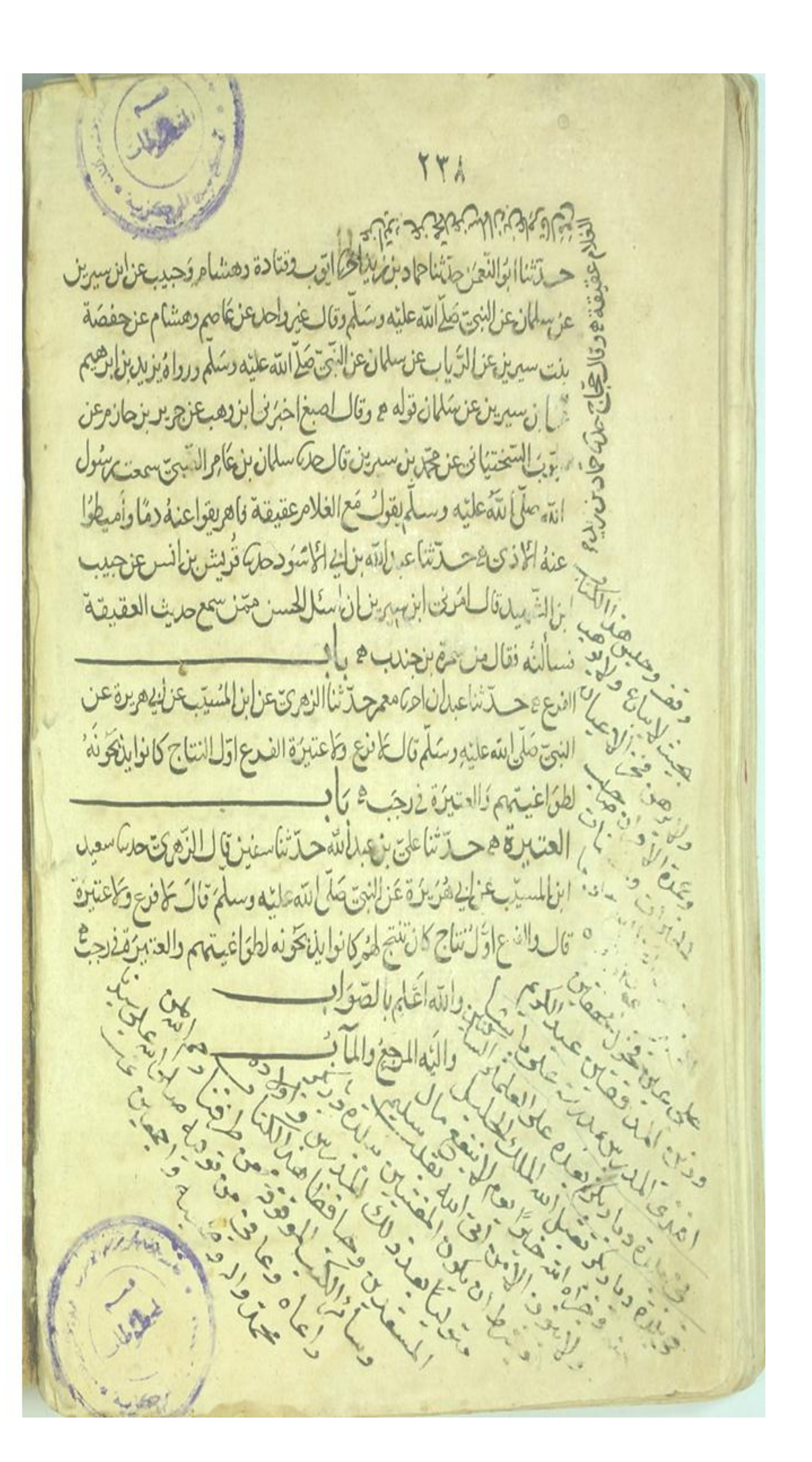
وأزواجه أمهات المؤمنين وأصحابه أجمعين

وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين.

صورة الورقة الأخيرة من رواية كريمة المروزية نسخة بيروت من مكتبة (أمين دمج) ويوجد صورة منها في جامعة الإمام في السعودية



الورقة الأولى من رواية أبي عمران الصفار عن شيخه الكشميهني


٢٢٨

حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب وقتادة وهشام وحبيب عن ابن سيرين عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن جرير بن حازم عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال حدثنا سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دمًا وأميطوا عنه الأذى حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته فقال من سمرة بن جندب

باب الفرع

حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر حدثنا الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا فرع ولا عتيرة والفرع أول النتاج كانوا يذبحونه لطواغيتهم والعتيرة في رجب

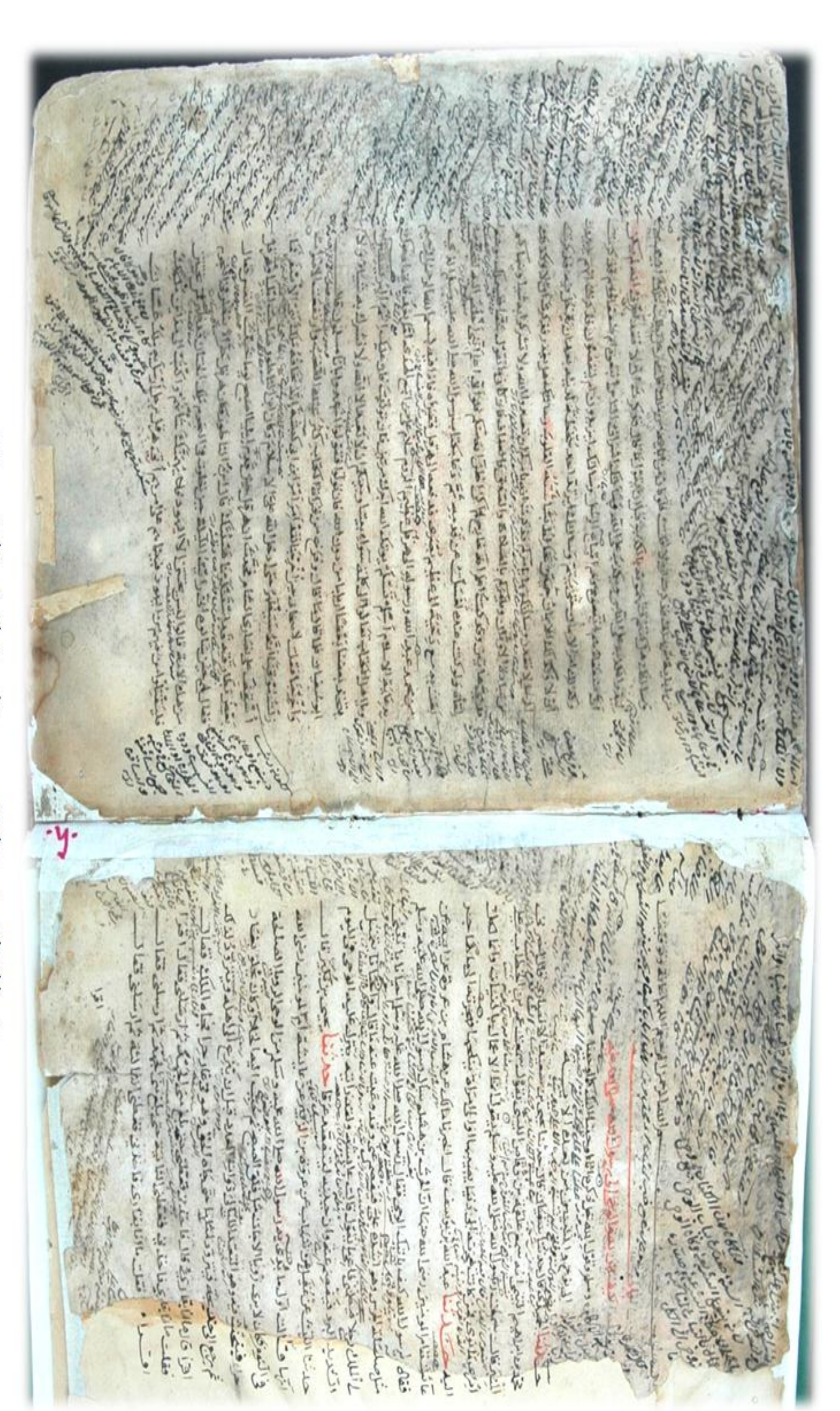
باب العتيرة

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزهري حدثنا سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا فرع ولا عتيرة قال والفرع أول نتاج كان ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم والعتيرة في رجب

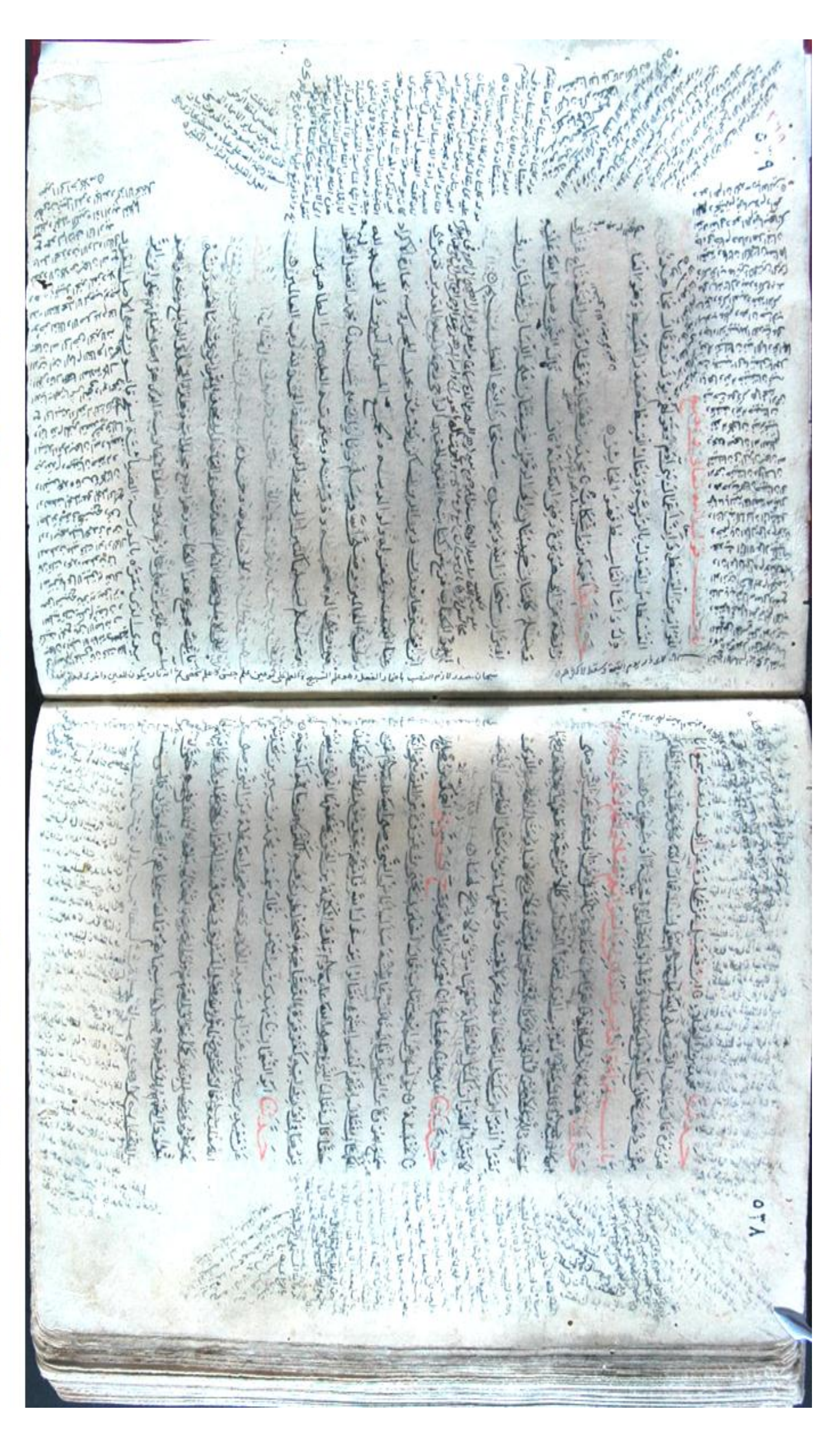
والله أعلم بالصواب

وإليه المرجع والمآب

الورقة الأخيرة من رواية أبي عمران الصفار عن شيخه الكشميهني



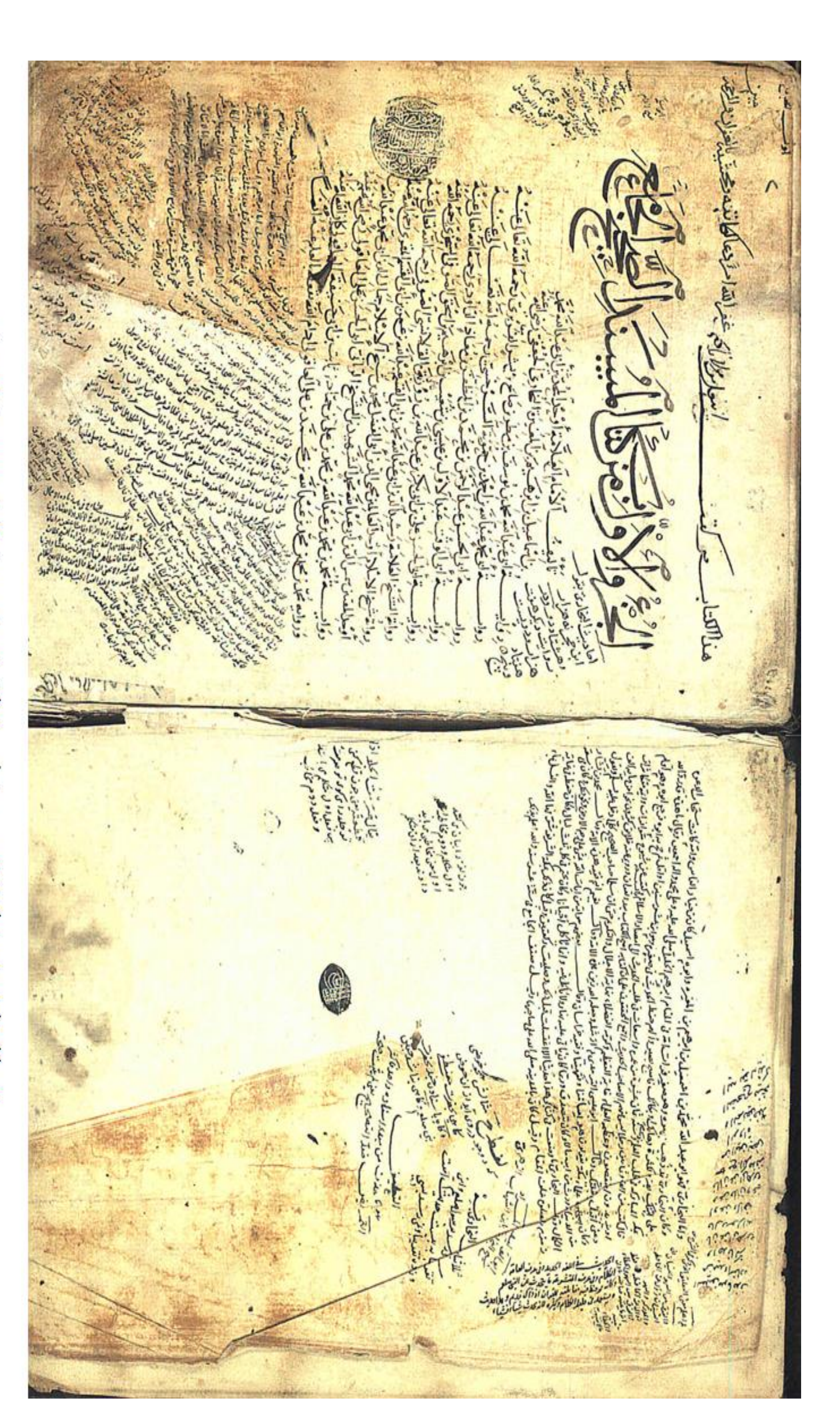
الورقة الأولى لرواية الزبيدي عن أبي الوقت نسخة الحرم المكي



الورقة الأخيرة لرواية الزبيدي عن شيخه أبي الوقت السجزي، نسخة الحرم المكي

الورقة الأولى لرواية الدمياطي عن شيخه العماد عن أبي الوقت السجزي

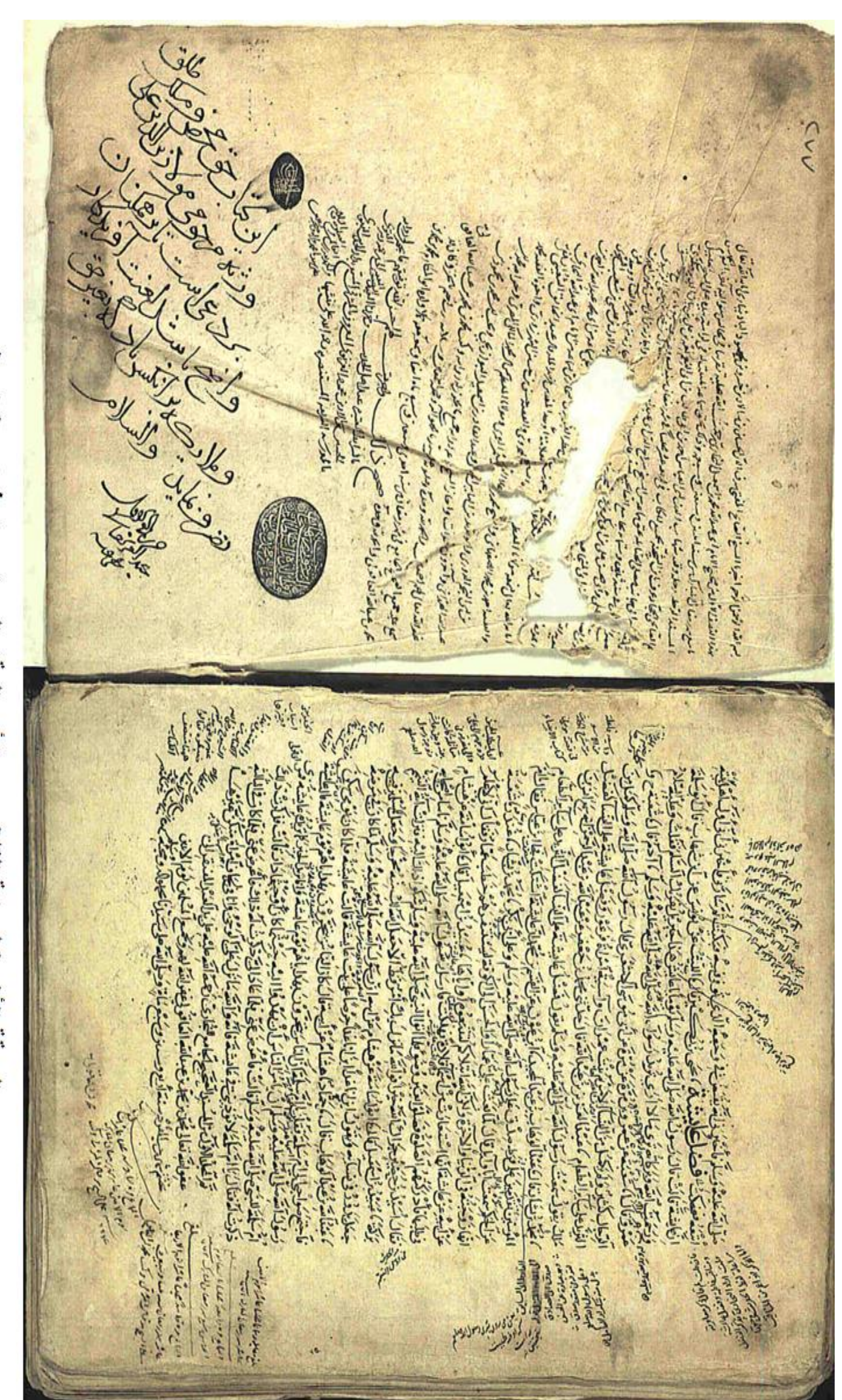
اللوحة الأخيرة لرواية الدمياطي عن شيخه الصفادي عن أبي الوقت السجزي



الورقة الأولى لرواية القلانسي عن أبي الوقت السجزي من طريق عدد من الشيوخ



الورقة الثانية لرواية القلانسي عن أبي الوقت السجزي من طريق عدة شيوخ

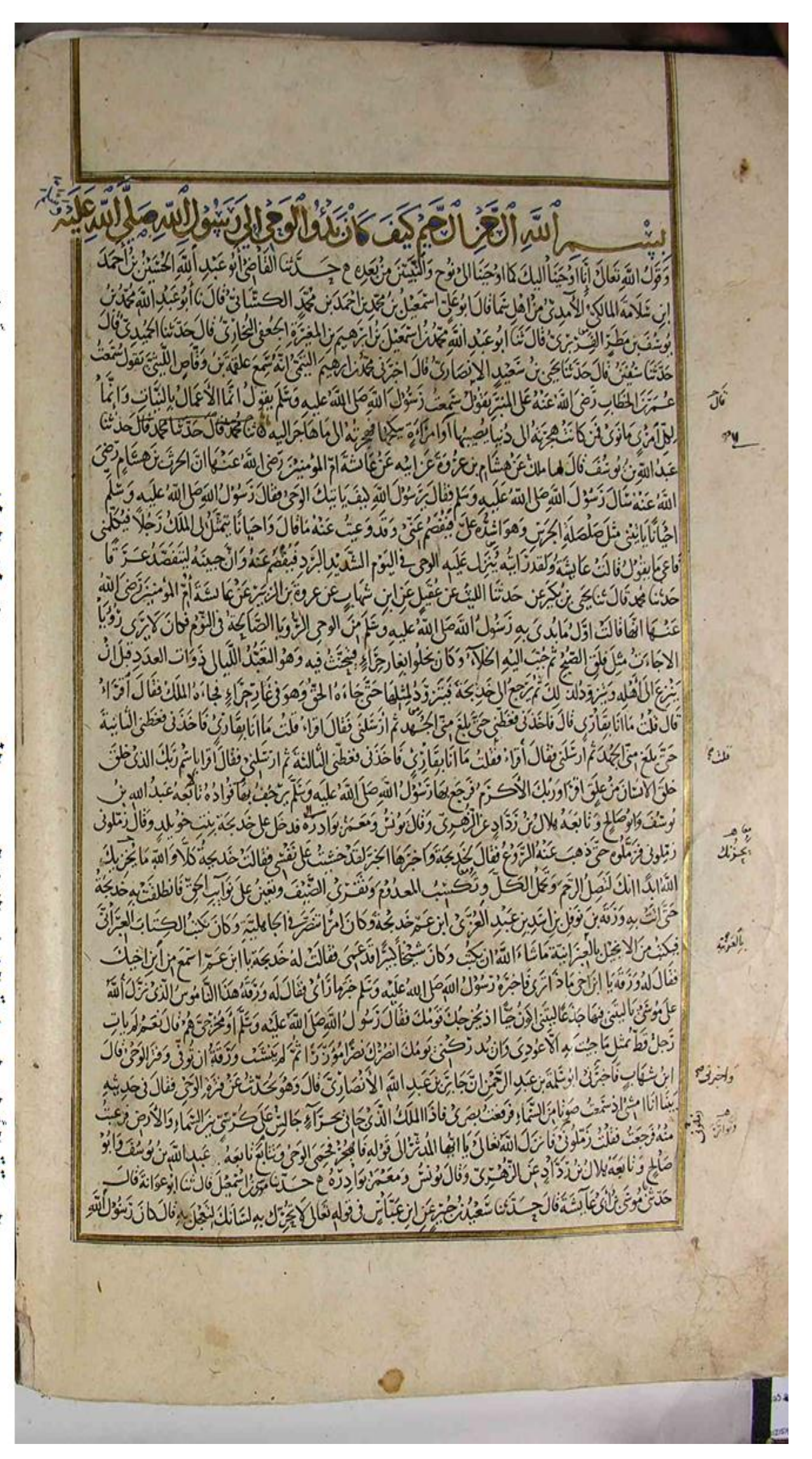


الورقة الأخيرة لرواية القلانسي عن أبي الوقت السجزي من طرق عدة شيوخ

الورقة الأولى من نسخة مخطوطة لفرع من فروع اليونينية وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة كوبريلي في مدينة استانبول في تركيا يقدر تاريخ نسخها قبل (٧١٥هـ)

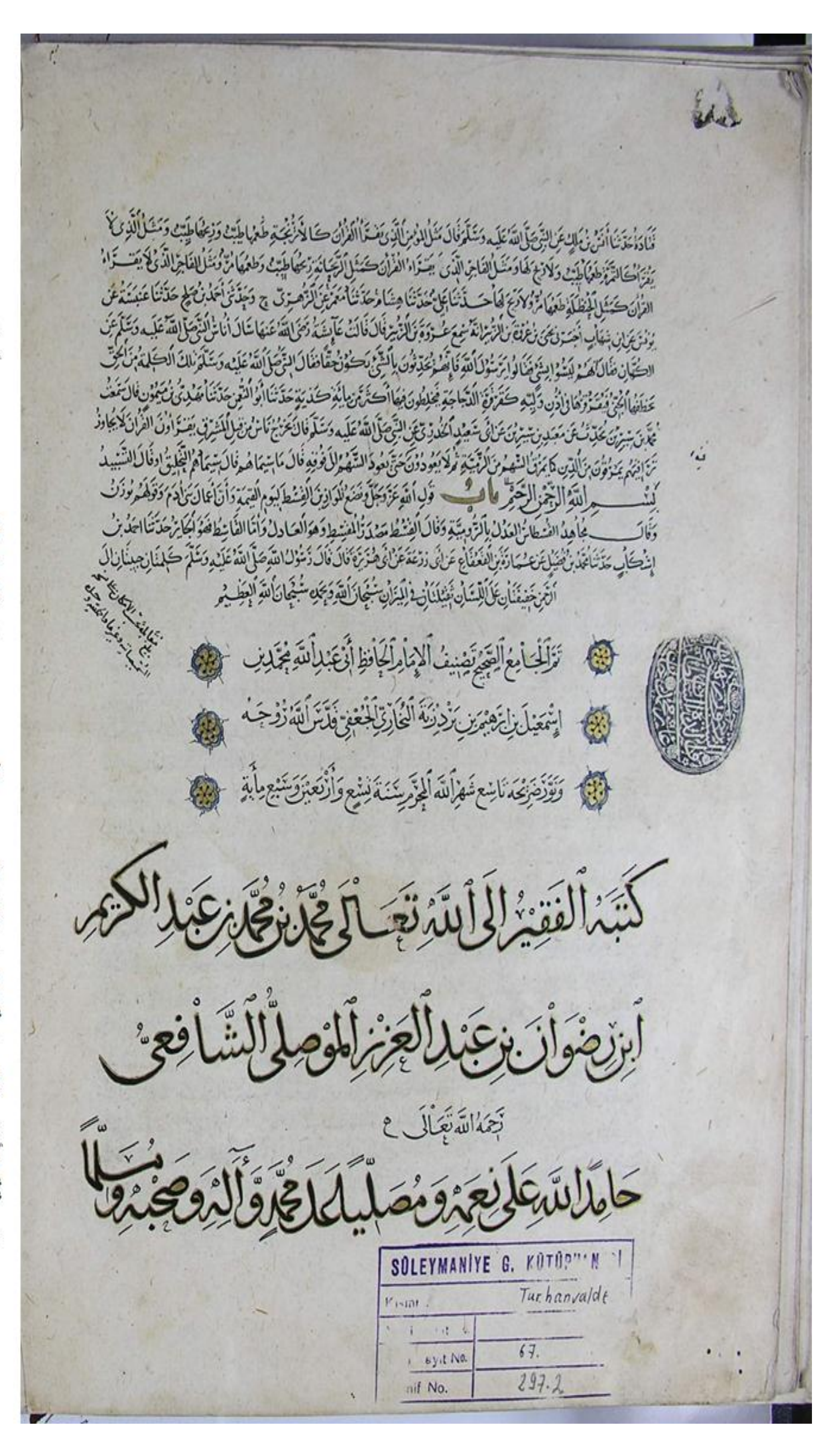
الورقة الأخيرة من نسخة مخطوطة لفرع من فروع اليونينية وهي مصوَّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة كوبريلي في مدينة استانبول، في تركيا يقدر تاريخ نسخها قبل (٧١٥هـ)

ورقة تظهر نماذج من طبقات السماع الموجودة في نسخة كوبريلي وهي من نسخة مخطوطة لفرع من فروع اليونينية مصوّرة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة كوبريلي، الموجودة، في مدينة استانبول، في تركيا يقدر تاريخ نسخها قبل (٧١٥هـ)



بسم الله الرحمن الرحيم كيف كان بدو الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله تعالى إنا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ح حدثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد
ابن سلامة المالكي الآمدي من أهل بثما قال أبو علي اسمعيل بن محمد بن أحمد بن محمد الكشاني قال نا أبو عبد الله محمد بن
يوسف بن مطر الفربري قال ثنا أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابرهيم بن المغيرة الجعفي البخاري قال حدثنا الحميدي قال
حدثنا سفين قال حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري قال اخبرني محمد بن ابرهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت
عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الأعمال بالنيات وانما
لكل امرى ما نوى فمن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه ح نا محمد قال حدثنا محمد قال حدثنا
عبد الله بن يوسف قال انا مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها ان الحرث بن هشام رضي
الله عنه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو اشده علي فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال واحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني
فاعي ما يقول قالت عائشة ولقد رايته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا نا
حدثنا محمد قال ثنا يحيى بن بكير عن حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين رضي الله
عنها انها قالت اول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا
الا جاءت مثل فلق الصبح ثم حبب اليه الخلاء وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل ان
ينزع الى أهله ويتزود لذلك ثم يرجع الى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك فقال اقرا
قال قلت ما انا بقارئ قال فاخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم ارسلني فقال اقرا قلت ما انا بقارئ فاخذني فغطني الثانية
حتى بلغ مني الجهد ثم ارسلني فقال اقرا فقلت ما انا بقارئ فاخذني فغطني الثالثة ثم ارسلني فقال اقرا باسم ربك الذي خلق
خلق الانسان من علق اقرا وربك الأكرم فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف بها فواده تابعه عبد الله بن
يوسف وابو صالح وتابعه هلال بن رداد عن الزهري وقال يونس ومعمر بوادره فدخل على خديجة بنت خويلد فقال زملوني
زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال لخديجة واخبرها الخبر لقد خشيت على نفسي فقالت خديجة كلا والله ما يخزيك
الله ابدا انك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوايب الحق فانطلقت به خديجة
حتى اتت به ورقة بن نوفل بن اسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان امرا تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العراني
فيكتب من الانجيل بالعبرانية ما شاء الله ان يكتب وكان شيخا كبيرا قد عمي فقالت له خديجة يا ابن عم اسمع من ابن اخيك
فقال له ورقة يا ابن اخي ماذا ترى فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما راى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزل الله
على موسى يا ليتني فيها جذعا ليتني اكون حيا اذ يخرجك قومك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم او مخرجي هم قال نعم لم يات
رجل قط بمثل ما جيت به الا عودي وان يدركني يومك انصرك نصرا موزرا ثم لم ينشب ورقة ان توفي وفتر الوحي قال
ابن شهاب فاخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن ان جابر بن عبد الله الانصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه
بينا انا امشي اذ سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري فاذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض فرعبت
منه فرجعت فقلت زملوني فانزل الله تعالى يا ايها المدثر الى قوله فاهجر فحمي الوحي وتتابع تابعه عبد الله بن يوسف وابو
صالح وتابعه هلال بن رداد عن الزهري وقال يونس ومعمر بوادره ح حدثنا موسى بن اسمعيل قال ثنا ابو عوانة قال
حدثنا موسى بن ابي عايشة قال حدثنا سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به قال كان رسول الله

الورقة الأولى لرواية الإمام الكشاني عن الفربري عن شيخه البخاري وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة (طرخان والدة السلطان) في تركيا



قتادة حدثنا أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب ومثل الذي لا
يقرأ كالتمرة طعمها طيب ولا ريح لها ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل الفاجر الذي لا يقرأ
القرآن كمثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها حدثنا علي حدثنا هشام حدثنا معمر عن الزهري ح وحدثني أحمد بن صالح حدثنا عنبسة عن
يونس عن ابن شهاب أخبرني يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير قال قالت عائشة رضي الله عنها سأل أناس النبي صلى الله عليه وسلم عن
الكهان فقال إنهم ليسوا بشيء فقالوا يا رسول الله فإنهم يحدثون بالشيء يكون حقا فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك الكلمة من الحق
يخطفها الجني فيقرقرها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة حدثنا أبو النعمان حدثنا مهدي بن ميمون قال سمعت
محمد بن سيرين يحدث عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يخرج ناس من قبل المشرق ويقرؤون القرآن لا يجاوز
تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه قيل ما سيماهم قال سيماهم التحليق أو قال التسبيد
بسم الله الرحمن الرحيم باب قول الله عز وجل ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن
وقال مجاهد القسطاس العدل بالرومية ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجائر حدثنا أحمد بن
إشكاب حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمتان حبيبتان إلى
الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

تم الجامع الصحيح تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن
إسمعيل بن إبرهيم بن بردزبه البخاري الجعفي قدس الله روحه
و[illegible] تاسع شهر الله المحرم سنة تسع وأربعين وسبع ماية

كتبه الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد بن عبد الكريم
ابن رضوان بن عبد العزيز الموصلي الشافعي
رحمه الله تعالى
حامدا الله على نعمه ومصليا على محمد وآله وصحبه ومسلما

الورقة الأخيرة لرواية الإمام الكشاني عن الفربري عن شيخه البخاري وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة (طرخان والدة السلطان) في تركيا



الورقة الأولى من النسخة المروزية لرواية الأصيلي عن شيخه أبي زيد المروزي من المكتبة الوطنية في الجزائر



الورقة الأخيرة لنسخة المروزي من المكتبة الوطنية في الجزائر لرواية الأصيلي عن أبي زيد المروزي



الورقة الأولى من نسخة الجرجاني:رواية الأصيلي عن اثنين من شيوخه المروزي والجرجاني وهي نسخة نادرة جدا؛ مصورة رقميا عن الأصل الخطي الموجود في خزانة مكتبة (مولاي عبدالله االشريف بوزان)، في المغرب، بخط أندلسي قديم، كتبها محمد بن عمر الهوري، سنة (٥٠٥هـ)


الورقة الأولى من نسخة الجرجاني: رواية الأصيلي عن اثنين من شيوخه المروزي والجرجاني وهي نسخة نادرة جدا؛ مصورة رقميا عن الأصل الخطي الموجود في خزانة مكتبة (مولاي عبدالله الشريف بوزان)، في المغرب، بخط أندلسي قديم، كتبها محمد بن عمر الهوري، سنة (٥٠٥هـ)
خزانة الكتب لمولاي عبد الله الشريف بوزان

The Narration Of Abu Dharr Al-Harawi Of-Aljami' Alsahih Of Al_Bukhari

(An Analytical Comparative Study)

By

Shefa Ali Al_Faqieh

Supervisor

Dr.Ameen Al Qudaat. Prof

Abstract

This study deals with the Narration of Abu Dharr al-Harawi of al-Jami' Al-Sahih of al-Bukhari the narrator of the book for three of the most famous students of Imam Alvrberi and They are Abu Ishaq Almoustamle Abu Mohammed Al Hamwi, Abu al-Haytham Alkoshmihni

This study aimed at generally identifying the narrations of al-Jami' Al-Sahih of Imam al-Bukhari, specifically highlighting the importance of the narrations of Abu Dharr al-Harawi, it's qualities and the different lineages of the narration of hadiths, then attempting to identify the differences between the narrations of Sahih Bukhari and Abu Dharr al-Harawi and other scholars of Hadith. Lastly, the study attempted to uncover the reasoning behind the different narrations.

The main sources used for this study are numerous copies of Sahih Bukhari, which were used to derive the qualities of the narrations of Abu Dharr al-Harawi, as well as interviews, and searching for the reasons behind these differences in narrations.

The basis of the study is analytical comparison, to reach the methods used by Abu Dharr al-Harawi to regulate the differences in narrations of Sahih Bukhari . The study was capable of presenting different methods of application by using what was included in the numerous

copies of Sahih Bukhair to respond to the criticims that the hadiths included in Sahih Bukhair faced .

The results of the study are of high importance and proving all of the narrations of Abu Dharr al-Harawi's three Sheikhs ،about Imam Al-Fariri narrator of Al-Sahih for Imam Al-Bukhari .As a result of the methods of application which were adopted through the intensive research and search for reasonings that characterized this narration .The study shows that there are several reasons for the differences in narrations ،which were a result of the various aspects of the narration for those tellers of hadith that Al-Bukhari included in his Sahih .And those that occurred as a result of the illusions of the narrators ، the scholars regulated this and gave it a lot of importance .

The study proves that the differences between the tellers of hadith have no effect on the reliability of Saheeh Bukhari hadith. These differences were detected and identified, and their causes were explained by the Hadith scholars.

The study concludes that the existences of these differences serve as evidence to the truthfulness of the correct collections of the traditional sayings (Hadith) which were the result of the great work by Sunah scholars who used scientific methods in seeking and documenting the differences